

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2025

المحتويات

1.	المحتويات	1
2.	إفتتاحية التقرير	3
3.	تقديم	4
4.	نبذة عن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية	5
5.	فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية	6
6.	الملخص التنفيذي	9
7.	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي في الدول العربية	14
8.	الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية	26
9.	الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة	46
10.	الفصل الرابع: تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة	60
11.	الفصل الخامس: مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية	74
12.	الفصل السادس: مخاطر تغيرات المناخ وأثرها على الاستقرار المالي	90
13.	الفصل السابع: أثر الذكاء الاصطناعي والبنوك الرقمية على مستقبل النظام المصرفي	106
14.	الفصل الثامن: اختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى القطاع المصرفي في الدول العربية	125



أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

© صندوق النقد العربي 2025

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

قسم تطوير القطاع المالي - الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971-26171566 / +971-26171574

البريد الإلكتروني: Financialstability@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>

إفتتاحية التقرير

يعد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمكون من مدراء الإدارات المعنية بالاستقرار المالي. يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية للمجلس والفريق المنبثق عنه

تتضمن أعمال الفريق عدداً من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي، إضافةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية، منها إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية.

بناءً على ما تقدم، وبإطار رؤية الصندوق واستراتيجيته التي تعتبر تعزيز العمل العربي المشترك أحد أولوياتها، تم إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024، الذي تناول تطورات وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والجوانب الاقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار المالي، والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار المالي في الدول العربية.

يأمل فريق العمل المكلف بإعداد التقرير أن يكون قد وُفّق في اختيار موضوعات فصول التقرير، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعداده، ولرسم صورة واضحة عن وضع الاستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهودها لتحقيق الاستقرار المالي. كما يأمل الفريق أن تكون هذه الجهود موضع تطوير مستمر، بفضل الملاحظات والإقتراحات التي تبديها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأن يكون التقرير بمثابة عامل مساعد في اتخاذ القرارات الإحترازية التي تسهم في تعزيز سلامة الاقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص.

تقديم

يأتي إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، في سياق حرص الصندوق على ترسيخ المبادئ والأهداف والتقاليد التي أرساها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ عدة سنوات، التي تتمحور حول تشجيع وحث اللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، على إعداد تقارير وأوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا ذات الأولوية لدولنا العربية. إضافة إلى ذلك، يسهم صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، ولفرق العمل واللجان المنبثقة عنه، في إعداد وتنسيق الجهود اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير والأوراق، في مختلف الجوانب الاقتصادية، والنقدية، والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، نعلن عن نشر الإصدار السابع من تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما يأتي إعداد هذا التقرير، في إطار مهام الصندوق المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية الدولية، وتأثيراتها المحتملة على الاقتصادات العربية، وتقديم معلومات مفيدة حول هذه القضايا، على خلفية أهميتها للمصارف المركزية، وإتاحة فرصة أكبر لهذه التقارير على صعيد النشر والتوزيع، من أجل تزويد القارئ بأكثر قدر ممكن من المعلومات المتاحة حول الموضوع.

والله ولي التوفيق،

فهد بن محمد التركي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

نبذة عن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

مقدمة

نظراً لتزايد الإهتمام العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بقضايا الاستقرار المالي، التي باتت تمثل محوراً مهماً من أولويات المصارف المركزية، ولأغراض تعزيز فرص تبادل الخبرات بين الدول العربية، قرر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2014، إنشاء فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية. تشمل عضوية الفريق، المدراء المكلفين بقضايا الاستقرار المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

الأهداف

يعمل الفريق بشكل دائم على تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، ويحرص على تبادل الخبرات والتجارب في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة. كما يقوم الفريق بإعداد ونشر تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، وأوراق عمل، ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية، والمساهمة في رفع الوعي بقضايا الاستقرار المالي.

الأمانة الفنية

يتولى صندوق النقد العربي أمانة فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية. تتولى الأمانة إعداد الدعوات وجدول أعمال اجتماعات الفريق، ومحاضر اجتماعاته، ومتابعة تنفيذ برنامج العمل الذي يتم الاتفاق عليه سنوياً. إضافة إلى المساهمة الفنية في إعداد الدراسات اللازمة لأعمال الفريق، التي ترفع لأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتهم السنوية.

التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية

يتعاون فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، بشكل وثيق مع كل من صندوق النقد الدولي، ومعهد الاستقرار المالي، ومجلس الاستقرار المالي، إضافة إلى عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى، حيث يشارك ممثلين عن هذه المؤسسات في الاجتماعات الدورية للفريق بشكل دائم.

فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية

من صندوق النقد العربي:

دكتور / أحمد الشاذلي	دكتور / محمد إسماعيل
دكتور / عمر شفيق	السيد / غسان أبو موسى
السيدة / أمينة خصيب	دكتورة / نوران يوسف
السيد / أيمن المزين	السيد / محمود كامل
	السيد / كريم موفق

من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

البنك المركزي الأردني	- دكتور / محمد العمارة
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	- السيدة / عوشة التميمي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	- السيدة / سارة باتيس
مصرف البحرين المركزي	- السيدة / مي الحوري
مصرف البحرين المركزي	- السيدة / نوف فخرو
البنك المركزي التونسي	- السيد / مهدي البوكاري
بنك الجزائر	- السيدة / فتيحة لعيلاش
البنك المركزي السعودي	- السيدة / ندى الرومي
البنك المركزي السعودي	- السيد / عبد الرحمن القحطاني
بنك السودان المركزي	- السيدة / السيدة الطيب
بنك السودان المركزي	- السيدة / مشاعر إبراهيم
البنك المركزي العراقي	- السيد / عقيل محمد رشيد
البنك المركزي العُماني	- دكتور / محمد الجهوري
البنك المركزي العُماني	- السيد / عبد الله السعيد
البنك المركزي العُماني	- السيد / عابد بن علي أكبر البلوشي
سلطة النقد الفلسطينية	- السيد / إياد زيتاوي
مصرف قطر المركزي	- السيد / عبد الله البنعلي
مصرف قطر المركزي	- السيد / علي عبد اللطيف المهندي
بنك الكويت المركزي	- السيد / حمد الحمد
بنك الكويت المركزي	- السيدة / منيرة الراشد
مصرف لبنان	- السيد / شكري مونس
لجنة الرقابة على المصارف في لبنان	- دكتور / كامل وزنه
مصرف ليبيا المركزي	- السيد / طارق الصليل
البنك المركزي المصري	- دكتور / أحمد سحلول
بنك المغرب	- السيدة / ثريا الدحاني
البنك المركزي الموريتاني	- السيد / أحمد الراظي
البنك المركزي الموريتاني	- السيد / دياوارا مامادو
البنك المركزي اليمني	- السيد / ثامر الصهبي
البنك المركزي اليمني	- السيد / هاني بشر

المُلخَص التنفيذي

يحتوي تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية الصادر في عام 2025 تقييماً شاملاً للتطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام 2024، مع التركيز على قدرة الأنظمة المصرفية والمالية على الصمود في مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية. كما يتضمن تحليل لعدة محاور رئيسية تغطي جوانب الاستقرار المالي، والأطر التنظيمية والتشريعية، وأداء القطاعات المالية، والمخاطر والتحديات الناشئة، مما يوفر رؤية متكاملة للنظام المالي العربي. ويتناول التقرير المحاور الرئيسية التالية:

1- التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي في الدول العربية

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في النمو في عام 2024 حيث سجل 3.3 في المائة مقارنة مع 3.5 في المائة في عام 2023. واستمر الاقتصاد العالمي على مسار نمو متجه نحو الاستقرار مع تعافٍ ملحوظ في التجارة العالمية فقد نمت هذه التجارة في عام 2024 بنحو 3.8 في المائة عن العام الماضي، وإنخفاض معدلات التضخم في اتجاه مستهدفات البنوك المركزية، لكن تراكم الصدمات منذ 2020 أدى إلى تباينات في مسارات التعافي بين الاقتصادات المختلفة. واعتمدت البنوك المركزية سياسات نقدية تقييدية لاحتواء التضخم، مما أسفر عن استمرار مستويات مرتفعة من الدين العام وأسعار الفائدة طويلة الأجل حتى مع بدء التيسير النقدي في النصف الثاني من 2024، وذلك بسبب ارتفاع علاوات المخاطر العالمية كانعكاس لارتفاع المخاطر النظامية. كما ساهمت التوترات العالمية والجيوسياسية في المنطقة في تعميق التحديات، إذ أثرت على إمدادات النفط والغاز. وأسفرت عن استمرار التضخم المرتفع نسبياً، خاصة في الدول المستوردة للطاقة. كما تأثرت سلاسل الإمداد العالمية نتيجة تحويل مسار الملاحة من قناة السويس ومضيق باب المندب إلى طريق رأس الرجاء الصالح، مما نتج عنها زيادة تكاليف الشحن وفترات النقل وخلق ضغوط تضخمية إضافية.

وقد انعكست هذه التطورات بشكل متفاوت على الدول العربية، ففي الدول المصدرة للنفط مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتبين أن تأثير ارتفاع مستويات أسعار الفائدة على نمو القطاع غير النفطي محدوداً، وأن ارتفاع إيرادات النفط يدعم السيولة ويعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين. بينما واجهت الدول المستوردة للنفط ارتفاعاً في مستويات العجز في ميزان المدفوعات وتراجع أسعار صرف العملات المحلية وزيادة مستويات التضخم. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت المؤشرات الاقتصادية تحسناً نسبياً، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية 2.2 في المائة في عام 2024 مقارنة بـ 0.9 في المائة في العام السابق، بينما تراجعت معدلات التضخم إلى 11.1 في المائة في عام 2024 من 14.3 في المائة في عام 2023، وسجلت التجارة الدولية للدول العربية ارتفاعاً بنسبة 3.2 في المائة لتسجل حوالي 3.2 تريليون دولار. ويبرز هذا أن التطورات العالمية والإقليمية كان لها تأثير طفيف نسبياً على الاستقرار المالي، حيث لم تقم معظم المصارف المركزية العربية باستخدام أدوات سياسة احترازية بسبب وجود مخاطر نظامية إلا في حالات محدودة جداً.

2- تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية

واصلت المصارف المركزية العربية خلال عام 2024 جهودها المكثفة في تحديث المنظومة التشريعية والرقابية التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية، بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية لتعزيز الاستقرار المالي. فقد إحتلت الحوكمة المؤسسية والتقنيات المالية الحديثة المرتبة الأولى في محاور التطوير، إذ شكل كل منهما 15 في المائة من إجمالي القوانين والتعليمات والتعاميم الصادرة، مما يعكس إلتزام المصارف المركزية العربية بتعزيز متانة القطاع المصرفي والموازنة بين فرص التحول الرقمي ومخاطر التقنيات المستخدمة. وقد شملت الجهود التنظيمية إصدار أنظمة لإدارة مخاطر الائتمان والجدارة والنزاهة، وتطوير أنظمة خاصة بالسيولة قصيرة وطويلة الأجل ومتابعة مخاطرها، ومراجعة طرق احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق تعليمات بازل III، وتحديث معايير الحوكمة ومكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب.

وعلى صعيد البنية التحتية المالية، حققت الدول العربية تقدماً ملحوظاً في تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني والتسويات الآنية، حيث بلغت نسبة الدول العربية التي توفر خدمة الدفع باستخدام الهاتف النقال 100%، بينما بلغت نسبة الدول التي لديها إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع 94%. واستمرت معظم البنوك المركزية العربية في تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، حيث أن حوالي 88% منها تطبق متطلبات بازل III جزئياً أو كلياً، و75% تطبق المعيار الدولي رقم 9. إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لمزيد من الجهود في تطوير أنظمة الإعلام الائتماني ومراكز تسجيل الضمانات لقاء التسهيلات الائتمانية، مما سيسهم في خفض معدلات التعثر وتحسين جودة محفظة الائتمان.

3- تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

حافظ القطاع المصرفي العربي خلال عام 2024 على أداء قوي ومستقر، مدعوماً بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال ونسب السيولة إلى جانب جودة الأصول. فقد سجلت أصول القطاع المصرفي نمواً بنسبة 6.5 في المائة لتبلغ نحو 4.8 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقارنة بنحو 4.5 تريليون دولار أمريكي في العام السابق، حيث إستحوذت الإمارات والسعودية وقطر مجتمعة على حوالي 62 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي. كما إرتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بمعدل 7 في المائة لتصل إلى 2.6 تريليون دولار، وبلغت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي 76 في المائة. كما بلغت الودائع نحو 2.9 تريليون دولار بنمو سنوي قدره 4.1 في المائة، لتشكل 65 في المائة من إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي، بينما سجلت نسبة القروض إلى الودائع نحو 91 في المائة بنهاية عام 2024 مقارنة بـ 89 في المائة عام 2023، وهو ما يعكس زيادة الطلب على التمويل.

وأظهرت مؤشرات السلامة المالية استمرار القطاع المصرفي في الحفاظ على متانته، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 18.4 في المائة، فيما سجلت نسبة القروض غير العاملة إلى 7.9 في المائة، بينما انخفضت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة إلى 82.5 في المائة. كذلك سجلت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نحو 33.4 في المائة، وبلغ العائد على الأصول 1.4 في المائة والعائد على حقوق الملكية 13.5 في المائة. رغم الأداء الإيجابي بشكل عام، لا يزال القطاع المصرفي عرضة لعدد من المخاطر، أبرزها مخاطر التركيز في قطاعات محددة كقطاع العقارات، ومخاطر السيولة، وتساعد المخاطر السيبرانية مع التوسع في التحول الرقمي.

4- تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

يشكل القطاع المالي غير المصرفي شريكاً استراتيجياً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي، حيث بلغت حصة أصوله نحو 6.7 في المائة من إجمالي أصول القطاع المالي و13.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2024. وقد شهد قطاع التأمين تطوراً ملحوظاً حيث إرتفعت أقساط التأمين الإجمالية بنسبة 8.8 في المائة لتصل إلى حوالي 56.1 مليار دولار، على الرغم من أن حصة قطاع التأمين العربي من السوق العالمية لا تزال ضئيلة بنسبة 1 في المائة، وسجل عمق التأمين 1.7 في المائة مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 7 في المائة.

هذا وقد عززت الأسواق المالية العربية نشاطها بارتفاع 27 في المائة في عدد الأسهم المتداولة، كما زادت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 53.6 في المائة لتبلغ حوالي 1019.1 مليار دولار في نهاية عام 2024، بينما إرتفع معدل دوران الأسهم من 14.5 في المائة خلال عام 2023 إلى 23.3 في المائة خلال عام 2024، رغم إنخفاض القيمة السوقية بنسبة 4.1 في المائة لتبلغ 4.374 تريليون دولار.

كذلك سجلت أصول مؤسسات التمويل الأصغر 4,304 مليار دولار، وسجلت محفظة القروض 3.694 مليار دولار، مع بلوغ عدد العملاء النشطين حوالي 5.879 مليون عميل، وسجلت نسبة القروض المتأخرة لأكثر من 30 يوماً 5.8 في المائة، بينما بلغ معدل العائد على الأصول 3.7 في المائة. وفي قطاع شركات التأجير التمويلي والتمويل الأخرى، نمت الموجودات بنسبة 4 في المائة لتبلغ 42.1 مليار دولار، وإرتفعت القروض بنسبة 4.5 في المائة، أما بالنسبة لجودة الائتمان سجلت نسبة القروض غير العاملة 10.4 في المائة، وبلغ معدل العائد على الموجودات 2.3 في المائة. أما في قطاع شركات الصرافة فقد إستقر حجم الموجودات عند 4.7 مليار دولار مع بلوغ متوسط العائد على موجودات ذلك القطاع 4.2 في المائة.

5- مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية

فقد طور صندوق النقد العربي بالتعاون مع المصارف المركزية العربية مؤشراً تجميعياً للاستقرار المالي يتكون من أربعة مؤشرات رئيسية: القطاع المصرفي، الاقتصاد الكلي، سوق رأس المال، والدورة المالية. وقد أظهرت نتائج المؤشر لعام 2024 تراجعاً بحوالي 5.2 نقطة مئوية من 65.6 نقطة مئوية في 2023 إلى 60.4 نقطة مئوية في 2024، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إنخفاض مؤشر الاقتصاد الكلي بنحو 6.3 نقطة مئوية، إضافة إلى تراجع مؤشر سوق رأس المال 2.3 نقطة مئوية ومؤشر فجوة الائتمان للدورة المالية 1.0 نقطة مئوية. في المقابل، سجل مؤشر القطاع المصرفي تحسناً بحوالي 4.3 نقطة مئوية، مدفوعاً بتحسّن مؤشرات السيولة والربحية وكفاية رأس المال، رغم تراجع في مؤشر جودة الأصول.

وقد كشف تحليل مؤشرات الاستقرار المالي عن اتجاهات متباينة بين الدول العربية خلال 2024، حيث شهدت تونس وليبيا تحسناً في مؤشرات الاستقرار المالي، بينما شهدت الإمارات وفلسطين إنخفاضاً فيها. وقد استخدمت ستة بنوك مركزية عربية إجمالاً 54 مؤشراً مختلفاً، وإستحوذت مؤشرات القطاع المالي والنقدي على النسبة الأكبر، إذ تراوحت نسبتها من إجمالي عدد المؤشرات المعتمدة ما بين حوالي 60.0 في المائة و76.2 في المائة، بينما توزعت البقية على القطاع الخارجي والمالية العامة والقطاع الحقيقي. حيث شكلت المؤشرات المصرفية الثلثين تقريباً والتي تم تصنيفها إلى خمس مجموعات: المخاطر، السيولة، جودة الأصول، الربحية، والمرونة، مع تركيز خاص على مؤشرات كل من نسبة كفاية رأس المال، وفجوة الائتمان، واحتمالية تعثر القطاع المصرفي، ونسب السيولة.

6- مخاطر تغيرات المناخ وأثرها على الاستقرار المالي

باتت مخاطر تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية أحد أهم التحديات التي تواجه الأنظمة المالية في الدول العربية، إذ شرعت البنوك المركزية العربية في إدراج المخاطر المناخية المادية الناجمة عن الظواهر الطبيعية و المخاطر المتعلقة بالتحول الاقتصادي نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات، ضمن أطر تقييم الاستقرار المالي. وقد انضم عدد من البنوك المركزية العربية إلى شبكات دولية متخصصة مثل شبكة تخضير النظام المالي وشبكة التمويل المصرفي والمالي المستدام، كما أصدرت بعضها تعليمات إلزامية للإفصاح عن بيانات معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وقد أطلقت عدة دول عربية استراتيجيات وطنية للانتقال إلى استخدام مصادر الطاقة النظيفة وتبني تقنيات صديقة للبيئة مثل الهيدروجين الأخضر، حيث ألزمت المغرب وتونس والسعودية وعمان والبحرين والامارات بأهداف طموحة للحد من الانبعاثات وتحقيق الحياد الصفرى.

هذا وتمثل إنتاج وتوفير البيانات المرتبطة بالمخاطر المناخية أحد أكبر التحديات التي تواجه تقييم هذه المخاطر، حيث تقوم بعض البنوك المركزية مثل البحرين وتونس والكويت والمغرب ومصر بجمع بيانات حول المخاطر المناخية، بينما يتوفر لدى عدد محدود من البنوك المركزية العربية بيانات تفصيلية على المستوى القطاعي. كما أصدرت 4 بنوك مركزية فقط تعليمات لإجراء اختبارات الضغط حول مخاطر تغير المناخ، بينما تدرجها الإمارات والكويت ضمن اختبارات الضغط على المستوى الكلي. كما شهد التمويل الأخضر تطوراً متصاعداً، فأصدرت سبع دول عربية سندات وصكوكاً خضراء لتمويل المشاريع المستدامة، وشهدت بعض الدول استخدام آليات متقدمة مثل ائتمان الكربون وصندوق المناخ الأخضر والشرابات بين القطاعين العام والخاص، بينما استفادت بعض دول عربية من برامج تمويل مناخية مع مؤسسات دولية لدعم التحول البيئي وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي.

7- أثر الذكاء الاصطناعي والبنوك الرقمية على مستقبل النظام المصرفي

تشهد الدول العربية تحولاً جوهرياً في منظوماتها المالية نتيجة التبني المتسارع للتقنيات المالية الحديثة، لتصبح هذه التقنيات محورا استراتيجياً لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق الشمول المالي. تتمثل التقنيات الأكثر انتشاراً بالدول العربية، أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، المحافظ الرقمية، التمويل الجماعي، وتقنية سلسلة الكتل Blockchain لنقل الأصول المالية. وتتباين الدول العربية في مستويات تبني التقنيات المالية الرقمية، وتتصدر الإمارات والبحرين وعمان تبني التقنيات الست الرئيسية السابق ذكرها بالإضافة إلى العملات الرقمية والعملات والأصول المشفرة، فقد دخل السوق الإماراتي وحده حوالي أكثر من 1000 شركة تكنولوجيا مالية خلال 2024، بينما في السوق السعودي قد بلغ عددها 261 شركة باستثمارات تجاوزت 2.036 مليار دولار. وفي المقابل، لم تسجل أسواق كل من الجزائر واليمن أي شركات متعلقة بالتقنيات المالية الرقمية حتى نهاية 2023، حيث لا يزال موضوع التحول الرقمي قيد الدراسة في تلك البلدان.

أما بالنسبة للبنوك الرقمية، فإن معظم الدول العربية لم تمنح تراخيص رسمية بعد، إلا أن الإمارات والبحرين والسعودية تعد من الدول التي بدأت ترخيص بنوك رقمية وتطوير أطر تنظيمية معتمدة. وتتوفر البيانات المالية المتعلقة بالبنوك الرقمية بشكل دوري في السعودية والبحرين والإمارات، فيما لا تزال الدول الأخرى قيد التطوير.

وتتفاوت الدول العربية في مراحل دراسة وتطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية، حيث أجرت الإمارات دراسات جدوى شاملة وأطلقت مشروع "عابر" المشترك مع السعودية، بينما بدأ مشروع الدينار الرقمي في البحرين منذ 2018 ودخل مرحلة تجريبية في 2023. في المقابل، لا تزال دول أخرى في مراحل دراسية مبكرة مثل الأردن ومصر والمغرب.

كما تتخذ الدول العربية مواقف متباينة من الأصول المشفرة، حيث تسمح كلاً من الإمارات والبحرين وعمان بالتعامل فيها ضمن أطر تنظيمية صارمة، بينما تحظرها دول عديدة بشكل كامل أو جزئي بما فيها السعودية ومصر والكويت والأردن والمغرب وفلسطين، وذلك لمخاوف متعلقة بغسل الأموال وحماية المستهلك وتقلبات الأسعار والاستقرار المالي.

كما أولت 12 دولة من أصل 14 دولة أهمية استراتيجية لأمن الفضاء الإلكتروني، حيث تمتلك تشريعات تنظيمية وإشرافية شاملة تتركز بشكل رئيسي في القطاع المصرفي. مما يعكس إدراكاً متزايداً للمخاطر السيبرانية المتصاعدة. تشمل هذه التشريعات عناصر أساسية تتضمن برامج التدريب، وإجراءات التعامل مع خرق الأمن واستمرارية العمل، واختبارات الاختراق المستقلة. ورغم هذا التقدم، تواجه المنطقة تحديات كبيرة تتعلق بالارتفاع الكبير في تكلفة تقنيات أمن نظم المعلومات، والتطور السريع في مجال تقنية المعلومات وصعوبة مواكبتها، مما يستدعي تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الأمنية وبناء القدرات البشرية المتخصصة.

8- اختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى القطاع المصرفي في الدول العربية

تمثل اختبارات الضغط أداة محورية لتقييم قدرة ومرونة البنوك في مواجهة المخاطر في ظل ظروف استثنائية معاكسة، حيث تساهم في تطوير خطط الطوارئ والتعافي وضمان استمرار قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها. تتعدد اختبارات الضغط لتشمل اختبارات الملاءة المالية التي تغطي مخاطر الائتمان والتركز والسوق والتشغيل، واختبارات مخاطر السيولة، وانتقال العدوى، والضغط الكلية والعكسية.

وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغط في الدول العربية بشكل عام قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مختلف الصدمات، وعلى مستوى الدول العربية بشكل فردي، توصلت اختبارات الضغط في سلطنة عُمان أن مستوى الملاءة المالية للقطاع المصرفي يظل ثابتاً ومستقراً وأعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ نحو 13.5 في المائة على مدى ثلاث سنوات قادمة، مع نسبة تغطية سيولة في السيناريو الأكثر حدة بلغت 144 في المائة بنهاية ديسمبر 2023. وفي البحرين، أكدت نتائج اختبارات الضغط متانة القطاع المصرفي وعدم وجود مؤشرات لمخاطر نظامية. وفي الأردن، أظهرت نتائج اختبارات الضغط انخفاض نسبة كفاية رأس المال، لكنها تبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق البالغ 12%، مما يعني قدرة القطاع على تحمل الصدمات. وفي فلسطين، أظهرت نتائج اختبارات الضغط قدرة البنوك على الحفاظ على نسب كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى حتى بعد محاكاة صدمات متعددة. وكذلك في مصر، توصلت نتائج اختبارات الضغط على أكبر 10 بنوك بالدولة إلى انخفاض درجة المخاطر في السيناريوهات الأساسية ومتوسطة الحدة، بينما سجلت مخاطر الائتمان السيادية ومخاطر التركيز درجة مخاطر متوسطة في السيناريو الأكثر حدة فقط. في الإمارات، أظهرت نتائج اختبارات الضغط أن النظام المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والسيولة في ظل السيناريو الأساسي والسلبي. وفي المغرب، أظهرت نتائج اختبارات الضغط أن متوسط نسبة رأس المال الاحترازي سينخفض بما يقرب من 69 نقطة أساس في السيناريو متوسط الشدة و105 نقاط في السيناريو الأكثر شدة، لكنه يظل أعلى من الحد الأدنى الرقابي. وأيضاً في العراق، طبق البنك المركزي العراقي نموذجين لاختبار الضغط الكلية يتضمنان نسبة القروض غير العاملة في النموذج الأول والأصول السائلة في النموذج الثاني كمتغيرات تابعة، مع دراسة تأثير صدمات على النظام المالي.

بصفة عامة يؤكد تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 على صلابة القطاعات المصرفية والمالية العربية وقدرتها على مواجهة الصدمات المختلفة، حيث تحتفظ البنوك بمستويات كافية من رأس المال والسيولة تمكّنها من استيعاب الخسائر غير المتوقعة والاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية الأساسية. كما تساهم تبنى الأطر التنظيمية المتطورة واختبارات الضغط المنتظمة في تعزيز الاستقرار المالي، وتطوير الأطر الرقابية والإحترازية، بما يضمن قدرة البنوك على دعم النمو الاقتصادي حتى في ظل الظروف المعاكسة.

هذا ويتطلب المستقبل مزيداً من الجهود في تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية، في تبني التقنيات المالية الحديثة بشكل آمن، ومعالجة المخاطر المناخية والسيبرانية، وتعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المالي الشامل في المنطقة العربية.

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي في الدول العربية

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في النمو في عام 2024 فسجل نحو 3.3 في المائة مقارنة مع 3.5 في المائة في عام 2023. فقد استمر أداء الاقتصاد العالمي على مسار نمو متجه نحو الاستقرار مع تعافٍ ملحوظ في التجارة العالمية التي نمت في عام 2024 بنحو 3.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم في اتجاه مستهدفات البنوك المركزية، حيث اعتمدت سياسات نقدية تقييدية لاحتواء التضخم، مما أسفر عن بقاء كل من الدين العام وأسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة حتى مع بدء التيسير النقدي في النصف الثاني من 2024، وذلك بسبب ارتفاع علاوات المخاطر العالمية كانعكاس لارتفاع المخاطر النظامية.

فيما يخص الدول العربية، فقد سجلت نمواً بنحو 2.2 في المائة في عام 2024 مقارنة مع نمو بلغت نسبته نحو 0.9 في المائة خلال عام 2023. وتأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2024، بعدد من العوامل، منها التقلبات في أسعار النفط العالمية، والتطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية وعلى المستوى الدولي.

أما على صعيد التضخم، فقد تراجع معدل التضخم في الدول العربية إلى نحو 11.1 في المائة خلال عام 2024، مقابل 14.3 في المائة مسجلة بالعام السابق، وذلك بعد استبعاد الدول التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة والتي تشمل كل من السودان، وسورية، ولبنان، واليمن. وجاء ذلك كمحصلة لانخفاض أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، وانخفاض حدة الضغوط التي تشهدها أسعار الصرف للعملة المحلية في بعض الدول. بينما تأثرت بشكل كبير حركة الملاحة التي تمر عبر مسار البحر الأحمر من خلال قناة السويس ومضيق باب المندب نتيجة اندلاع التوترات الجيوسياسية الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض الاختناقات في سلاسل التوريد، نتج عنها زيادة في تكاليف الشحن والتأمين.

فيما يخص التجارة الخارجية للدول العربية من السلع والخدمات فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2024 بنسبة 3.2 في المائة لتصل إلى 3.2 تريليون دولار، وقد سجلت صادرات السلع والخدمات حوالي 1.7 تريليون دولار وهو تقريباً نفس القيمة المسجلة في 2023. كما إرتفعت الواردات من السلع والخدمات بنحو 7.0 في المائة لتبلغ حوالي 1.5 تريليون دولار خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق.

1. التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي في الدول العربية

كان للتطورات الاقتصادية المتلاحقة خلال عام 2024 أثر بالغ على الاستقرار المالي العالمي، مما أسفر عن بيئة مالية تتسم بالتذبذب، أثرت بشكل متباين على أداء اقتصادات الدول العربية. وقد أسهم التباطؤ الاقتصادي المسجل في الاقتصادات المتقدمة في ظل استمرار سياسات التشديد النقدي رغم بدء تخفيفها في النصف الثاني من عام 2024، بالتأثير سلبياً على مستويات الاقتراض والاستثمار. وبناءً على ذلك، تذبذبت مستويات أرباح الشركات، ومستويات ثقة

المستثمرين، إلى جانب تقلب مستويات السيولة في الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى خلق بيئة تتسم بعدم الاستقرار في النظام المالي العالمي، وارتفاع في مستويات المخاطر النظامية المحتملة والتخلف عن السداد، خاصة في القطاعات ذات المديونية المرتفعة.

في هذا الإطار، شهدت بعض المؤسسات المالية صعوبات في إعادة تمويل ديونها نتيجة تكاليف التمويل المرتفعة وكذا تشديد الشروط المرتبطة بمنح الائتمان، وزادت علاوات المخاطر الخاصة بالسندات ذات التصنيف الائتماني المنخفض. نتيجة لذلك زادت الضغوط على القطاعات المصرفية وأسواق رأس المال، مما دفع العديد من الدول بالعمل على إعادة تقييم سياساتها المالية والنقدية بصورة دورية.

كما اتسمت السياسة النقدية العالمية بالحذر لضمان استقرار مستويات الأسعار، مع البدء في عملية التيسير النقدي، بعد فترة من ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، وتردد السلطات النقدية فيما بين خفض الفائدة من أجل دعم مستويات النمو الاقتصادي، أو استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة من أجل كبح التضخم. هذا الاضطراب ساهم في زيادة مستويات عدم اليقين في الأسواق المالية، وتذبذب أسعار الأصول، وخلق تقلبات واضحة في مسار تدفقات رؤوس الأموال بين الأسواق الناشئة والمتقدمة، وهو ما فاقم من حدة التحديات التي تواجه الاستقرار المالي العالمي.

أما الاضطرابات التي شهدتها سلاسل الإمداد العالمية، فقد استمرت رغم تحسنها بالمقارنة مع الفترة التي تلت جائحة كوفيد-19. إذ تأثرت حركة الملاحة عبر مسار البحر الأحمر من خلال قناة السويس ومضيق باب المندب بشكل كبير نتيجة اندلاع التوترات الجيوسياسية الإقليمية. وتم تحويل مسار الملاحة من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الشحن وفترات النقل، وتأثر العديد من القطاعات، وزيادة التكاليف التشغيلية الخاصة بالإنتاج، الأمر الذي ساهم في وجود ضغوط تضخمية إضافية أدت إلى زيادة مستوى الصعوبات أمام متخذي القرار في السياسة النقدية.

فيما يتعلق بالتقلبات في أسعار الصرف، أدى تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى وقوع موجات ارتفاع كبيرة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية عالمياً، مما انعكس في زيادة كبيرة في أعباء الدين الخارجي للدول النامية متضمنة بعض الدول العربية لاسيما المقوم منه بالدولار. وقد ضاعف ذلك من الضغوط على الموازنة العامة لهذه الدول، وأسفر عن إنخفاض في مستوى الاحتياطيات الأجنبية. كما فاقم من الضغوط الواقعة الناتجة على البنوك المحلية، وزيادة مستويات المخاطر المصرفية والائتمانية المحتملة لاسيما في بعض الاقتصادات الناشئة.

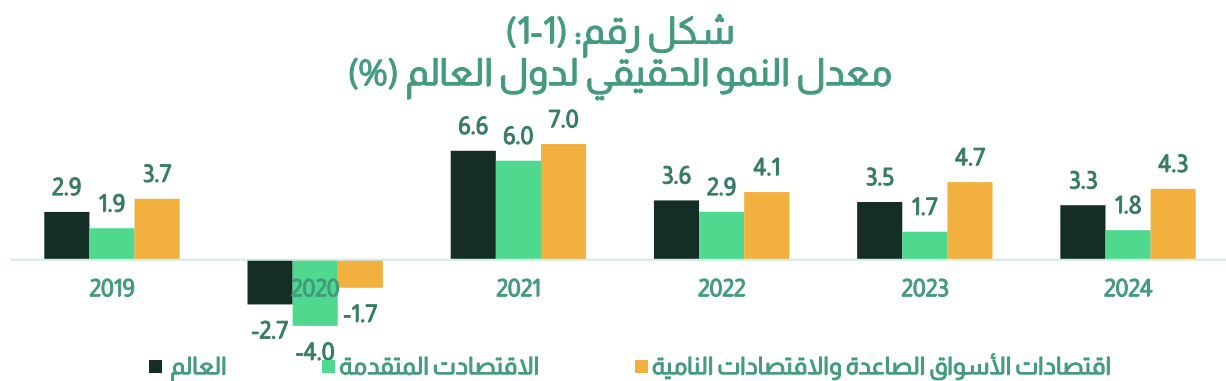
على صعيد الدول العربية، انعكست هذه التطورات على الأداء الاقتصادي لهذه الدول بشكل متفاوت، ففي الدول المصدرة للنفط مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعد تأثير ارتفاع مستويات أسعار الفائدة على نمو القطاع غير النفطي محدوداً، وأن ارتفاع إيرادات النفط يدعم السيولة ويعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهدت اتساعاً في مستويات العجز بميزان المدفوعات. مما نتج عنه تعرض سعر صرف العملة المحلية في بعض دول المجموعة إلى ضغوط كبيرة أدت إلى تراجع قيمتها، وارتفاع في المستوى العام للأسعار. وفي محاولة لاحتواء التضخم، استمرت بعض الدول في إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لكبح جماح التضخم، الأمر الذي أثر سلباً على خدمة الدين المحلي إضافة إلى الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي ومستويات الاستثمار المحلي. وانعكس ذلك في تذبذب مستويات الربحية ومعدلات التعثر المتوقعة، مما زاد من مستويات المخاطر الائتمانية لدى القطاع المصرفي في تلك الدول.

كما شهد عام 2024 تراجعاً في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية، نتيجة لإنخفاض مستوى الثقة بدول الأسواق الناشئة بشكل عام، وفي ظل تراجع مستويات الاستقرار الاقتصادي وزيادة المخاطر الجيوسياسية. نتيجة لذلك إرتفعت معدلات المخاطر في أدوات الدين السيادية، في الدول ذات التصنيف الائتماني المنخفض.

1.1. النمو الاقتصادي العالمي

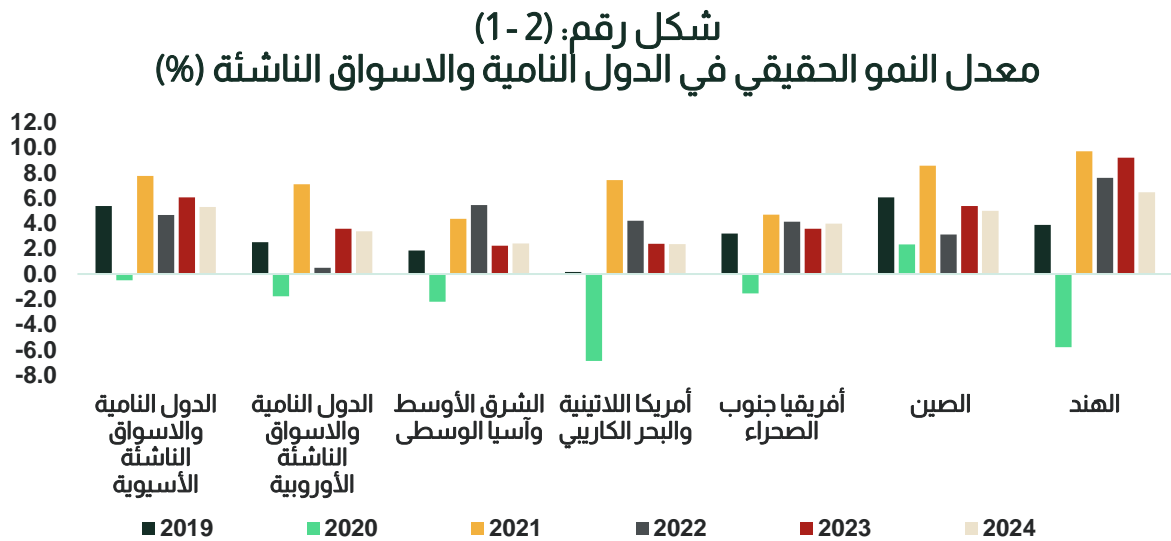
سجل النمو العالمي خلال عام 2024 تراجعاً طفيفاً ليبلغ حوالي 3.3 في المائة، بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت نحو 3.5 في المائة في عام 2023. ويعزى ذلك بصورة أساسية للتراجع الذي شهده النمو في الاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بينما سجلت الاقتصادات المتقدمة تحسناً طفيفاً في معدلات النمو المحققة خلال عام 2024. هذا وقد سجلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجع معدل النمو لدول المجموعة نحو 4.3 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بنحو 4.7 في المائة محققة خلال العام السابق. وقد جاء ذلك النمو المسجل خلال عام 2024 مدفوعاً بالصادرات من السلع الأساسية، خاصة تلك غير المرتبطة بالطاقة. وقد ساعد ذلك في التخفيف من أثر الظروف المالية غير المواتية التي فرضت ضغوطاً على هذه الدول، والتي تعاني أصلاً من تحديات تتعلق بالتمويل وخدمة الدين الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تضيق الحيز المالي المتاح لتمويل الأنشطة الاقتصادية، وخاصة الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن تفاقم العجز المالي وصعوبات سداد الديون يفرض ديناميكيات سلبية تُهدد استدامة النمو الاقتصادي، وتعيق تحقيق أي طفرات اقتصادية، الشكل (1-1).



المصدر: صندوق النقد الدولي. (أبريل 2025). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

¹ وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

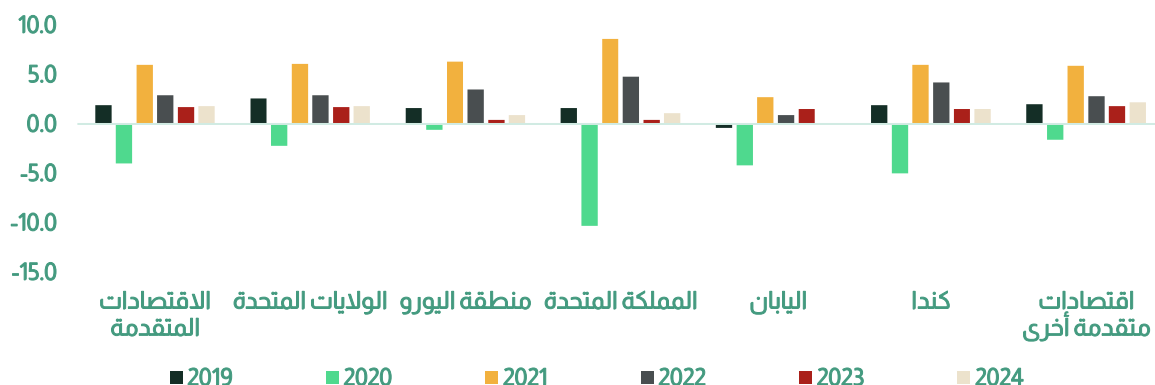
وقد سجلت مجموعة الدول النامية والأسواق الناشئة الآسيوية خلال عام 2024 أعلى معدل نمو بالمقارنة مع المجموعات النظيرة، بنسبة بلغت نحو 5.3 في المائة، مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو المحقق في الهند، والصين. في المقابل، سجلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أقل معدل نمو بين المجموعات النظيرة في عام 2024 بنسبة بلغت 2.4 في المائة. الشكل (1-2)



المصدر: صندوق النقد الدولي. (أبريل 2025). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقية في اقتصادات الدول المتقدمة، فقد شهدت هذه الاقتصادات خلال عام 2024 تحسناً طفيفاً في معدلات النمو الحقيقي، فيما استمرت الولايات المتحدة كمحرك رئيسي للنمو العالمي. وبلغ معدل النمو لمجموعة الدول المتقدمة 1.8 في المائة، مقارنة بحوالي 1.7 في المائة عام 2023، وفيما يتعلق بمجموعة الدول في منطقة اليورو، فقد سجلت اقتصاداتها نمو بلغ حوالي 0.9 في المائة، وقد تباين أداء النمو بين دول المجموعة، حيث سجلت إسبانيا معدل نمو قدره 3.2 في المائة كأعلى معدل نمو، في حين اقتصر معدل النمو في فرنسا على نحو 1.1 في المائة، وسجلت ألمانيا انكماشاً بنحو 0.2 في المائة. أما في اليابان فقد بلغ معدل النمو مستوى 0.1 في المائة، وسجلت المملكة المتحدة نمواً بحوالي 1.1 في المائة، في حين بلغ متوسط النمو في الاقتصادات المتقدمة الأخرى نحو 2.2 في المائة. شكل (1-3) - جدول (1-1)

شكل رقم: (1-3) معدل النمو الحقيقي لدول العالم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي. (أبريل 2025). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال الفترة (2019-2024) (في المائة)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	العالم
3.3	3.5	3.6	6.6	2.7-	2.9	الاقتصادات المتقدمة
1.8	1.7	2.9	6	4-	1.9	الولايات المتحدة الأمريكية
2.8	2.9	2.5	6.1	2.2-	2.6	منطقة اليورو
0.9	0.4	3.5	6.3	6-	1.6	المملكة المتحدة
1.1	0.4	4.8	8.6	10.3-	1.6	اليابان
0.1	1.5	0.9	2.7	4.2-	0.4-	كندا
1.5	1.5	4.2	6	5-	1.9	الدول المتقدمة الأخرى*
2.2	1.8	2.8	5.9	1.6-	2	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
4.3	4.7	4.1	7	1.7-	3.7	إفريقيا جنوب الصحراء
4	3.6	4.1	4.7	1.5-	3.2	الصين
5	5.4	3.1	8.6	2.3	6.1	الهند
6.5	9.2	7.6	9.7	5.8-	3.9	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
2.4	2.2	5.5	4.4	2.2-	1.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي**
2.4	2.4	4.2	7.4	6.9-	0.2	البرازيل
3.4	3.2	3	4.8	3.3-	1.2	المكسيك
1.5	3.3	3.7	6	8.4-	0.4-	

المصدر: صندوق النقد الدولي. (أبريل 2025). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

* تضم الدول المتقدمة الأخرى مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من دول مجموعة السبع ومنطقة اليورو.
** تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي: مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع دول القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.
*** تقديرات.

أما على صعيد الدول العربية، فقد شهد عام 2024 تحسن الأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي ليصل إلى نحو 2.2 في المائة، مقارنة مع 0.9 في المائة مسجلة خلال العام السابق، وجاء ذلك في ضوء التحسن الذي شهدته القطاعات والأنشطة غير النفطية كمحصلة للسياسات الاقتصادية الداعمة للتنويع الاقتصادي. إضافة إلى أثر التطورات

الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والتقلبات التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط. جدول رقم (2-1)

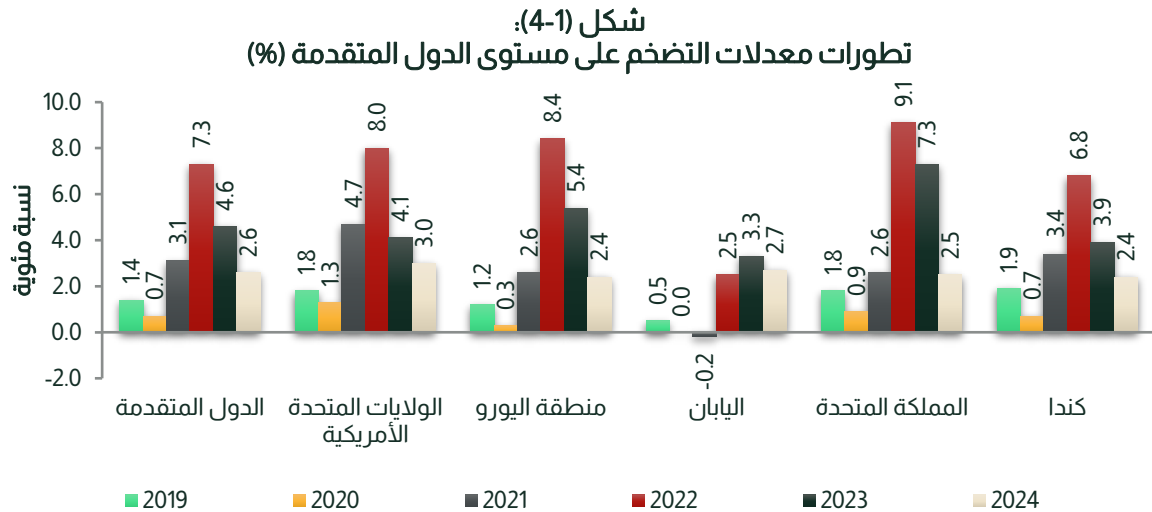
جدول رقم (2-1): معدلات النمو الحقيقي في الدول العربية خلال الفترة (2020-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	
2.2	0.9	7.2	4.4	-4.6	الدول العربية
2.0	0.5	12.0	6.5	-3.8	السعودية
4.0	4.3	7.5	4.6	-8.7	الإمارات
2.6	0.8	4.9	1.5	-3.6	قطر
-2.6	-1.7	6.8	1.7	-4.8	الكويت
1.9	1.2	8.0	2.6	-3.4	عُمان
2.6	3.9	6.2	4.4	-5.9	البحرين
4.4	4.1	3.6	3.8	-5.0	الجزائر
-1.6	0.52	7.9	1.6	-12.0	العراق
-5.1	-4.9	-4.7	-4.6	12.4	اليمن
0.4	13.2	7.3	52.6	-26.9	ليبيا
2.4	3.8	6.7	3.3	3.6	مصر
3.8	3.7	1.8	8.2	-7.2	المغرب
2.5	2.9	2.6	3.7	-1.1	الأردن
1.4	0.0	2.7	4.7	-9.0	تونس
5.2	6.5	6.8	0.7	-0.4	موريتانيا
-26.6	-4.6	4.1	7.0	-11.3	فلسطين
-7.1	-0.8	-0.6	-7.0	-21.0	لبنان
12.7	-29.5	-0.8	-1.9	-1.6	السودان
6.8	7.5	3.7	4.6	1.2	جيبوتي
3.3	3.0	2.6	1.8	-0.2	جزر القمر

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

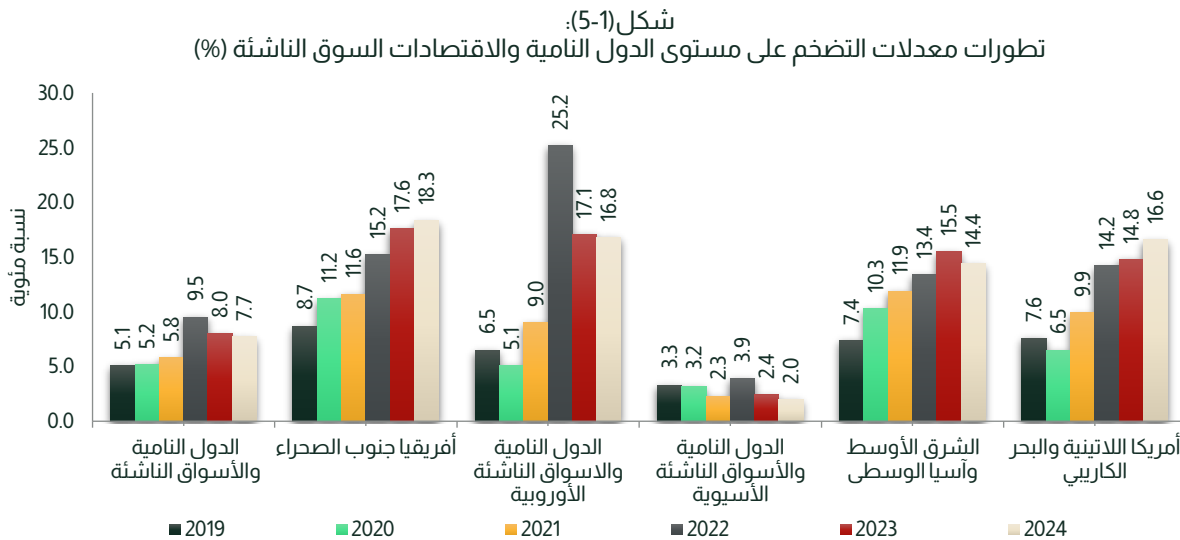
1.2. معدلات التضخم العالمي

أظهرت البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي تراجعاً في وتيرة التضخم العالمي لعام 2024 ليسجل نحو 5.7 في المائة، مقارنة 6.7 في المائة خلال العام السابق، وذلك انعكاساً لسياسات التشديد النقدي التي انتهجتها البنوك المركزية الرئيسية في العالم، بينما لا تزال معدلات التضخم الأساسية مرتفعة نسبياً، ولا سيما في الاقتصادات الكبرى، حيث أن التضخم الأساسي أعلى من المستهدف، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة احتمالات استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة. الشكل (4-1)



المصدر: صندوق النقد الدولي. (أبريل 2025). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

فيما يتعلق بمعدلات التضخم على مستوى الدول النامية والاقتصادات الناشئة، فلا تزال هذه الدول تعاني من مستويات تضخم مرتفعة. وسجلت مجموعات الدول في كل من أفريقيا جنوب الصحراء، والدول النامية والأسواق الناشئة في أوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أعلى معدلات تضخم بنسب بلغت على التوالي نحو 18.3 و 16.8 و 16.6 في المائة. في المقابل سجلت مجموعة الدول النامية والأسواق الناشئة الآسيوية أقل معدل تضخم بلغ نحو 2.0 في المائة، الشكل (5-1).



المصدر: صندوق النقد الدولي. (أبريل 2025). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

فيما يتعلق بمعدل التضخم في الدول العربية، فقد تباطئ خلال عام 2024 نحو 11.1 في المائة مقارنة بنحو 14.3 في المائة مسجلة خلال العام السابق، وذلك بعد استبعاد الدول التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة وشملت كل من السودان وسورية ولبنان واليمن. الجدول (1-4). وجاء هذا التباطؤ كمحصلة لإنخفاض أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، وتحسن شروط التمويل نتيجة لإنخفاض أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام 2024، واستمرار تحسن تدفقات

رؤوس الاموال، بينما تأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية خلال عام 2024، باستمرار الضغوط الواقعة على أسعار صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية. نظراً لانفتاح اقتصاداتها على الاقتصادات الرئيسية في العالم، وزيادة ترابط ديناميكيتها، وانعكاس التطورات العالمية لأسعار السلع، وخاصة الأساسية منها، بصورة مباشرة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، على مستويات الأسعار المحلية لدى دول المنطقة. يأتي ذلك خاصة في ظل اعتماد معظم الدول العربية على السلع الواردة من الخارج.

جدول رقم (4-1): تطورات معدلات التضخم على مستوى الدول العربية خلال الفترة (2020 - 2024)

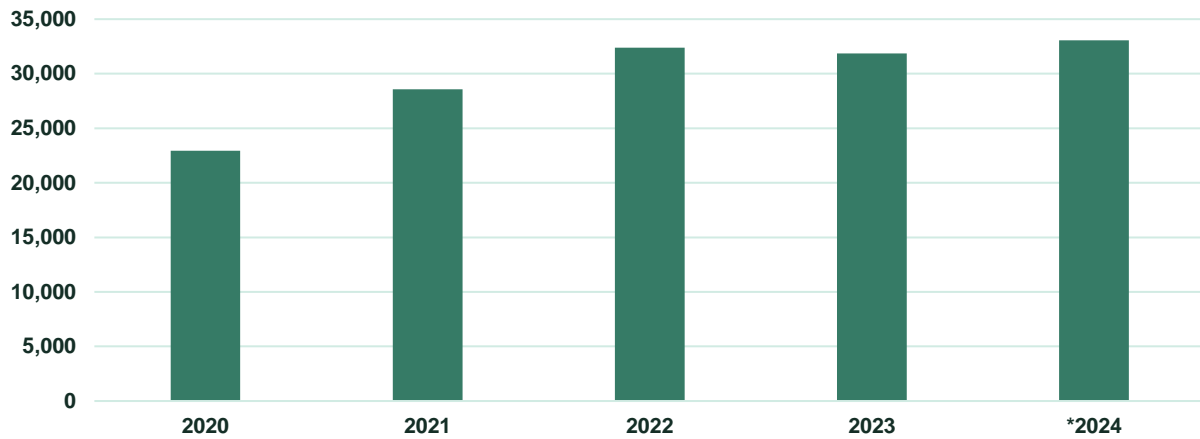
الدولة	2020	2021	2022	2023	2024
السعودية	3.2	3.1	2.5	2.5	1.5
الإمارات	2.1-	0.2	4.8	1.6	1.7
قطر	2.6-	2.3	5	3	1.3
الكويت	2.1	3.4	4	3.6	2.9
عُمان	0.9-	1.5	2.5	0.9	0.6
البحرين	2.3-	0.6-	3.6	0.1	0.9
الجزائر	2.4	4.7	9.3	9.3	4.1
العراق	0.6	6.1	4.9	4.4	2.6
اليمن	27.4	63.8	29.5	0.9	33.9
ليبيا	1.4	2.7	4.5	2.4	2.1
مصر	5.1	5.8	14.9	35.4	27.9
المغرب	0.7	1.4	6.6	6.1	0.9
السودان	163.3	359.1	155.8	190.3	170
تونس	5.6	5.7	8.3	9.3	7
لبنان	84.9	154.8	171.2	221.3	45.2
الأردن	0.3	1.3	4.2	2.1	1.6
سورية	111.2	87.3	63	117.3	57
فلسطين	2.5-	0.9	6.7	5.9	53.7
موريتانيا	2.4	3.8	9.6	5	2.5
جيبوتي	1.8	1.2	5.2	1.4	2.1
الصومال	3.5	3.9	6.8	6.2	5.5
جزر القمر	0.8	1.5	12.4	8.5	5
المنطقة العربية	26.9	51.5	29.9	38.1	31.9
المنطقة العربية (باستثناء السودان وسورية ولبنان واليمن)	2.7	4.2	8.7	14.3	11.1

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

1.3. التجارة الدولية

خلال عام 2024، شهدت التجارة العالمية نمواً ملحوظاً بلغ قيمة قياسية بنحو 33 تريليون دولار، محققة نسبة ارتفاع قدرها 3.8 في المائة (تعادل 1.2 تريليون دولار)، مقارنة بعام 2023، مدفوعة بشكل رئيسي بتحسين تجارة الخدمات. فقد ارتفعت تجارة الخدمات بنسبة بلغت 9.0 في المائة، وتمثل حوالى 700 مليار دولار أمريكي، وهو ما يقرب من 60 في المائة من الزيادة الإجمالية التي شهدتها التجارة العالمية مقارنة مع العام السابق. شكل (1-6)

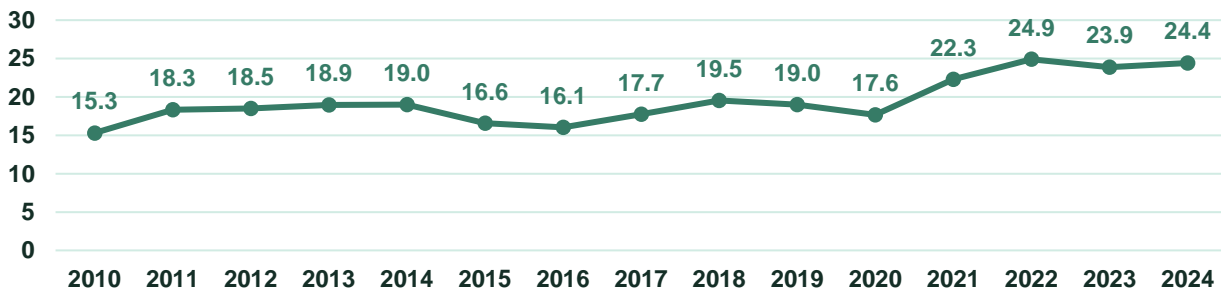
شكل (1-6)
تطور التجارة العالمية - مليار دولار



المصدر: دائرة التجارة - منظمة الأمم المتحدة - قاعدة البيانات الإحصائية بمنظمة الأونكتاد - منظمة التجارة العالمية - <https://unctadstat.unctad.org/insights/theme/94>

في حين سجلت تجارة السلع خلال عام 2024 ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي 2 في المائة، وازدياداً بلغت قيمتها 500 مليار دولار مقارنة بعام 2023. وقد حققت معظم المناطق والاقليم الاقتصادية نمواً إيجابياً في حجم التجارة، مع تفوق الاقتصادات النامية على الدول المتقدمة، حيث إرتفعت واردات وصادرات الاقتصادات النامية بنسبة 5 في المائة خلال عام 2024 مدفوعة بشكل أساسي بأداء اقتصادات شرق وجنوب آسيا، بالإضافة إلى اتساع نطاق التجارة بين بلدان الجنوب. كما شهدت قطاعات الأغذية الزراعية، وتكنولوجيا الاتصالات، والنقل تحسناً، في حين تباطأت تجارة منتجات الطاقة والملابس والصناعات الاستخراجية بسبب ضعف الطلب. الشكل (7-1)

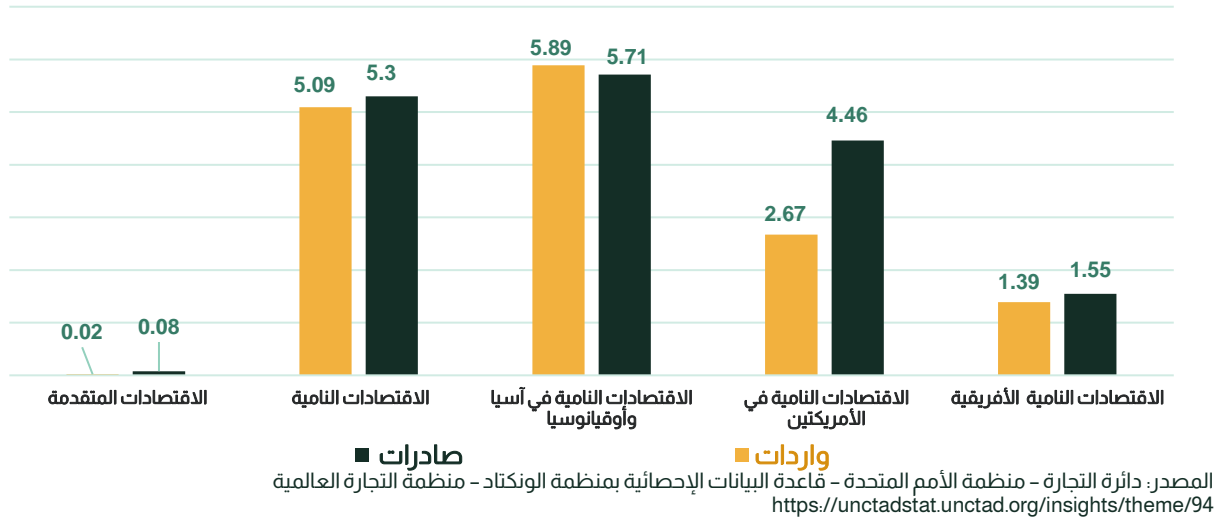
شكل (7-1)
تطور الصادرات العالمية من البضائع بالتريليون دولار أمريكي خلال الفترة (2010 - 2024)



المصدر: دائرة التجارة - منظمة الأمم المتحدة - قاعدة البيانات الإحصائية بمنظمة الأونكتاد - منظمة التجارة العالمية - <https://unctadstat.unctad.org/insights/theme/94>

أما على مستوى الدول الرئيسية في التجارة الدولية، تفوقت الصين والهند على متوسطات التجارة العالمية، في حين ظلت التجارة في الاتحاد الروسي وجنوب إفريقيا والبرازيل بطيئة لمعظم عام 2024، مع بعض التحسن في الربع الرابع، الشكل (8-1).

شكل (8-1)
نمو التجارة العالمية خلال عام 2024 على مستوى الأقاليم الاقتصادية



وعلى مستوى الدول العربية، سجل حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات ارتفاعاً خلال عام 2024 بنسبة 3.2 في المائة لتسجل حوالى 3.2 تريليون دولار، حيث سجلت صادرات السلع والخدمات حوالى 1.7 تريليون دولار وهو تقريباً نفس الرقم المسجل فى 2023، وسجلت واردات السلع والخدمات 1.5 تريليون دولار ارتفاعاً خلال عام 2024 بنسبة زيادة أكثر من 7 فى المائة مقارنة بعام 2023، مما أدى إلى تراجع فائض الميزان التجاري السلعى والخدمى بمعدل 32 فى المائة ليسجل حوالى 186 مليار دولار خلال عام 2024.

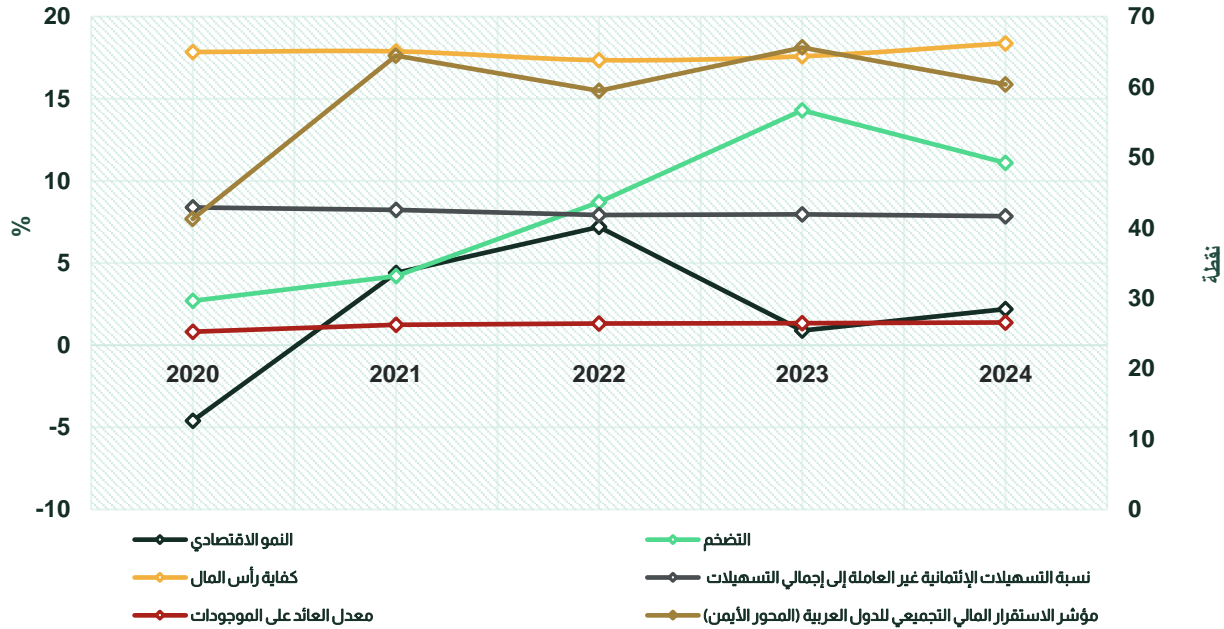
أخيراً، بشكل عام²، وبتقييم موجز لأثر التطورات الاقتصادية (وتحديداً النمو الاقتصادي والتضخم) على كل من المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية³ وبعض مؤشرات السلامة المالية المختارة للقطاع المصرفي، يُمكن القول بأنه وبحسب ما سيتم تحليله لاحقاً بالتفصيل في الفصول التالية؛ فإن التطورات الإقليمية والعالمية خلال الأعوام الأخيرة كان أثرها طفيفاً على الاستقرار المالي ولا يستدعي القلق (مع وجود أثر متفاوت طبقاً لخصوصية وظروف كل دولة)، وذلك في ضوء أن مؤشرات السلامة المالية (بالمتوسط) كانت مستقرة وضمن مستويات مريحة. وكذلك الحال بالنسبة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية الذي يأخذ في

² سيتم تقييم المخاطر النظامية لدى القطاع المالي في الدول العربية بالتفصيل في الفصول اللاحقة من هذا التقرير، إضافةً إلى تقييم أداء القطاع المالي ومستوى الاستقرار المالي في الدول العربية. وذلك من خلال تحليل مؤشرات السلامة المالية والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي ضمن فصول مستقلة في هذا التقرير.

³ تجدر الإشارة إلى أن المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية (وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات الاستقرار المالي الإفرادية لعدد من الدول العربية) تأخذ أهم المتغيرات الاقتصادية في الاعتبار عند احتساب المؤشر، ومن الأمثلة على تلك المتغيرات: معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية. كذلك يتم أخذ مؤشر فجوة الائتمان الخاص في احتساب المؤشر، والذي بدوره يأخذ في الاعتبار مدى تناغم نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع النمو الاقتصادي.

الاعتبار البيئية الاقتصادية الكلية عند احتسابه جنباً إلى جنب مع مجموعة من المتغيرات المصرفية والمالية. الشكل (9-1).

شكل (9-1): مقارنة بين معدل النمو الاقتصادي (بالمتوسط) والتضخم (بالمتوسط) في الدول العربية مقابل بعض مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي في الدول العربية (بالمتوسط) (في المائة) والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية (نقطة) خلال الفترة (2020-2024)



المصدر: فيما يخص المؤشرات المصرفية والمالية: تم احتسابها وفقاً لبيانات استبيان تقرير الاستقرار المالي 2025 (صندوق النقد العربي) وسيتم توضيح طريقة الاحتساب في الفصول اللاحقة. أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم وفقاً لبيانات تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أغسطس 2025 (صندوق النقد العربي).

الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية

إيماناً بدور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تطوير سياساتها الاحترازية، ومتابعة وتقييم المخاطر النظامية، بما يساعدها على تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات؛ استمرت المصارف المركزية العربية خلال عام 2024 في تحديث المنظومة التشريعية التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابتها، كما واصلت العمل على تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية في ضوء أهمية وجود بنية تحتية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، مما يدفع بزيادة الثقة في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية.

وانطلاقاً من جهود المصارف المركزية العربية الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعّالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلتها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد دأبت معظم المصارف المركزية في الدول العربية إلى تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، مما ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ويعزز من متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، ويحسن من نوعية موجودات هذا القطاع.

يلقي هذا الفصل الضوء على آخر التطورات الخاصة بجهود المصارف المركزية العربية في تعزيز الاستقرار المالي، كما يتطرق إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجتها الدول العربية لتعزيز سلامة القطاع المالي ودعم استقراره وتعزيز الإشراف والرقابة عليه، ويستعرض أيضاً التطورات الحاصلة على البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية⁴. وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور رئيسية ليشمل: (1) الإطار المؤسسي للاستقرار المالي، و(2) المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية، و(3) التطورات الخاصة بالبنية التحتية للنظام المالي، و(4) إطار السياسة الاحترازية الكلية.

أولاً: الإطار المؤسسي للاستقرار المالي في الدول العربية

في أعقاب الأزمات المالية العالمية المتتالية، عكفت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، شأنها كشأن المصارف المركزية على مستوى العالم، على القيام بمراجعة القوانين المُنظمة لعملها بهدف توضيح مسؤولياتها خاصة المتعلقة بالاستقرار المالي، ومن ثم تطوير أدواتها المتعلقة بالتعامل مع الأزمات المصرفية والمالية وتعزيز استقلاليتها.

سيُتطرق هذا الفصل إلى التطورات المتعلقة بالإطار المؤسسي للاستقرار المالي في الدول العربية التي طرأت خلال عام 2024 فقط، ذلك تجنباً لتكرار ما تم استعراضه خلال السنوات السابقة، ويعكس ملحق رقم (1-2) ملخص للوضع القائم حالياً في المصارف المركزية العربية.

⁴ مصدر بيانات هذا الفصل: إستبيان الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2025، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

في **الإمارات العربية المتحدة**، تم تعديل الجهات الخاضعة لرقابة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، لتشمل البنوك (بما في ذلك البنوك المتخصصة والبنوك محدودة الترخيص)، وشركات التمويل (بما في ذلك شركات التمويل محدودة الترخيص)، ومقدمو خدمات الدفع، وأنظمة البطاقات، وتسهيلات القيمة المخزنة، ونظم الدفع للتجزئة ونظم الدفع ذات القيمة العالية، وشركات الصرافة، شركات التأمين، شركات إعادة التأمين، وكلاء التأمين، وسطاء التأمين، خبراء كشف وتقدير الأضرار، مستشارو التأمين، الخبراء الاكتواريون، شركات إدارة مطالبات التأمين ونقاط بيع التأمين وخدمات رموز الدفع.

في **الجزائر**، واصل بنك الجزائر جهوده الخاصة بوضع القانون النقدي والمصرفي الصادر خلال عام 2023 حيز التنفيذ، وذلك بإنشاء اللجان المقررة في القانون؛ إضافة إلى وضع الأنظمة اللازمة لتطبيقه والتي تهدف أساساً إلى تعزيز حوكمة بنك الجزائر.

أما في **السعودية**، فقد تم إجراء تعديل على عدد من مواد نظام مراقبة شركات التمويل ضمن الأنظمة التي يشرف على تطبيقها البنك المركزي. وقد جاء ذلك انطلاقاً من اختصاصات البنك المركزي السعودي في الاشراف والرقابة على قطاع شركات التمويل وجهوده المستمرة في تطوير ودعم صناعة التمويل ومواكبة التطورات. حيث تأتي التعديلات على ما يتصل بشكل الشركة الممارسة لنشاطات التمويل، وذلك مع بقاء الأصل في ممارسة أعمال التمويل من خلال شكل شركة مساهمة، مع منح البنك المركزي السعودي صلاحية الاستثناء من هذا المتطلب وفقاً للمسوغات المقبولة. وتأتي التعديلات أيضاً على منح البنك المركزي صلاحية استثناء شركات التمويل من حظر مزاوله نشاطات أخرى غير نشاط التمويل، إضافة إلى تعديل ما يتصل بشغل عضو مجلس إدارة شركة التمويل عضوية مجلس إدارة شركة تمويل أخرى لا تمارس ذات النشاط، إضافة إلى إيجاد حكم لتمكين البنك المركزي السعودي من استثناء بعض المتطلبات في سياق التقنيات الناشئة والتقنية المالية.

وفيما يخص **العراق**، تم اصدار دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف، وتم تحديث ضوابط تصنيف المصارف ذات الأهمية النظامية D-SIBs، وتم اصدار دليل العمل الرقابي لضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، إضافة إلى الضوابط الخاصة بالمصارف الرقمية واندماج المصارف.

وشهدت **عمان** صدور قانون حماية الودائع المصرفية بموجب المرسوم السلطاني خلال عام 2024. وقد شملت الحماية كلاً من الودائع المصرفية الإسلامية والتقليدية. في ذات السياق، تم إجراء تعديل على الشكل التنظيمي للإدارة المسؤولة عن الاستقرار المالي، حيث تم تعديل تشكيل اللجنة المشتركة للاستقرار المالي وتعديل اختصاصاتها. وتجدر الإشارة إلى أنه في مطلع عام 2025، أصدر القانون المصرفي، ونظام البنك المركزي العماني بموجب المرسوم السلطاني، والذي تضمن العديد من الأحكام التي تعزز الاستقرار المالي.

وفي **المغرب**، تم إجراء تعديلات على الشكل التنظيمي للإدارة المسؤولة عن الاستقرار المالي، حيث تم تعزيز إطار تحليل الرقابة الإحترازية الكلية من خلال أحداث وحدتين جديدتين، وحدة تحليل المخاطر الصادرة عن الوسطاء الماليين غير المصرفيين (NBFIs)، والتي تُعنى بإعداد الإطار التنظيمي ذي الصلة،

ووضع منهجية لمراقبة هذه المخاطر، وتقييم أثرها النظامي على الاستقرار المالي، كذلك تحديث قائمة هذه المؤسسات. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الوحدة أتت كبديل للوحدة السابقة والمكلفة بمعالجة المخاطر الصادرة عن التجمعات المالية، وذلك بالنظر إلى أن النص التنظيمي المعتمد الخاص بهذه التجمعات ينيط بمهمة الإشراف عليها إلى الهيئة المشرفة التي يخضع لها الكيان الرئيسي داخل التجمع. و وحدة تحليل المخاطر المالية الناشئة، المكلفة برصد وتقييم المخاطر الجديدة التي تهدد الاستقرار المالي، مثل المخاطر المرتبطة بكل من التغير المناخي، الذكاء الاصطناعي، أمن الفضاء الإلكتروني، ودمجها في خريطة المخاطر النظامية، إضافةً إلى تطوير أدوات واختبارات الصدمات لمواجهتها.

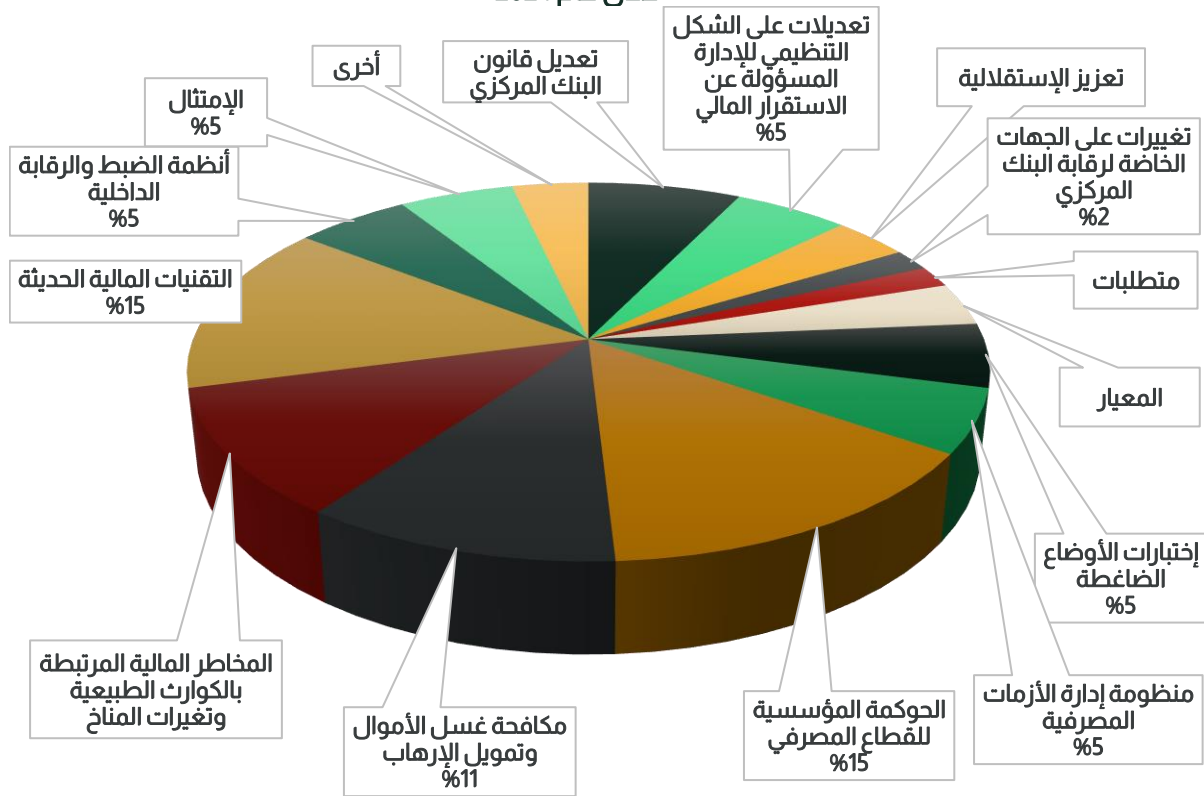
بالنسبة **لفلسطين**، فقد تم إصدار العديد من التعليمات للبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي تنظم آلية التعامل مع محفظة قروض موظفي القطاع العام ومحفظة القروض الممنوحة في قطاع غزة في ظل استمرار الحرب وعدم انتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام.

وفي **ليبيا**، صدر القانون رقم (35) بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية: - المادة (1): يحظر على المصارف الإسلامية وفقاً لأنظمتها الأساسية التعامل بالفوائد الربوية في كافة معاملاتها كما يحظر عليها ممارسة الأنشطة والخدمات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. المادة (2): يجوز للمصارف التجارية في ليبيا العمل بالنظام المزدوج وهما النظام المصرفي الإسلامي وفقاً للفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية من أحكام القانون رقم 46 لسنة 2012 والنظام المصرفي التقليدي في إطار أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف حيث يحق للمصارف التقليدية تحصيل عوائد مقابل الخدمات والعمليات المصرفية التي تقدمها للعملاء شريطة أن تكون خدمات حقيقية ومشروعة وتتم في إطار تنظيمي تحت إشراف وتنظيم مصرف ليبيا المركزي بموجب القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف. المادة (3): لا تسري أحكام المادة السادسة من القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية والمتعلقة بالعقوبات على المعاملات التي تجريها المصارف التجارية المبينة في المادة 2 من هذا القانون.

ثانياً: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية للنظام المالي في الدول العربية

شهد عام 2024 مواصلة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تطوير المنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، بما يتواءم مع التطورات الحاصلة على نماذج أعمال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويحافظ على متانة القطاع المصرفي ويعزز من الاستقرار المالي. بشكل عام، يُوضح الشكل (1-2) المحاور التي ركزت عليها القوانين والتعليمات والتعاميم الصادرة للقطاع المالي من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2024. فقد احتل كل من الحوكمة المؤسسية والتقنيات المالية الحديثة المرتبة الأولى، إذ شكّل كل منهما ما نسبته 15 في المائة من إجمالي المحاور التي تم تغطيتها في التعليمات والتعاميم الصادرة عن المصارف المركزية العربية خلال عام 2024، الأمر الذي يعكس الجهود التي تبذلها المصارف المركزية العربية في تعزيز متانة القطاع المصرفي والمحافظة على سلامته، ووعي المصارف المركزية العربية بأهمية الموازنة بين فرص التحول الرقمي من جهة، وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من قبل القطاع المالي من جهة أخرى، سنستعرض فيما يلي بمزيد من التفصيل أهم المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2024، الشكل (1-2).

شكل (1-2): المحاور التي ركزت عليها المصارف المركزية العربية لدى تحديث منظومتها التشريعية والرقابية خلال عام 2024



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

بالنسبة للأردن، قام البنك المركزي الأردني بتأسيس قسم خاص لإدارة الأزمات المالية والمصرفية. إضافة الى ذلك قام بتأسيس قسم خاص بإدارة الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، وكذا إطلاق استراتيجية التمويل الأخضر.

فيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، تم اصدار نظام إدارة مخاطر الائتمان، كما تم اصدار نظام الجدارة والنزاهة ويطبق هذا النظام والمعايير المصاحبة له على كافة المنشآت المالية المرخصة، وشركات التأمين، وشركات التأمين التكافلي، والمهن المرتبطة بالتأمين. كما تم إصدار معيار بخصوص وظيفة الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، إضافة الى إصدار معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية. كذلك، تم إصدار مبادئ الإفصاح المرتبط بالاستدامة، وإصدار نظام خدمات رمز الدفع، ونظام التمويل المفتوح، ونظام شروط البيئة التجريبية.

وفي الجزائر، وفيما يخص متطلبات السيولة فهناك أنظمة جديدة بشأن السيولة قصيرة الأجل (LCR) وطويلة الأجل (NSFR) شرع العمل عليها في 2023 وتم اتمامها في نهاية 2024، وهي قيد المراجعة قبل وضعها حيز التطبيق. كما يتم تحديث النظام المتعلق بالمعايير الاحترازية بإضافة المعايير المتعلقة بالتمويل الإسلامي خلال 2024، وسيتم نشره وتطبيقه بعد المصادقة عليه. كما تم تعديل النظام المتعلق بتقييم ومحاسبة العمليات على الأوراق المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية بالأخذ بعين الاعتبار المعيار (IFRS9)، وهو قيد النشر. أما بالنسبة لمنظومة الحوكمة المؤسسية،

فقد تم البدء عام 2023 في وضع نظام جديد متعلق بالحوكمة للنظاميين التقليدي والإسلامي، وانتهاء التشغيل فيه نهاية عام 2024 ومن المتوقع نشره وتطبيقه خلال العام الجاري. بالنسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في خلال عام 2024، تم وضع نظام يتعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما وجاري العمل به. فيما يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة، فيوجد نظام متعلق بالترخيص للبنوك الرقمية، وآخر خاص بمؤسسات خدمات الدفع، وهما نظامان تم الشروع في العمل عليهما في نهاية عام 2023 وتم مواصلة العمل عليهما خلال عام 2024.

وفي تونس، وبخصوص متطلبات بازل، هناك مشروع يتعلق بمراجعة طريقة احتساب الأصول المرجحة بمخاطر القرض حسب المنهج المعياري لبازل III، وهو في مرحلة متقدمة. وللاستكمال عملية التقارب نحو معايير بازل، يعمل البنك المركزي على مشروع تعزيز متطلبات رأس المال وفقاً لبازل III. أما بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية، يقوم البنك المركزي التونسي بالعمل على تطوير منهجية لتحديد البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية وفقاً لما يتم العمل به على المستوى العالمي، وبالتحديد وفق مصفوفة المؤشرات المتبعة من قبل لجنة بازل مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات القطاع المصرفي التونسي. وبالنسبة للمتطلبات الأخرى، فقد تمت مراجعة متطلبات تكوين المخصصات الجماعية. وفيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، قام البنك المركزي التونسي بإصدار تعليماته في هذا الشأن خلال عام 2020، والذي يحدد بموجبه الخطوط العريضة لتطبيق المعيار، ويجري حالياً استكمال دليل تطبيق هذا المعيار. بخصوص المخاطر المالية المرتبطة بتغيرات المناخ والكوارث الطبيعية، فإنه في إطار المخطط الاستراتيجي للفترة 2023 - 2025، يتم العمل على انجاز مشروع استراتيجي يهدف لوضع خارطة طريق لتخضير القطاع المالي، من خلال إدراج البعد المناخي ضمن منظومة الرقابة والتعديل، ووضع إطار مرجعي للممارسات البنكية في مجال المالية المستدامة. هذا، وقد تم خلال عام 2024 إصدار منشورين ينظمان طرق تسويق البنوك للمنتجات المالية على أساس دعم شفافية المعلومات المقدمة للرفاء ووضع المبادئ العامة للتسعيرة البنكية المسؤولة.

في السعودية، وفيما يتعلق بمنظومة إدارة الأزمات المصرفية، العمل قائم على إنهاء وإصدار اللوائح التنفيذية والقواعد المرتبطة بنظام معالجة المنشآت المالية المهمة، بالإضافة إلى عدد من التحديثات المرتبطة بصندوق حماية المودعين. فيما يخص منظومة الحوكمة المؤسسية، عمل البنك المركزي على تحديد التغيرات التي طرأت على نظام الشركات ولوائحه التنفيذية والتقاطع مع الأحكام الواردة ضمن تعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بالحوكمة، ودراسة مدى ملائمة المواءمة معها أخذاً بعين الاعتبار طبيعة القطاع المالي وأفضل الممارسات والمعايير الدولية في شأنه، وانتهى ذلك إلى تعديل بعض أحكام المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية بما يتواءم مع نظام الشركات ولوائحه التنفيذية. أما على صعيد الجهود الخاصة بالتحقق من التزام المؤسسات المالية بمتطلبات نظامي مكافحة غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، فقد انتهى البنك المركزي من العمل على تطوير استراتيجية واسعة وشاملة لمكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب. كما يعمل البنك المركزي على الاستفادة من الأنظمة الرقابية المقدمة لتعزيز النزاهة المالية وضمان الالتزام بأفضل الممارسات الدولية. إضافة إلى ذلك أصدر البنك المركزي تحديثاً لقواعد الحسابات البنكية

بهدف تعزيز إجراءات العناية الواجبة (CDD) ومعرفة العميل (KYC)، مما يسهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر ضبط عمليات فتح الحسابات البنكية وتشغيلها وفق معايير رقابية صارمة. بالإضافة إلى التحديثات التشريعية والرقابية، نظم البنك المركزي السعودي عدة مؤتمرات وورش عمل متخصصة لدعم جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2024. هذا، ويقوم البنك المركزي وبصورة مستمرة بتحديث التعليمات والقواعد اللازمة لضمان الالتزام في القطاع المصرفي ومن ثم، إطلاق مشروع "تعديل المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية" بهدف تعزيز متطلبات الامتثال والشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية وإطلاق القواعد العامة للمنتجات الادخارية لدى البنوك والمصارف.

أما في عُمان، فقد إرتفعت متطلبات كفاية رأس المال من حوالي 12.25 في المائة لتصل إلى 13.5 بالمائة. وبالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية، فقد تم تصنيف بنك صحر الدولي كبنك ذو أهمية نظامية، بجانب بنك مسقط. فيما يخص الحوكمة المؤسسية، أصدر البنك المركزي العماني خلال عام 2024 تعليمات لكافة المصارف المرخصة بشأن تعزيز الممارسات المالية المستدامة والخضراء من خلال تبني مبادئ الاستدامة على نحو طوعي في عملياتها واستراتيجياتها، ومعالجة الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وذلك وفقاً لمعايير مجلس الاستدامة الدولية. كما يتعين على كافة المصارف الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا التعميم والملحقات المرفقة من تاريخ إصدارها. في جانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم إصدار عدد اثنان من الإرشادات بشأن العقوبات الأمريكية على المؤسسات الأجنبية، كما تم إصدار إرشادات حول تقييم المخاطر المرتبطة بمكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل.

في العراق، أصدر دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للبنوك، وتم تحديث ضوابط تصنيف البنوك ذات الأهمية النظامية D-SIBs، كما تم اصدار دليل العمل الرقابي لضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ضوابط البنوك الرقمية، ضوابط اندماج البنوك. فيما يخص البنوك ذات الأهمية النظامية، فقد تم تحديث وإصدار الضوابط للقطاع المصرفي خلال عام 2024. كما تم تحديث الضوابط الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومنع انتشار التسلح. بالإضافة إلى التقارير الرقابية الخاصة بمراقبي الامتثال ومسؤولي الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب لدى القطاع المصرفي وتقرير التقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب المحيطة بالبنوك.

في فلسطين، فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، فقد تم إصدار تعليمات بشأن متطلبات رأس المال مقابل صيغ التمويل المشاركة للأرباح للمصارف الإسلامية. وفي ظل ما تشهده فلسطين من ظروف وتحديات في قطاع غزة، تم تكثيف الاختبارات في ظل الحرب التي تشنها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية منذ عام 2023. فمنذ بداية الحرب على الأراضي الفلسطينية، قامت سلطة النقد بتوجيه المصارف بشأن خطط استمرارية العمل وإدارة الأزمات، إذ نص التعميم على تفعيل خطط إدارة واستمرارية العمل وفق التعليمات الصادرة مسبقاً بالخصوص، وذلك من حيث تفعيل إجراءات

عمل الموظفين عن بعد، والتأكد من توفر السيولة النقدية في فروع والمكاتب وتغذية الصرافات الآلية باستمرار وغيرها من الإجراءات. بالنسبة للتقنيات المالية الحديثة، فقد تم إصدار تعليمات بهدف تنظيم متطلبات العضوية في نظام E SADAD.

وفي ليبيا، اعتمد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في عام 2024 كل من دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي، وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات الدفع الإلكتروني. كما صدرت تعليمات خاصة بمكافحة قرصنة البريد الإلكتروني والجريمة المالية الإلكترونية.

وفي الكويت، فقد أصدر البنك المركزي ضوابط للحد من عمليات الاحتيال وضوابط لتعزيز الحوكمة.

وفي مصر، تم البدء خلال عام 2024 في الإلغاء التدريجي للاستثناء الخاص بمعالجة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والذي تضمن إدراج عملاء هذا القطاع ضمن المرحلة الثالثة بعد 180 يوم بدلا من 90 يوم، وذلك بعد فترة 18 شهر حتى نهاية ديسمبر 2025 الأمر، الذي سينتج عنه إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة عند وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن 90 يوم متصلة اعتبارا من يناير 2026. كما قام البنك المركزي المصري خلال عام 2024 بإصدار تعليمات المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل للبنوك، إضافة إلى تحديث تعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك.

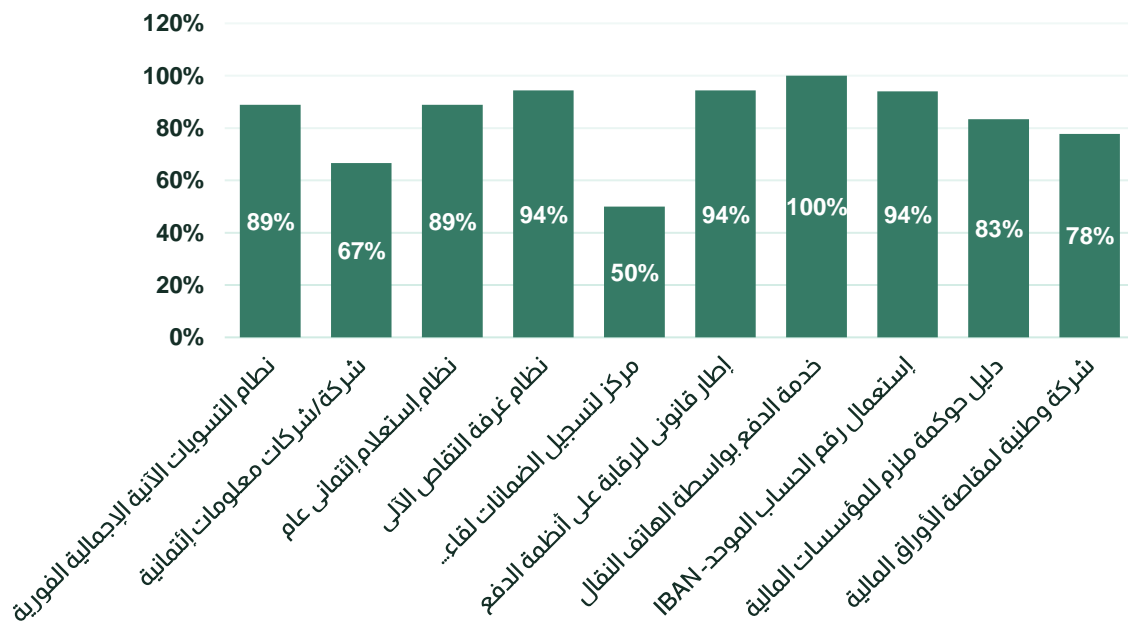
بالنسبة للمغرب، تم إرساء نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، وذلك من خلال التعميم الصادر خلال عام 2024، والذي يضع الإطار التنظيمي المعتمد لهذا المعيار على مستوى القطاع المصرفي. كما تم إدخال تحديثات على المنظومة التشريعية والرقابية للقطاع المصرفي. فيما يخص محور الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، قام بنك المغرب بنشر تعميمين خلال عام 2025، يتعلق التعميم الأول بالتواصل حول المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ، والذي يحدد المبادئ التي يتعين على البنوك الإلتزام بها فيما يخص الإفصاح عن هذه المخاطر، وذلك تماشياً مع المبادئ الدولية في مجال التمويل المستدام. أما التعميم الثاني فيتعلق بجمع وتقديم المعلومات الخاصة بتعرض كبار المقترضين للمخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ، وذلك في إطار تعزيز قدرة بنك المغرب على تقييم المخاطر النظامية المرتبطة بالمناخ. ويهدف التعميمان إلى إدماج بعد المخاطر المناخية في الرقابة البنكية وتعزيز شفافية القطاع المالي المغربي تجاه هذه المخاطر.

في اليمن، فقد تم إصدار التعليمات الخاصة بالمناصب القيادية في البنوك بهدف تعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية لدى القطاع المصرفي. كما تم تأسيس وحدة مختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الرقابة على البنوك. كذلك أصدر البنك المركزي اليمني تعليمات خاصة بالنقود الإلكترونية وبطاقة اعرف عميك الإلكترونية.

ثالثاً: التطورات المتعلقة بالبنية التحتية للنظام المالي في الدول العربية

على صعيد تطوير البنية التحتية للنظام المالي، فقد خطت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خطوات واسعة في هذا المجال، وقبل الخوض فيها، يُبين كل من الشكل (2-2) والجدول (2-1) نظرة عامة على مدى توفر أبرز الجوانب المتعلقة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي، حيث يُلاحظ من الشكل والجدول المذكورين مدى التطور الحاصل في العديد من الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية في القطاع المالي في الدول العربية، وبشكل عام فإن هناك حاجة لمزيد من الجهود فيما يخص تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، ووجود مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية، حيث توفر أنظمة الاستعلام الائتماني فرصة لمؤسسات الإقراض بترشيد قرارات منح الائتمان بناءً على تقييم إئتماني دقيق للعملاء، ستمكنه من تسعير الائتمان بناءً على مخاطر العميل، مما سيؤدي إلى تعزيز التمويل المسؤول وخفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسين جودة محفظة الائتمان وتحسين فعالية إدارة المخاطر، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي. أما بخصوص أهمية وجود مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات الائتمانية، فإنها ستساهم بالوصول إلى التمويل لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الاستعلام الائتماني الخاص والعام ونظم تسجيل الضمانات المنقولة تُعد محاور هامة ضمن مؤشر الأعمال (Doing Business) الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي. فيما يخص الجوانب الأخرى، فقد كان هناك تقدم واضح على صعيد وجود خدمة الدفع باستخدام الهاتف النقال وكذلك وجود إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع، إذ بلغت نسبة الدول العربية التي تتوفر لديها هذه الأنظمة والأطر 100 في المائة و94 في المائة من إجمالي عدد الدول العربية على التوالي، أما بالنسبة لتوفير وتحسين أنظمة التقاص الآلي والتسويات الآنية الإجمالية الفورية، فهناك جهود واضحة لدى المصارف المركزية العربية في تطويرها، الشكل (2-2).

الشكل (2-2): نسبة الدول العربية التي تتوفر فيها أبرز الجوانب المرتبطة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى إجمالي عدد الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

جدول (1-2): نظرة عامة على أبرز الجوانب المتعلقة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (الوضع القائم حالياً)

المصرف المركزي	نظام التسويات الآتية الإجمالية الفورية	شركة/مكتب معلومات إئتمانية	نظام إئتماني عام	نظام غرفة التفاضل الآلي	مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية	إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع	خدمة لدفع بواسطة الهاتف النقال	إستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)	دليل حوكمة ملزم للمؤسسات المالية	شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تونس	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
الجزائر	✓	X	✓	✓	X	جاري	✓	✓	X	✓
السعودية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السودان ⁽¹⁾	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X
عمان	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	X	✓
فلسطين	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
قطر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الكويت	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
لبنان ⁽¹⁾	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
ليبيا	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X
مصر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جاري ⁽²⁾	✓
المغرب	✓	✓	جاري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
موريتانيا ⁽¹⁾	جاري	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	X
اليمن	جاري	X	جاري	✓	X	✓	✓	جاري	✓	X

المصدر: صندوق النقد العربي. استبيان تقرير الاستقرار المالي للأعوام 2023 و2024 و2025.

(1) بيانات السودان ولبنان وموريتانيا تعود للأعوام 2021، و2019، و2023 على التوالي.

(2) هناك تعليمات لحوكمة البنوك صادرة بتاريخ أغسطس 2011 وجاري العمل على تحديثها، وجاري العمل على إعداد تعليمات حوكمة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع.

هذا، وفيما يلي سيتم استعراض أهم الجهود التي قامت بها المصارف المركزية العربية خلال عام 2024 على صعيد تطوير البنية التحتية للنظام المالي. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتحديث ونشر نسخة محدثة من كتيب التعليمات الخاص بنظام الدفع "آني" - "Aani" على البنوك المشتركة في النظام، وكذا التشريعات التي تخص المشاركة في منصة الدفع الفوري والمنظومة المحلية لبطاقات الدفع.

وفي تونس، تم إطلاق مشروع لتطوير مركزية المعلومات ووضع منظومة ترقيم للمؤسسات ضمن البنك المركزي. كما أصدر البنك المركزي التونسي في يناير 2025 منشوراً حول الشروط والقواعد المنظمة لتشغيل المنصة الرقمية الموحدة للشيكات التي انطلق تشغيلها بداية من فبراير 2025، وذلك في إطار تطبيق أحكام القانون عدد 41 لسنة 2024 والمتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وتمامها. كما أصدر البنك المركزي التونسي مذكرة متعلقة بالمبادئ التوجيهية لممارسة نشاط ميسر الدفع إلى البنوك والديوان الوطني للبريد ومؤسسات الدفع. كما تم منح الترخيص لخمس مؤسسات دفع خلال السنوات الماضية.

في المملكة العربية السعودية ، وبالنسبة لنظام التسوية الآنية (RTGS)، يتم حالياً وضع الترتيبات لمراجعة ودراسة النظام الذي تم اطلاقه منذ 1997. أما فيما يخص نظام المدفوعات الفورية "سريع" (IPS) فيتم حالياً وضع الترتيبات التطويرية لعدد من الخدمات الإضافية بالنظام (مثل المدفوعات المجمعة Bulk Payments) وفيما يخص الدفع بواسطة الهاتف النقال، فقد تم إطلاق خدمة Google Pay , Samsung Pay من خلال نظام المدفوعات الوطني "مدى". أما على صعيد حوكمة مشغلي أنظمة الدفع ومقدمي خدمات الدفع، تم تحديث دليل تسعيرات خدمات شبكة مدى، بحيث يتضمن التعديل رسوم معالجة عمليات بطاقات شبكات الدفع العالمية على أجهزة نقاط البيع عبر شبكة مدى الوطنية. كما تم إصدار قواعد فتح المحافظ الإلكترونية، و تحديد المتطلبات التنظيمية لشركات النقود الإلكترونية المرخص لها عند فتح المحافظ الإلكترونية للعملاء، والتي يتعين الإلتزام بها حمايةً للمتعاملين في القطاع، ودعمًا لمزودي الخدمة لتحسين خدماتهم، بما يساهم في تعزيز سلامة واستقرار هذا النشاط. بالنسبة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وأيضاً تم إطلاق خدمة "استعراض حساباتي البنكية" للعملاء الأفراد من خلال نظام المدفوعات الفورية "سريع"، حيث تتيح الخدمة الجديدة للأفراد إمكانية التحقق من ملكية الحسابات الشخصية لدى البنوك المحلية، وذلك بإتاحتها عبر القنوات الإلكترونية لتلك البنوك.

أما فيما يخص عُمان، فتضمنت الجهود في تطوير البنية التحتية للنظام المالي خلال عام 2024، كل من نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية، ونظام التقاص الآلي. فيما يخص نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية، فيتم تقييم التحسينات التي أدخلت في النظام، وعقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة كمثال وزارة المالية للوقوف على أهم المتطلبات والتي تم الانتهاء منها في التحسينات، واعتماد خطة عمل لإدراج مزيد من المصارف في سلطنة عمان إلى منصة "آفاق" للمدفوعات الخليجية ومشاركة خارطة الطريق مع جميع أعضاء النظام والتي بدأت في ديسمبر 2024. كما تم توجيه المصارف بمعالجة جميع التحويلات التي تتم في النظام على أساس 24 ساعة. وبخصوص نظام التقاص الآلي، فإنه جاري العمل على إدخال تحسينات في نظام المقاصة الإلكترونية، وذلك لتلبية متطلبات الجهات الحكومية للتحويل الرقمي الذي من شأنه المساهمة في معالجة بعض المعاملات الحكومية والخاصة من خلال خدمات الدفع الإلكتروني. المشروع حالياً في مرحلة الانتهاء من المتطلبات الفنية والتشغيلية للنظام. وكذلك الدفع بواسطة الهاتف النقال، حيث يتم العمل على إدخال تحسينات في النظام لتلبية احتياجات ومتطلبات السوق في السلطنة ومواكبة التطورات في مجال الدفع الفوري. حيث تم الانتهاء من إسناد المشروع للشركة المنفذة فباشرت الشركة اجتماعاتها مع البنك المركزي العماني لإعداد خطة العمل وفقاً للمتطلبات الفنية والتشغيلية. وبالنسبة لرقم الحساب الموحد (IBAN)، فإنه تم تطبيق رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) بشكل فعلي بتاريخ 31 مارس 2024، ويتم استلام العديد من المعاملات المالية الدولية عن طريق رقم الحساب الموحد (IBAN) من قبل مختلف المصارف العاملة في سلطنة عُمان. بالإضافة إلى إصدار التعليمات والإرشادات لخدمة ترميز البطاقة (Card Tokenization)، حيث تم إصدار التعليمات والإرشادات في نهاية أغسطس 2023، وبدأت العديد من المصارف بتقديم خدماتها في هذا المجال وتم إطلاق خدمات (Samsung Pay) بنهاية شهر أبريل من عام 2024، كما تم إطلاق خدمة (Apple Pay) خلال شهر سبتمبر من عام 2024.

بخصوص تنفيذ الخصم المباشر والتفويض الإلكتروني من قبل المصارف، فقد تم إصدار تعميم إلى المصارف حول التحسينات على خدمة الخصم المباشر في الجوانب التشغيلية والفنية. وتم إصدار تعميم آخر حول تعليمات التفويض الإلكتروني للخصم المباشر. كما تم إطلاق نظام الخصم المباشر والتفويض الإلكتروني في نوفمبر 2024. كما يتم استكمال العمل في مبادرة التعاون المشترك بين البنك المركزي العماني ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حول مبادرة توسع انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في مختلف الأنشطة التجارية، وقامت الوزارة بإلزام عدد من الأنشطة بتوفير خدمة الدفع الإلكتروني للمستهلكين.

في العراق، فقد تم تحديث نظام التسوية الإجمالي، وفي طور إعداد آليات تسهيلات الإقراض النهاري ILF. وبالنسبة لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، فإنها في مرحلة الاختبار ليتم الانطلاق وإجراء التحويلات بين المحافظ المختلفة، ويعمل البنك المركزي العراقي على وضع الأطر والضوابط الخاصة بها. وفيما يخص تطوير البنية التحتية الرقمية، تم تحديث البيئة والانتقال للعمل على آخر إصدار للأجهزة والأنظمة.

وفي فلسطين، تم إصدار تعليمات بخصوص نظام الدفع الفوري حيث تم إطلاق النظام في شهر مايو 2024.

في الكويت، أصدر بنك الكويت المركزي باعتباره مُشغل ومنظم للبنية التحتية لنظم المدفوعات الوطنية، تعميماً إلى جميع البنوك المحلية بتاريخ 6 ديسمبر 2023 بشأن تمديد لأوقات العمل في نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات (كاسب) إلى الساعة 11:00 مساءً، والتعميم على البنوك المحلية بتشغيل النظام خلال عطلة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية مع بداية السنة المالية 1 أبريل 2025 وإلى الساعة 11:15 مساءً. وبالنسبة لنظام التقاص الآلي، فقد تم التعميم على البنوك المحلية بتشغيل النظام خلال عطلة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية مع بداية السنة المالية من 1 أبريل 2025 وإلى الساعة 8:00 مساءً. كما تم إصدار ضوابط للحد من عمليات الاحتيال وضوابط لتعزيز الحوكمة. وفيما يخص خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، تم تطبيق نظام الدفع الفوري (ومض) من قبل شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (كي نت) المشغل الوطني وإشراف بنك الكويت المركزي. هذا ويعكف البنك المركزي على تطوير نظام الكويت الوطني للمدفوعات (KNPS) بنسخته الثانية، بحيث يتضمن حزمة من المشاريع التي ستساهم بشكل كبير في تطوير خدمات نظم المدفوعات في دولة الكويت وفق أعلى المعايير الدولية.

أما في مصر، تم الانتهاء من إطلاق خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهواتف المحمولة وتفعيل خدمة (Apple Pay) كمرحلة أولى. كما تم الانتهاء من التطبيق العملي والفني لإتاحة خدمة استقبال التحويلات الخارجية على محافظ الهاتف المحمول International Money Remittance. هذا بالإضافة إلى أنه تم تفعيل استقبال التحويلات الدولية عبر شبكة المدفوعات اللحظية، وهي خدمة

استقبال الأموال عن طريق شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) لتوفير طريقة سريعة وآمنة وفعّالة للمصريين المغتربين لإرسال الأموال لحظياً إلى جمهورية مصر العربية.

وفي المغرب، تم إصدار تعميم خلال عام 2024 والمتعلق بكيفية ممارسة خدمات الأداء، وذلك بهدف رفع السقوف الخاصة بمعاملات تحويل الأموال وحسابات الدفع. كما قام بنك المغرب بإنشاء "Morocco Fintech Center (MFC)" في ديسمبر 2024، وهو منصة مركزية تهدف إلى مواكبة تطوير منظومة الفينتك بالمغرب وتعزيز الابتكار في المجال المالي. كما أصدر بنك المغرب خلال عام 2024 قراراً تنظيمياً يقضي بتحديد سقف لرسوم التبادل (interchange) في المعاملات البنكية الإلكترونية المحلية بنسبة 0,65 في المائة من قيمة العملية، وذلك ابتداءً من أكتوبر 2024. ويهدف هذا الإجراء إلى تنظيم العمليات التي تتقاضاها البنوك ومؤسسات الأداء عن المعاملات الإلكترونية المنجزة بواسطة البطاقات الصادرة في المغرب.

رابعاً: إطار السياسة الإحترازية الكلية في الدول العربية

كما سيتم تناوله لاحقاً في الفصل الثالث، يتمتع النظام المصرفي في الدول العربية بمستويات مرتفعة من هوامش رأس المال والسيولة، وبهامش مريح عن تلك المُطبقة بموجب بازل III، كذلك بينت مؤشرات السلامة المالية واختبارات الأوضاع الضاغطة ومؤشرات الاستقرار المالي التي سيتم التطرق لها في فصول لاحقة قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات، وبالرغم من الظروف والتحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهها النظام المصرفي في الدول العربية، إلا أن تقييم المخاطر النظامية في النظام المالي لم يستدع قيام السلطات الرقابية خلال عام 2024 استخدام أدوات إحترازية كلية ناجمة عن وجود مخاطر نظامية باستثناء بعض الحالات المحدودة التي سيتم الإشارة إليها لاحقاً، وذلك في ضوء قيام معظم المصارف المركزية العربية بتطبيق متطلبات بازل III (جزئياً أو كلياً) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، إضافةً إلى التطوير المستمر للمنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل المعايير الدولية، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 88 في المائة من المصارف المركزية العربية تطبق متطلبات بازل III (جزئياً أو كلياً)، و40 في المائة وضعت خطة أو تقوم بدراسة أثر كمي حول تطبيق التعديلات المرتبطة بمتطلبات بازل III، و75 في المائة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ويُبين الشكلين

(أ-3-2) و(ب-3-2)، والجدولين (أ-2-2) و(ب-2-2) ملخصاً لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المُطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والتي هدفت إلى الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي بما يعزز من الاستقرار المالي.

شكل (2-3 أ): نسبة الدول العربية التي تُطبق مصارفها المركزية بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية إلى إجمالي عدد الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

جدول (2-2 أ): ملخص لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

الدولة	أدوات لتعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات								أدوات لتقليل المخاطر النظامية	
	أدوات مستندة إلى السيولة			أدوات مستندة إلى رأس المال					أدوات مستندة إلى الأصول	
	معياري صافي التمويل المستقر	معياري نسبة تغطية السيولة	متطلبات حد أدنى من الأصول (الساكنة (2))	تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الديناميكية)	الرافعة المالية	هامش رأس المال بناء على منهجية التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs)	هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) (1)	متطلبات كفاية رأس المال التنظيمي	نسبة الدين إلى الدخل (DTI)	نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)
الأردن	✓	✓	70-100 في المائة	✓	4 في المائة	✓	0 في المائة	12 في المائة	X	X
الإمارات	مطبق على خمسة بنوك	مطبق على خمسة بنوك	10 في المائة	✓	3 في المائة (5)	✓	0 في المائة	13 في المائة (4)	50 في المائة، 30 في المائة للمتعاقدين	(3) 50-85 في المائة
البحرين	✓	✓	X	✓	3 في المائة	✓	0 في المائة	12.5 في المائة	50 في المائة	X
تونس	X	✓	✓	جاري	X	X	0 في المائة	10 في المائة	X (6)	80 في المائة
الجزائر	جاري	جاري	✓	X	جاري	X	0 في المائة	9.5 في المائة	30 في المائة	X
السعودية	✓	✓	20 في المائة	✓	3 في المائة	✓	0 في المائة	8 في المائة	25-33.33 في المائة (7) 55-65 في المائة	(10) 70-90 في المائة
السودان	X	X	30 في المائة	✓	X	X	0 في المائة	12 في المائة	X	X
العراق	✓	✓	X	✓	X	✓	0 في المائة	12.5 في المائة	50 في المائة	80 في المائة
عُمان	✓	✓	X	✓	4.5 في المائة (5)	✓	0 في المائة	12.25 في المائة	60 في المائة	90 في المائة

فلسطين	30-85 في المائة	50 في المائة	13.5 في المائة	0.5 في المائة	✓	4 في المائة	✓	25 في المائة	✓	✓
الكويت	60-80 في المائة	40 ⁽⁸⁾ في المائة	13 في المائة	0 في المائة	✓	3 في المائة	✓	18 في المائة	✓	✓
ليبيا	120 في المائة	✓	12.5 في المائة	0 في المائة	X	3 في المائة	جاري	25 في المائة	✓	✓
مصر	X	50 في المائة	12.5 في المائة	X	✓	3 في المائة	✓	20-25 ⁽⁹⁾ في المائة	✓	✓
المغرب	X	X	12 في المائة	0 في المائة	✓	3 في المائة	✓	100 في المائة	✓	X
موريتانيا	X	X	✓	0 في المائة	جاري	X	X	✓	✓	X
اليمن	X	X	8 في المائة	0 في المائة	X	X	جاري	25 في المائة	X	X

المصدر: صندوق النقد العربي. استبيان تقرير الاستقرار المالي للأعوام 2023 و2024 و2025.

(1) فيما يخص هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، فإن القيمة صفر لا تعني بالضرورة وجود منهجية لدى المصرف المركزي لإحتساب الهامش.

(2) النسبة لا تتعلق بمعيار نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، بل بالتعريف الخاص بكل مصرف مركزي وفقاً للنسب السيولة الرقابية المعتمدة لديه.

(3) فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالنسبة لمواطني الإمارات (مشترو المنازل لأول مرة): إذا كانت قيمة العقار أقل أو يساوي 5 ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 85 في المائة كحد أقصى. أما إذا بلغت أكثر من خمس ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 75 في المائة كحد أقصى. أما العقار التالي فتصبح النسبة 65 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار وللعقارات قيد الإنشاء 50 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار. أما الوافدون (مشترو المنازل لأول مرة): إذا كانت قيمة العقار أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 80 في المائة كحد أقصى. أما إذا كان أكثر من خمس ملايين درهم 70 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار. أما العقار التالي للوافدين فتكون 60 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار وللعقارات قيد الإنشاء 50 في المائة كحد أقصى.

(4) الحد الأدنى 10.5 في المائة بالإضافة إلى 2.5 في المائة نسبة رأس المال الوقائي الإضافي.

(5) بالإضافة إلى 0.5 في المائة للبنوك ذات الأهمية النظامية.

(6) يتم احتساب هذه النسبة من قبل البنوك عند دراسة ملف القرض ولا تتجاوز عادة 40 في المائة من الدخل، لكن هذه الممارسة المصرفية لا تستند إلى إطار ترتيب صريح.

(7) في المملكة العربية السعودية، تمثل النسبة نسبة عبء الدين إلى الدخل حيث تبلغ النسبة للقروض الشخصية نحو 33.33 في المائة للموظفين و25 في المائة للمتقاعدين، وقد تصل النسبة إلى 45 في المائة حسب مستويات الدخل المحددة في مبادئ التمويل المسؤول. أما بالنسبة للقروض العقارية فتصل النسبة إلى 55 في المائة للقروض العقارية غير المدعومة و65 في المائة للقروض العقارية المدعومة.

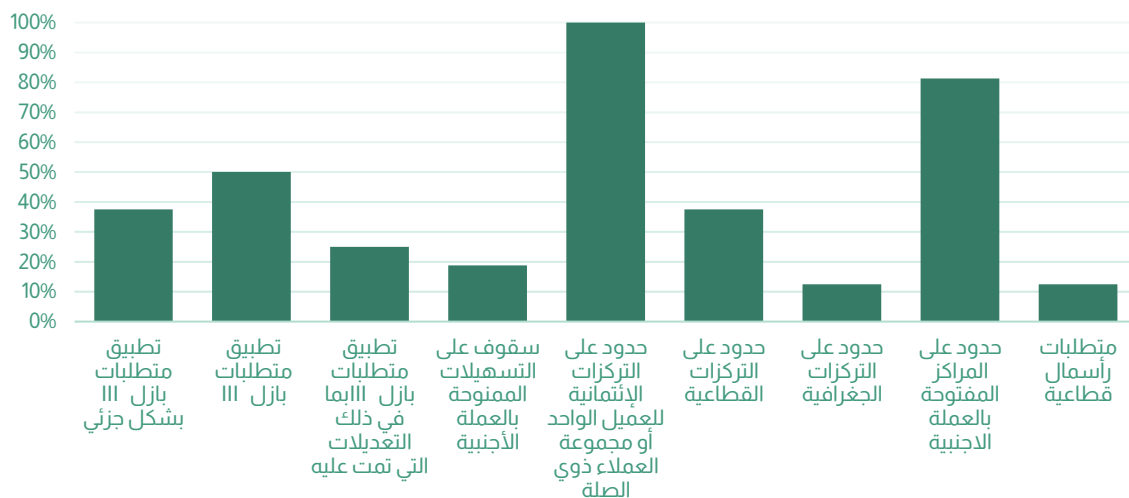
(8) النسبة تمثل نسبة خدمة الدين إلى الدخل.

(9) إن متطلبات الحد الأدنى من الأصول السائلة للقطاع المصرفي المصري هي: 25 في المائة للعملة الأجنبية و20 في المائة للعملة المحلية.

(10) فيما يخص المملكة العربية السعودية، بالنسبة للمسكن الأول من المواطنين، تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 90 في المائة للبنوك وشركات التمويل كحد أقصى في

حال عدم وجود دعم سكني، أما بالنسبة للمسكن الثاني، فتصبح النسبة 70 في المائة للبنوك و85 في المائة لشركات التمويل كحد أقصى من قيمة العقار.

شكل (2-3 ب): نسبة الدول العربية التي تُطبق مصارفها المركزية بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية إلى إجمالي عدد الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي. استبيان تقرير الاستقرار المالي للأعوام 2023 و2024 و2025.

جدول (2-2 ب): ملخص لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

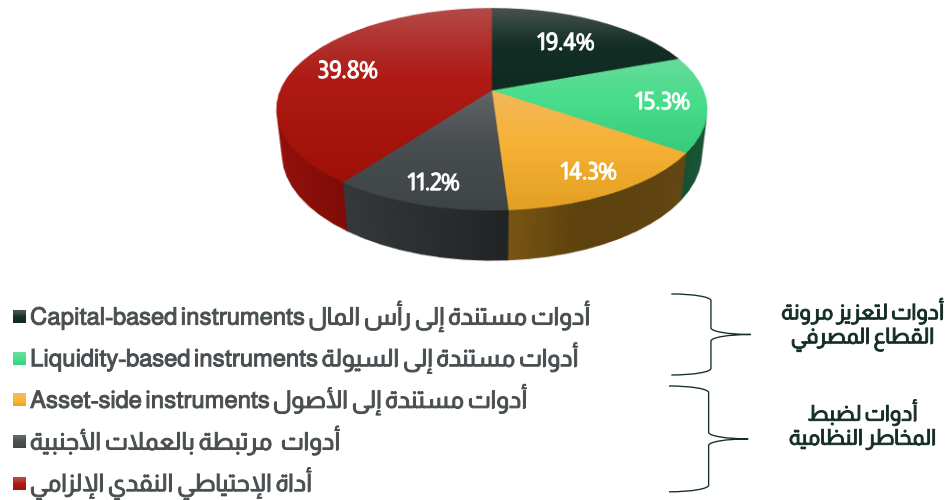
الدولة	تطبيق متطلبات بازل III	تطبيق متطلبات بازل III بما في ذلك التعديلات التي تمت عليه	سقوف على التسهيلات الممنوحة للعملة الأجنبية	حدود التركزز الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة	حدود التركزز القطاعية	حدود التركزز الجغرافية	حدود المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية	متطلبات رأسمال قطاعية
الأردن	جزئي	X	✓	✓	X	X	✓	X
الإمارات	✓	X	X	✓	✓	X	X	X
البحرين	✓	X	X	✓	X	X	X	X
تونس	جزئي	X	X	✓	X	X	✓	X
الجزائر	جزئي	X	X	✓	X	X	✓	X
السعودية	✓	✓	X	✓	X	X	X	X
السودان	X	X	X	✓	X	X	✓	X
العراق	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	X
عُمان	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	X
فلسطين	✓	X	X	✓	✓	✓	✓	X
الكويت	✓	✓	X	✓	✓	X	✓	✓
ليبيا	جزئي	X	X	✓	✓	X	✓	X
مصر	جزئي	X	X	✓	✓	X	✓	✓
المغرب	كلي	✓	X	✓	✓	X	✓	X
موريتانيا	✓	X	X	✓	✓	X	✓	X
اليمن	X	X	X	✓	X	X	✓	X

المصدر: صندوق النقد العربي. استبيان تقرير الاستقرار المالي للأعوام 2023 و2024 و2025.

في هذا السياق، واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2024 تقييم المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المصرفي كونه المكون الرئيسي في النظام المالي، ولما له من

دور حيوي في الاقتصاد الوطني، ينعكس بشكل مباشر على الاستقرار المالي. لا بد من التنويه إلى أن استخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية لا يعني بالضرورة وجود مخاطر نظامية في القطاع المالي، إذ إن استخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية يركز بالأساس إلى بُعدين، البُعد الأول هو ضبط المخاطر النظامية، والبُعد الثاني هو تعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات، لكن أخذاً في الاعتبار ما قامت به العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم، فقد يُضاف بُعد آخر يتمثل في دعم قرارات السياسات الاقتصادية الأخرى بما لا يؤثر سلباً على سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي (لكن من الممكن تضمين هذا البُعد في إطار ضبط المخاطر النظامية). في هذا الإطار، يُبين الشكل (4-2) أدوات السياسة الإحترازية الكلية وأدوات دعم السيولة التي تم استخدامها من قبل المصارف المركزية والمؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2024) (بغض النظر عن اتجاه السياسة الإحترازية بالتشديد أو التخفيف)، حيث احتلت أداة الإحتياطي النقدي الإلزامي⁵ المرتبة الأولى من حيث الاستخدام، إذ شكلت حوالي 40.8 في المائة من إجمالي عدد أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستخدمة، تليها أدوات رأس المال بنسبة 19.4 في المائة. فيما يخص الأدوات التي يتم استخدامها لمواجهة المخاطر النظامية أو التقلبات (أدوات الأصول والعملة الأجنبية والإحتياطي النقدي) فقد شكلت ما نسبته 64.3 في المائة من القرارات المرتبطة باستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية، في حين شكلت الأدوات الهادفة لتعزيز مرونة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات (أدوات رأس المال والسيولة) ما نسبته 35.7 في المائة.

شكل (4-2): عدد مرات استخدام الأداة الإحترازية كنسبة من مجموع مرات استخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستخدمة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2024)



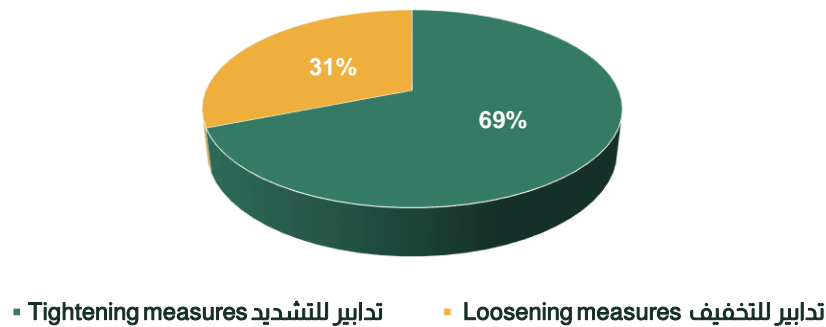
المصدر: صندوق النقد العربي. استبيان تقرير الاستقرار المالي لعامي 2024 و2025.

⁵ بالرغم من أن أداة الإحتياطي النقدي الإلزامي تدخل ضمن نطاق السياسة النقدية، إلا أن هنالك عدداً من الدراسات الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي تقوم بإدراجها ضمن أدوات السياسة الإحترازية الكلية كأداة لدعم السيولة، مثال ذلك دراسة:-

Boar, C., Gambacorta, L., Lombardo, G., and da Silva L.P. (2017). "What are the effects of macroprudential policies on macroeconomic performance?" BIS Quarterly Review, September, pp. 71-88.

فيما يخص اتجاه السياسة الإحترازية الكلية عند إتخاذ القرارات المتعلقة بأدواتها، فقد شكلت تدابير التشديد (Tightening Measures) ما نسبته 65 في المائة من إجمالي القرارات الإحترازية المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2024)، فيما شكلت تدابير التخفيف (Loosening Measures) حوالي 35 في المائة من تلك القرارات، مما يعكس أن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لا تزال بشكل عام متحفظة، أخذاً في الإعتبار أن تدابير التخفيف تركزت بشكل أكبر في فترة جائحة فيروس كورونا المستجد (شكل 5-2).

شكل (5-2): إتجاه السياسة الإحترازية عند إتخاذ القرارات الإحترازية إلى إجمالي القرارات الإحترازية المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. استبيان تقرير الاستقرار المالي لعامي 2024 و2025.

فيما يخص أهم المخاطر الراهنة التي قد تُشكل تحدياً أمام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي، تم إجراء مسح للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لمعرفة تقييمها لتلك المخاطر⁶، وإعطاء مقياس من 1-5 لتلك المخاطر (بحيث يشكل المقياس 1 مخاطر منخفضة، والمقياس 3 مخاطر متوسطة، والمقياس 5 مخاطر مرتفعة)، وأخذاً في الإعتبار وجود بعض التفاوت في الإجابات بين المصارف المركزية (شكل 6-2)، فقد شكلت المخاطر الجيوسياسية التحدي أو الهاجس الأكبر من وجهة نظر المصارف المركزية العربية بمعدل 2.9 نقطة، وبالرغم من أن تلك المخاطر إحتلت المرتبة الأولى إلا أن المعدل المذكور يشير إلى أن آثار تلك المخاطر لا زال متوسطاً (علماً أن 6 مصارف مركزية من أصل 14 مصرف مركزي قامت بإعطاء تقييم أعلى من 3 نقاط)، وكما سبق الإشارة، إلى إن المخاطر الجيوسياسية ترتبط بالاستقرار المالي من خلال قناتين رئيسيتين، قناة القطاع الحقيقي وقناة القطاع المالي، فيما يخص القناة الأولى فتتمثل بقيود التجارة وسلاسل التوريد وإضطرابات أسواق السلع الأساسية، وانعكاس ذلك على التضخم والنمو الاقتصادي على المدى القصير، أما القناة الثانية فتتمثل على المدى القصير بالقيود على الإئتمان في ظل عدم اليقين، وتقلبات أسعار الأصول (السلع، والأسهم، وأسعار الفائدة، وهامش الفائدة الإئتماني والسيادي)، كذلك من الممكن أن تنتقل الآثار من خلال إعادة تخصيص الإئتمان والاستثمارات عبر الحدود بسبب حدوث انعكاس مفاجئ لتدفق رأس المال، إضافةً إلى إمكانية تعطل المدفوعات عبر الحدود. أما على المدى الطويل، فقد تتسبب المخاطر الجيوسياسية بضغط على

⁶ المصارف المركزية التي أجابت على المسح: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وغان، وفلسطين، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن.

السيولة والملاءة المالية في البنوك والشركات غير المالية، وحوادث تقلبات في التمويل الخارجي وعائدات الأصول. وجاءت مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ في المركز الثاني بمعدل بلغ 2.8 نقطة. أما المرتبة الثالثة بالمخاطر، فقد جاءت كل من المخاطر السييرية ومخاطر سوق العقارات.

شكل (2-6): أهم المخاطر الراهنة التي قد تُشكل تحدياً أمام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي (المخاطر في الشكل مبينة بالنقاط: المقياس 1 يمثل مخاطر منخفضة، المقياس 3 يمثل مخاطر متوسطة، والمقياس 5 يمثل مخاطر مرتفعة)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

ملحق (2-1): الوضع القائم لدى المصارف المركزية العربية فيما يخص الإطار المؤسسي للاستقرار المالي

المصرف المركزي	وجود نص صريح في قانون البنك المركزي بأن هدف الاستقرار المالي هو أحد أهداف البنك المركزي	الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي في الدولة	وجود لجنة داخل المصرف المركزي أو لجنة وطنية للاستقرار المالي	الشكل التنظيمي للوحدة/الإدارة المسؤولة عن الاستقرار المالي داخل المصرف المركزي
الأردن	المادة 4 من قانون البنك المركزي.	البنك المركزي مع وجود جهات رسمية أخرى تساهم في ذلك.	لجنة داخلية.	دائرة الاستقرار المالي، وتحتوي على قسم المخاطر النظامية والتحليل الإحترازي على المستوى الكلي، وقسم تحليل الاستقرار المالي، وقسم إدارة الأزمات المصرفية وقسم التمويل الأخضر وإدارة مخاطر تغير المناخ.
الإمارات	قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2018. المرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2023 بشأن إنشاء وتنظيم مجلس الاستقرار المالي.	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووزارات وجهات أخرى كل حسب اختصاصه، كما تم إنشاء مجلس لاستقرار المالي والذي يضم أعضاء من مختلف الجهات في الدولة المسؤولة عن الاستقرار المالي.	لجنة سياسة الاستقرار المالي داخل البنك المركزي. مجلس إدارة مجلس الاستقرار المالي.	إدارة الاستقرار المالي. الأمانة العامة لمجلس الاستقرار المالي.
البحرين	✓	البنك المركزي.	لجنة الاستقرار المالي (اللجنة الداخلية).	إدارة الاستقرار المالي.

تونس	القانون 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.	البنك المركزي.	هيئة الرقابة الإحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية المحدثة لدى البنك المركزي بنص قانون البنك المركزي والمكونة من محافظ البنك المركزي (رئيس الهيئة) وممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية ورئيس هيئة السوق المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين والمدير العام لسلطة رقابة التمويل الصغير.	إدارة عامة بالبنك المركزي.
الجزائر	✓	البنك المركزي.	لجنة الاستقرار المالي يرأسها محافظ بنك الجزائر أو ممثله من بين نوابه. تضم اللجنة ممثلين عن بنك الجزائر، وممثلين عن وزارة المالية، وممثل واحد عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مختص في الصيرفة الإسلامية، ورئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ورئيس لجنة الإشراف على التأمينات، والأمين العام للجنة المصرفية، والأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي.	الإطار التنظيمي للاستقرار المالي قيد الأنجاز.
السعودية	نظام البنك المركزي السعودي.	البنك المركزي.	يوجد لجنتين، اللجنة الأولى داخلية، وهي لجنة الاستقرار المالي برئاسة محافظ البنك المركزي. واللجنة الأخرى، هي لجنة خارجية تشاورية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وهي اللجنة الوطنية للاستقرار المالي (برئاسة وزير المالية)، ويقوم البنك المركزي بمهام أمانة اللجنة، تضم اللجنة كذلك وزارة المالية، وهيئة السوق المالية، و... الخ.	الإدارة العامة للاستقرار المالي ويندرج تحتها ثلاث إدارات وهي: إدارة الرقابة المالية الكلية، إدارة السياسة الإحترازية الكلية، وإدارة تقييم المخاطر النظامية.
السودان	جاري تعديل القوانين وتحديد الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي.	البنك المركزي.	بصدد تشكيل لجنة من كافة شركاء القطاع المالي.	قسم الاستقرار المالي بالإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي.
العراق	قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.	البنك المركزي.	لا يوجد.	قسم الاستقرار المالي ضمن دائرة الإحصاء والأبحاث، ويتكون من ثلاثة شعب: شعبة الاستقرار المالي، وشعبة الإنذار المبكر، وشعبة النمذجة الاقتصادية والتنبؤ.
عمان	القانون المصرفي (المحدث والصادر برقم 2025/2)، ونظام البنك المركزي رقم 3 لسنة 2025.	البنك المركزي.	اللجنة المشتركة للاستقرار المالي تحت مظلة البنك المركزي وعضوية عدد من الجهات ذات الصلة. تم تعديل تشكيل اللجنة واختصاصاتها في 9 سبتمبر 2024.	دائرة الاستقرار المالي.
فلسطين	تم تحديد ذلك في مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني (قيد الاعتماد).	سلطة النقد الفلسطينية ويتم التنسيق مع هيئة سوق رأس المال ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد	يوجد لجنة داخلية للاستقرار المالي.	دائرة الاستقرار المالي وهي جزء من مجموعة الاستقرار المالي التي تضم دوائر أخرى.

		الوطني لحين تشكيل لجنة وطنية.		
الكويت	✓	البنك المركزي.	يوجد لجنة داخلية للاستقرار المالي.	مكتب الاستقرار المالي.
ليبيا	✓	البنك المركزي	تم تشكيل اللجنة العليا للاستقرار المالي والنقدي بمصرف ليبيا المركزي برئاسة المحافظ بتاريخ 2022/09/14.	قسم في إدارة البحوث والإحصاء.
مصر		البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.	لجنة وطنية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية محافظ البنك المركزي (نائباً للرئيس) ووزير المالية ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.	قطاع مراقبة المخاطر الكلية.
المغرب		لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية	لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية وتتألف من ممثلين لبنك المغرب وللسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والإحتياط الاجتماعي والسلطة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل وممثلين عن وزارة المالية.	تم خلال عام 2024 إجراء تعديلات على الشكل التنظيمي للإدارة المسؤولة عن الاستقرار المالي، إذ تم إستحداث وحدتين جديدتين، وهما:- وحدة تحليل المخاطر الصادرة عن الوسطاء الماليين غير المصرفيين (NBFI)، وحدة تحليل المخاطر المالية الناشئة.
موريتانيا		البنك المركزي.	لا يوجد.	الإدارة العامة للرقابة والاستقرار المالي - إدارة السياسة الإحترازية الكلية لا يوجد حالياً.
اليمن		البنك المركزي.	لا يوجد.	لا يوجد حالياً.

المصدر: صندوق النقد العربي. استبيان تقرير الاستقرار المالي للأعوام 2023 و2024 و2025.

الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

شهد عام 2024 ارتفاعاً في حجم أصول القطاع المصرفي في الدول العربية بنحو 6.5 بالمائة ليصل إلى حوالي 4824 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 4528 مليار دولار أمريكي مسجلة في نهاية عام 2023. وقد جاء ذلك على الرغم من التطورات والتحديات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، مما يعكس مدى الثقة التي يتمتع بها القطاع المصرفي العربي.

فيما يتعلق بهيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية، استمرت محفظة التسهيلات الإئتمانية في الاستحواذ على أكبر حصة في موجودات القطاع المصرفي الاجمالي للدول العربية، الأمر الذي يعني تواصل اعتماد البنوك على أنشطتها الأساسية. وقد بلغ نصيب التسهيلات الإئتمانية نحو 55 في المائة من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2024. وارتفعت التسهيلات الإئتمانية الاجمالية للدول العربية بنحو 7 في المائة لتسجل قيمة قدرها 2,604 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2024.

وفيما يخص توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب القطاعات (الأفراد والشركات والحكومة والقطاع العام) في نهاية عام 2024، بلغ نصيب الأفراد من (القروض الإستهلاكية والسكنية) نحو 43.1 في المائة من إجمالي التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي. بينما سجل قطاع الشركات (بكافة أحجامها) حصة قدرها 39.5 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية في نهاية عام 2024. يرجع ذلك لارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الكبيرة، والتي تستحوذ على نحو 80 في المائة من إجمالي التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات، والذي يعتبر مؤشراً إيجابياً على توجه القطاع المصرفي إلى منح الإئتمان صوب القطاعات الإنتاجية.

وبالنسبة إلى هيكل المطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد بلغت نسبة الودائع إلى اجمالي المطلوبات بنهاية عام 2024 نحو 64.8 في المائة. كما بلغ حجم تلك الودائع لدى القطاع المصرفي للدول العربية بشكل اجمالي بنهاية عام 2024 حوالي 2,853 مليار دولار أمريكي، أي بمعدل زيادة بلغ 4.1 بالمائة.

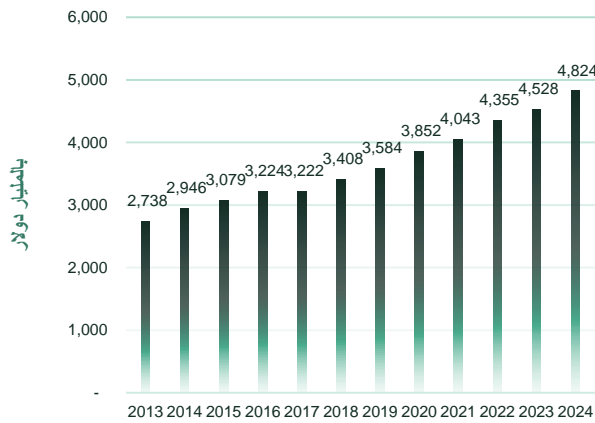
فعلى صعيد مؤشرات السلامة المالية، واصل القطاع المصرفي في الدول العربية في الحفاظ على أدائه الإيجابي، إذ بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال نحو 18.4 في المائة في نهاية عام 2024. مما يعكس سلامة المراكز المالية للقطاع ويظهر مدى متانته ومرونته في تحمل ومواجهة الصدمات. وبالنسبة لمؤشر جودة الأصول فقد استمر نجاح القطاع المصرفي بالدول العربية في خفض متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية لتسجل نحو 7.9 بالمائة في نهاية عام 2024.

كما بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية نحو 33.4 في المائة نهاية عام 2024. وبالنسبة لمؤشرات الكفاءة التشغيلية، فقد حققت نسبة صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال عام 2024 تراجعاً لتصل إلى نحو 63.7 في المائة مقابل نسبة بلغت نحو 67.9 في المائة خلال العام السابق.

وشهد معدل العائد على الموجودات في عام 2024 تحسناً طفيفاً مسجلاً نحو 1.43 في المائة. أما معدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ نحو 13.5 في المائة.

أ. موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية

شكل 1-3: تطور حجم الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

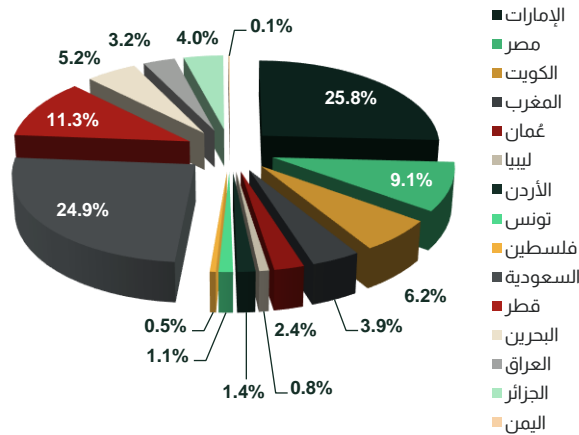
شهد عام 2024 ارتفاعاً في حجم الموجودات للقطاع المصرفي في الدول العربية بمعدل بلغ حوالي 6.5 بالمائة ليصل إلى حوالي 4824 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 4528 مليار دولار أمريكي مسجلة في نهاية عام 2023 (شكل 1-3). وقد جاء ذلك بالرغم من التطورات والتحديات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، مما يعكس مدى الثقة التي يتمتع بها القطاع المصرفي العربي من جانب العملاء. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة حجم الموجودات في القطاعات المصرفية في كل من الإمارات والسعودية وقطر، التي شكلت نحو 62.0 في المائة من إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي.

أما على مستوى الدول العربية منفردة، فقد سجل حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً في غالبية الدول العربية⁷ خلال عام 2024. وتصدرت كل من ليبيا والسعودية الدول العربية، حيث بلغ معدل نمو الموجودات بالقطاع المصرفي نحو 14.8 و13.6 في المائة بكل منهما على التوالي في نهاية عام 2024 مقارنة بالعام السابق، تلتها الإمارات بمعدل قدره 12.0 في المائة.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لموجودات القطاع المصرفي في الدول العربية منفردة إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، واصلت كل من الإمارات والسعودية الاستحواذ على الحصة الأكبر بنسب بلغت 25.9 و 24.9 في المائة على التوالي من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2024، لتشكل معاً نحو 50.8 في المائة. وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 75.7 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2024، مقارنةً بنسبة قدرها 73.1 في المائة في نهاية العام السابق. يرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى نمو حجم موجودات القطاع المصرفي من جهة، وإلى تراجع أسعار الصرف للعملة المحلية في بعض الدول العربية من جهة أخرى.

⁷ يشمل ذلك جميع الدول المذكورة بالشكل (2-3)، علماً أن بقية الدول الأخرى لم تقم بإرسال بياناتها أو تراجع حجم الموجودات لديها بسبب بعض الظروف والتحديات من جهة و/أو انخفاض سعر صرف العملة المحلية فيها مقابل الدولار الأمريكي من جهة أخرى.

شكل 3-2: التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2024

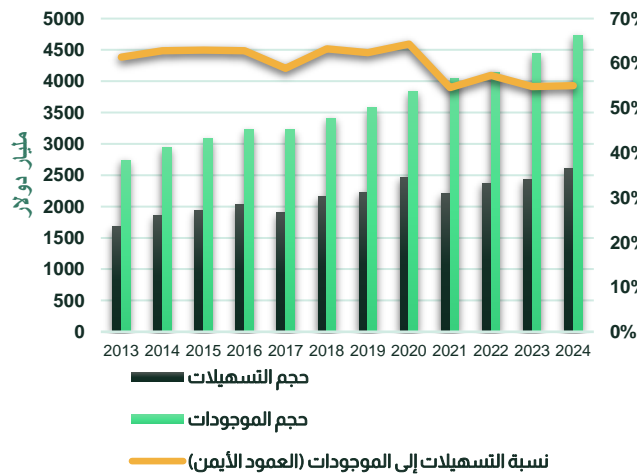


المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى (من خارج دول مجلس التعاون الخليجي)، فقد بلغت مساهمة مصر في إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي نحو 9.1 في المائة، تلتها كل من العراق والمغرب والجزائر بنسب مساهمة بلغت نحو 3.2 في المائة و3.9 في المائة و4.0 في المائة على الترتيب في نهاية عام 2024، الشكل (3-2). هذا، وقد سجلت مصر المرتبة الرابعة عربياً بعد كل من الإمارات والسعودية وقطر، ثم كل من الكويت والبحرين والجزائر والمغرب والعراق.

ب. هيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية

شكل (3-3): تطور حجم كل من التسهيلات والموجودات (مقومة بالدولار) ونسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2024)



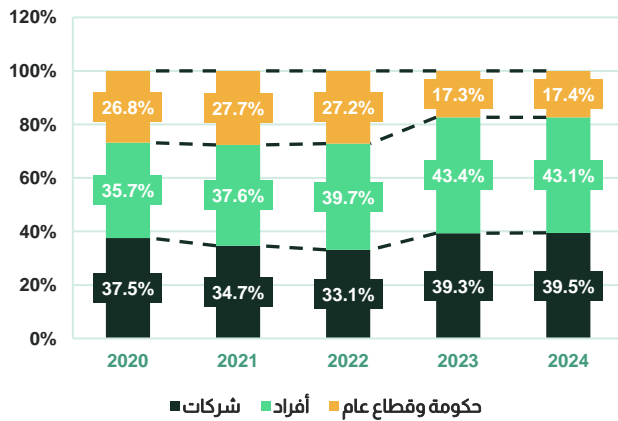
المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

واصلت محفظة التسهيلات الإئتمانية استحوادها على النسبة الأكبر من إجمالي موجودات القطاع المصرفي للدول العربية، الأمر الذي يعكس استمرار اعتماد البنوك على أنشطتها الرئيسية. حيث بلغ نصيب التسهيلات الإئتمانية نحو 55 في المائة من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2024. كما إرتفعت التسهيلات الإئتمانية الاجمالية في الدول العربية بنحو 7 في المائة لتسجل قيمة قدرها 2,604 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2024، مقارنة مع حوالي 2,432 مليار دولار أمريكي محققة في نهاية العام السابق. وقد

شهدت معظم الدول العربية زيادة في تلك التسهيلات الإئتمانية، باستثناء بعض الدول العربية التي تواجه تحديات وظروف أثرت على مستويات أسعار صرف عملاتها المحلية، إضافة إلى تحفظ القطاع المصرفي في منح الإئتمان في ظل حالة عدم اليقين الذي تشهده اقتصاداتها، الشكل (3-3).

على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات (الأفراد والشركات والحكومة والقطاع العام)⁸، بلغ نصيب الأفراد من القروض (الإستهلاكية والسكنية) نحو 43.1 في المائة من إجمالي التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي في نهاية عام 2024 مقارنة بنحو 43.4 في المائة في

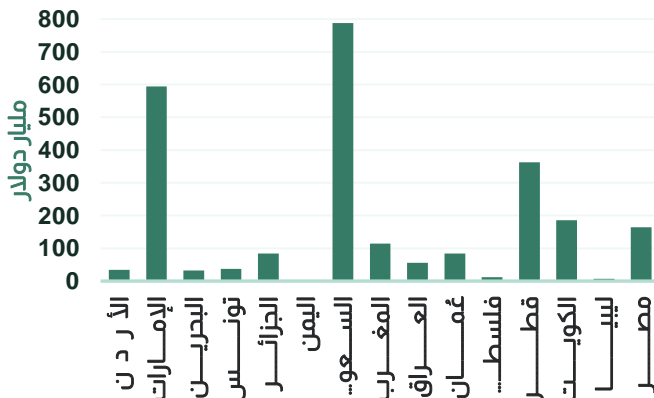
شكل (4-3): توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات في الدول العربية خلال الفترة (2020-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

نهاية العام السابق. فيما سجل قطاع الشركات (بكافة أحجامها) حصة قدرت بنحو 39.5 في المائة من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2024، مقابل نحو 39.3 في المائة في نهاية عام 2023. يرجع ذلك لارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الكبيرة، والتي إستحوذت على نحو 80 في المائة من إجمالي التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات، الأمر الذي يعد مؤشراً إيجابياً على توجه القطاع المصرفي إلى منح الإئتمان نحو القطاعات الإنتاجية، الشكل (4-3).

شكل (5-3): حجم التسهيلات (مقومة بالدولار) الممنوحة من القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي في نهاية عام 2024

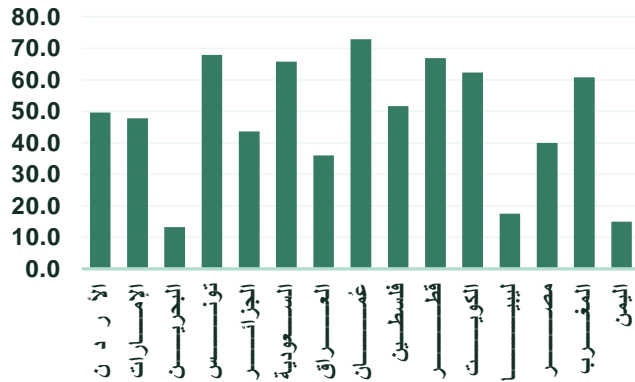


المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

أما بالنسبة للدول العربية منفردة، فقد تصدرت البنوك في كل من السعودية والإمارات قيمة التسهيلات الممنوحة، حيث بلغت نحو 788.1 و 594.1 مليار دولار محققة معدلات نمو بلغت حوالي 14.4 بالمائة و 9.6 في المائة على الترتيب في نهاية عام 2024، تلتها كل من قطر والكويت ومصر بقيم قدرها 363.0 و 185.6 و 164.7 مليار دولار على التوالي، الشكل (5-3).

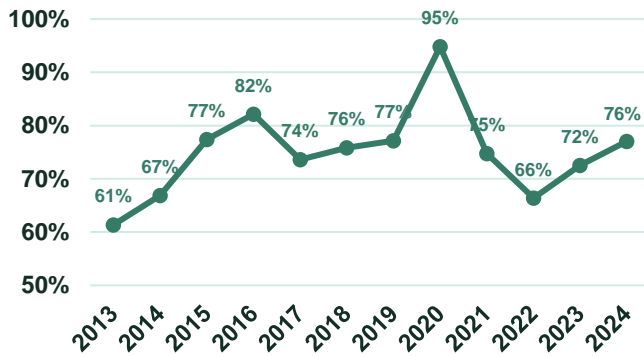
⁸ يشمل التحليل الخاص بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات بالدول التالية: الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، والسعودية، والعراق، وفلسطين، والكويت، وليبيا، ومصر، المغرب.

شكل (6-3): نسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي في نهاية عام 2024



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

شكل (7-3): تطور نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

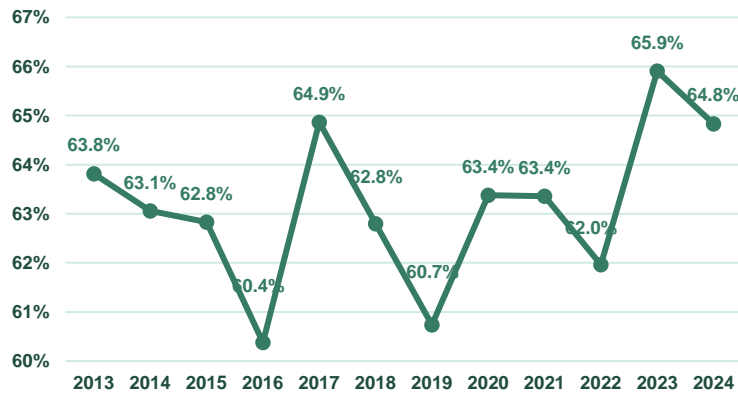
أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الموجودات في الدول العربية فرادى، فقد جاءت عُمان وتونس في المقدمة بنسب بلغت حوالي 72.9 و 68.0 في المائة على الترتيب في نهاية عام 2024. هذا وقد تراوحت تلك النسبة في معظم الدول بين نحو 66.9 و 40.0 في المائة في كل من الإمارات وتونس والسعودية والمغرب وفلسطين وقطر والكويت ومصر. الشكل (6-3).

على صعيد نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية⁹، فقد بلغت تلك النسبة حوالي 76 في المائة خلال عام 2024 مقارنة مع 72 في المائة محققة خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة للتحسن الطفيف الذي شهده الأداء الاقتصادي للدول العربية الذي صاحبه ارتفاع حجم الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للدول العربية بشكل إجمالي، الشكل (7-3).

⁹ هذا تجدر الإشارة أن كل من نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، فالنسبة الأولى تقيس مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للسيولة الموجهة للاستثمار، والنسبة الثانية يُعتمد عليها لتقييم المخاطر النظامية، وتقيس مدى موائمة نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي كفاءة توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتكمن أهمية هذه النسبة بقياسها للمخاطر النظامية من منظورين مالي واقتصادي من خلال دراسة مدى درجة انسجام تحرك مؤشرين هاميين: الأول التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، وحسب متطلبات بازل III يتم تقدير حجم فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والإتجاه التاريخي لهذه النسبة) وذلك بهدف تفعيل/عدم تفعيل أداة إحترازية هامة وهي هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer) التي يتم فرضها على البنوك في حال كانت فجوة الائتمان تتجاوز 2 في المائة.

ج. هيكل المطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

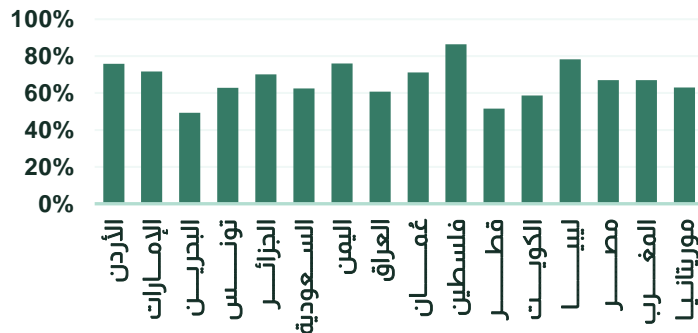
شكل (8-3): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

تعد الودائع أحد أبرز المكونات للمطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، حيث بلغت نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات بنهاية عام 2024 نحو 65 في المائة مقارنة مع نحو 66 في المائة في نهاية العام السابق، الشكل (8-3).

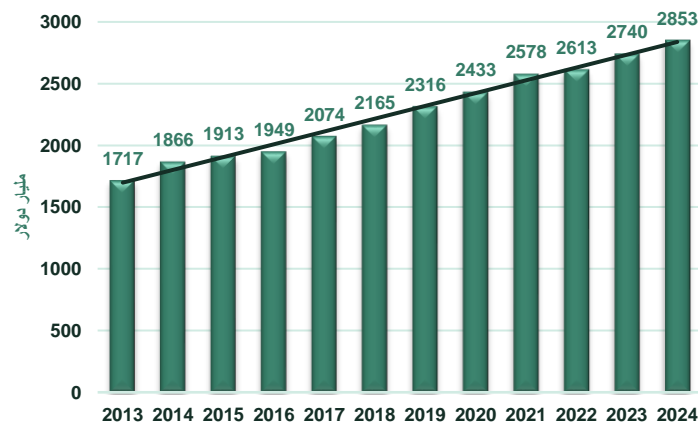
شكل (9-3): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي على مستوى الدول فرادى في نهاية عام 2024



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وعلى مستوى الدول منفردة، سجلت البنوك الأردنية أعلى نسبة إذ بلغت قيمتها 75.9 في المائة، تلتها الإمارات بنسبة 71.6 بالمائة خلال عام 2024. في المقابل، سجلت أدنى النسب في كل من البحرين وقطر، حيث بلغت حوالي 49.3 و 51.5 في المائة على التوالي، بنهاية عام 2024، الشكل (9-3).

شكل (10-3): تطور حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2024)

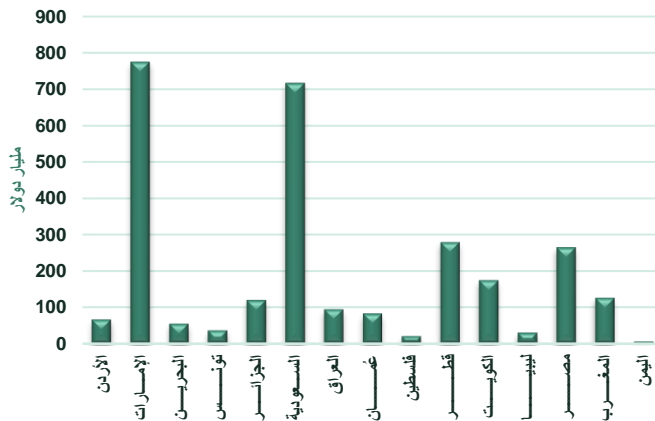


المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

على صعيد تطور حجم الودائع لدى القطاع المصرفي للدول العربية بشكل إجمالي، فقد استمر ارتفاعها للعام الثاني عشر على التوالي. حيث بلغ حجم تلك الودائع مقوماً بالدولار بنهاية عام 2024 نحو 2,853 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع قيمة بلغت نحو 2,740 مليار دولار أمريكي مسجلة في نهاية العام السابق، أي بمعدل زيادة بلغ 4.1 في المائة، الشكل (10-3).

تجدر الإشارة إلى أن هذا النمو المتواصل في الودائع خلال الفترة (2013-2024) يعكس عدد من المؤشرات الإيجابية مثل استمرار ثقة العملاء بالقطاع المصرفي في الدول العربي، ونجاح السياسات والإجراءات التي تم تبنيها من جانب الجهاز المصرفي لجذب المزيد من المدخرات. إضافة إلى نجاح السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدت عليها السلطات الرقابية في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي. وكذا تنامي أثر استخدام التقنيات المالية، الأمر الذي يعمل على تعزيز فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، كما أن منظومة ضمان الودائع تعمل بصورة إيجابية على طمأنة صغار المودعين في بعض الدول العربية.

شكل (11-3): حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على المستوى الإفرادى، في نهاية عام 2024



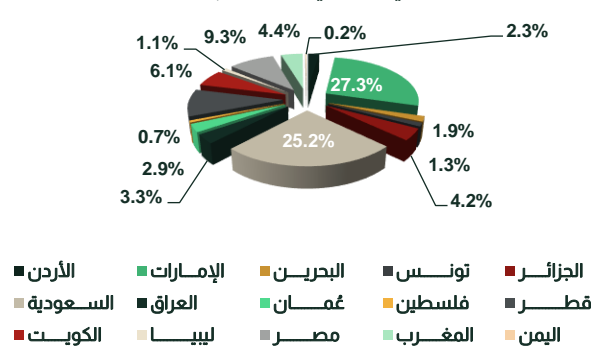
المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

فيما يخص الدول العربية فرادى، فقد واصلت البنوك في الإمارات والسعودية استحوادها على المرتبتين الأولى والثانية بحجم ودائع (مقوماً بالدولار الأمريكي) بلغ حوالي 776.0 مليار دولار و718 مليار دولار في نهاية عام 2024 على التوالي. وقد تباين حجم الودائع في بقية الدول العربية كما يتضح من الشكل (11-3).

أما على صعيد التوزيع النسبي للودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية من إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي

العربي بصورة اجمالية، فقد استحوذت بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حوالي 73 في المائة من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي بنهاية عام 2024.

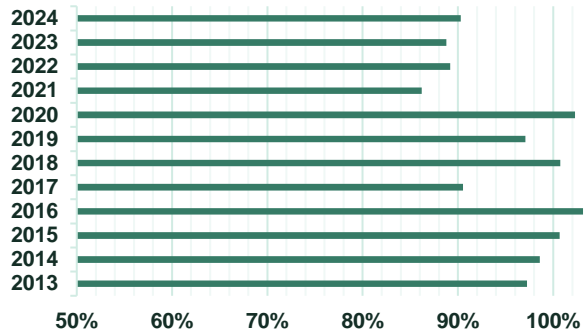
شكل (12-3): التوزيع النسبي لحجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي، كما في نهاية عام 2024



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك في السعودية والإمارات وقطر قد سجلت مجتمعة نسبه قدرها 62 بالمائة من إجمالي حجم الودائع للقطاع المصرفي العربي بنهاية عام 2024. فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون الخليجية) فقد احتلت البنوك المصرية المرتبة الرابعة عربياً، مسجلةً نسبة قدرها 9 في المائة من إجمالي حجم الودائع للقطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2024، الشكل (12-3).

شكل (3-13): نسبة القروض إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2024)

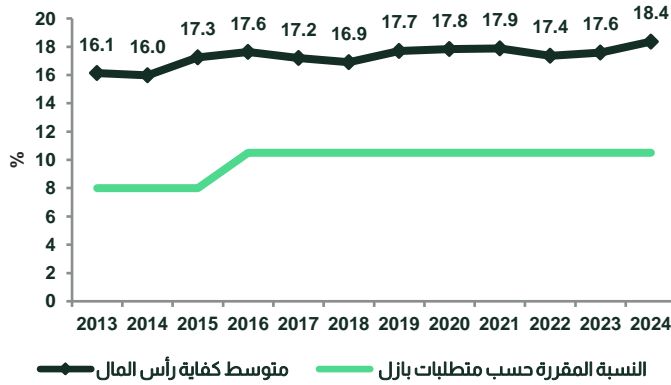


المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

أما فيما يتعلق بنسبة القروض إلى الودائع¹⁰، فقد ارتفعت في نهاية عام 2024 لتسجل نحو 91.3 في المائة، مقارنة مع نسبة قدرها 88.8 في المائة محققة في نهاية عام 2023. جاء ذلك تماشياً مع الزيادة التي شهدتها مستويات الطلب على الائتمان، الشكل (3-13).

د. مؤشرات السلامة المالية

شكل (3-14): تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2023)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

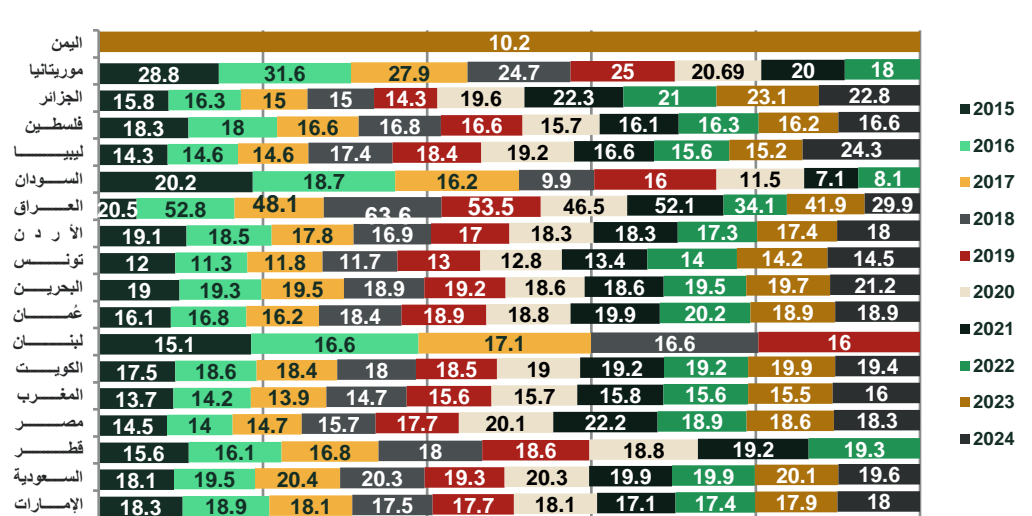
تعد مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، كما أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة التشغيلية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وتبرز هذه المؤشرات قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما تعزز من قدرته على امتصاص الصدمات المالية. ويستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات في القطاع المصرفي لدى الدول العربية:

¹⁰ تعد نسبة القروض إلى الودائع إحدى الأدوات الهامة في قياس قدرة البنك على توظيف السيولة المتوفرة لديه اعتماداً على أعماله الرئيسية المتمثلة بالوساطة المالية، كما أنه يمكن استخدام هذه النسبة (جنباً إلى جنب مع المتطلبات الرقابية الأخرى للسيولة) للتنبؤ بإمكانية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، إضافة لقياس قدرة البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية، وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة زادت احتمالية تعرض البنوك لمخاطر سيولة. وكذلك الأمر في حال انخفاض النسبة بشكل كبير، حيث إن ارتفاع حجم الودائع بشكل لا يتسجم مع الإرتفاع الحاصل في القروض قد يشير إلى تراجع الكفاءة التشغيلية لدى البنك في توظيف أمواله، وقد يحدث تحديات ومخاطر حقيقية لدى البنك، خصوصاً في حال كانت نسبة الودائع غير المضمونة مرتفعة. لكن في المقابل يؤخذ على نسبة القروض إلى الودائع أنها لا تراعي هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع، لذا تبرز هنا أهمية استخدام مقاييس سيولة أخرى مثل نسب السيولة القانونية، والسيولة حسب سلم الإستحقاق، وغيرها، إضافةً إلى نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (حسب مقررات بازل III) لقياس مخاطر السيولة لدى البنوك، كون هذه النسب أدق وتأخذ بالإعتبار هيكل الإستحقاقات لبسط ومقام كل نسبة.

1. **مؤشر معدل كفاية رأس المال¹¹**: شهد عام 2024 استمرار القطاع المصرفي في الدول العربية في الحفاظ على أدائه الإيجابي، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية¹² نحو 18.4 في المائة في نهاية عام 2024، مقارنة بـ 17.6 في المائة مسجلة في نهاية العام السابق. مما يعكس سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي في الدول العربية ويظهر مدى متانته ومرونته في تحمل الصدمات، الشكل (3-14). وتجدر الإشارة إلى مواصلة القطاع المصرفي في الدول العربية واصل الحفاظ على مستوياته الجيدة لمتوسط نسبة كفاية رأس المال خاصة خلال الفترة (2015-2023) وبهامش مريح عن تلك المطبقة دولياً حسب متطلبات بازل III، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة مرتفعة ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، حيث ظل متوسط تلك النسبة خلال الفترة المذكورة يفوق مستوى 17.0 في المائة تقريباً.

فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي للدول العربية منفردة، فقد جاءت كل من البنوك العراقية والليبية في المقدمة، حيث حققت نسب بلغت 39.35 و 24.3 في المائة على الترتيب في عام 2024. بينما سجلت البنوك في تونس نسبة أقل بلغت 14.5 في المائة، الشكل (3-15).

شكل (3-15): تطور نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2015 - 2024) (في المائة)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

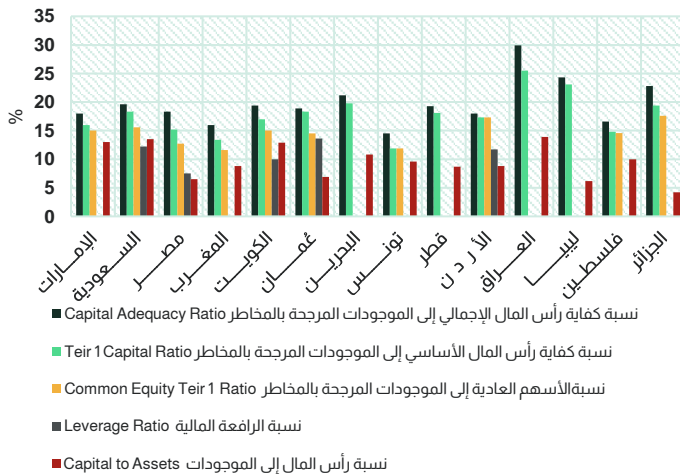
¹¹ يعد رأس المال أداة مهمة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية ومواجهة المخاطر المرتفعة التي قد تتعرض لها، وجاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أثر كبير على سلامة المراكز المالية للبنوك. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقبس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك، وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تبين أن عدداً من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودية عالية تكفي لمواجهة المخاطر، وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل وخارج الميزانية لتآكل تدريجي لرؤوس أموالها وبالتالي تضاعف خسائرها الائتمانية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسبيل (بازل III)، تهدف إلى تعزيز قدرة ونوعية رؤوس أموال البنوك لاستيعاب الصدمات، ولعل أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى بحقوق حملة الأسهم العادية (Tier1 Capital)، وبموجب مقررات بازل III فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب أن يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

¹² للعام الثامن على التوالي، تم استثناء البنوك العراقية من احتساب متوسط كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لتحققها قيم كبيرة جداً (Outliers)، إذ بلغت 52.1 في المائة و 34.1 في المائة و 41.9 في المائة و 39.35 في المائة في نهاية الأعوام 2021 و 2022 و 2023 و 2024 على التوالي، علماً أنها تجاوزت 110 في المائة خلال الفترة (2019-2023) وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول يعود لترخيص العديد من البنوك التجارية الجديدة في عام 2017، والسبب الثاني هو متطلبات البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رأس مال البنوك الخاصة.

أما بالنسبة لمقارنة نسبة كفاية رأس المال بالنسب الأخرى ذات العلاقة (مع مراعاة عدد الدول العربية التي تمت المقارنة بينها كما هو موضح بالأشكال (3-16)). ففيما يخص متوسط كفاية رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، فقد سجلت البنوك العراقية أكبر نسبة قدرت بنحو 25.5 في المائة، بينما سجلت البنوك في تونس أقل نسبة بلغت نحو 11.9 في المائة علماً بأن هذه النسبة أعلى من تلك المطبقة بموجب متطلبات بازل.

وفيما يخص نسبة رأس المال الأعلى جودة - أي نسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CET1) - فسجلت البنوك الجزائرية والأردنية أعلى النسب، محققةً نحو 17.6 و17.3 في المائة على الترتيب بنهاية عام 2024. بينما سجلت البنوك المغربية والتونسية نسب أقل بلغت نحو 11.6 و11.9 في المائة على التوالي بنهاية عام 2024، علماً أن هذه النسب المتحققة تعد أعلى من تلك المطبقة بموجب متطلبات بازل. بالنسبة لمتوسط نسبة الرافعة المالية في الدول العربية فرادى

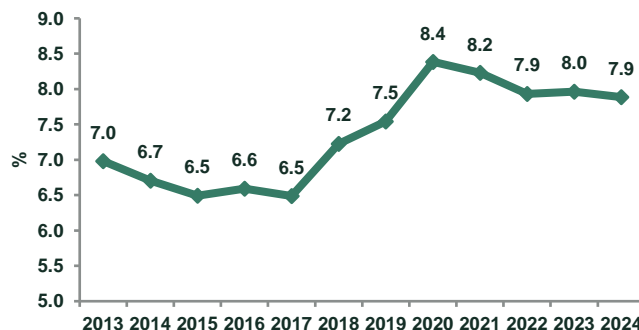
شكل (3-16): بعض النسب الهامة المرتبطة برأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية في نهاية عام 2024



في نهاية عام 2024، سجلت البنوك في عُمان أعلى نسبة بلغت حوالي 13.6 في المائة في نهاية عام 2024. هذا بينما سجلت البنوك المصرية نسبة بلغت 7.5 في المائة، وهي أعلى من تلك المقررة بموجب مقررات بازل III البالغة 3 في المائة. أما فيما يخص متوسط نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات (بدون ترجيح)، وسجلت البنوك العراقية أعلى نسبة بلغت نحو 13.8 في المائة في نهاية عام 2024، الشكل (3-16).

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

شكل (3-17): تطور متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

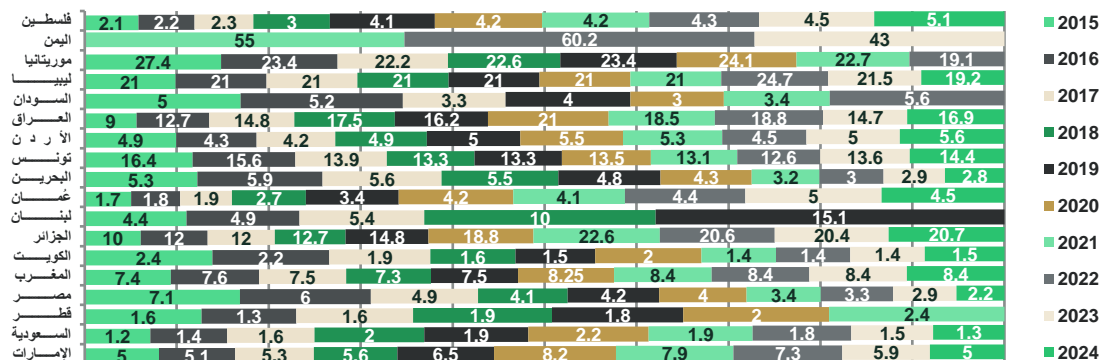
1. مؤشر جودة الأصول¹³ : واصل القطاع المصرفي بالدول العربية النجاح في خفض متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية لتسجل حوالي 7.9 في المائة بنهاية عام 2024، مقارنة مع نسبة قدرها 8.0 في المائة مسجلة بنهاية العام السابق، الشكل (3-17). جاء هذا الأداء الإيجابي رغم التحديات والمخاطر المتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، والتي

¹³ تُعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول وكفاءة منظومة إدارة المخاطر لديه، حيث إن مخاطر التعثر المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول، لذلك تُعد مخاطر الائتمان من أهم التحديات التي تواجه البنوك، حيث قد يؤدي ضعف إدارة مخاطر الائتمان والفسل في تحديد تدهور جودة الائتمان في الوقت المناسب إلى ارتفاع خسائر المحتملة للبنوك في المستقبل وتقويض الثقة المنعاملين في القطاع المصرفي.

تتبعكس على أسعار الفائدة السوقية وكلف الإقراض، وبالتالي زيادة الكلف والأعباء على عملاء البنوك، كما أن هنالك تحدٍ آخر يتمثل بارتفاع معدلات التضخم، مما يؤثر على قيمة الدخل المتاح للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار، ما قد يقيد قدرتهم على سداد مديونياتهم، ومع ذلك يُمكن القول بأن تحفظ القطاع المصرفي وفعالية إدارة المخاطر لديه يساهم بشكل عام في الحد من مخاطر الائتمان، مع عدم إغفال الدور الهام الذي تقوم به مكاتب وشركات الإستعلام الائتماني في ترشيد قرارات الائتمان وتسعيه بناء على مخاطر العملاء.

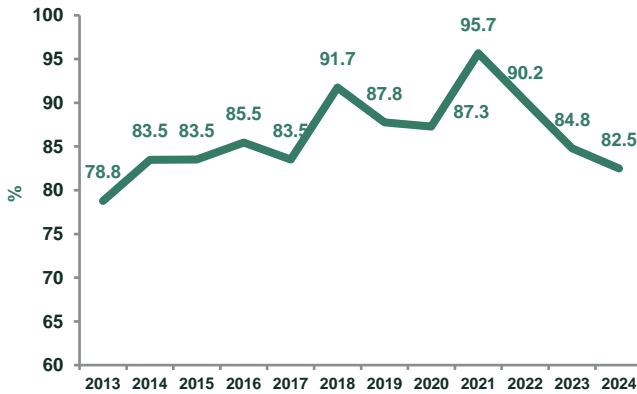
أما على مستوى الدول منفردة، فقد سجلت البنوك في الجزائر أعلى نسبة للتسهيلات غير العاملة، حيث بلغت نحو 20.7 في المائة، تلتها البنوك الليبية والعراقية بقيم بلغت حوالي 19.2 و16.9 في المائة على التوالي في نهاية عام 2024. ويعزى السبب الرئيس في ارتفاع النسبة لدى البنوك الجزائرية حيث يعود السبب الرئيسي في ارتفاع النسبة لدى البنوك الجزائرية إلى ارتفاع التسهيلات غير العاملة المتعلقة بأنظمة دعم التشغيل، بالإضافة إلى عدم شطب القروض القديمة جداً، والتي استنفدت كل سبل استرجاعها، إلى جانب ارتفاع معدلات التعثر في القطاعين الزراعي والعقاري. أما البنوك الليبية، فيُعزى سبب الارتفاع إلى الظروف والتحديات التي لا تزال تُعاني منها. كما جاء ارتفاع النسبة لدى البنوك العراقية بسبب ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروض أكبر من البنوك الخاصة، إضافة إلى الأوضاع التي مرت بها العراق بعد عام 2014 التي انعكست بالسلب على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى قدرة المقترضين في تسديد القروض لاسيما من القطاع الخاص. أما بالنسبة للبنوك التونسية، فقد بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي نحو 14.4 بالمائة في نهاية عام 2024، ويرجع ذلك لأسباب هيكلية ومؤسسية علاوة على الصدمات المتتالية التي تعرض لها القطاع الحقيقي خلال السنوات الماضية، وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع المصرفي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة. حيث أصدر البنك المركزي التونسي في عام 2022 وفي إطار تعزيز المتطلبات الاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية، منشوراً يتعلق بالتوقي من القروض المتعثرة وتسويتها. أما البنوك السعودية والكويتية فسجلتا النسب الأقل من بين الدول العربية، بتحقيق نسب قدرها 1.2 و1.5 في المائة على الترتيب بنهاية عام 2024. الشكل (3-18)

شكل (3-18): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2015-2024)، في المائة



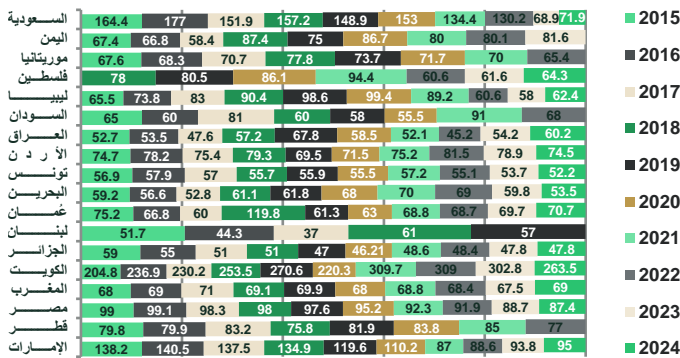
المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

شكل (3-19): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2024)



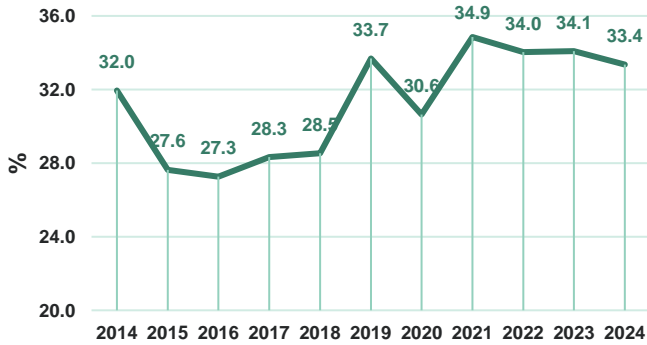
المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

شكل (3-20): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل إفرادي خلال الفترة (2015-2024)، في المائة



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

شكل (3-21): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2014-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

على صعيد نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية¹⁴، فقد تراجع متوسط هذه النسبة في نهاية عام 2024، ليصل إلى نحو 82.5 في المائة، مقارنة مع نحو 84.8 في المائة بنهاية عام 2023. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية المخصصات بدأت في الارتفاع بشكل ملحوظ في نهاية عام 2018، وكما سبقت الإشارة إليه، فإن بعض الدول بدأت بتطبيق المعيار الدولي (IFRS9)¹⁵، الشكل (3-19).

فيما يتعلق بالدول العربية كل على حدا، فتصدرت البنوك الكويتية المقدمة بنسبة قدرها 263.5 في المائة في نهاية عام 2024. ثم جاءت الإمارات ومصر بنسب بلغت 95.0 و 87.4 في المائة على التوالي في نهاية عام 2024. في حين سجلت الجزائر أقل نسبة بحوالي 47.8 في المائة، الشكل (3-20).

3. مؤشر السيولة¹⁶: سجلت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حوالي 33.4 في المائة بنهاية عام 2024 مقارنة مع نحو 34.1 في المائة بنهاية العام السابق، الشكل (3-21).

فيما يخص الدول العربية كل على حدا، سجلت البنوك في كل من ليبيا واليمن بنهاية عام 2024 أعلى نسب بلغت حوالي

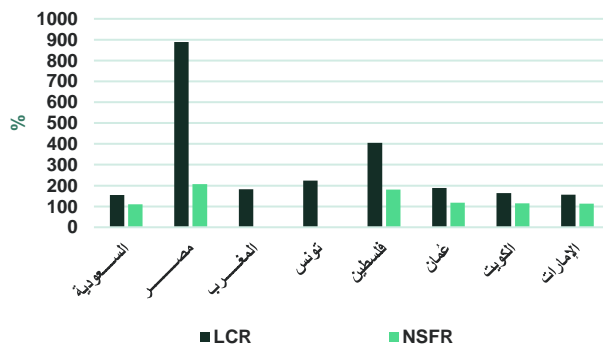
¹⁴ بشكل عام إنخفاض هذه النسبة يُعطي مؤشراً على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم الإنتظام في سداد القروض، من جهة أخرى فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الإستقرار وعدم الثقة في محفظة الإئتمان القائمة في المستقبل. إضافة لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد ترمز للاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة للتوزيع التي قد تسهم في تعزيز الإستهلاك والاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي.

¹⁵ وفي هذا السياق، وبموجب هذا المعيار يتم بناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، بحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان الأمر الذي يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان، وبالتالي تعزيز الإستقرار المالي.

¹⁶ تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالإعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى.

70.4 و70.3 في المائة على الترتيب. بينما شهدت البنوك في تونس النسبة الأدنى بين الدول العربية بنسبة قدرت بـ 11.1 في المائة، ويرجع هذا الانخفاض إلى دخول تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) حيز التنفيذ في يناير 2015، حيث تُحسب قيمة بسط النسبة على أساس مختلف ومقيّد أكثر من القيمة المستخدمة لحساب النسبة المئوية للفترة السابقة. وبالفعل، فمنذ دخول التعليمات الجديدة لنسبة تغطية السيولة حيز التنفيذ في يناير 2015 كما سبق الإشارة إليه، تم الاحتفاظ فقط بالموجودات السائلة الأعلى جودة في البسط (أذونات الخزانة والأرصدة النقدية).

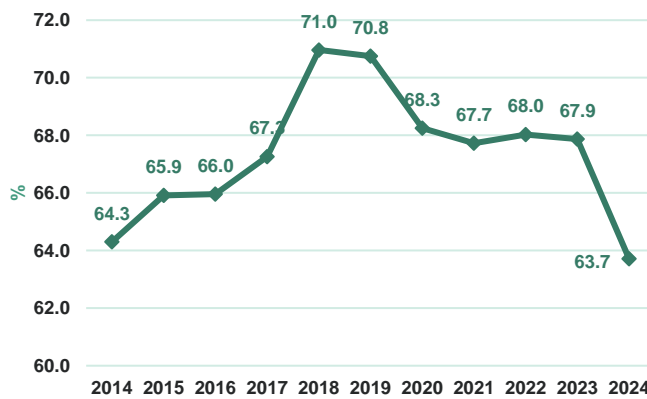
شكل (22-3): نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية في نهاية عام 2024



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

تجدر الإشارة إلى أن عدد من الدول العربية بدأت بتطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر واللذان يعززان من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، والشكل (22-3) يوضح نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي طبقت هذين المعيارين.

شكل (23-3): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

4. مؤشرات الكفاءة التشغيلية¹⁷:

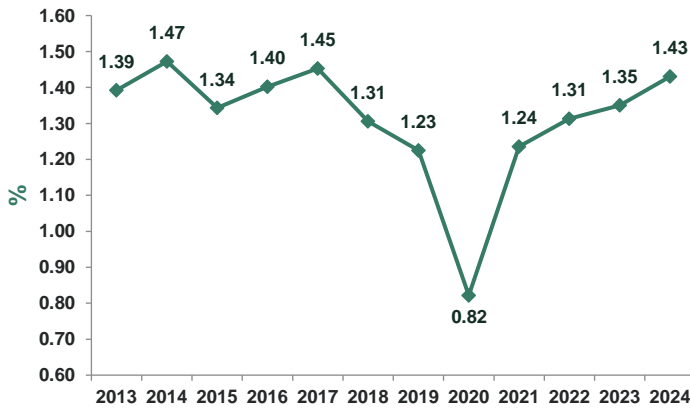
سجلت نسبة صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل في القطاع المصرفي العربي خلال عام 2024 تراجعاً لتصل إلى نحو 63.7 في المائة مقابل نسبة بلغت نحو 67.9 في المائة خلال العام السابق، الشكل (23-3). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تعبر بشكل عام عن درجة اعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية. فيما يتعلق بالدول العربية منفردة، فقد سجلت البنوك الفلسطينية والجزائرية أعلى نسب بلغت حوالي 82.9

و80.3 في المائة على التوالي خلال عام 2024. في حين سجلت النسب الأدنى للبنوك التونسية والعراقية والعمانية، حيث بلغت هذه النسب نحو 46.7 و48.8 و22.8 في المائة على التوالي خلال عام 2024.

¹⁷ يُعتبر صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

5. مؤشرات الربحية: تتضمن معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:

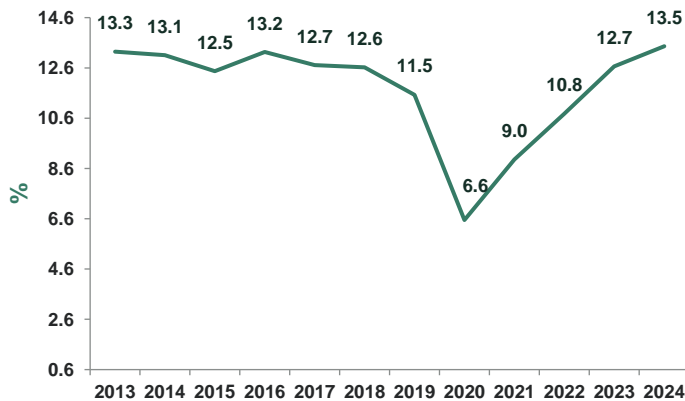
شكل (24-3): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وعلى مستوى الدول العربية منفردة، فقد سجلت البنوك المصرية المرتبة الأولى بمعدل بلغ نحو 2.6 في المائة، ثم جاءت البنوك السعودية بمعدل 2.2 في المائة، تلتها البنوك الاماراتية بمعدل بلغ نحو 2 في المائة خلال عام 2024. في المقابل سجلت البنوك الليبية والمغربية معدلات أقل بلغت حوالي 1.0 و1.1 في المائة على الترتيب.

شكل (25-3): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

حيث بلغت حوالي 9.1 و8.3 في المائة على التوالي خلال عام 2024. في حين سجلت كل من بنوك الأردن والعراق معدلات أقل، حيث

• معدل العائد على الموجودات¹⁸:

شهد عام 2024 تحسناً طفيفاً في معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية ليسجل حوالي 1.43 في المائة، مقترباً بذلك من المستويات ذاتها والمسجلة قبل عام 2019، إذ تأثر أداء القطاع المصرفي في الدول العربية بجائحة كوفيد 19 وانعكاساتها السلبية على ربحية البنوك.

شكل (24-3)

وعلى مستوى الدول العربية منفردة، فقد سجلت البنوك المصرية المرتبة

• معدل العائد على حقوق الملكية¹⁹:

حق أيضاً هذا المؤشر خلال عام 2024 معدلات أداء تضاهي تلك المسجلة فيما قبل جائحة كوفيد-19، فقد بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية نحو 13.5 في المائة مقارنة مع حوالي 12.7 في المائة مسجلة خلال عام 2023، الشكل (25-3). وقد جاء ذلك كمحصلة للمستويات المسجلة في مصر حيث سجلت 39% وفي كل من الإمارات والسعودية بمعدل بلغ حوالي 15.0 في

المائة، وليبيا بنحو 14.4 في المائة. في حين سجلت كل من بنوك الأردن والعراق معدلات أقل، حيث بلغت حوالي 9.1 و8.3 في المائة على التوالي خلال عام 2024.

¹⁸ يُشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

¹⁹ في ضوء عدم توفر بيانات حول معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي السوداني لعام 2024، تم إستبعاده من إحتساب المتوسط لدى الدول العربية، وذلك حتى لا تؤثر على تطور النسبة.

الفصل الرابع: تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي يؤدي دوراً استراتيجياً في دعم الشمول المالي في الدول العربية، مما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي. هذا، وقد بلغ متوسط حجم موجودات القطاع المالي غير المصرفي (باستثناء صناديق التقاعد) في الدول العربية إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في الدول العربية بنهاية عام 2024 نحو 6.7 في المائة، مقابل نحو 6.5 في المائة في نهاية عام 2023، في حين بلغ متوسط حجم موجوداته (بدون صناديق التقاعد) إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو 13.1 في المائة في نهاية عام 2024.

على صعيد أداء قطاع التأمين في الدول العربية، فقد شهد عام 2024 تحسناً أدائه تماشياً مع التطورات التي تشهدها اقتصادات المنطقة العربية مما يعكس تزايد الحاجة إلى خدمات التأمين. فقد سجل إجمالي أقساط التأمين القائمة في نهاية عام 2024 زيادة بنحو 8.8 في المائة ليصل إلى حوالي 56.1 مليار دولار أمريكي لكافة أنواع التأمين سواء التقليدي أو الإسلامي. أما بالنسبة لحصة قطاع التأمين العربي من سوق التأمين العالمية خلال عام 2024، فقد شكلت أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية ما يقارب 1 في المائة فقط من سوق التأمين العالمية.

فيما يخص عمق التأمين في الدول العربية، فقد تحسّن أدائه بصورة طفيفة، حيث إرتفع إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 1.7 في المائة بنهاية عام 2024. أما بالنسبة لإجمالي التعويضات المدفوعة لدى شركات التأمين العربية، فقد بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة نحو 56.7 في المائة في نهاية عام 2024.

بالنسبة لأداء الأسواق المالية العربية، فقد إرتفع عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في نهاية عام 2024 بنسبة 27.0 في المائة لتصل إلى 624 مليار سهم. كما زادت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 53.6 في المائة لتبلغ حوالي 1,019.1 مليار دولار في نهاية عام 2024. وسجل معدل دوران الأسهم في الأسواق المالية العربية في عام 2024 نحو 23.3 في المائة مقابل 14.5 في المائة مسجلة في العام السابق.

وتراجعت القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية بنسبة قدرها 4.1 في المائة في عام 2024، لتسجل القيمة السوقية على حوالي 4,374.1 مليار دولار، ما يعادل 140.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنهاية 2024، مقابل نسبة قدرها 152.6 في المائة مسجلة في نهاية عام 2023. أما بالنسبة للمؤشر المركب لصندوق النقد العربي، والذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، فقد إرتفع في نهاية عام 2024 بمعدل 3.5 في المائة ليصل إلى نحو 503.3 نقطة.

أما فيما يتعلق بقطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية فقد سجل حجم موجوداته حوالي 4,304 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024، مقابل 4,650 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. فقد بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من تلك المؤسسات في نهاية عام 2024 حوالي 3,694 مليون دولار أمريكي.

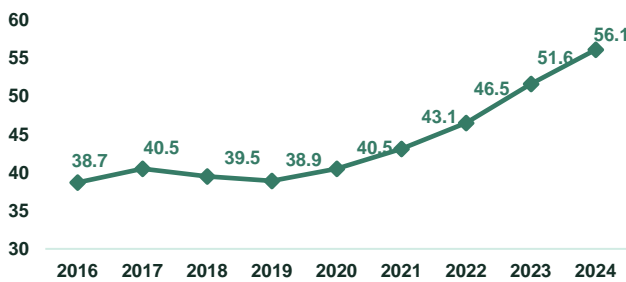
فيما يخص شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل الأخرى، فقد إرتفع حجم موجودات هذا القطاع بنهاية عام 2024 بنسبة قدرها 4 في المائة ليصل إلى نحو 42.1 مليار دولار أمريكي.

بالنسبة لقطاع شركات الصرافة في الدول العربية في نهاية عام 2024، فقد بلغ حجم رأس المال هذا القطاع حوالي 2.86 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.88 مليار دولار أمريكي في عام 2023. أي بمعدل تراجع طفيف بلغ نحو 0.7 في المائة. أما عن حجم موجودات القطاع، فقد بلغت حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024.

يستعرض هذا الفصل تطورات وتحديات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، حيث سيحلل تطورات قطاعات مالية غير مصرفية مهمة وهي: قطاع شركات التأمين، قطاع الأسواق المالية، قطاع شركات التمويل بما في ذلك (قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع شركات التمويل الأخرى) وأخيراً قطاع شركات الصرافة²⁰.

أ. قطاع شركات التأمين²¹

شكل (1-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2024)، مليار دولار



المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية العربية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين العربية، واستبيان تقرير الاستقرار المالي 2025، صندوق النقد العربي.

1. إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين

وشهد أداء قطاع التأمين²² في الدول العربية تحسناً خلال عام 2024 تزامناً مع التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية والتي عززت مدى الحاجة لخدمات التأمين. وسجل إجمالي أقساط التأمين القائمة في عام 2024 حوالي 56.1 مليار دولار أمريكي لجميع أنواع التأمين التقليدي والإسلامي

²⁰ طرأت بعض التعديلات الطفيفة على نسب الأعوام السابقة في هذا الفصل مقارنة بما تم نشره في تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية في العام السابق، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: قيام بعض المؤسسات الدولية أو المصارف المركزية أو السلطات الرقابية المعنية بتعديل بعض البيانات كونها كانت بيانات أولية حينها، أو إدخال بعض بيانات الدول العربية أو حذفها لهذا العام أو للعام الحالي عند احتساب بعض النسب الإجمالية للقطاع المالي، خاصة في حال عدم توفر بيانات لبعض الدول بسبب ظروف معينة، علماً أنه سيتم ذكر أسماء الدول التي دخلت بياناتها ضمن مؤشر في هذا الفصل.

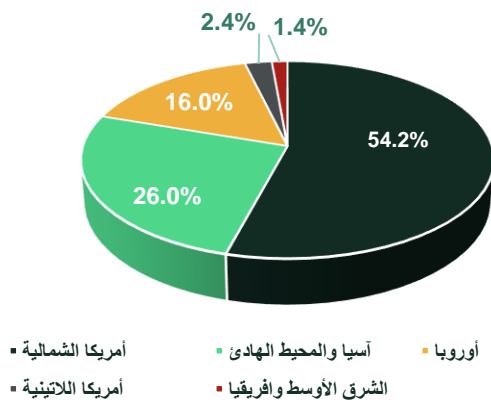
²¹ مصدر البيانات: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية العربية، والتقارير السنوية لهيئات قطاع التأمين العربية، واستبيان تقرير الاستقرار المالي 2025/ صندوق النقد العربي، وتضمن هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

²² يعتبر قطاع التأمين كونه من أهم القطاعات في تعزيز الاستقرار المالي، لما يمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر، إضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتميئتها لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية، يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً أيضاً في دعم الاقتصاد الوطني لكونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية والمحافظة على استقرارها.

مقارنة مع نحو 51.6 مليار دولار أميركي محقق في العام السابق، بنمو نسبته 8.8 في المائة²³، الشكل (1-4).

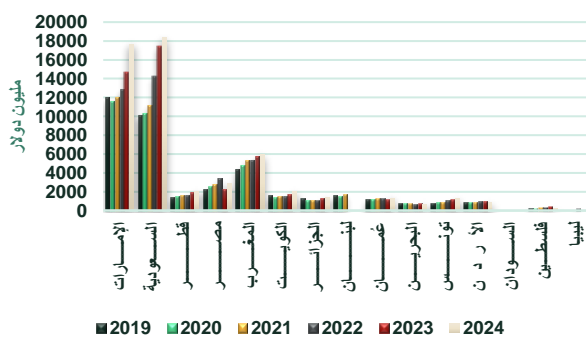
هذا، وعلى الرغم من النمو المسجل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التوسع، ليعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا يتجاوز متوسط هذه الأقساط نحو 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهو مستوى منخفض مقارنة بمساهمة قطاع التأمين في التكتلات والمجموعات الإقليمية الأخرى. مما يشير إلى حجم التحديات التي تواجهها السلطات الإشرافية في الدول العربية، وذلك بخصوص تطوير القطاع المالي غير المصرفي وزيادة الوعي بأهميته وفهم مخاطره. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت النسبة على المستوى العالمي نحو 7.0 في المائة بنهاية عام 2024.

شكل (2-4): الحصة السوقية للقارات من سوق التأمين العالمية في عام 2024



المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية Swiss Re.

شكل (3-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية على المستوى الإفرادى خلال الفترة (2019-2024)

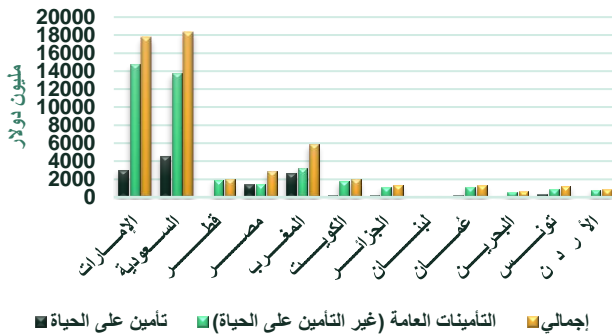


المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية - معهد Swiss Re، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية العربية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين العربية، واستبيان تقرير الاستقرار المالي 2025، صندوق النقد العربي.

فيما يخص حصة قطاع التأمين العربي من سوق التأمين العالمية خلال عام 2024، فإنها تعد حصة متواضعة مقارنة بحصص التكتلات والأقاليم الأخرى، حيث شكلت أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية حوالي 1.4 في المائة من سوق التأمين العالمية، بما يعكس أهمية مواصلة السلطات الإشرافية لجهودها في الدول العربية ساعياً في تطوير هذا القطاع، الشكل (2-4).

على مستوى الدول العربية، جاءت وبشكل فردي شركات التأمين في السعودية والإمارات في المقدمة من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغ نحو 18,347 مليون دولار أمريكي و17,741 مليون دولار أمريكي في عام 2024 على التوالي، تلتها شركات التأمين في المغرب، بإجمالي الأقساط المكتتبة بنحو 5,914 مليون دولار أمريكي، الشكل (3-4).

شكل (4-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية حسب نوع التأمين في نهاية عام 2024



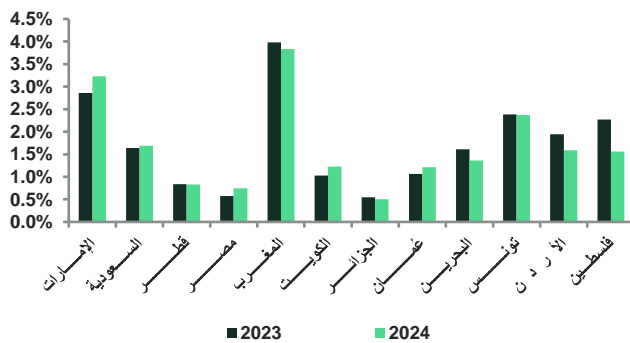
المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية - معهد Swiss Re، واستبيان تقرير الاستقرار المالي 2025، صندوق النقد العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة شكّل حوالي 21.2 في المائة فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة للقطاع في عام 2024، في حين شكّل إجمالي أقساط التأمينات العامة (باستثناء التأمين على الحياة) ما نسبته 78.8 في المائة، الشكل (4-4).

أما على صعيد عمق التأمين في الدول العربية²⁴، فقد شهد تحسناً طفيفاً لمتوسط إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 ليصل إلى نحو 1.7 في المائة، مقارنة مع حوالي 1.6 في المائة محققة خلال العام السابق.

في المقابل بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم نحو 7.0 في المائة في عام 2024.

شكل (5-4): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (عمق التأمين) لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2023-2024)

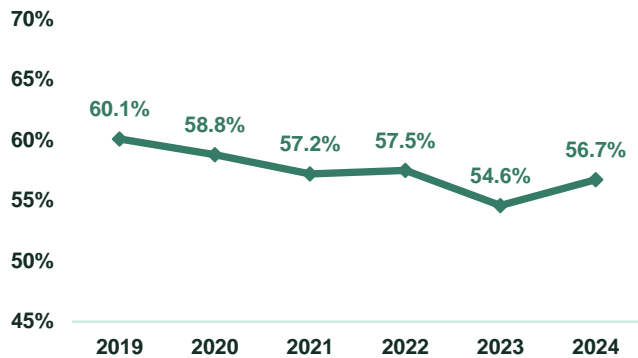


المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية - معهد Swiss Re، والمصارف المركزية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين. واستبيان تقرير الاستقرار المالي 2025، صندوق النقد العربي.

فيما يخص الدول بشكل فردي، فقد حققت شركات التأمين في المغرب أعلى نسبة عمق تأمين، إذ بلغت نحو 3.8 في المائة في نهاية عام 2024، تلتها الإمارات بنسبة بلغت 3.2 في المائة. في المقابل سجلت شركات التأمين في مصر والجزائر نسباً أقل، إذ بلغت النسبة لديهما حوالي 0.6 و0.5 في المائة على التوالي في عام 2024، الشكل (5-4).

²⁴ يُقاس عمق التأمين دولياً من خلال احتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (4-6): نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2019-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

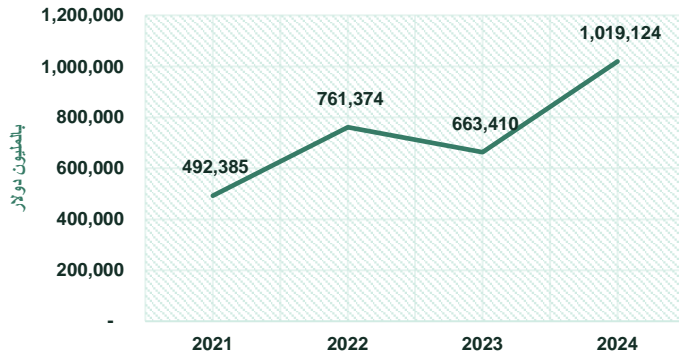
2. إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة: بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة حوالي 56.7 في المائة في نهاية عام 2024، مقارنة مع نسبة قدرها 54.6 في المائة مسجلة خلال العام السابق، الشكل (4-6).

ب. الأسواق المالية العربية²⁵

فيما يلي أبرز تطورات الأسواق المالية وأدائها لدى الدول العربية:

1. مؤشرات التداول والسيولة في الأسواق المالية العربية: إرتفع عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية بنسبة 27.0 في المائة ليصل إلى حوالي 624 مليار سهم في عام 2024

شكل (4-7): قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2021-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. قاعدة بيانات أسواق المال العربية.

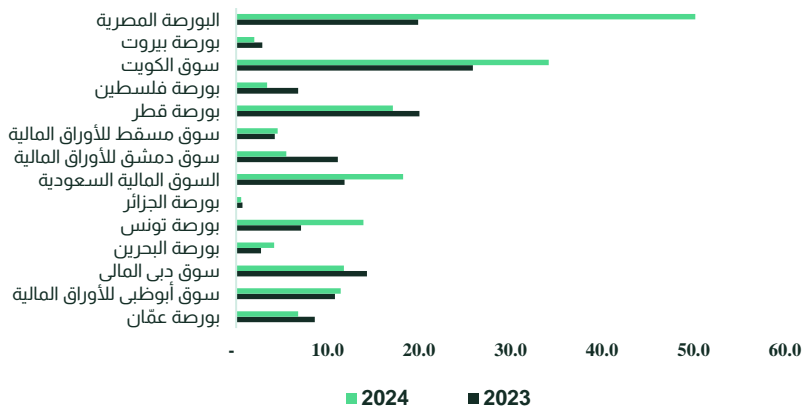
مقارنة بنحو 491 مليار سهم خلال عام 2023. أما قيمة الأسهم المتداولة فقد سجلت نمواً بنسبة قدرها 53.6 في المائة في عام 2024 لتبلغ نحو 1,019.1 مليار دولار، مقارنة مع قيمة قدرها 663.4 مليار دولار في العام السابق، يعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستويات السيولة في بورصتي مصر والسعودية، بالإضافة إلى عدد من البورصات العربية الأخرى الشكل (4-7).

على مستوى الدول بشكل فردي، إحتلت البورصة المصرية المرتبة الأولى من حيث عدد الأسهم المتداولة، إذ تجاوزت 266 مليار سهم تقريباً، تلتها السوق المالية السعودية بحوالي 100 مليار سهم تقريباً. أما من حيث قيمة الأسهم المتداولة، فقد جاءت السوق المالية السعودية في المرتبة الأولى بإجمالي بلغ 496.6 مليار دولار تقريباً، ثم تلتها البورصة المصرية بقيمة بلغت حوالي 304.9 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية شكلت نحو 48.7 في المائة من قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في عام 2024، مقارنة بنحو 53.6 في المائة في عام 2023.

²⁵ مصدر البيانات: النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي)، ونشرات أسواق المال العربية.

على صعيد معدل دوران الأسهم في الأسواق المالية العربية²⁶، بلغ المعدل في عام 2024 نحو

شكل (4-8) معدل دوران السهم في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2023-2024)

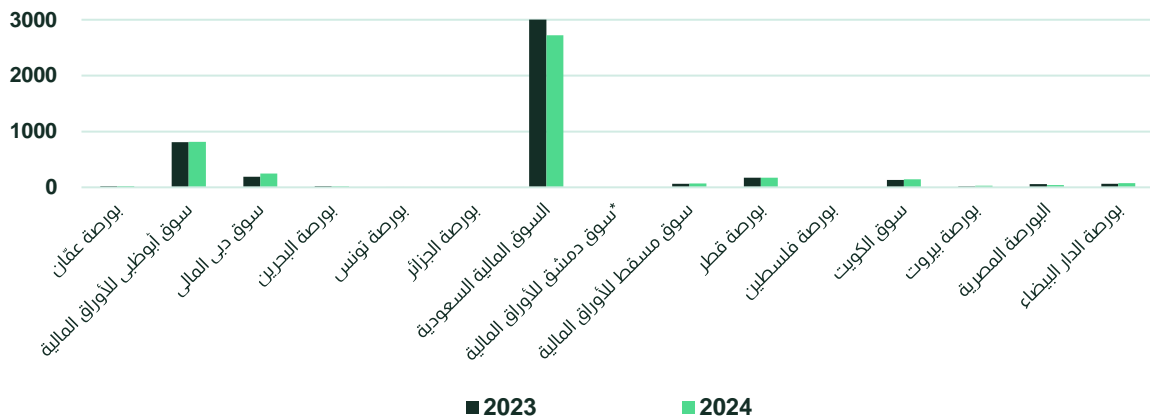


المصدر: صندوق النقد العربي. قاعدة بيانات أسواق المال العربية.

23.3 في المائة مقارنة 14.5 في المائة في عام 2023، وقد سجلت البورصة المصرية أعلى معدل دوران بين البورصات العربية، حيث بلغ 50.2 في المائة، تلتها سوق الكويت بمعدل بلغ 34.2 في المائة، في المقابل سجلت بورصة الجزائر أدنى معدل دوران إذ بلغ نحو 0.5 في المائة، الشكل (4-8).

2. مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية: شهد عام 2024 تراجعاً في القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية بنسبة 4.1 في المائة لتبلغ حوالي 4,374.1 مليار دولار مقارنة بنحو 4,560.5 مليار دولار مسجلة بنهاية عام 2023. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تراجع القيمة السوقية في السوق المالية السعودية، التي تراجعت بنحو 282.4 مليار دولار مقارنة مع عام 2023، بالإضافة إلى تراجع أقل في القيمة السوقية لبورصات كل من البحرين، فلسطين، قطر، ومصر، الشكل (4-9).

شكل (4-9): القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2024-2023)



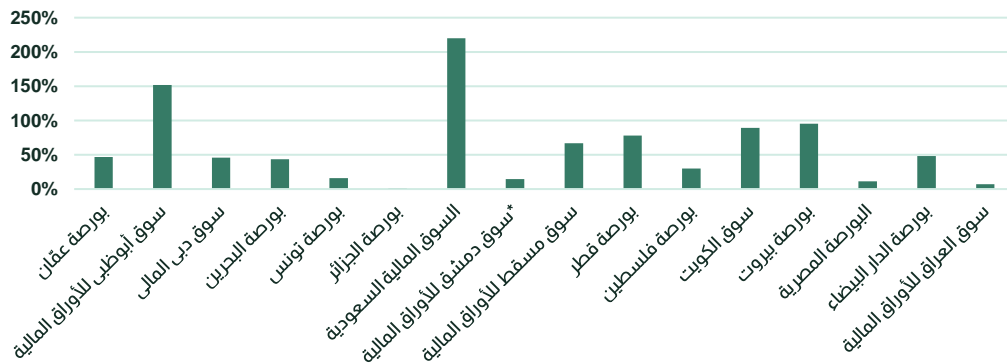
المصدر: صندوق النقد العربي. قاعدة بيانات أسواق المال العربية.

وفيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بشكل إجمالي، فقد انخفضت إلى 140.5 في المائة في نهاية عام 2024 مقابل 152.6 في المائة في عام 2023. أما من حيث نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية بشكل فردي، فقد احتلت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى محققة

²⁶ تحسب من خلال إيجاد قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

نسبة 220 في المائة، تليها سوق أبو ظبي للأوراق المالية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 152.0 في المائة، الشكل (4-10).

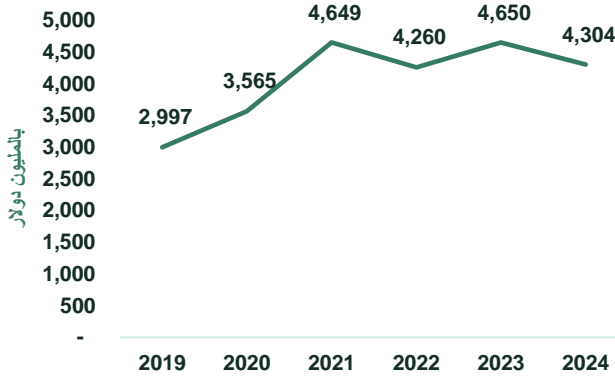
شكل (4-10): نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024



المصدر: صندوق النقد العربي. قاعدة بيانات أسواق المال العربية.

3. **مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية:** إرتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة بنسبة 3.5 في المائة بنهاية عام 2024، حيث بلغت قيمة المؤشر المركب 503.3 نقطة مقارنة مع حوالي 486.3 نقطة بنهاية عام 2023، ويعكس هذا الارتفاع تحسناً في البيئة الاستثمارية وجاذبيتها، على الرغم من حالة عدم اليقين والتقلبات في الأسواق المالية والتوترات الجيوسياسية في المنطقة العربية والعالم. وقد جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية إيجابياً بشكل عام، حيث سجلت معظمها ارتفاعاً في أغلب الدول العربية باستثناء بورصات قطر، وفلسطين والتي شهدت تراجعاً في مؤشرات أسعارها بنهاية عام 2024.

شكل (4-11): تطور حجم موجودات مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2019-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. إستانبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 وللأعوام السابقة، وبعض المواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

ج. شركات التمويل غير المصرفية

1. قطاع مؤسسات التمويل الأصغر²⁷:

فيما يخص حجم موجودات قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية²⁸ : بلغ حجم موجوداته حوالي 4,304 مليون دولار أمريكي

²⁷ عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المحدود و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من عبر القطاع المصرفي، والتي عادة ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر، عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومُدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستفادة له؛ برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت العديد من البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي أما فيما يتعلق ببيانات الجزء المتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر تشمل الدول العربية التالية: الأردن، تونس، السودان، العراق، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، ومصادر البيانات هي: إستانبيان تقرير الاستقرار المالي 2025 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية (ما لم يتم ذكر خلاف ذلك).

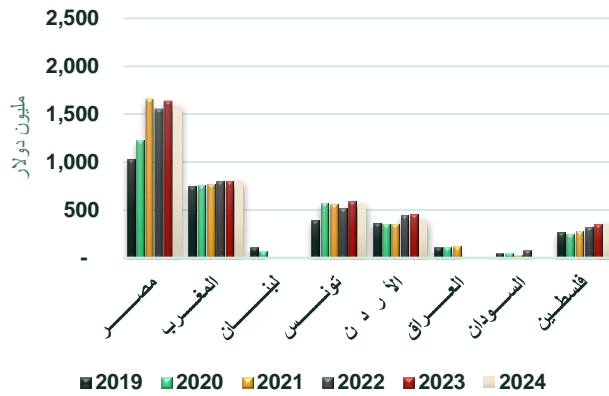
²⁸ تشمل البيانات الخاصة بالموجودات كل من الدول التالية: الأردن، وتونس، وفلسطين، ومصر، والمغرب. وقد تم استثناء السعودية كون لا تتوفر بيانات لعام 2024.

في نهاية عام 2024، مقابل 4,650 مليون دولار أمريكي في عام 2023. الشكل (4-11).

على مستوى الدول العربية بشكل فردي، احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى من حيث حجم الموجودات، إذ بلغ حجم موجوداتها حوالي 1,650 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024، تلتها المغرب وتونس في المرتبتين الثانية والثالثة بحجم موجودات بلغ نحو 957 و708 مليون دولار أمريكي على التوالي.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر²⁹، فقد بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية في نهاية عام 2024 حوالي 3,694 مليون دولار أمريكي، مقابل 3,829 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، بنسبة إنخفاض بلغت 3.5- في المائة، وقد بلغت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية نسبة 43 في المائة من إجمالي القروض الممنوحة في الدول العربية، حيث قامت الهيئة العامة للرقابة المالية (الجهة المسؤولة عن رقابة هذا القطاع في مصر) بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، والتوعية المجتمعية عن دور التمويل متناهي الصغر، إضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط، كما قامت الهيئة بالسماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وتطبيق نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحويل، وتوسيع نظام استخدام نظم

شكل (4-12): تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2019-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. إستانبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 وللأعوام السابقة، وبعض المواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

المدفوعات عبر الهاتف المحمول، قامت أيضاً الهيئة بتعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

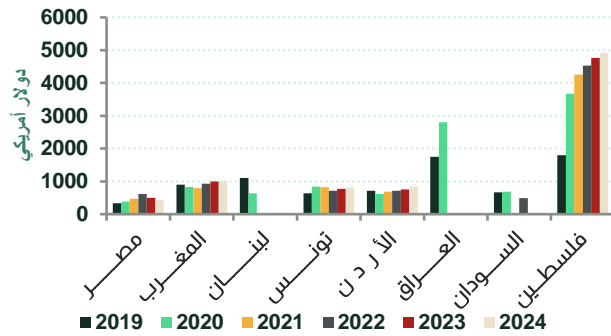
وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغت حوالي 1585 مليون دولار أمريكي، تلتها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بمحفظة قروض بلغت حوالي 800 مليون دولار أمريكي، الشكل (4-12).

وبلغ متوسط حجم القرض/عميل لدى قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية

حوالي 636 دولار/عميل في نهاية عام 2024، علماً أن أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح لكل عميل كان لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية إذ بلغ 4,920 دولار أمريكي في نهاية عام 2024، الشكل (4-13).

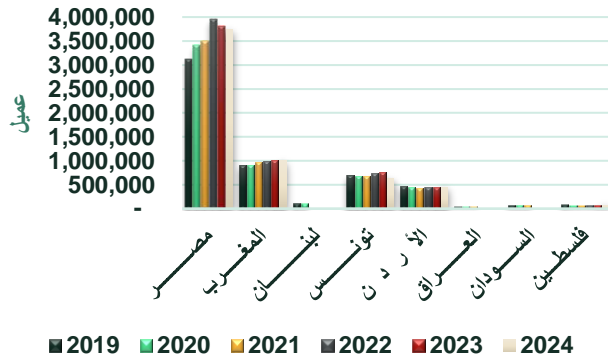
²⁹ تشمل البيانات الخاصة بالموجودات كل من الدول التالية: الأردن، وتونس، وفلسطين، ومصر، والمغرب. وقد تم استثناء السعودية كون لا تتوفر بيانات لعام 2024، وفي ضوء حجم محفظة القروض لدى القطاع كبير، فقد بلغ في نهاية عام 2022 حوالي 20.1 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى تأثير التحليل الخاص بموجودات القطاع. كما تم استبعاد كل من السودان، ولبنان، والعراق عند احتساب البيانات الإجمالية، وذلك لعدم توفر بيانات حولها لعام 2024 وبعض الأعوام السابقة.

شكل (4-13): متوسط حجم القرض لكل عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2019-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. إستانبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 وللأعوام السابقة، وبعض المواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

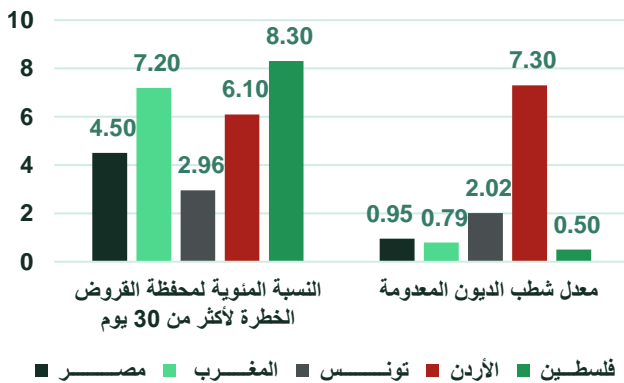
شكل (4-14): عدد العملاء النشطين في مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2019-2024)



المصدر: صندوق النقد العربي. إستانبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 وللأعوام السابقة.

مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية أعلى نسبة، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 8.3 في

شكل (4-15): النسبة المئوية لمحفظه القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم ومعدل شطب الديون المعدومة في نهاية عام 2024، في المائة



المصدر: صندوق النقد العربي. إستانبيان تقرير الاستقرار المالي.

** بيانات جميع الدول المذكورة تعود لعام 2023، باستثناء تونس ومصر والاردن تعود لعام 2024.

أما بالنسبة لعدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، حوالي 5,879 ألف عميل مقابل 6,102 ألف عميل خلال عام 2023 لدى مؤسسات التمويل الأصغر المصرية، وذلك بعد تحقيقه ارتفاعاً واضحاً في نهاية عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021، وذلك من 3.5 مليون عميل في نهاية عام 2021 إلى 4.0 مليون عميل في نهاية عام 2022، وقد تراجع في نهاية عامي 2023 و2024 ليصبح حوالي 3.8 و3.7 مليون عميل على التوالي. أما في المرتبة الثانية، فقد جاءت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشطين بلغ حوالي مليون عميل، الشكل (4-14).

كما تُشير البيانات إلى أن محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية تتمتع بجودة جيدة، حيث بلغ متوسط النسبة المئوية لمحفظه القروض الخطرة المتأخرة لأكثر من 30 يوم حوالي 5.8 في المائة في نهاية عام 2024، وسجلت مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية أعلى نسبة، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 8.3 في المائة، في حين سجلت مؤسسات التمويل الأصغر التونسية النسبة الأدنى، والتي بلغت حوالي 2.31 في المائة. أما بالنسبة لمعدل شطب الديون المعدومة فقد كان منخفضاً، نسبياً حيث بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 2.31 في المائة، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية كان لها معدل أقل من 3 في المائة، ماعدا مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية سجلت أعلى معدل شطب، بلغ حوالي 7.3 في المائة، وهو ما قد يعكس كفاءة هذه المؤسسات في تقييم جدارة العملاء قبل منحهم القروض. يمكن

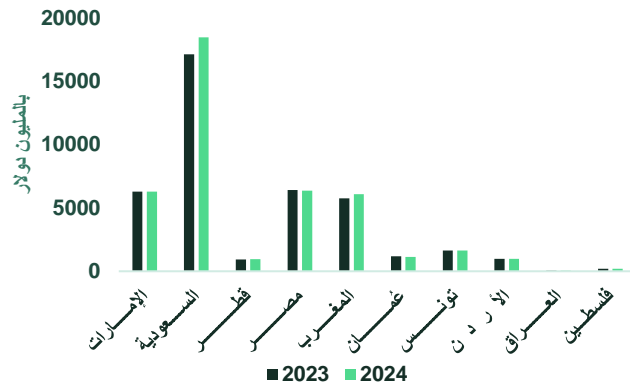
الاستنتاج في ضوء بيانات هذا القطاع، إن المخاطر الناجمة عن هذا القطاع على الاستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة وذلك نظراً لأن القطاع لا يزال صغير الحجم نسبياً، الشكل (4-15).

من جانب آخر أظهرت مؤسسات التمويل الأصغر العربية لعام 2024 أداءً وعوائد جيدة من حيث الربحية، إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول حوالي 3.7 في المائة، مما يدل على كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها في توظيف الأصول وتنميتها لتحقيق عوائد مناسبة، إضافةً إلى فاعليتها في استخدام رأسمالها.

2. شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل الأخرى³⁰:

ارتفع حجم موجودات هذا القطاع من حوالي 40.5 مليار دولار أمريكي مسجلاً بنهاية عام 2023، إلى 42.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مسجلاً معدل نمو بلغ نحو 4 في المائة.

شكل (4-16): حجم موجودات قطاع شركات التأجير التمويلي والتمويل الأخرى في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024



المصدر: المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي، وبعض المواقع الإلكترونية للمصارف المركزية العربية.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، استحوذت السعودية على نحو 43.8 في المائة من حجم هذا القطاع في المنطقة العربية، إذ بلغ حجم موجودات شركات التمويل بها نحو 18.5 مليار دولار في نهاية عام 2024، علماً أنها حققت أكبر معدل نمو في الموجودات مقارنةً بالدول العربية الأخرى، إذ بلغ نحو 7.9 في المائة. الشكل (4-16)

فيما يخص محفظة القروض لدى هذا القطاع، فقد حققت نمواً جيداً، حيث

سجلت نمواً قدره 4.5 في المائة في نهاية عام 2024، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة محفظة القروض لدى شركات التمويل السعودية، وتحديدًا نمو القروض الممنوحة لقطاعات: التمويل الاستهلاكي، والعقاري السكني، والمركبات.

³⁰ يُعتبر قطاع شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المختلفة - جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي - قطاع حيوي وهام في توفير التمويل في الاقتصاد وتعزيز الوصول إلى الائتمان وبالتالي رفع نسب الشمول المالي، وبعد التمويل الممنوح من تلك الشركات بديلاً للتمويل المصرفي، حيث يلجأ الأفراد والشركات للحصول على التمويل من هذا القطاع لعدة أسباب أبرزها وجود منتجات تناسبهم وتلبي احتياجاتهم، وعدم تلبية متطلبات معينة تحول دون منحهم الائتمان من قبل البنوك استناداً لسياساتها الائتمانية. وعادةً تكون مخاطر الائتمان في هذا القطاع أكبر نسبياً إذا ما قورنت بالبنوك، خصوصاً أن البنوك تمتلك عادةً كفاءة تشغيلية أفضل وخبرة أكبر في إدارة المخاطر والائتمان، لكن ومع ذلك، فقد خطت البنوك المركزية في مختلف دول العالم (ومنهم الدول العربية) خطوات هامة لتطوير هذا القطاع وتقليل مخاطر هذا القطاع وإن كان صغير الحجم نسبياً إذا ما قورن بحجم القطاع المصرفي. ومن أهم تلك الجهود شمولها بالإطار الرقابي للبنوك المركزية، وترخيص مكاتب/شركات معلومات ائتمانية توفر تقييماً دقيقاً لملاءة طالبي الائتمان وقدرتهم على السداد بما يتيح لهم تسعير المنتجات بناءً على مخاطر العملاء ويؤدي في النهاية إلى ترشيد قرارات منح الائتمان.

أما بالنسبة لمصدر البيانات: استبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2025 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية. ويشمل هذا التحليل الدول التالية: الأردن (شركات تأجير تمويلي)، والإمارات العربية المتحدة (شركات تمويل)، والسعودية (شركات تمويل)، وتونس (شركات تأجير تمويلي)، والعراق (شركات تمويل)، وعمان (شركات تأجير تمويلي)، وفلسطين (شركات تأجير تمويلي وتمويل الرهن العقاري)، وقطر (شركات التمويل الإسلامي)، ومصر (شركات تأجير تمويلي وتمويل استهلاكي وتمويل عقاري وتخصيم)، والمغرب (شركات تأجير تمويلي).

فيما يتعلق بجودة الائتمان، وتحديدًا نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات، إرتفع متوسط النسبة من 8.5 في المائة في نهاية عام 2023 ليصل إلى 10.4 نحو في المائة في نهاية عام 2024، مما يُشير إلى تزايد مخاطر هذا القطاع، الأمر الذي يبرز أهمية متابعة المصارف المركزية تطورات جودة أصول هذا القطاع وتقييمها لتجنب أي مخاطر نظامية تؤثر على الاستقرار المالي. تجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة للتسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات كانت لدى شركات التأجير التمويلي العُمانية والمغربية والإماراتية، إذ بلغت حوالي 16.3 و 12.0 و 11.4 في المائة على التوالي³¹.

وقد حافظ القطاع على مستويات جيدة من الربحية، حيث بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات حوالي 2.3 في المائة في نهاية عام 2024 مقارنة 2.5 في المائة في نهاية عام 2023. كما حققت شركات التمويل في السعودية والإمارات أعلى معدلات العائد في عام 2024، حيث بلغت حوالي 4.1 و 3.2 في المائة على التوالي.

³¹ تم استثناء نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات في قطاع التأجير التمويلي في دولة فلسطين نظراً لأنه شهد إرتفاعات ملموسة خلال العام 2024 مما يؤثر على التحليل والمقارنات مع السنوات السابقة، بحيث بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة حوالي 15.8 في المائة خلال العام 2024 مقارنة مع 5.8 في المائة لعام 2023.

قطاع شركات الصرافة³²

بلغ حجم رأس المال لقطاع شركات الصرافة في الدول العربية حوالي 2.86 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024، مقابل حوالي 2.88 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023. مسجلاً معدل تراجع طفيف بلغ 0.7 في المائة. أما حجم موجودات القطاع، فقد بلغ حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024 وهو تقريباً نفس حجم الموجودات المحقق في نهاية عام 2023، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية عام 2023 شهد ارتفاعاً طفيفاً بلغ حوالي 0.2 في المائة مقارنة في نهاية عام 2022. وإستحوذ قطاع شركات الصرافة في الإمارات العربية المتحدة على حوالي 47.0 في المائة من قطاع شركات الصرافة العربية.

وبلغ المعدل المتوسط للعائد على الموجودات لدى شركات الصرافة العربية، حوالي 4.2 في المائة في نهاية عام 2024، وقد حققت شركات الصرافة في الامارات أعلى معدل عائد على الموجودات في نهاية عام 2024، إذ بلغ نحو 9.5 في المائة، في المقابل سجلت شركات الصرافة الفلسطينية أدنى معدل حيث بلغ حوالي 2.0 في المائة.

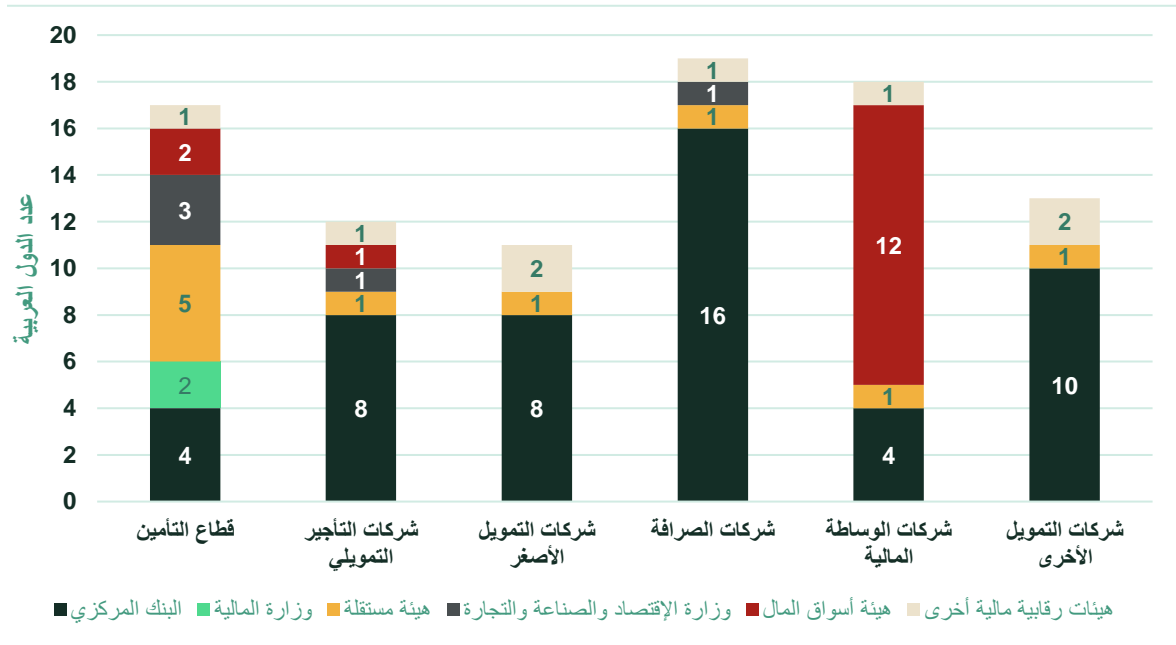
الرقابة على قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية

كدرس مستفاد، أظهرت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، بوضوح الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، لاسيما شركات التمويل بكافة أنواعها (بما في ذلك الوساطة المالية غير المصرفية (NBFIs)). فقد أدى غياب البيانات اللازمة حول القطاع وعدم توفر المتابعة والرقابة الكافية إلى نشوء فقاعات أصول ومخاطر نظامية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي. وعليه، فمن الأهمية دراسة واقع هذا القطاع والتعريف بنشاطه وتحدياته بشكل دقيق من جانب السلطات الرقابية، مع التركيز على توفير البيانات الدقيقة التي تمكن من متابعة القطاع، للوقوف على حجمه ومخاطره، ويتطلب الأمر تنسيقاً أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي. في هذا السياق، قد تختلف أساليب الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي من دولة إلى أخرى، فبعض الدول أوكلت مهام الرقابة على معظم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي إلى البنك المركزي، في حين أن بعض الدول لديها هيئات رقابية مستقلة ومتعددة على القطاع، مع وجود تنسيق فيما بينها، وهذا التنسيق بين السلطات الرقابية والإشرافية يعد أساساً لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعال، على أن تتوفر لدى الجهة الرقابية القدرة والسلحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الاستقرار المالي.

³² يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاعاً هاماً في الدول العربية، حيث يلعب القطاع دوراً فاعلاً في الاقتصاد من خلال تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية لمجموعة متنوعة من المعاملات الاقتصادية غير المنظورة مثل السفر إلى الخارج لأغراض السياحة أو التعليم أو الصحة. ولكن دور توديه هذه الشركات هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية. بالنسبة لمصدر البيانات: استبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2025 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية. ويشمل هذا التحليل الدول التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر.

في هذا السياق، في حال كان هناك توجه إشرافي في الدولة، يعتمد على وجود هيئات إشرافية مستقلة متعددة على القطاع المالي غير المصرفي، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار التنسيق بين المصرف المركزي وهذه الهيئات، قد يكون من خلال توقيع مذكرات تفاهم بخصوص الجوانب التي تهم المصرف المركزي، مثل قضايا المخاطر النظامية (بما يتضمن مخاطر العدوى)، وحماية المستهلك المالي، والشمول المالي، والاستقرار المالي. وتبرز أهمية تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي وبرئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية، بهدف التنبيه للتفاعلات المحتملة بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية وقياس مخاطر قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بالقدر الكافي، إضافةً إلى تعزيز فعالية السياسة الإحترازية الكلية والتطبيق الأمثل لأدواتها، يبين الشكل (4-17) والجدول (4-1) تفاصيل شكل الرقابة على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية.

شكل (4-17): السلطات الرقابية على أهم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

جدول (1-4): السلطات الرقابية على أهم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية

الدولة	قطاع التأمين	شركات التمويل الأصغر	شركات التأجير التمويلي	شركات الصرافة	شركات الوساطة المالية	شركات التمويل الأخرى
الأردن	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة الأوراق المالية	البنك المركزي
الإمارات	البنك المركزي	-	-	البنك المركزي	هيئة الأوراق المالية والسلع	البنك المركزي
البحرين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي
تونس	الهيئة العامة للتأمين - وزارة المالية	سلطة الرقابة على التمويل الصغير	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة السوق المالية	-
الجزائر	لجنة الإشراف والرقابة على التأمين والوزير المكلف بالمالية والمجلس الوطني للتأمينات.	-	-	البنك المركزي	-	-
السعودية	هيئة التأمين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة السوق المالية	البنك المركزي
السودان	هيئة الرقابة على التأمين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة أسواق المال وسوق الخرطوم للأوراق المالية	-
العراق	ديوان التأمين - وزارة المالية	منظمات مجتمع مدني	-	البنك المركزي	البنك المركزي	-
عُمان	هيئة سوق رأس المال	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة سوق رأس المال	البنك المركزي
فلسطين	هيئة سوق رأس المال	البنك المركزي (مؤسسات إقراض متخصصة)	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة سوق رأس المال	البنك المركزي
قطر	البنك المركزي	البنك المركزي	-	البنك المركزي	هيئة قطر للأسواق المالية	البنك المركزي
الكويت	وحدة تنظيم التأمين - وزارة التجارة والصناعة	-	وزارة التجارة والصناعة	(المؤسسات البنكية الفردية والشركات التي لا تقوم بتحويل أموال، تخضع لوزارة التجارة والصناعة)	هيئة أسواق المال	البنك المركزي
لبنان	وزارة الاقتصاد والتجارة	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	هيئة الأسواق المالية	لجنة الرقابة على المصارف
ليبيا	هيئة الإشراف والرقابة على التأمين	-	البنك المركزي	البنك المركزي	سوق الأوراق المالية والبنك المركزي	البنك المركزي
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	البنك المركزي	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية
المغرب	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	البنك المركزي	البنك المركزي	مكتب الصرف	الهيئة المغربية لسوق الرساميل	البنك المركزي
موريتانيا	البنك المركزي	البنك المركزي	-	-	-	-

المصدر: المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي، وبعض مواقع البنوك المركزية العربية الإلكترونية.

الفصل الخامس: مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية

تعد مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها. وتؤدي مؤشرات الاستقرار المالي دوراً محورياً في دعم قدرة الأنظمة المالية والمصرفية على مواجهة التحديات التي تهدد استقرارها. إذ تسمح هذه المؤشرات بتوفير معلومات مركزة ودقيقة حول وضع النظام المالي ككل، آخذةً بعين الاعتبار مختلف مكونات هذا النظام فضلاً عن الخصائص الهيكلية والظرفية الاقتصادية.

ويسهم اعتماد الدول على مؤشرات الاستقرار المالي في تعزيز فعالية السياسات الإحترازية على المستويين الكلي أو الجزئي. فتمكن الاستعانة بتلك المؤشرات فرصة للسلطات الرقابية من التدخل بشكل استباقي لتعزيز استقرار النظام المالي، ومدى استقراره ومنحى تراكم المخاطر المحتملة به. وبالتالي يسمح باتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة. ومن جهة أخرى، تمكن مؤشرات الاستقرار المالي السلطات الرقابية من التدخل بشكل دقيق واستخدام الأدوات المناسبة حسب نوعية المخاطر، وتوضيح الأسباب وراء تراجع الاستقرار المالي ومصادر المخاطر ومساهمتها في تهديد استقرار النظام المالي.

في هذا الصدد، طُورت العديد من الدول العربية مؤشرات خاصة بالاستقرار المالي لتعزيز أطرها الإحترازية وقدراتها الرقابية على القطاعين المالي والمصرفي ودعمها في توجيه سياساتها الإحترازية الكلية والجزئية. وقام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية، يهدف إلى إيجاد مرجعية مقبولة لتقييم تطور مستوى الاستقرار المالي على صعيد المنطقة العربية ككل، إضافة إلى إتاحة الفرصة للسلطات الرقابية العربية لتبادل الخبرات وتطوير منهجيات تقدير مؤشرات الاستقرار المالي بالدول العربية.

ويقدم القسم الأول من هذا الفصل تقييماً لوضع الاستقرار المالي في المنطقة العربية بشكل عام استناداً على نتائج تقدير المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024، كما يقدم أحدث بيانات لهذه المؤشرات المتوفرة والتي شاركتها الدول العربية، وذلك من خلال استبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 و الصادر عن صندوق النقد العربي. ويسلط القسم الثاني من هذا الفصل الضوء على ممارسات عينة مختارة من الدول العربية فيما يتعلق بمنهجيات احتساب المؤشرات من خلال تصنيف المتغيرات التي تدخل ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى، وذلك بهدف تقديم صورة أوضح حول شمولية هذه المؤشرات وتسهيل عملية تبادل الخبرات والتطوير في ظل التغير المستمر للمخاطر المترتبة باستقرار الأنظمة المالية.

أولاً: المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية

تعاون صندوق النقد العربي مع المصارف المركزية العربية ضمن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية، وتم تحديث ونشر هذا

المؤشر بشكل دوري منذ عام 2020 ضمن إصدارات تقرير الاستقرار المالي السنوي الصادر عن صندوق النقد العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر التجميعي يوفر صورة عامة عن مستوى الاستقرار المالي في الدول العربية ككل وليس على مستوى كل دولة بشكل فردي وتهدف الغاية منه إلى رصد التطورات المشتركة بين مختلف دول المنطقة. كما أن تقييم استقرار النظام المالي لأي دولة بعينها يحتاج الاعتماد على مؤشر خاص به يأخذ بعين الاعتبار خصائص نظامها المالي والمخاطر المحيطة به فضلاً عن مميزات نظامه الاقتصادي.

وتم تطوير المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية وفق منهجية تتكون من أربعة مؤشرات رئيسية يتكون كل واحد منها من عدة مؤشرات ومتغيرات فرعية مختلفة. وتشمل مجموعة المؤشرات الرئيسية مؤشر القطاع المصرفي (BI) ومؤشر الاقتصاد الكلي (EI)، ومؤشر سوق رأس المال (CI) ومؤشر الدورة المالية (FI). ويتم احتساب هذه المؤشرات كمتوسط موزوناً للمؤشرات الفرعية الخاصة بها حسب الأوزان المحددة في الجدول (1-6)، قبل أن يتم تجميعها للحصول على مؤشر الاستقرار المالي العربي (AFSI) كما هو موضح في المعادلة (1).

$$AFSI_t = BI_t + EI_t + CI_t + FI_t \quad (1 \text{ معادلة})$$

الجدول (1-6): المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المؤشرات الرئيسية		المتغيرات الفرعية	الوزن الترجيحي	وزن المؤشر الرئيس
مؤشر القطاع المصرفي (BI)	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	13.0%	53.0%
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	5.0%	
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	5.0%	
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	5.0%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة	6.0%	
		نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	6.0%	
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	3.0%	
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	3.0%	
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	4.0%	
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	3.0%	
مؤشر الاقتصاد الكلي (EI)		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	04.0%	24.0%
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	04.0%	
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%	
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	4.0%	
		معدل التضخم	4.0%	
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%	
مؤشر سوق رأس المال (CI)		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	7.5%	15.0%
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.5%	
مؤشر الدورة المالية (FI)		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	8.0%	08.0%

المصدر: صندوق النقد العربي. (2024). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.

وتتم معالجة السلاسل الزمنية للمتغيرات الفرعية بشكل فردي قبل احتساب المؤشرات الرئيسية، من خلال تطبيق منهجية التطبيع الإحصائي للحد الأدنى والأقصى (min-max normalization) لكل متغير من المتغيرات الفرعية. ويترتب على هذه المعالجة تسوية قيم جميع هذه المتغيرات لتكون محصورة بين قيمتي صفر وواحد، حيث كلما اقتربت قيمة المتغير بعد المعالجة من القيمة واحد كان الوضع أفضل من ناحية الاستقرار المالي بالمقارنة مع باقي السنوات المشمولة بالتحليل. ويتم التعبير عن هذه المتغيرات المعالجة بالنقاط المئوية عبر ضربها في مئة لتبسيط القراءة والتحليل.

ومن المهم الإشارة أيضاً إلى ارتباط مجموعة من المؤشرات والمتغيرات الفرعية التي تدخل في احتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي بعلاقة عكسية مع هذا الأخير، وذلك نظراً لكون ارتفاع قيمة هذه المتغيرات الفرعية يُحيل على وضع يشكل تهديداً لاستقرار النظام المالي أو في حاجة إلى زيادة التحوط من طرف المؤسسات المالية المعنية (الجدول 2-6).

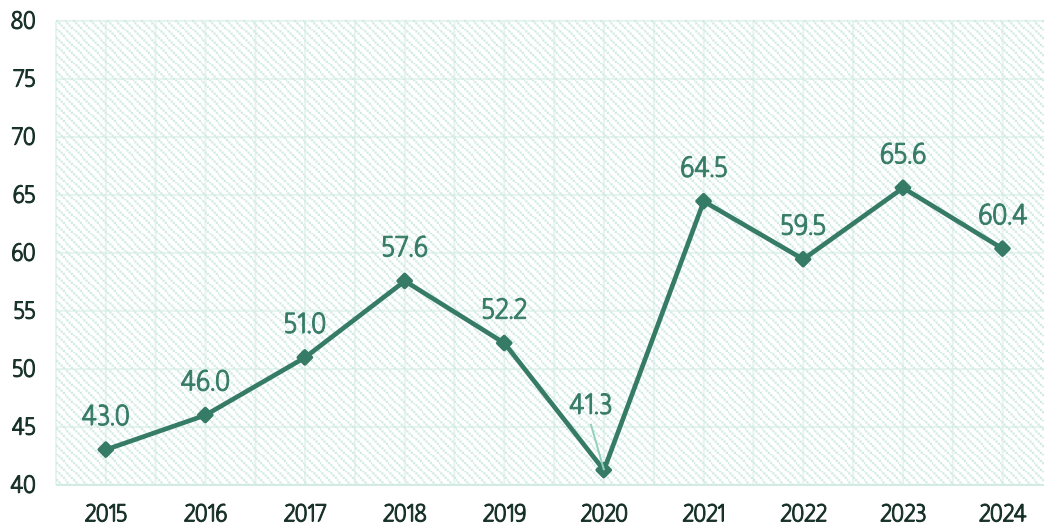
الجدول (2-6): علاقة المتغيرات المستخدمة بمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المؤشرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر AFSI
مؤشر القطاع المصرفي (BI)	كفاية رأس المال	طردية
	جودة الأصول	عكسية
	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	عكسية
	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	طردية
	نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة	طردية
	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	عكسية
	نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية
	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردية
	إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	عكسية
	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	طردية
مؤشر الاقتصاد الكلي (EI)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طردية
	نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية
	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية
	معدل نمو الإيرادات الحكومية	طردية
	معدل التضخم	عكسية
	نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية
	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	طردية
مؤشر سوق رأس المال (CI)	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية
مؤشر الدورة المالية (FI)	فجوة الائتمان	عكسية

المصدر: صندوق النقد العربي. (2024). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.

كما تشير نتائج تقدير مؤشر الاستقرار المالي العربي لعام 2024 إلى تراجعته بحوالي 5.2 نقطة مئوية من حوالي 65.6 نقطة خلال عام 2023 إلى نحو 60.4 نقطة خلال عام 2024. وبشكل عام، فقد شهد مؤشر الاستقرار المالي العربي تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع عام 2020، غير أن هذا التحسن كان مضطرباً وغير مستمر عبر السنوات حيث شهدا عامي 2021 و2022 نفس ديناميكية عامي 2023 و2024 وكان التراجع بحوالي 5.0 نقطة مئوية من حوالي 64.5 نقطة خلال عام 2021 إلى نحو 59.5 نقطة خلال عام 2022، الشكل (1-6).

الشكل (1-6): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية بين عامي 2015 و2024 (نقطة مئوية)

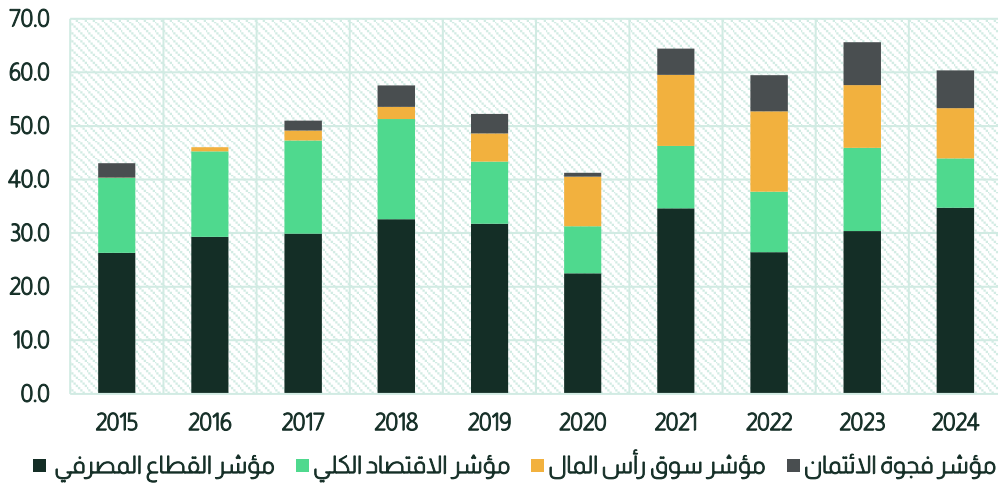


المصدر: صندوق النقد العربي.

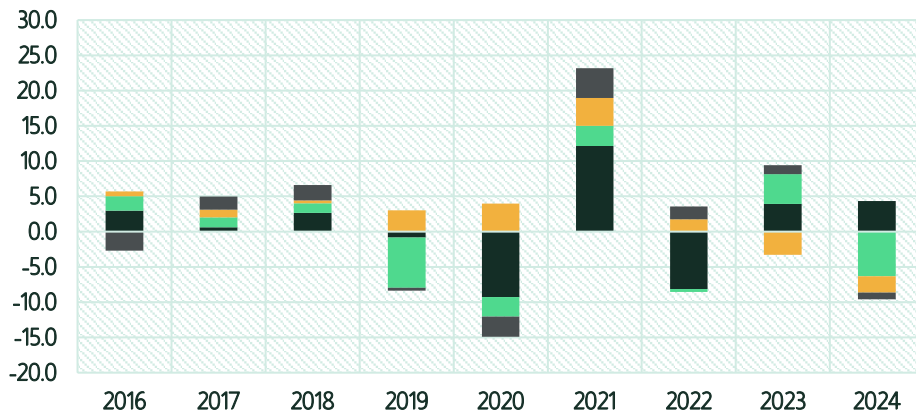
وتختلف أسباب هذه التطورات من عام إلى آخر، حيث يعود تراجع مؤشر الاستقرار المالي خلال عام 2022 بشكل رئيسي إلى انخفاض مؤشر القطاع المصرفي بحوالي 8.1 نقطة مئوية مقابل تحسن مؤشر سوق رأس المال ومؤشر فجوة الائتمان. في حين تسبب تراجع مؤشر الاقتصاد الكلي في تراجع مؤشر الاستقرار المالي خلال عام 2024 حيث انخفض بنحو 6.3 نقطة مئوية، ليضاف ذلك إلى انخفاض مؤشر سوق رأس المال ومؤشر فجوة الائتمان بحوالي 2.3 و1.0 نقطة مئوية على التوالي مقابل ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي بحوالي 4.3 نقاط مئوية، الشكل (2-6).

الشكل (2-6): المؤشرات الرئيسية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية
بين عامي 2015 - 2024 (نقطة مئوية)

قيمة المؤشرات



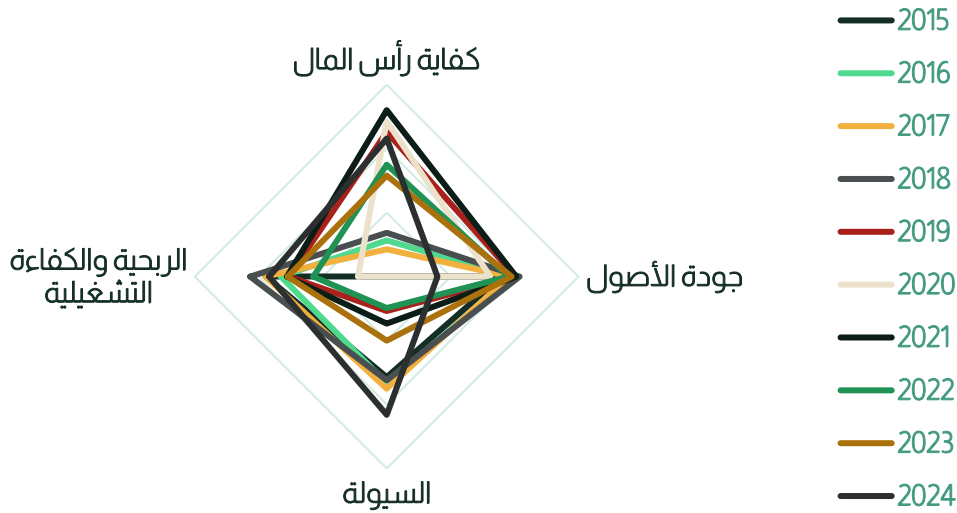
التغير السنوي



المصدر: صندوق النقد العربي.

وبالتأكيد على هذا المؤشر الأخير، فإن التحسن الملحوظ على مستوى مؤشر القطاع المصرفي خلال عام 2024 يخفي في ورائه تطورات فرعية متباينة، حيث تحسنت مؤشرات السيولة والربحية وكفاية رأس المال مقابل انخفاض مؤشر جودة الأصول وذلك بالمقارنة مع عام 2023. وقد سجل مؤشر السيولة أفضل مستوياته خلال الفترة بين عامي 2015 - 2024، وقد رافقه تراجعاً مهماً لمؤشر جودة الأصول ليسجل أدنى مستوياته خلال نفس الفترة، الشكل (3-6).

الشكل (3-6): خارطة مؤشرات الاستقرار المصرفي في الدول العربية
بين عامي 2015 و2024 (نقطة مئوية)



المصدر: صندوق النقد العربي.

وتشير النقطة الأخيرة الانتباه إلى احتمالية بروز بعض المخاطر المرتبطة بالديون غير العاملة ودرجة تحوط المصارف العربية ضد هذه المخاطر والمخصصات المالية المرتبطة بها. وتتطلب هذه المخاطر تحليلاً مفصلاً على مستوى كل دولة، نظراً لاختلاف أهمية درجة استعداد النظام المصرفي لمواجهتها من دولة لأخرى. وكما تمت الإشارة إلى ذلك مسبقاً، يوفر مؤشر الاستقرار المالي العربي رؤية عامة حول مستوى الاستقرار المالي في الدول العربية ككل وليس بشكل فردي. ولتقييم استقرار النظام المالي لدولة معينة، فمن الضروري الاعتماد على مؤشر خاص بالدولة يأخذ بعين الاعتبار خصائص نظامه المالي ونوعية المخاطر المحيطة به فضلاً عن مميزات نظامها الاقتصادي.

في هذا الصدد، يكشف تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بكل من الإمارات وتونس وفلسطين وليبيا اتجاهات متباينة خلال عام 2024. فمن جهة، شهدت تونس وليبيا تحسناً على مستوى مؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بها، حيث استمر المؤشر الخاص بتونس في مساره التصاعدي منذ عام 2023 وانعكس المسار التراجعي الذي شهدته مؤشر ليبيا منذ عام 2022 خلال عام 2024. ومن جهة أخرى، شهدت الإمارات وفلسطين إنخفاضاً في مؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بها خلال عام 2024. الشكل (4-6)

الشكل (4-6): مؤشرات الاستقرار المالي لعينة من الدول العربية بين عامي 2020 و2024



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان الاستقرار المالي.

ملاحظات: (1) تعتمد مؤشرات الاستقرار المالي لكل من تونس وفلسطين وليبيا على منهجية التطبيق الإحصائي للحد الأدنى والأقصى (min-max normalization) مما يترتب عنه حصر قيم المؤشر بين صفر وواحد، حيث كلما اقتربت قيمة المتغير من واحد خلال سنة معينة كان الوضع أفضل من ناحية الاستقرار المالي بالمقارنة مع باقي السنوات المشمولة بالتحليل. (2) يعتمد مؤشر الاستقرار المالي للإمارات على منهجية التسوية الإحصائية (standardization) بطرحها من متوسطها ومن ثم قسمتها على انحرافها المعياري، حيث تشير القيم الموجبة إلى تحسن الاستقرار المالي والقيم السالبة تراجع الاستقرار المالي بالمقارنة مع متوسط السنوات المشمولة بالتحليل.

ويؤكد هذا التباين بين الدول على أهمية الاعتماد على المؤشرات الخاصة بكل دولة على حدة من أجل تحديد أولويات السياسة الإحترازية على المستوى الكلي أو الجزئي، مع ضرورة التركيز على تركيبة هذه المؤشرات ومدى تغطيتها لمختلف المخاطر التي قد تهدد النظام المالي المحلي، خاصة في ظل احتمال تغير خارطة المخاطر وبروز تحديات مالية واقتصادية جديدة مؤخراً. ويعزز التراجع الملحوظ في مساهمة مؤشر الاقتصاد الكلي على مستوى مؤشر الاستقرار المالي العربي من هذه الفرضية، كما يؤكد على الحاجة إلى تحليل مدى قدرة مؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بالدول على رصد المخاطر المختلفة والتي قد لا يكون مصدرها المؤسسات المالية. ويقترح الفصل التالي إحدى المنهجيات التي يمكن اعتمادها للحصول على صورة أوضح حول شمولية مؤشرات الاستقرار المالي في سبيل تقييم الحاجة إلى تطويرها أمام تحول وتغير المخاطر المالية المتنوعة.

ثانياً: تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي حسب قطاعات الاقتصاد الكلي

يحتاج تحقق استقرار النظام المالي إلى إيجاد توازن بين المخاطر التي قد تهدد هذا النظام وقدرة المؤسسات المعنية بهذه المخاطر على مواجهتها في حال تحققها. وتسعى مؤشرات الاستقرار المالي رصد هذا التوازن من خلال تجميع مجموعة من المؤشرات والمتغيرات المختلفة بشكل يمكن من حصر مختلف الأنشطة المالية والاقتصادية التي قد تؤثر على هذا التوازن. وفي حين قد يكون من السهل التوافق حول ما سبق، فإن تحديد قائمة بالمتغيرات الواجب تضمينها عند احتساب مؤشرات الاستقرار المالي يظل محل تباين واختلاف.

في هذا الصدد، قد لا تحدث مخاطر تشكل فقاعات أسعار على مستوى الأسواق المالية أو العقارية بنفس الأثر في جميع الاقتصادات، كما أن احتمالية انتقال الصدمات المالية أو الاقتصادية الخارجية إلى النظام المالي المحلي قد لا يكون متساوياً بين الدول، وعليه، ينبغي أن تتفاوت استجابة السياسات الاحترازية لهذه المخاطر أن تكون مختلفة ويجب على مؤشرات الاستقرار المالي أن تعكس هذا التباين بين الأنظمة المالية على مستوى المخاطر وكذلك الحاجة إلى التحوط ضد هذه المخاطر.

ويفسر هذا الوضع التباينات الكبيرة بين مؤشرات الاستقرار المالي التي تم تطويرها من طرف المصارف المركزية والسلطات الرقابية عبر العالم، بحيث تركز كل مؤسسة على المخاطر الكبرى التي قد تهدد نظامها المالي مع الأخذ بعين الاعتبار بنية وخصائص هذا النظام وكذلك الاقتصاد المحلي. غير أن هذه المخاطر غير ثابتة عبر الزمن، وما كان أقل تهديداً للاستقرار المالي خلال فترة من الفترات قد يشكل خطراً أكبر حالياً.

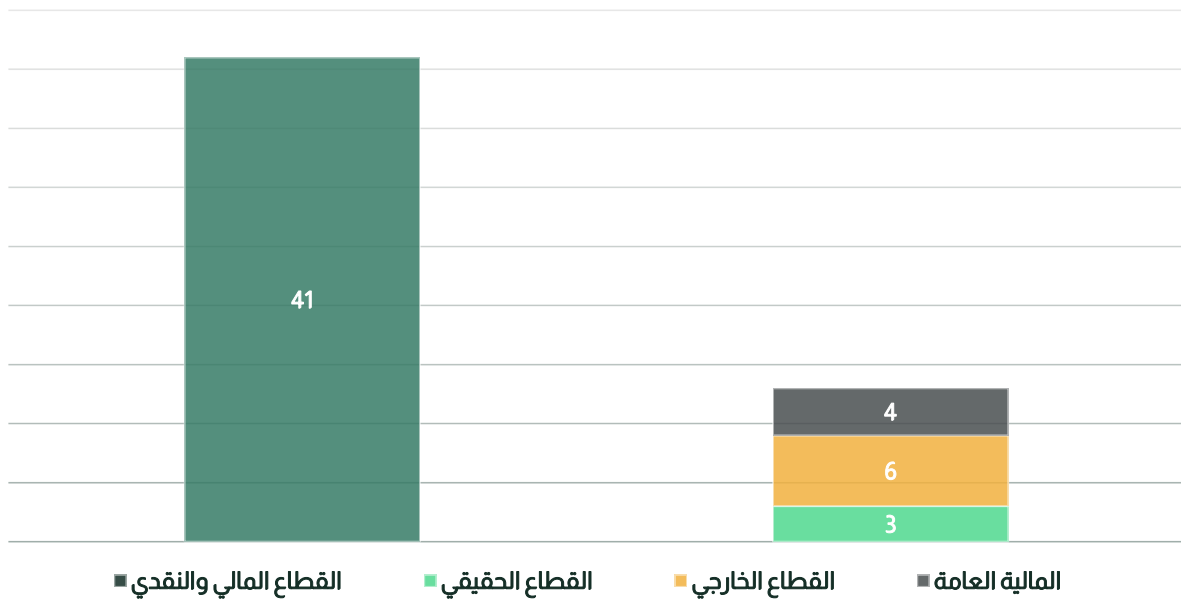
ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الوضع هو ما شهدته العديد من دول العالم من ارتفاع في مستويات الدين العام خلال السنوات الأخيرة وتسجيل أسعار فائدة سيادية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الفترة قبل عام 2020، وذلك في ظل هوامش مالية عامة محدودة. وبالنسبة للعديد من الدول، لم يشكل الدين العام خطراً كبيراً على استقرار أنظمتها المالية وبالتالي لم تكن هناك حاجة ملحة لتضمين المخاطر المرتبطة به ضمن مؤشرات الاستقرار المالي، لكن قد يكون هذا الوضع أخذاً في تغير.

وبصفة عامة، تحتاج مؤشرات الاستقرار المالي إلى أن يتم تحليل تركيبها بشكل دوري للتحقق من قيامها بدورها بشكل فعال في رصد التوازن بين المخاطر التي تهدد النظام المالي وقدرة المؤسسات المعنية بهذه المخاطر على مواجهتها. ويشكل هذا الأمر تحدياً حيث من الضروري أن يشمل التحليل نطاق أوسع من الأنشطة الاقتصادية والمالية حتى لا يتم إغفال أي مصدر خطر محتمل أو جديد يهدد استقرار النظام المالي.

في هذا السياق، يقترح هذا الفصل إجراء تحليل تبني منهجية تقوم بتصنيف المتغيرات والمؤشرات التي تدخل ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى: القطاع المالي والنقدي والقطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والمالية العامة. وتتيح هذه المنهجية أن تقدم صورة أكثر وضوحاً حول شمولية مؤشرات الاستقرار المالي مما قد يساعد على

تقييم الحاجة إلى تطوير هذه المؤشرات في ظل تغير وتحول المخاطر التي تهدد النظام المالي. وقد اعتمد هذا الفصل في تحليله على عينه تجارب لمجموعة من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي قامت بتطوير مؤشرات استقرار مالي خاصة بها تُراعي خصوصية أنظمتها المالية والاقتصادية. وتضم هذه العينة كلاً من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي العراقي والبنك المركزي العُماني وسلطة النقد الفلسطينية ومصرف ليبيا المركزي والبنك المركزي المصري. ويشير تحليل المنهجيات المعتمدة لحساب مؤشرات الاستقرار المالي لدى هذه البنوك المركزية العربية أن هذه المنهجيات شهدت تنوعاً ملحوظاً من حيث التركيبة والمدخلات المعتمد عليها. وقد تمت الاستعانة إجمالاً بحوالي 54 مؤشر مختلفاً يصف أوضاع القطاع المالي والنقدي وكذلك القطاعين الحقيقي والخارجي وأوضاع المالية العامة. وإستحوذت مؤشرات القطاع المالي والنقدي على حوالي 41 مؤشراً من إجمالي المؤشرات المعتمدة، بينما توزعت النسبة المتبقية على القطاع الخارجي بنحو 6 مؤشرات والمالية العامة بحوالي 4 مؤشرات والقطاع الحقيقي بنحو 3 مؤشرات، الشكل (5-6).

الشكل (5-6): توزيع المؤشرات المعتمدة ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي لدى عينة من البنوك المركزية العربية حسب قطاعات الاقتصاد الكلي



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وضمن مؤشرات القطاع المالي والنقدي، شكلت المؤشرات المرتبطة بالأنشطة المصرفية بنحو الثلث (31 مؤشراً)، بينما لم يتجاوز عدد المؤشرات المرتبطة بالأسواق المالية وأنشطة التأمين 6 و4 مؤشرات على التوالي. وقد ركزت هذه الأخيرة بشكل خاص على حجم وربحية أنشطة الأسواق المالية والتأمين، كم تمت الاستعانة بمؤشرات حول أسعار الأصول المالية ومرونة شركات التأمين (الجدول 3-6).

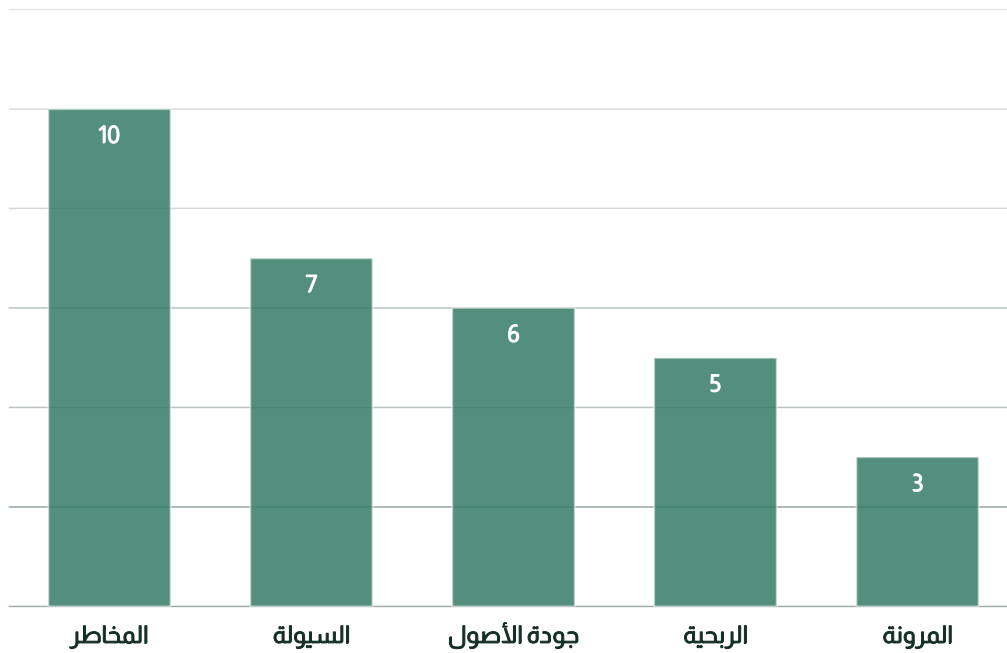
أما بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالأنشطة المصرفية، فيمكن تصنيفها ضمن خمس مجموعات مختلفة وهي المرونة وجودة الأصول والسيولة والربحية والمخاطر، حيث تضمنت هذه الأخيرة أكبر عدد من المؤشرات يليها على التوالي مؤشرات السيولة وجودة الأصول والربحية والمرونة، (الشكل 6-6 والجدول 4-6).

الجدول (3-6): مؤشرات أنشطة الأسواق المالية والتأمين المعتمدة في حساب مؤشرات الاستقرار المالي لدى عينة من البنوك المركزية العربية

الأسواق المالية	أنشطة التأمين
- القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	-نسبة الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي
-العائد على الأصول المالية	-نسبة العائد على حقوق الملكية
-نسبة تقلب العائد	-نسبة تعويضات التأمين إلى الأقساط
-أسعار الأصول المالية	-نسبة رأس المال إلى الأصول
-تقلب أسعار الأصول المالية ^١	
-دوران السوق	

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي. (أ) تم اعتبار مؤشر نسبة تقلب الأسعار ومؤشر نسبة القاع إلى الذروة ومؤشر معامل بيتا الخاص بالقطاع المالي كمؤشرات ترصد تقلب أسعار الأصول المالية وبالتالي تم تجميعها ضمن مؤشر تقلب أسعار الأصول المالية.

الشكل (6-6): مؤشرات الأنشطة المصرفية المعتمدة ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي حسب المجموعات لدى عينة من البنوك المركزية العربية



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

الجدول (4-6): مؤشرات الأنشطة المصرفية المعتمدة في حساب مؤشرات الاستقرار المالي لدى عينة من البنوك المركزية العربية

السيولة	المرونة
-نسبة الأصول السائلة ^(ب) -الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع -نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة -نسبة تغطية السيولة ^(ج) -نسبة التمويل المستقر الصافي -نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية -نسبة القروض إلى الودائع	-نسبة كفاية رأس المال -رأس المال من المستوى الأول -رأس المال إلى إجمالي الأصول
	الربحية
	-نسبة العائد على الأصول -نسبة العائد على حقوق الملكية -نسبة هامش الفائدة -نسبة العائد إلى إجمالي الودائع -نسبة المصروفات التشغيلية دون الفوائد
المخاطر	جودة الأصول
-نسبة الإقراض البنكي للخارج إلى إجمالي القروض -نسبة احتمالية تعثر القطاع المصرفي -نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة -نسبة مبادلة مخاطر الائتمان ^(د) -فجوة الائتمان ^(ص) -نسبة القروض الممنوحة للأفراد والأسر -علاوة الإقراض ^(ع) -فرق سعر الفائدة مع الخارج -نسبة التركيز في جانب الأصول لأكثر من 5 بنوك -نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص	-نسبة القروض المتعثرة ^(أ) -نسبة المخصصات إلى الأصول -القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال -نسبة تغطية القروض المتعثرة -نسبة القروض من المستوى الثاني إلى إجمالي القروض -مخصص الديون إلى إجمالي القروض

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

(أ) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض أو نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول.

(ب) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

(ج) نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات قصيرة الأجل.

(د) تشير نسبة مبادلة مخاطر الائتمان بشكل عام إلى النسبة من المبلغ المؤمن عليه الذي يدفعه بائع المقايضة لحامل المقايضة في حالة تحقق خطر التخلف عن السداد.

(ص) تشير فجوة الائتمان إلى الفرق بين نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي ومستواها الهيكلي (التوازن طويل الأمد) ويمكن اعتبارها كمقياس لخطر فرط الائتمان.

(ع) تشير علاوة الإقراض إلى الفرق بين سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة المطبق من طرف المصارف والبنوك التجارية.

وبالعودة إلى مؤشرات القطاعات الحقيقي والخارجي والمالية العامة، فقد اهتمت البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل على مستوى القطاع الحقيقي بكل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم بالإضافة إلى التركيز على الأنشطة العقارية وبالأخص أسعار العقارات. أما من جهة المالية العامة، فقد كان الاهتمام بشكل خاص بمؤشرات المديونية وعجز الموازنة العامة، فضلاً عن المخاطر السيادية ونمو الإيرادات. أما فيما يخص مؤشرات القطاع الخارجي، فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين حيث تهتم الأولى بالتوازنات الخارجية والثانية بالظرفية الاقتصادية الدولية، (الجدول 5-6).

الجدول (5-6): مؤشرات القطاعات الحقيقي والخارجي والمالية العامة المعتمدة في حساب مؤشرات الاستقرار المالي لدى عينة من البنوك المركزية العربية

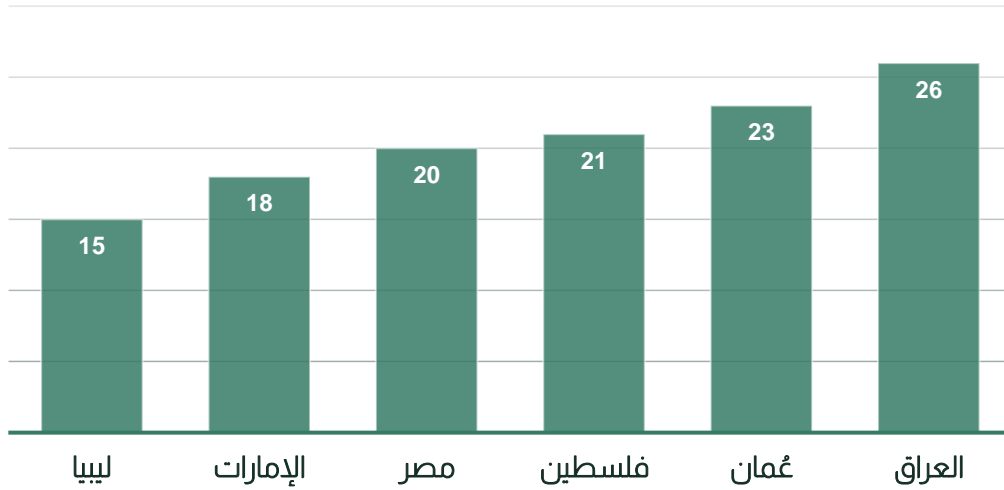
القطاع الحقيقي		المالية العامة
الاقتصاد الكلي	الأنشطة القطاعية	- الدين الحكومي ^(ب) - المخاطر السيادية ^(ج) - عجز الموازنة ^(د) - نمو الإيرادات الحكومية
- النمو الاقتصادي - معدل التضخم ^(هـ)	- فجوة أسعار الأصول العقارية	
القطاع الخارجي		
التوازنات الخارجية	الظرفية الاقتصادية الدولية	
- سعر الصرف ^(ص) - الاحتياطيات الأجنبية ^(ع) - الحساب الجاري ^(ك)	- النمو الاقتصادي بالخارج ^(و) - معدل التضخم بالخارج ^(و) - أسعار النفط ^(ي)	

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

- (أ) يتضمن أيضاً فارق معدل التضخم المحلي مع معدل التضخم باقتصاد عملة الربط بالنسبة للدول التي تتبنى نظام سعر صرف ثابت.
- (ب) نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الدين الخارجي الحكومي إلى إجمالي الاحتياطيات الأجنبية.
- (ج) فروق عوائد السندات السيادية المحلية مع السندات السيادية لدولة أو مجموعة دول أجنبية.
- (د) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- (ص) سعر الصرف الآجل أو سعر الصرف الموازي.
- (ع) نسبة تغطية الواردات أو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة صافي الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل.
- (ك) نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- (و) المعدل العالمي أو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين.
- (ي) نسبة نمو أسعار النفط أو سعر النفط التعادلي.

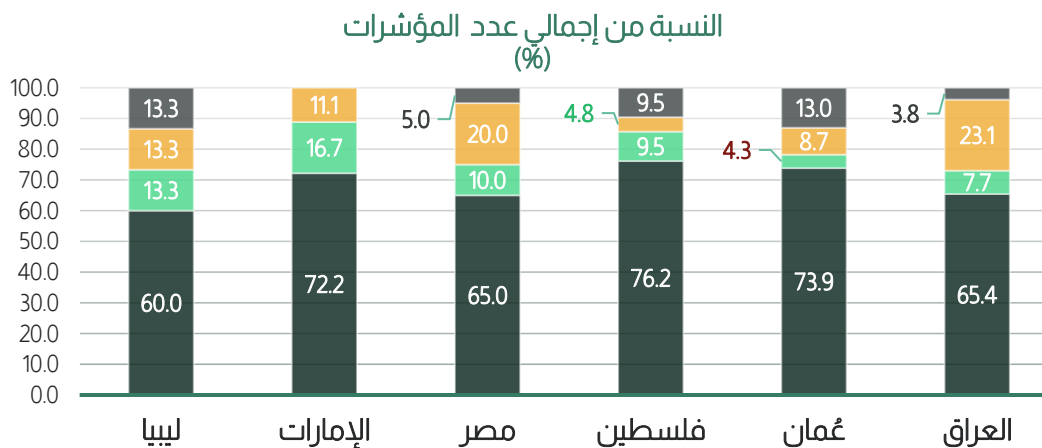
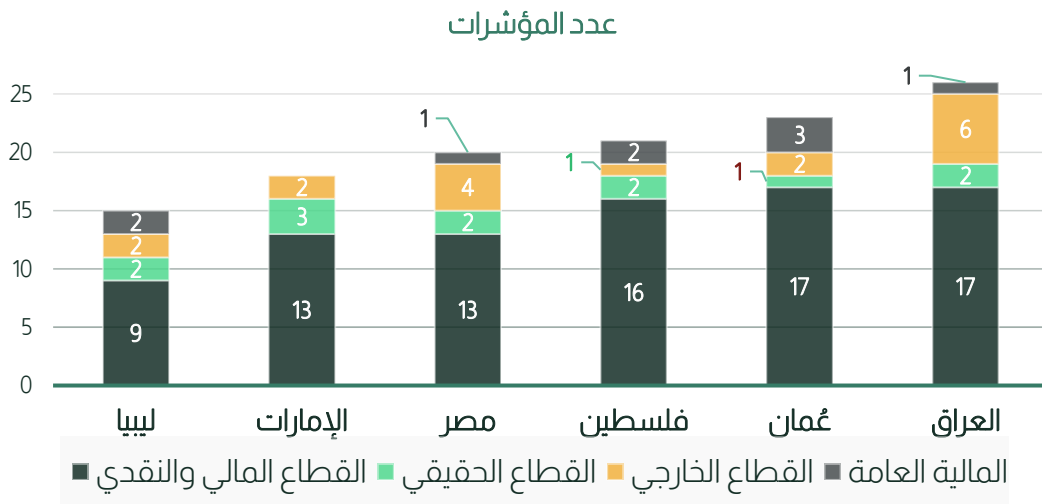
وبالتركيز على المدخلات المعتمدة ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي لكل مؤسسة على حدا من عينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل، فقد تراوح عدد هذه المدخلات بين حوالي 15 متغيراً لدى مصرف ليبيا المركزي ونحو 26 متغير بالنسبة للبنك المركزي العراقي (الشكل 6-7). وتصدرت مؤشرات القطاع المالي والنقدي المرتبة الأولى ضمن قائمة هذه المدخلات لدى جميع البلدان، إذ تراوحت نسبتها من إجمالي عدد المؤشرات المعتمدة ما بين نحو 60.0 في المائة و76.2 في المائة (الشكل 6-8).

الشكل (6-7): عدد المؤشرات المعتمدة ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي لكل مؤسسة على حدا لدى عينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

الشكل (6-8): توزيع المؤشرات المعتمدة ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي حسب قطاعات الاقتصاد الكلي لكل مؤسسة على حدا لدى عينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وشهدت مؤشرات القطاع المالي والنقدي بدورها هيمنة مؤشرات الأنشطة المصرفية، حيث تراوحت نسبتها ضمن إجمالي مؤشرات القطاع ما بين 62.5 في المائة بالنسبة لفلسطين و100 في المائة لدى ليبيا. وتميزت سلطة النقد الفلسطينية عن بقية العينة وذلك بتضمينها لمؤشرات أنشطة التأمين بنسبة بلغت نحو 25 في المائة، في حين كان لمؤشر البنك المركزي المصري أعلى نسبة فيما يخص أنشطة الأسواق المالية (الجدول 6-6).

الجدول (6-6): توزيع مؤشرات القطاع المالي والنقدي المعتمدة في حساب مؤشرات الاستقرار المالي لدى عينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل حسب الأنشطة

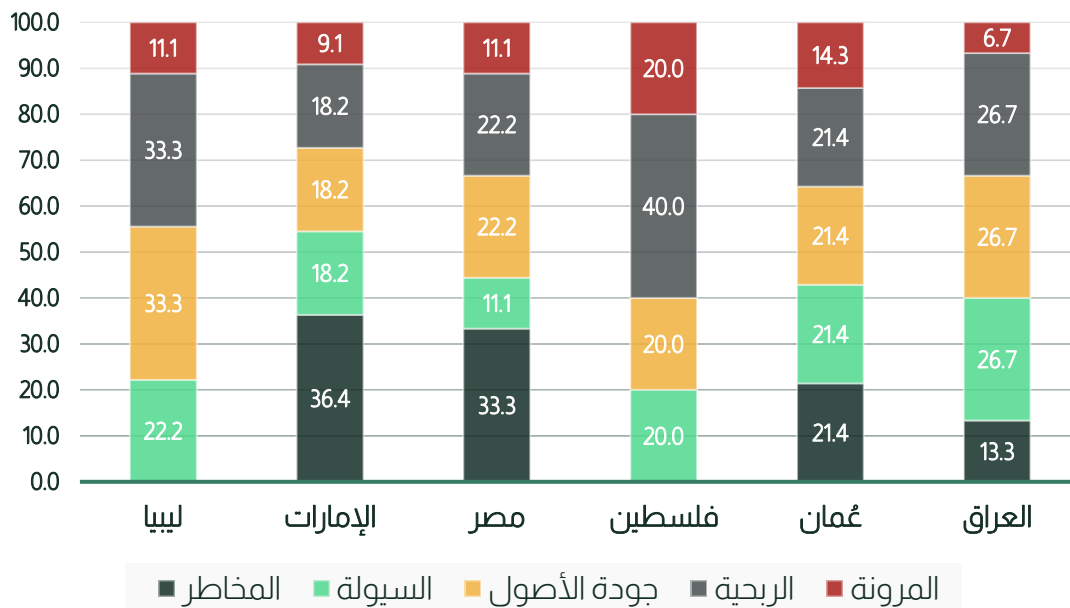
العراق	عُمان	فلسطين	مصر	الإمارات	ليبيا	الأنشطة المصرفية
15 %88.2	14 %82.4	10 %62.5	9 %69	11 %84.6	9 %100	
2 %11.8	3 %17.6	2 %12.5	4 %31	2 %15.4	0 %0	الأسواق المالية
0 %0	0 %0	4 %25	0 %0	0 %0	0 %0	أنشطة التأمين

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

واختلفت تركيبة مؤشرات الأنشطة المصرفية بشكل ملحوظ بين عينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل والتي اعتمدت على أكبر عدد من المتغيرات المنتمية لنفس المجموعة، كمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي المصري بالنسبة لمؤشرات المخاطر أو سلطة النقد الفلسطينية بالنسبة لمؤشرات الربحية، ومن البنوك المركزية التي حافظت على نوعاً من التوازن بين مختلف أنواع المؤشرات، كالبنك المركزي العُماني والبنك المركزي العراقي. (الشكل 6-9)

الشكل (6-9): توزيع مؤشرات الأنشطة المصرفية المعتمدة ضمن تركيبة مؤشرات الاستقرار المالي لكل مؤسسة

على حدا لدى عينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل حسب نوع المؤشر (في المائة)



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وبالرجوع إلى مؤشرات القطاع الحقيقي، فقد اعتمدت غالبية البنوك المركزية بالعينة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن مؤشرات الاستقرار المالي، ما عدا البنك المركزي العُماني الذي اقتصر على معدل التضخم وبالضبط فارق التضخم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين اعتمدت معظم البنوك المركزية المتبقية معدل تضخم الأسعار، فقد اختار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التركيز على أسعار العقارات بكل من أبوظبي ودبي بشكل منفصل واستعان بفجوة أسعار الأصول العقارية لرصد المخاطر المحتملة وقد تشكل فقاعات أسعار على مستوى أنشطة السوق العقارية.

أما بالنسبة للمالية العامة، فقد كان البنك المركزي العُماني على رأس قائمة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل التي اعتمدت على أكبر عدد من المؤشرات الخاصة بهذا القطاع ضمن مؤشرات الاستقرار المالي، حيث يقوم برصد كل من نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الحكومي الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية إضافةً إلى فروق عوائد السندات السيادية. وركزت البنوك المركزية المتبقية على المديونية العامة ضمن مؤشرات الاستقرار المالي ما عدا البنك المركزي المصري، فقد اعتمد نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقط، أما بالنسبة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فلم يعتمد أي مؤشر خاص بالمالية العامة.

وفيما يتعلق بمؤشرات القطاع الخارجي، تضمنت جميع مؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بالبنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل مؤشر واحد على الأقل لرصد وضع التوازنات الخارجية. وكان عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي على رأس هذه المؤشرات متبوعاً بمؤشرات الاحتياطيات الأجنبية ثم أسعار الصرف. في المقابل، لم تتضمن جميع مؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بالبنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل مؤشرات ترصد الظرفية الاقتصادية الدولية (الجدول 6-7).

الجدول (6-7): مؤشرات القطاع الخارجي المعتمدة في حساب مؤشرات الاستقرار المالي لعينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل

مؤشرات التوازنات الخارجية	الظرفية الاقتصادية الدولية
الإمارات	-نسبة نمو أسعار النفط
عُمان	-أسعار الصرف الآجلة -تغطية الاحتياطيات الأجنبية للواردات -أسعار الصرف الآجلة
العراق	-عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي -الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي -سعر الصرف الموازي
فلسطين	-عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي
ليبيا	-عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي -الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
مصر	-ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي -صافي الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل -معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للشركاء التجاريين الرئيسيين -معدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

ويبرز هذا التحليل تنوع كبير لتركيب مؤشرات الاستقرار المالي لعينة البنوك المركزية العربية المشمولة بالتحليل، ولكن القيمة المضافة الرئيسية هي ما يقدمه من توضيحات حول مدى

تغطية هذه المؤشرات لمختلف القطاعات الاقتصادية. وتشكل هذه النقطة بداية مهمة من أجل تقييم الحاجة إلى تطوير هذه المؤشرات، كما تحتاج لاستكمالها بتقييم لمدى ارتباط القطاعات والأنشطة الاقتصادية بمختلف المؤسسات المالية وتطور هذه العلاقة عبر الزمن. ومن شأن تبني هذا النوع من الممارسات بشكل دوري أن يعزز قدرة مؤشرات الاستقرار المالي على رصد التوازن بين المخاطر التي تهدد النظام المالي واستعداد المؤسسات المعنية لمواجهة هذه المخاطر، وبالتالي أن تسهم بفعالية في توجيه السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاحترازية بشكل خاص.

الفصل السادس: مخاطر تغيرات المناخ وأثرها على الاستقرار المالي

تعي البنوك المركزية في الدول العربية بصورة عامة، أهمية متابعة وتقييم تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على استقرارها المالي، إذ قامت بإدراج المخاطر المناخية سواء كانت مادية أو متعلقة بالتحول، ضمن أطر تقييم الاستقرار المالي، إضافةً إلى العمل على تطوير عدد من الأدوات والمنهجيات اللازمة لتحليل مدى تعرض القطاع المصرفي لهذه المخاطر. كما قامت بعقد وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لموظفيها ول موظفي القطاع المالي بهدف تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لفهم المخاطر البيئية وإدارتها. من جانب آخر، وحرصت العديد من البنوك المركزية العربية على الانضمام للمنديات والشبكات الدولية المعنية بالتمويل المستدام وتغير المناخ بما يساهم في تبني أفضل الممارسات عالمياً. وتعزيزاً للشفافية والمساءلة، أصدرت بعض البنوك المركزية العربية تعليمات للمؤسسات المالية بخصوص الإفصاح طبقاً للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في ذات الإطار، تعمل الدول العربية على تطوير استراتيجيات وطنية للتحول في استخدام مصادر الطاقة النظيفة، وتقليل الانبعاثات وتحقيق الحياد الكربوني. أخيراً، هناك اهتمام متزايد بالتمويل الأخضر في الدول العربية لتمويل المشاريع البيئية.

وفي المقابل، تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات تخص طبيعة البيانات، حيث تتوفر لعدد قليل من البنوك المركزية العربية بيانات حول تعرض محفظة الأصول للمخاطر المناخية على المستوى القطاعي. وعلى الرغم من التفاوت في مستوى الاستدامة بين الدول العربية، لا تزال هذه المبادرات إجمالاً في مراحلها الأولى مع ضرورة بذل المزيد من الجهود لضمان الانتقال الفعال نحو اقتصاد مستدام وحماية كافية للأنظمة المالية.

وتتطلب المرحلة المقبلة مضاعفة الجهود في اتجاه مراجعة الأطر الرقابية بما يمكن من التعامل بفاعلية أكبر مع المخاطر المناخية وتطوير منهجيات لاختبارات الأوضاع الضاغطة تأخذ في الاعتبار المخاطر المادية ومخاطر التحول مع تعميق التفكير بخصوص مراجعة المعايير الإحترازية.

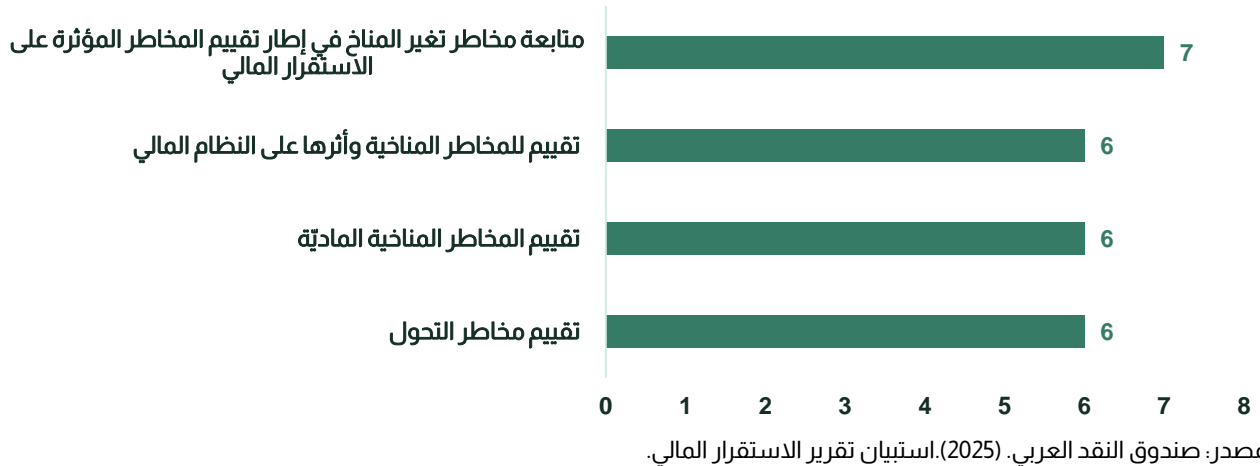
وللمضي قدماً، لا بد من العمل على تعزيز التنسيق داخل كل دولة باعتبار تعدد الأطراف المتداخلة من جهات حكومية ورقابية وضرورة اعتماد مقاربات منسجمة على الصعيد الوطني لتجاوز العوائق المؤسسية. ويُمثل التعاون والتنسيق بين الدول العربية عاملاً هاماً لتعزيز تبادل الخبرات وتنسيق المواقف.

ويستعرض هذا الفصل أبرز الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية في الدول العربية لمواجهة هذه المخاطر ومختلف التجارب في هذا الشأن. وتعد ردود البنوك المركزية العربية على استبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 لصندوق النقد العربي، والذي يعد مصدراً رئيساً للبيانات المستخدمة في هذا الفصل. وقد استوفته 15 دولة عربية.

أ. تقييم تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الاستقرار المالي وتعزيز القدرات في هذا المجال

تولي الدول العربية اهتماماً متزايداً بتقييم تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على استقرارها المالي. في هذا السياق، شرع عدد من المصارف المركزية في إدراج المخاطر المناخية سواء المادية أو المتعلقة بالتحول، ضمن أطر تقييم الاستقرار المالي. كما تعمل على تطوير الأدوات والمنهجيات اللازمة لتحليل مدى تعرض القطاع المصرفي لهذه المخاطر. ففي ظل هذه التحديات المتصاعدة، كثفت البنوك المركزية والجهات الرقابية في الدول العربية جهودها لرصد هذه المخاطر ومتابعتها بشكل منهجي ضمن سياساتها الرقابية والإشرافية؛ إذ تقوم 7 بنوك من أصل 15 من البنوك المركزية العربية التي استوفت الاستبيان بمتابعة مخاطر تغير المناخ في إطار تقييم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي، فيما تقوم 6 من أصل 15 بنك مركزي عربي بعمل تقييم للمخاطر المناخية وأثرها على النظام المالي، وتقييم المخاطر المادية، وكذلك تقييم مخاطر التحول، الشكل (6 - 1).

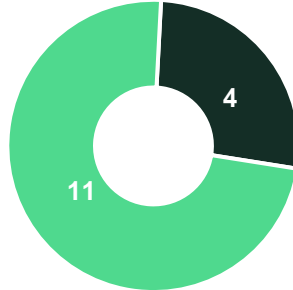
الشكل (6-1): متابعة مخاطر تغير المناخ



ولا يقتصر دور البنوك المركزية العربية على الجوانب التحليلية والرقابية فحسب، بل يشمل الجهود المتنامية لتعزيز الوعي وتبادل الخبرات على نطاق واسع، وهو ما يقوم به أحد عشر بنكاً من البنوك المركزية العربية. ويتم اتخاذ مبادرات متنوعة مثل تنظيم ورش عمل وعروض دورية تهدف إلى تبادل المعرفة ورفع مستوى وعي العاملين في القطاع المصرفي بشأن المخاطر المالية ذات الصلة بالتغير المناخي، وأهمية دمج المخاطر البيئية في استراتيجيات الإقراض والاستثمار. كما تم إصدار نشرات تعريفية وإرشادية حول التمويل المستدام.

وتولي بعض البنوك المركزية اهتماماً خاصاً ببناء القدرات الفنية للمؤسسات المالية، من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة وبرامج مكثفة، بالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية، وهذه البرامج تهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لفهم المخاطر البيئية وإدارتها، وتعزيز التحول نحو قطاع مالي أكثر استدامة، وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، الشكل (6 - 2).

الشكل (6 - 2): اعتماد البنوك المركزية العربية لبرامج توعية لموظفيها وللقطاع المالي
بخصوص تداعيات تغير المناخ على الاستقرار المالي

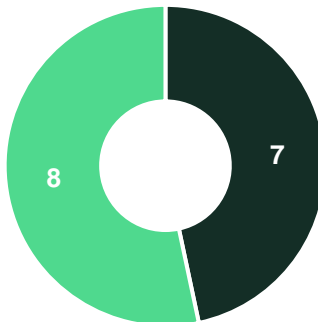


البنوك المركزية التي تتبنى برامج توعية ■ البنوك المركزية التي لا تقوم بهذه البرامج ■

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وشملت الجهود المبذولة، مشاركة عدد من البنوك المركزية العربية في المنتديات والشبكات الدولية المعنية بالتمويل المستدام وتغير المناخ مثل الشبكة العالمية لتخضير النظام المالي (NGFS)، وشبكة التمويل المصرفي والمالي المستدام (SBFN)، مما يساهم في تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التنسيق العالمي. وتُجسّد هذه المبادرات التزاماً بدعم قدرة الأنظمة المالية العربية على مواجهة الصدمات المناخية وتحقيق الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وفقاً لردود الاستبيان، لأكثر من 50 في المائة من البنوك المركزية العربية تمتلك عضوية في مؤسسات وأطر ذات علاقة بالتمويل المستدام وتخضير النظام المالي، الشكل (6 - 3).

الشكل (6 - 3): عضوية البنوك المركزية العربية في منظمات أو تحالفات دولية ذات علاقة بالتمويل المستدام وتغيرات المناخ



البنوك المركزية غير المنتمية ■

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

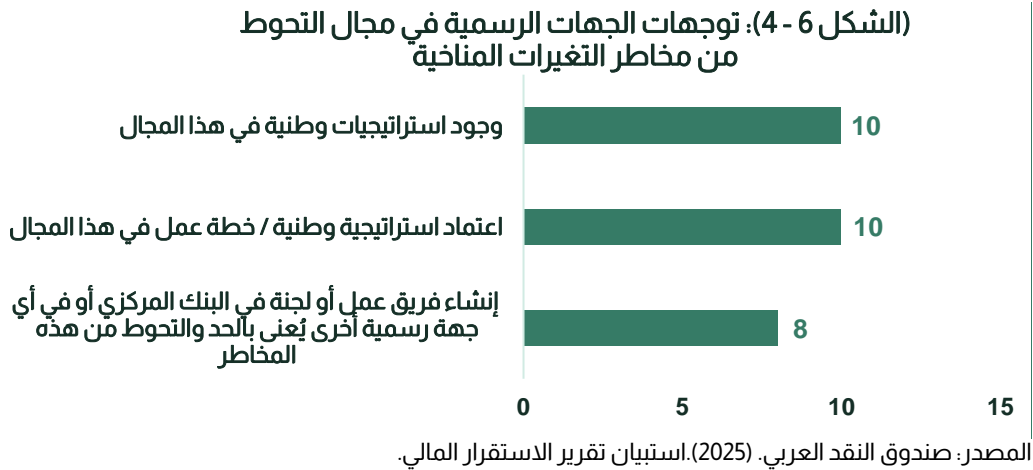
ب. دور الجهات الرسمية ذات العلاقة بالحد من تداعيات مخاطر تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية

ومع تزايد التحديات الناجمة عن تغيّرات المناخ وتداعيات الكوارث الطبيعية، يبرز الدور المحوري للجهات الرسمية بمختلف مستوياتها واختصاصاتها في صياغة استجابات وطنية وحتى إقليمية فعّالة. وتتحمّل هذه الجهات مسؤوليات رئيسية في وضع السياسات العامة وتحديد الأولويات وتوجيه الجهود نحو تعزيز قدرات الدولة والمجتمع في مجالي التكيف والتخفيف من آثار هذه الظواهر.

وقد أظهرت الدول العربية التزاماً جدياً للتقليل من الانبعاثات وتحقيق الحياد الصفري، من خلال الإنضمام لاتفاقية باريس للمناخ، وإطلاقها استراتيجيات طموحة. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، التزمت المملكة المغربية بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 45.5 في المائة بحلول عام 2030 مقارنةً بمستويات عام 2010. أما الجمهورية التونسية، فقد وضعت استراتيجية وطنية للانتقال البيئي تتضمن أهدافاً طموحة لتقليص كثافة الانبعاثات المشروطة بحلول عام 2030 مقارنةً بعام 2010 بنسبة 45 في المائة، مع تخصيص استثمارات كبيرة لتحقيق هذا التحوّل. كما أطلقت المملكة العربية السعودية خلال رئاستها لمجموعة العشرين مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، الذي أقرّته المجموعة كإطار شامل لمعالجة تحديات انبعاثات الغازات الدفيئة وإدارتها عبر مختلف التقنيات المتاحة. يقوم هذا النهج على أربع استراتيجيات رئيسية هي: التخفيض، وإعادة الاستخدام، والتدوير، والإزالة. ويتماشى هذا الإطار مع رؤية المملكة 2030 من خلال دعم التحول نحو نمو اقتصادي واجتماعي أكثر استدامة، بالمواءمة مع قطاعات الطاقة، والصناعة، والمياه، والزراعة، والسياحة وغيرها، فيما تستهدف سلطنة عمان بلوغ صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050 مع التركيز على تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتوجيه القطاع المالي نحو آليات التمويل المستدام. كما تستهدف مملكة البحرين تخفيض الانبعاثات بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2035 بما يسهم في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060. ويلزم قانون المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة (المرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2024) المؤسسات المالية وشركات التأمين بإعداد تقارير عن غازات الاحتباس الحراري ووضع خطط للتكيف معها، مما يُحسّن شفافية مخاطر المناخ ويلزم شركات التأمين بتحديث نماذج المخاطر وفقاً لذلك. وتهدف الاستراتيجيات الوطنية، مثل الأجندة الخضراء 2021-2031 وخطة تغير المناخ 2050، إلى تعزيز حصة الطاقة المتجددة ودعم أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تُحفّز برامج مُحددة، مثل برنامج قروض المنازل الخضراء، على البناء المُستدام والتحديث وفقاً لمعايير الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إلى جانب ذلك، تعمل الدول العربية على تطوير استراتيجيات وطنية للتحوّل الطاقوي وتعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة. ففي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يُولي قطاع الطاقة أهمية خاصة لتقنيات الهيدروجين النظيف، إذ تم إعداد خطة عمل شاملة لتطوير هذا المجال الاستراتيجي. كما أطلقت جمهورية العراق مبادرة لدعم الطاقة النظيفة، تشمل إنشاء مصرف أخضر لتمويل المشاريع البيئية المستدامة. وأما في مملكة البحرين، فترتكز استراتيجيتها

الوطنية على هدفين أساسيين يتمثلان في إزالة الكربون من اقتصاد البحرين مع ضمان الوصول الموثوق والميسور التكلفة إلى الطاقة التي تحتاجها البحرين للحفاظ على نموها وتسريعه. وقد ظهر جلياً من الردود المستلمة على الاستبيان، التي بينت أن ثلثي الدول العربية لديها استراتيجيات وطنية في مجال التحوط من مخاطر التغيرات المناخية، الشكل (6 - 4).



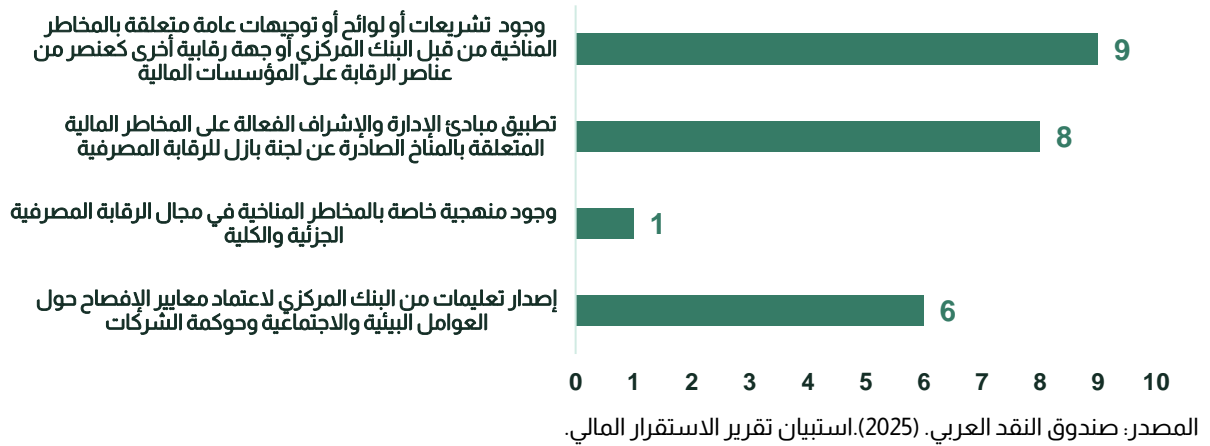
ج. دور البنوك المركزية والجهات الرقابية في التعامل مع مخاطر تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية

مع تنامي الوعي بأن المخاطر المناخية لا تُمثل مجرد تحديات بيئية، بل قد تشكل مخاطر نظامية تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي، وبات من الضروري قيام البنوك المركزية والجهات الرقابية بتوسيع نطاق أدوارها التقليدية. وبفضل ما تملكه هذه المؤسسات من صلاحيات في رسم السياسات الكلية والإحترافية، فإنها تحتل موقعاً استراتيجياً يُمكنها من قيادة جهود التخفيف من هذه المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف مع تداعياتها.

وأصبح دور هذه الجهات يتجاوز الرصد التقليدي للمخاطر، ليشمل تحليل مستويات التعرّض للمخاطر المناخية وتوجيه المؤسسات المالية نحو دمج هذه الاعتبارات ضمن عملياتها التشغيلية والاستراتيجية. في هذا السياق، شرعت العديد من البنوك المركزية والسلطات الرقابية العربية في اتخاذ خطوات ملموسة لدمج الاعتبارات المناخية ضمن أطر الرقابة والإشراف المالي. وقد شملت هذه الإجراءات إصدار لوائح وتوجيهات تتعلق بالمخاطر المناخية كجزء من مهام الرقابة على المؤسسات المالية. وعلاوة على البنوك، شملت هذه اللوائح في بعض التجارب شركات التأمين والأسواق المالية.

كما أبدت بعض الجهات توجهاً واضحاً نحو اعتماد مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الإدارة والإشراف الفعّال على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، في حين طورت جهات أخرى منهجيات رقابة خاصة بهذه المخاطر على المستويين الجزئي والكلي. وتعزيزاً للشفافية والمساءلة، سعت بعض البنوك المركزية إلى إصدار تعليمات للمؤسسات المالية بخصوص الإفصاح طبقاً للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، الشكل (6 - 5).

الشكل (6 - 5): اتجاهات السياسات الرقابية تجاه المخاطر المناخية والحوكمة المستدامة في البنوك المركزية العربية



في هذا السياق، تكتسب مسألة البيانات المتعلقة بالمخاطر المناخية أهمية كبرى، باعتبارها لبنة الأساس الذي تُبنى عليه التحليلات الدقيقة ويتم اتخاذ القرارات المستنيرة. فمع تعقيد طبيعة هذه المخاطر وتشابكها مع مختلف القطاعات الاقتصادية، لم يعد بالإمكان الاعتماد على مؤشرات تقليدية فقط، بل بات من الضروري جمع بيانات مفصلة ومنسقة وذات جودة عالية. وتدرّك المصارف المركزية والجهات الرقابية أن قدرتها على فهم مدى تعرض النظام المالي للمخاطر المناخية وتطوير اختبارات الضغط المناخي وتصميم سياسات فعّالة مرهون بتوفر بيانات كافية وشفافة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه هذه الجهود، من بينها تباين مصادر البيانات، وصعوبة توحيد المقاييس، وغياب الإفصاح الإلزامي لدى العديد من المؤسسات المالية. إذ تقوم مجموعة من البنوك المركزية العربية وعددها خمسة فقط بجمع البيانات حول المخاطر المناخية على القطاع المالي والمصرفي وهي مملكة البحرين، والجمهورية التونسية، ودولة الكويت، والمملكة المغربية، وجمهورية مصر العربية.

وفيما يخص طبيعة البيانات، تتوفر لدى عدد محدود من البنوك المركزية بيانات حول تعرض محفظة الأصول للمخاطر المناخية على المستوى القطاعي، مثل المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. وفي هذا الصدد، قام البنك المركزي الأردني بتقييم المخاطر المناخية (climate risk assessment) من خلال جمع بيانات من البنوك ودراساتها بالتعاون مع البنك الدولي. وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية بجمع هذه البيانات على المستوى الجغرافي. و تنشر دولة الإمارات العربية المتحدة نتائج تحليل هذه البيانات، في حين تقتصر بعض الدول الأخرى، على تقييم المعطيات فقط دون نشر للناتج. وتجمع معظم هذه الدول البيانات عند الحاجة بصفة غير دورية ما عدا جمهورية مصر العربية التي تقوم بجمع البيانات بصفة نصف سنوية.

وانطلاقاً من أهمية البيانات المناخية كركيزة أساسية لفهم طبيعة المخاطر المناخية وتحديد مستويات التعرض لها، ويأتي استخدام اختبارات الضغط المناخي كأداة تحليلية متطورة تتيح للمصارف المركزية والجهات الرقابية تقييم مدى قدرة المؤسسات المالية على الصمود في وجه

جملة من السيناريوهات المناخية الخطيرة المحتملة. ويُعد اختبار الضغط المناخي خطوة محورية؛ إذ يمكن الجهات الرقابية من تحديد الفجوات في رأس المال وكشف نقاط الضعف النظامية.

ورغم أهمية هذه الاختبارات، إلا أن تبنيها لا يزال محدوداً على الصعيد العربي؛ إذ قامت 4 بنوك مركزية عربية فقط بإصدار تعليمات لبنوكها ومؤسساتها المالية لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة حول مخاطر تغير المناخ والانتقال، بينما تقوم كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت بإدراجها ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة على المستوى الكلي.

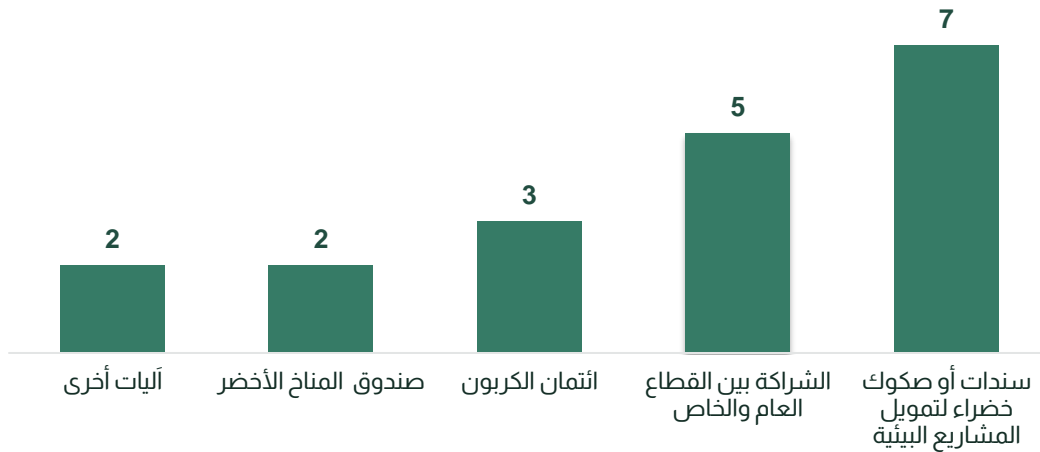
د. تطور التمويل الأخضر في الدول العربية

تتجاوز الاستجابة لتحديات التغير المناخي مجرد إدارة المخاطر لتصبح مرتبطة بإعادة توجيه التدفقات المالية نحو مسارات تنمية خضراء ومستدامة. ويعتمد نجاح هذا التوجه على سياسات وتوجيهات البنوك المركزية وتخضيرها لعملياتها.

ولا يزال التحول نحو أنظمة مالية خضراء في الدول العربية في مراحله الأولى. بينما تُظهر جهات تنظيمية مثل البنوك المركزية في المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية الريادة في دمج الاعتبارات المناخية والبيئية ضمن عملياتها وسياساتها، فإن هذا النهج لم ينتشر بعد على نطاق واسع لدى بقية البنوك المركزية في المنطقة. وعلى صعيد آخر، يُعد وجود تصنيف أخضر وطني (Green Taxonomy) من الركائز الأساسية لتوجيه التمويل نحو مشاريع خضراء حقيقية، كما يُسهم في تجنب مخاطر (Greenwashing) ويُعزز من مصداقية الأنشطة الخضراء أمام المستثمرين المحليين والدوليين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في بعض الدول العربية في المجال، لم تعلن أي دولة عن تبني رسمي لمنهجية تصنيف خضراء.

ومع ذلك، يلاحظ تنامي الاهتمام بالتمويل الأخضر على الصعيد العربي؛ إذ قامت سبع دول بإصدار سندات أو صكوك خضراء لتمويل المشاريع ذات الطابع البيئي. ويوجد بعض الآليات المختلفة التي تعتمد عليها الدول العربية في تمويل المشاريع المستدامة، كائتمان الكربون، وصندوق المناخ الأخضر، والشراكة بين القطاع العام والخاص. كما تعول بعض الدول مثل المملكة المغربية على وسائل أخرى على غرار الضمانات الحكومية والتمويل المختلط. شكل رقم (6-6)

شكل رقم (6-6): آليات تمويل المشاريع المستدامة



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول على غرار الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية ودولة فلسطين، تعتمد على برامج تمويل مناخي أو شراكات مع مؤسسات دولية؛ حيث استفادت المملكة المغربية من عدة برامج تمويل مناخي بما في ذلك التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل المرونة والاستدامة. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الانتقال البيئي في المملكة المغربية وتعزيز قدرته على التكيف مع التغيرات المناخية. كما حصلت المغرب على تمويل من برنامج القرض مقابل النتائج (PforR) التابع للبنك الدولي، الذي يدعم المساهمات الوطنية المحددة (NDCs - Nationally Determined Contributions) المغربية.

هـ. استعراض تجارب عدد من الدول العربية

لأهمية الموضوع، تم إعداد جدول يلخص أهم الجهود المبذولة في الدول العربية، في إطار سعيها في التعامل مع مخاطر تغيرات المناخ، والحد من مخاطرها على الاستقرار المالي.

تعد إدارة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني الجهة المسؤولة عن متابعة مخاطر التحويلات المناخية وتأثيراتها على القطاع المالي في الأردن. ويتم متابعة مخاطر تغير المناخ في الأردن في إطار تقييم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي، إذ تم إجراء تقييم للمخاطر المناخية وأثرها على النظام المالي. شملت هذه التقييمات المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول. وقد قام البنك المركزي الأردني بالإنضمام لشبكة تخضير النظام المالي العالمية (NGFS). كما تم نشر تعليمات إدارة مخاطر المناخ رقم (2) 2025 تاريخ 2025/2/18 التي تهم البنوك في إطار التوجه لتطبيق مبادئ الإدارة والإشراف الفعالة على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. وفي إطار انجاز تقييم لمخاطر المناخ (climate risk assessment) تم جمع بيانات من البنوك ودراساتها بالتعاون مع البنك الدولي. كما قام بنكين بإصدار سندات خضراء.	المملكة الأردنية الهاشمية
أطلق المصرف المركزي في عام 2022 خطاً لدمج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن الرقابة ومراقبة الاستقرار المالي.	

دولة الإمارات العربية المتحدة	<p>تقوم إدارة الاستقرار المالي وإدارة الرقابة على الجهاز المصرفي في المصرف المركزي بمتابعة مخاطر تغير المناخ في إطار تقييم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي؛ ويتم تقييم المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول عبر دراسة تأثيراتها على المخاطر الاقتصادية الكلية. وللتوعية حول أهمية المخاطر المناخية، كما يتم تنظيم عروض لتبادل المعرفة لفائدة موظفي المصرف المركزي.</p> <p>وتتوفر لدى المصرف المركزي بيانات مفصلة (Granular Data) حول تعرض محفظة الأصول للمخاطر المناخية على المستويين القطاعي والجغرافي. ويقوم المصرف المركزي بإصدار تعليمات للمصارف والمؤسسات المالية لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة حول مخاطر تغير المناخ والانتقال، ويتم ادراج هذه الاختبارات ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة على المستوى الكلي.</p> <p>وقد أجرى المصرف المركزي في عام 2024 تحليلاً تنازلياً لتقييم المخاطر الفعلية للمناخ، بهدف قياس التأثيرات المالية لتغير المناخ على محافظ الإقراض العقاري لدى البنوك، وذلك نظراً لسهولة تأثرها بالمخاطر الفعلية. وقد ركز التحليل على نوعين رئيسيين من المخاطر: الفيضانات الناتجة عن العواصف، والفيضانات الناتجة عن كثافة هطول الأمطار. وفي هذا التقييم، تم تطبيق سيناريوهات المخاطر الفعلية باعتبارها صدمات فورية للمحفظة المستهدفة. وكشفت النتائج أن المخاطر المرتبطة بالمناخ قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العقارات وارتفاع مخاطر الائتمان، مما يتطلب مخصصات أعلى وخسائر أكبر وبالتالي تراجع رأس المال حسب المتطلبات الرقابية.</p>
مملكة البحرين	<p>يتم متابعة مخاطر تغير المناخ في مملكة البحرين من قبل اللجنة الوطنية المشتركة لتغير المناخ تحت المجلس الأعلى للبيئة، الذي يعد الهيئة الرئيسية المكلفة بإدارة قضايا تغير المناخ، إذ يندرج في المجلس قسم متخصص للتنمية المستدامة وتغير المناخ ضمن دائرة السياسات والتخطيط البيئية. وقد أعلنت المملكة في نوفمبر 2023 عن استراتيجيتها الوطنية للطاقة والتي تهدف إلى تعزيز الأمن البيئي، إذ تشكل الاستراتيجية مساراً واضحاً للوصول إلى الأهداف المناخية التي أعلنت عنها المملكة في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26)، وتضمنت تخفيض الانبعاثات بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2035 بما يساهم في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060. وترتكز الاستراتيجية على هدفين أساسيين يتمثلان في إزالة الكربون من اقتصاد البحرين مع ضمان الوصول الموثوق والميسور التكلفة إلى الطاقة التي تحتاجها المملكة للحفاظ على نموها وتسريعه. كما تهدف البحرين من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مركزاً إقليمياً لتطوير واختبار التقنيات النظيفة المبتكرة لإزالة الكربون. وتعد المملكة عضواً في شبكة تخصير النظام المالي (NGFS). بالإضافة إلى أن مصرف البحرين المركزي قد قام بإصدار إرشادات شاملة تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).</p> <p>وفي نوفمبر 2023، نشر المصرف إطاراً تنظيمياً تحت مسمى "وحدة ESG المشتركة"، يلزم الشركات المدرجة في البورصة، والبنوك، وشركات التأمين، وشركات التمويل، وشركات الاستثمار العاملة في المملكة بإعداد تقارير ESG سنوية. وبالنسبة للبيانات حول المخاطر المناخية، يتم جمعها لدى القطاع المالي والمصرفي عن طريق متطلبات الإفصاح القانونية.</p> <p>وتتوفر لدى المصرف المركزي بيانات مفصلة (Granular Data) حول تعرض محفظة الأصول للمخاطر المناخية على المستويين القطاعي والجغرافي، ولا يتم نشرها.</p>
الجمهورية التونسية	<p>في إطار المخطط الاستراتيجي للبنك المركزي التونسي للفترة 2023 - 2025، تم إنشاء فريق عمل مكون من عدة إدارات (الرقابة الإحترازية والتعديل، الرقابة المصرفية، المصالح</p>

القانونية، التمويلات الخارجية، الدراسات والبحوث) يُعنى بإعداد خارطة طريق تمكن من إدماج المخاطر المناخية ضمن المنظومة التعديلية للقطاع المالي. ويمثل قطب الاستقرار المالي الجهة المسؤولة عن متابعة مخاطر التحولات المناخية على القطاع المالي. وقد شارك البنك المركزي التونسي في إعداد تقرير المناخ والتنمية الخاص بتونس، الذي أصدره البنك الدولي خلال سنة 2023. ويتم إجراء دورات وورش تدريبية لموظفي البنك المركزي وموظفي القطاع البنكي حول متابعة تأثيرات المخاطر المناخية والحد من تداعياتها على الاستقرار المالي، وفي مجالات تخضير القطاع المالي والعوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). كما طوّرت الحكومة التونسية استراتيجيات عالية المستوى في إطار سعيها لمواجهة التغيرات المناخية وتعزيز الانتقال البيئي. وقد أطلقت تونس استراتيجيتها الوطنية للانتقال البيئي التي تهدف إلى اعتماد نمط تنمية مستدام وعادل اجتماعياً مع تعزيز المحافظة على البيئة، والحياد الكربوني، والاقتصاد الدائري. إضافة إلى ذلك، تم تعزيز مخطط التنمية 2023-2025 في تونس بضرورة الانتقال الاقتصادي في سياق التغيرات المناخية، وقدرت الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذا الانتقال بـ 6.7 مليار دينار تونسي أو 2.2 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، التزمت تونس بأهداف طموحة لتقليل كثافة الانبعاثات غير المشروطة بنسبة 27 في المائة والانبعاثات المشروطة بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 (مقارنة مع 2010). واعتمدت أيضاً استراتيجيات وطنية في مجال تحول الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة والبديلة والتي تستهدف حصة نحو 30 في المائة من الطاقات البديلة في أفق 2030. وقد انضمت تونس إلى شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) منذ عام 2019 وشبكة التمويل المصرفي والمالي المستدام (SBFN) منذ عام 2021.

وعلى مستوى التعاميم والتعليمات، أصدر البنك المركزي المنشور عدد 05-2021 المتعلق بإطار الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية على إدراج مبادئ المسؤولية المجتمعية والبيئية في استراتيجية البنوك والمؤسسات المالية بهدف إرساء ثقافة التمويل المسؤول. كذلك، قامت هيئة السوق المالية في تونس بنشر دليل لإصدار السندات الخضراء والمسؤولية اجتماعياً والمستدامة في إطار تعزيز دور السوق المالية في تمويل التحول الاجتماعي والبيئي المستدام. وسيمكّن الدليل من إنشاء وتطوير سوق السندات الخضراء والمسؤولية والمستدامة من تمويل المشاريع ذات الأبعاد البيئية والاجتماعية، كما أن اتباع أفضل الممارسات والتي تتماشى مع توصيات الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (International Capital Market Association) سيضمن حصول السندات المصدرة على علامة خضراء أو اجتماعية أو مستدامة. كما أعدت بورصة تونس منذ عام 2021 دليل تقارير الإفصاح غير المالي حول العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). وفي إطار تطوير سوق السندات الخضراء في تونس بما يدعم التحول البيئي، شرع صندوق الودائع والأمانات، بالتعاون مع وزارة المالية وهيئة السوق المالية، في إعداد دراسة استطلاعية لإصدار سندات خضراء في تونس.

على مستوى الكوارث الطبيعية، تم مؤخراً إعداد خارطة طريق تتعلق بالحماية المالية من مخاطر الكوارث الطبيعية كخطوة لاعتماد استراتيجية وطنية في هذا المجال تقوم على تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور شركات التأمين وإعادة التأمين وابتكار آليات تضمن بشكل دائم تمويل منظومة الحماية وتخفيف العبء على المالية العامة. ويتم حالياً تطوير نماذج عديدة لمخاطر الكوارث الطبيعية لاعتمادها في صياغة نواتج التأمين. وفيما يخص التصنيف الأخضر، جاري العمل لاعتماد منهجية تصنيف (Green Taxonomy) في إطار خارطة عمل تخضير القطاع المالي.

<p>يجري العمل في الجزائر على إدراج مخاطر التغير المناخي في إطار متابعة الاستقرار المالي تطبيقاً لما جاء في القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 خاصة فيما يتعلق بالتمويل الأخضر. وبولي قطاع الطاقة في الجزائر أهمية كبيرة لتطوير تكنولوجيا الهيدروجين النظيف، وبالنظر إلى ما تتمتع به البلاد من مقومات تؤهلها للقيام بدور ريادي في هذا المجال الاستراتيجي. ولهذا الغرض تم وضع خطة عمل تشمل وضع الإطار التنظيمي والمعياري والمؤسسي المناسب وتنمية رأس المال البشري وتحديد التدابير المحفزة إلى جانب التعاون الدولي لنقل التكنولوجيا. وتلتزم الحكومة الجزائرية في استراتيجية الانتقال الطاقوي، من خلال مخطط عمل يمتد حتى سنة 2035، ويرتكز على استغلال الطاقات المتجددة بهدف تقليل الاعتماد على نمط الإنتاج والاستغلال الطاقوي المعتمد تقليدياً على المحروقات.</p> <p>وفي منتصف عام 2024، قامت اللجنة الوطنية للمناخ، التي تضم عدة قطاعات وزارية، بعدة أشغال لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية. ومن المنتظر أن يتم من خلالها رسم طريق واضح لتعزيز القدرة على التكيف مع هذه التغيرات ومواجهة التحديات المستقبلية في هذا المجال.</p>	<p>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية</p>
<p>يتم متابعة مخاطر تغير المناخ في إطار تقييم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي من قبل البنك المركزي السعودي، و سبق وأن قام البنك المركزي بإنجاز تقييم أولي لمخاطر الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات من خلال تحليل مدى تعرض البنوك للقطاعات الأكثر مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة. وقد تم في أبريل 2023 إنشاء اللجنة الاستشارية البنكية الخاصة في (ESG)، وأحد أهداف اللجنة هي تطوير برامج تدريبية وتوعوية للقطاع البنكي وذلك بالتعاون مع البنك المركزي السعودي. وتم في هذا الإطار عقد عدد من ورش العمل التوعوية الخاصة في الاستدامة والتغير المناخي وذلك في عام 2024 بهدف رفع وتعزيز التوعية لدى منتسبي البنك المركزي والقطاع المالي بالمخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي. ويقوم البنك المركزي السعودي حالياً بدمج المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ كجزء من إطار إدارة المخاطر للبنوك من خلال الإشراف القائم على المخاطر (RBS) وذلك لضمان وجود عملية إشراف وإدارة قوية لإدارة مخاطر المناخ وقدرات كافية.</p> <p>وفي مجال الالتزامات الدولية، أعلنت المملكة العربية السعودية في شهر أكتوبر 2021 استهدافها الوصول للحياد الصفرى عام 2060، ويجري العمل على تحقيق الوصول إلى المستهدف الوطني. من جهة أخرى، أطلقت المملكة العربية السعودية عدداً من الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية في مجال تطوير الطاقة المتجددة وتشمل أيضاً جميع الحلول والتقنيات النظيفة لخفض وتقليل الانبعاثات على سبيل المثال: استراتيجية استدامة البحر الأحمر، مبادرة الاقتصاد الدائري الكربوني، مبادرة السعودية الخضراء وغيرها من المبادرات والاستراتيجية والتي تهدف إلى الوصول للمستهدف الوطني في الحياد الصفرى. في ذات الإطار، يشارك البنك المركزي السعودي في شبكة تضير النظام المالي (NGFS) بالإضافة إلى الأطر المالية G20, FSB, BIS, BCBS.</p>	<p>المملكة العربية السعودية</p>
<p>يتم متابعة مخاطر التحولات المناخية على القطاع المالي في سلطنة عمان من قبل إدارة الاستقرار المالي وإدارة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي العماني. ويتعاون البنك المركزي العماني بشكل وثيق مع الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة المالية وهيئة البيئة وهيئات أخرى، لدمج قياس وإدارة المخاطر البيئية ضمن القطاع المالي. ويهدف هذا التعاون إلى تطوير نهج شامل لتحديد وإدارة المخاطر البيئية التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي واستدامته، مع ضمان إدراج العوامل البيئية في الأطر التنظيمية والسياسات المالية وممارسات إدارة المخاطر بما يعزز من المرونة الاقتصادية</p>	<p>سلطنة عمان</p>

والاستدامة البيئية. ويتم توجيه برامج توعية وتدريب إلى البنوك حول أهمية تضمين المخاطر البيئية في استراتيجياتها، وفي ضوء التوجه العالمي المتزايد نحو التمويل المستدام. تشمل هذه البرامج توعية المصارف بأهمية تقييم هذه المخاطر عند اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار وتطوير أدوات فعالة لإدارتها مع دمج الاستدامة البيئية في المعايير الائتمانية وضمان توافق الاستثمارات مع الأهداف البيئية. كما أن هناك تشريعات وتعليمات رقابية صادرة عن البنك المركزي أو هيئات رقابية أخرى، وتتناول المخاطر المناخية كعنصر من عناصر الرقابة على المؤسسات المالية. وقد التزمت سلطنة عمان بتحقيق الحياد الصفري لانبعاثات الكربون بحلول عام 2050، ضمن جهودها لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة. وتضمنت هذه الجهود تقليل الانبعاثات في مختلف القطاعات، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتحسين الكفاءة الطاقية. وفي إطار تعزيز الممارسات المالية الخضراء، أصدر البنك المركزي تجميع رقم (BM 1208) بعنوان: "تعزيز الممارسات المالية المستدامة والخضراء - المتطلبات التنظيمية والتوصيات". ويتضمن هذا التجميع المتطلبات الأساسية لتشجيع البنوك على تبني التمويل الأخضر والمستدام، ويقدم توصيات لإدماج عوامل البيئة، المجتمع، والحوكمة (ESG) في العمليات المالية. كما يشدد التجميع على أهمية اعتماد نماذج التمويل الأخضر، مثل الإقراض والاستثمار المستدام وإدارة المخاطر، بما يتماشى مع الاتجاه العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون. وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عمان تقدمت بطلب الانضمام إلى شبكة تضير نظام المالي (NGFS). وفي الأخير، تم إصدار سندات وصكوك خضراء لتمويل مشاريع بيئية ضمن مبادرات مثل Investment - Nawal، في إطار دعم الاستثمارات الخضراء وتعزيز الاقتصاد المستدام في السلطنة.

تتولى إدارة الاستقرار المالي في البنك المركزي العراقي متابعة مخاطر التحولات المناخية على القطاع المالي، كما تساهم وزارة البيئة وهيئة الأرصاد الجوية في هذا الجانب. ويتم متابعة مخاطر تغير المناخ في إطار تقييم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي، وقد تم إعداد خطة المساهمات الوطنية الخاصة بمخاطر المناخ، وربط الحصول على موافقة وزارة البيئة بتنفيذ جميع مشاريع الدولة. وفي سياق متصل، أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة لدعم الطاقة النظيفة، وتم إنشاء مصرف أخضر يستهدف تمويل المشاريع المستدامة بيئياً من خلال تطوير منتجات مصرفية صديقة للبيئة، وتطبيق سياسات وإجراءات تلتزم بالمعايير البيئية. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز الاستدامة وتقليل المخاطر المالية والبيئية وزيادة الثقة إلى جانب تشجيع الاستثمارات في المشاريع البيئية المستدامة. كما تم منح الإجازة لسندات الكربون، مما يساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحقيق التنمية المستدامة والحد من المخاطر المالية والبيئية المرتبطة بالمشاريع التقليدية. وتشمل الأهداف أيضاً تطوير مدن مرنة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية، من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة إلى جانب تطبيق ممارسات الزراعة الراحية للمناخ والتوسع في الغابات. وفي مجال تحول الطاقة، أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة أخرى لدعم الطاقة النظيفة وشكل لجنة داخل البنك المركزي لهذا الغرض، بالإضافة إلى لجان مماثلة شُكلت من قبل وزارة البيئة. وقد عقدت عدة اجتماعات بين هذه اللجان لتقييم مخاطر المناخ. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التمويلات الخضراء/المستدامة الممنوحة من قبل القطاع المصرفي العراقي يقدر بنحو 750 مليون دولار أمريكي.

جمهورية
العراق

في عام 2024، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية خارطة طريق التمويل المستدام، التي تهدف إلى توجيه القطاع المالي نحو تبني المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في القرارات المالية والاستثمارية. ويجري العمل حالياً على إصدار تعليمات بشأن المبادئ

دولة
فلسطين

الفعّالة لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. وعلى الرغم من عدم وجود منهجية تصنيف خضراء (Green Taxonomy)، إلا أن هناك تعريفاً واضحاً للتمويل المستدام والأنشطة التي تُعتبر مستدامة، وذلك ضمن آلية تجميع التقارير الرقابية الدورية. وعلى مستوى التوعية بالمخاطر المناخية، تقوم سلطة النقد الفلسطينية بالمشاركة في العديد من الندوات واللقاءات، إضافة إلى عضويتها في الجهات الدولية التي تعنى بالتمويل المستدام والتغير المناخي، مثل رئاسة فريق عمل التمويل الأخضر المنبثق عن تحالف الشمول المالي (AFI-IGFWG)، وشبكة تحضير النظام المالي (NGFS). وبالنسبة للإلتزامات الوطنية، تم ضمن عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة إعداد تقرير المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطة التكيف الوطنية (National Adaptation Plan) في عام 2021. ويتم حالياً متابعة تنفيذ ومراقبة الإنجاز من قبل الجهات الحكومية، وبشكل رئيسي سلطة جودة البيئة. كما قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بإعداد الاستراتيجية القطاعية في مجال الطاقة. وفيما يخص تمويل المشاريع المستدامة، يتم منح الائتمان لتلك المشاريع من قبل القطاع المصرفي وشركات الإقراض المتخصصة، إما من خلال برامج ائتمانية خاصة تم تطويرها ضمن منظومة التمويل المستدام أو من خلال منح الائتمان في إطار البرامج الائتمانية المتوفرة لديها.

تعد إدارة الاستقرار المالي، وإدارة الرقابة على الجهاز المصرفي التابعة للبنك المركزي، وهيئة أسواق المال بالنسبة لشركات الاستثمار، هي الجهات المسؤولة عن متابعة مخاطر التحولات المناخية على القطاع المالي. ويتم تقييم المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول عبر دراسة تأثيرها على مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والقانونية. كما يتم متابعة مخاطر تغير المناخ في إطار تقييم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي في الكويت، إذ تم إجراء تقييم للمخاطر المناخية وأثرها على النظام المالي Climate Risk Assessment، وإلى الآن تعتبر المخاطر منخفضة وتحت السيطرة. من جهة أخرى، يوجد توجه لتطبيق مبادئ الإدارة والإشراف الفعّالة على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث تم توجيه البنوك إلى الرجوع إلى هذه المبادئ عند وضع إطار للتعامل مع المخاطر الخاصة بالمناخ والتمويل المستدام.

دولة الكويت

كما تم وضع برامج توعية لموظفي البنك المركزي والقطاع المالي بخصوص تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الاستقرار المالي. وبالنسبة للبيانات حول المخاطر المناخية، يتم جمعها لدى القطاع المالي والمصرفي عن طريق استبيان. وتتوفر لدى البنك المركزي بيانات مفصلة (Granular Data) حول تعرض محفظة الأصول للمخاطر المناخية على المستوى القطاعي ويتم تقييمها دون نشر النتائج. كما يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات للمصارف والمؤسسات المالية لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة حول مخاطر تغير المناخ والانتقال وهي اختبارات تصاعدية.

يعد قطاع مراقبة المخاطر الكلية في البنك المركزي المصري هي الجهة المسؤولة عن متابعة هذه المخاطر على مستوى القطاع المالي. حيث يتم متابعة مخاطر تغير المناخ في إطار تقييم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي. وقد أظهرت نتائج كافة اختبارات الضغط مستوى منخفض إلى متوسط لمخاطر الملاءة المالية على المستوى الإجمالي لأكثر من 10 بنوك في البلاد. يتم تقييم المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول من خلال قنوات مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

جمهورية مصر العربية

وبخصوص برامج التوعية، يتعاون البنك المركزي مع المعهد المصرفي المصري لتقديم برامج تدريبية للعاملين في القطاع المصرفي حول التمويل المستدام وتغير المناخ، من

خلال جهات تدريبية محلية ودولية. كما يقوم البنك المركزي بإصدار نشرات تعريفية للبنوك تتعلق بالتمويل المستدام، بما فيها تغير المناخ.

أما على صعيد الالتزامات الوطنية، وصادقت مصر على اتفاقية باريس، التي تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض وصولاً إلى أقل من 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي، وفي هذا الإطار تم تحديد المساهمات المحددة وطنياً (NDCs). كما توجد استراتيجيات وطنية متعددة في مجالات تحوّل الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة، أبرزها: الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون، استراتيجية الطاقة المتجددة، وسوق الكربون الطوعي.

وقد أنشأ البنك المركزي إدارة للاستدامة تهدف إلى توجيه البنوك نحو أنشطة اقتصادية أكثر شمولاً واستدامة، وذلك من خلال تطبيق الإطار الرقابي للبنك المركزي، والذي يتضمن المبادئ الاستراتيجية والتعليمات الرقابية للتمويل المستدام. ومن ضمن هذه المبادئ، نص المبدأ الرابع تحديداً على "إدارة مخاطر تغير المناخ"، بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتشجيع تمويل المشاريع الخضراء.

كما تم اصدار توجيهها للبنوك بشأن آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) يلزم البنوك بفحص محافظها الائتمانية لتحديد العملاء المصدرين إلى دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، ويجرى تطبيق اختبارات الضغط لقياس التأثير المحتمل للمخاطر المناخية على مستوى القطاع المصرفي، واستناداً إلى ما تم نشره من قبل شبكة البنوك المركزية والجهات الرقابية للتحوّل الأخضر في يونيو 2020.

وألزمت التعليمات الرقابية كافة البنوك بإعداد تقارير الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لإصدار التقارير (Global Reporting Initiative - GRI). ويتم جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر المناخية على القطاع المالي والمصرفي عن طريق استبيانات. وتتوفر للبنك المركزي بيانات مفصلة (Granular Data) حول تعرض محفظة الأصول للمخاطر المناخية على المستوى القطاعي، لكنها تُستخدم لأغراض التقييم الداخلي دون نشر للناتج. ويتم تحديد العوامل أو التطورات الخارجية الناتجة عن تطورات السوق والتقلبات الاقتصادية، وكذلك التحديات التي قد تنشأ عن المخاطر غير التقليدية مثل المخاطر البيئية وتغير المناخ.

وإنضم البنك المركزي المصري إلى عدة جهات دولية رائدة في مجال الاستدامة والتمويل الأخضر، منها: التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)، المنظمة الأوروبية للتنمية المستدامة (EOSD)، شبكة الاستدامة المصرفية والمالية (SBFN)، وشبكة تخضير النظام المالي (NGFS). كما يتعاون البنك المركزي مع عدة مؤسسات مثل GCF وEBRD وIFC وAFD في إطار مجال التمويل المناخي. فيما يخص التمويل الجماعي فإنه تجري حالياً تقييم أنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض بالمختبر التنظيمي التابع للبنك المركزي المصري. بالإضافة إلى اهتمام البنك المركزي بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

تعتبر إدارة الاستقرار المالي، وإدارة الرقابة على الجهاز المصرفي في بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات، والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية هي الجهات المسؤولة عن متابعة مخاطر التحولات المناخية على القطاع المالي.

وقد أنشأ بنك المغرب قسم مخصص للرقابة على التمويل المناخي. يتمثل الهدف الرئيسي لهذا القسم في الرقابة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والبيئة. كما يسعى لدعم القطاع المصرفي في القضايا المتعلقة بتمويل التخفيف والتكيف والانتقال المناخي، مع ضمان التنسيق الفعّال مع الأطراف المعنية.

المملكة
المغربية

في سياق متصل، قام بنك المغرب والبنك الدولي بإعداد دراسة مشتركة حول المخاطر المناخية التي تهدد القطاع المصرفي المغربي. ويُعد هذا التقييم الأول من نوعه لقياس مستوى تعرض المحافظ البنكية لمخاطر الجفاف والفيضانات وفرض ضرائب الكربون. كما تشمل الدراسة تحليلاً لحساسية مكونات القطاع المصرفي لصدمات مناخية افتراضية. ويتم تقييم المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول عبر دراسة تأثيراتها على المخاطر الاقتصادية الكلية ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

وفي مجال توعية أطر القطاع المصرفي، تم تنظيم برنامج تدريبي لتسريع اكتساب المهارات والخبرات اللازمة في القطاع المصرفي فيما يتعلق بالمناخ، وفي إطار الشراكة بين بنك المغرب والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD).

وعلى المستوى الحكومي، التزمت المملكة المغربية بخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 45.5 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2010 في إطار مساهمته المحددة وطنياً (CDN) التي تم تحديثها عام 2021. ولتحقيق هذه الأهداف، تم إقرار جملة من الاستراتيجيات الوطنية حيث اعتمد المغرب في عام 2017 النسخة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD) والتي أصبحت الإطار المرجعي للسياسات وبرامج التنمية المستدامة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر وشامل بحلول عام 2030. في عام 2021، تم مراجعتها لتتماشى مع النموذج الجديد للتنمية (NMD) واستجابة للتحديات والالتزامات الوطنية والدولية الجديدة. كما تم اعداد خطة المناخ الوطنية (PCN) في عام 2019، التي تعكس البعد المناخي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD)، وتشكل أساساً لتنسيق وتطوير سياسة مناخية طموحة بحلول عام 2030. تقترح هذه الخطة استجابة شاملة لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز التكيف والصمود في مواجهة التحديات للقطاعات والنظم البيئية الهشة. وتعتمد خطة المناخ الوطنية على السياسات القطاعية وتستهدف تحقيق أهداف استراتيجية رئيسية، تشمل: الوصول إلى 52 في المائة من القدرة الكهربائية المثبتة من الطاقات المتجددة بحلول عام 2030، وخفض استهلاك الطاقة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030، وتقليل الإعانات العامة للوقود الأحفوري. كما تم وضع استراتيجية وطنية للتمويل المناخي بين بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC) والهيئة المغربية لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS)، بالإضافة إلى وزارة المالية لتقييم إمكانات التمويل المناخي التي يمكن أن يوفرها القطاع الخاص، وتحديد التدابير والآليات الضرورية لتنفيذها بحلول عام 2030.

وعلى الصعيد الدولي، يلتزم بنك المغرب بالمساهمة الفعّالة في أعمال الشبكة العالمية لتخضير النظام المالي (NGFS) كعضو في اللجنة التوجيهية بصفته ممثلاً للقارة الإفريقية، وشبكة التمويل المصرفي والمالي المستدام (SBFN) والتحالف من أجل الشمول المالي (AFI).

وقد تم إصدار جملة من التشريعات والدرشادات متعلقة بالمخاطر المناخية من قبل بنك المغرب وجهات رقابية أخرى كعنصر من عناصر الرقابة على المؤسسات المالية. حيث قام بنك المغرب في عام 2021 بإصدار أول توجيه تنظيمي يدعو البنوك إلى إدارة المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ والبيئة والاستفادة من فرص التمويل الأخضر. وقد تم إدخال تقارير (ESG) في عام 2017، وأصبحت إلزامية لجميع المصدرين في سوق رأس المال بموجب تعميم صادر عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC) في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، أصدر بنك المغرب في عام 2025 توجيهات بشأن الإفصاح المالي المرتبط بتغير المناخ، وبما يتوافق مع معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)

ولكن هذه التوجيهات لا تغطي جوانب البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) بأكملها وإنما تركز فقط على جانب المناخ. وتتوفر لدى بنك المغرب بيانات مفصلة (Granular Data) حول تعرض محفظة الأصول للمخاطر المناخية على المستويين القطاعي والجغرافي. ويتم جمع هذه البيانات عن طريق استبيان.

وقد قام بنك المغرب بإصدار توجيهين جديدين يتعلقان بالتواصل المالي المرتبط بالمناخ، وفقاً لمعايير مجلس معايير الاستدامة المالية، بالإضافة إلى جمع البيانات وتقديم التقارير حول تعرض كبار المقترضين لمخاطر المناخ. ومن المتوقع أن تدخل هذه التوجيهات حيز التنفيذ بعد 24 شهراً من تاريخ توقيعه.

وقد استفاد المغرب من عدة برامج تمويل مناخي، بما في ذلك التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل المرونة والاستدامة (RSF). ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الانتقال البيئي في المغرب وتعزيز قدرته على التكيف مع التغيرات المناخية. كما حصل البلد على تمويل من برنامج القرض مقابل النتائج (PforR) التابع للبنك الدولي، الذي يدعم المساهمات الوطنية المحددة (CDN) المغربية.

الفصل السابع: أثر الذكاء الاصطناعي والبنوك الرقمية على مستقبل النظام المصرفي

تزايدت أهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الماضية. ومع النمو الكبير الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة بها، ووفرت هذه التقنيات والخدمات فرصاً متزايدة على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية. وبالنظر إلى القطاع المصرفي، نجد أن هذا القطاع قد شهد تحولاً هائلاً تمثل في تبنيه تقنيات جديدة وهو ما أحدث نقلة كبيرة في الأساليب المصرفية وأحدث أيضاً تحولاً كبيراً في حياة الأفراد والمؤسسات والحكومات لتشمل المدفوعات الرقمية، والمعاملات غير النقدية والبنوك الرقمية.

ومع شروع العالم العربي في تبني هذه التقنيات وتطوراتها، هناك مجموعة من القضايا والتحديات يجب النظر إليها في تعزيز الخدمات المالية المبنية على التقنيات الحديثة كالأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقنية. ونظراً لأهمية هذه الصناعة وتطبيقاتها المختلفة، التي تمثل فرصاً وتحديات في نفس ذات الوقت للمصارف والمؤسسات المالية، إذ يجب على تلك المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومثانة النظام المصرفي، وتطوير الابتكار في القطاع المالي والمصرفي.

وإدراكاً لتزايد أهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، واشتمل استبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024 على جزء يتعلق بأثر التحول الرقمي والعمليات الرقمية والمشفرة على الاستقرار المالي في الوطن العربي، ويلقي هذا الجزء الضوء على دور هذه التقنيات في القطاع المالي وإبراز أهميتها. وركز جزء آخر من هذا الاستبيان على البنوك الرقمية والعمليات الرقمية. ويهدف هذا الفصل إلى عكس النتائج الواردة في الاستبيان ودعم الجهود المستمرة من جانب الدول العربية بهدف تطوير النظام المالي في مجال التقنيات المالية ومعرفة التحديات في المنطقة ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من هذه التقنية الناشئة.

التقنيات المالية المستخدمة

أظهرت نتائج الاستبيان أن التقنيات المالية الأكثر شيوعاً والتي تم تبنيها من قبل الدول العربية في الوقت الحالي، تتمثل في كل من تقنيات نظام الدفع والتحويلات الإلكترونية بالتجزئة (Electronic Payments)، والحافظ الرقمية (Digital Wallet)، والتمويل الجماعي (Crowdfunding)، وتقنيات سلسلة الكتل (Blockchain). ففي الوقت الذي تعمل فيه المصارف على تطوير البنية التحتية لمواكبة التطورات الجارية في مجال التقنيات المالية الحديثة، يعد التحول تجاه استخدام نظام الدفع والتحويلات الإلكترونية خطوة مهمة لا بد منها. حيث توفر تلك التقنية الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق تلبى احتياجات العملاء. الجدول (7-1)

جدول رقم (7-1): التقنيات المالية المستخدمة

الدولة	سلسلة الكتل (Blockchain)	نظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة (Electronic Payments)	العملات المشفرة (Crypto-Currencies)	العملات الرقمية (Digital Currencies)	المحافظ الرقمية (Digital Wallet)	التمويل الجماعي (Crowd funding)	غير ذلك (الرجاء ذكرها)
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking"، وخدمات استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي "Robo Advisor"
السعودية	✓	✓				✓	هناك عدة تقنيات: 1. الدفع الآجل (BNPL)، ويخضع لإشراف البنك المركزي السعودي. 2. المستشار الآلي، ويخضع لإشراف هيئة السوق المالية. 3. التقنية التأمينية (وساطة التأمين الإلكترونية)، ويخضع لرقابة هيئة التأمين. 4. المصرفية المفتوحة، حيث عمل البنك المركزي على إطلاق النسخة الأولى من إطار المصرفية المفتوحة في الربع الرابع من عام 2022 لخدمات معلومات الحساب (Account Information Services) والنسخة الثانية في الربع الثالث من عام 2024 لخدمات إنشاء المدفوعات (Initiation Services Payment)
المغرب	✓				✓	✓	
اليمن							
تونس	✓	✓	✓		✓	✓	
الجزائر							
فلسطين		✓			✓		ECC / Card Payment Switch / ACH / RTGS system / ATM + POS Switch / Bill Presentments (E-saadat) / Instant Payment (iBuraq)
الكويت		✓			✓	✓	الدفع الآجل BNPL
ليبيا		✓			✓		
مصر		✓			✓		فيما يخص التمويل الجماعي فإنه تجري حالياً تقييم أنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض بالمختبر التنظيمي التابع للبنك المركزي المصري. بالإضافة إلى اهتمام البنك المركزي بتقنيات الذكاء الاصطناعي
الأردن	✓	✓			✓	✓	
عمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، البيانات المفتوحة وبرمجة واجهات برمجة التطبيقات (APIs). حوسبة سحابية. الهوية الرقمية
العراق		✓			✓		

- يشير الجدول إلى أنه لا يوجد أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي لدولتي اليمن والجزائر. وتعد كلاً من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان الدول الوحيدة التي أفادت باعتمادها على التقنيات الست.

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تم في الأردن تبني نموذج نقل الأصول المالية (Blockchain)، ونظام الدفع والتحويلات الإلكترونية بالتجزئة (Electronic Payments)، والحافظ الرقمية (Mobile Wallet)، والتمويل الجماعي (Crowdfunding)، وتخضع جميعها لرقابة البنك المركزي الأردني. كما تغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل. تجدر الإشارة إلى أن عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق الأردني خلال الثلاث السنوات الثلاث الأخيرة بلغ حوالي 35 شركة.

أما في الإمارات فتتمثل التقنيات المالية الحديثة المستخدمة في كل من نموذج نقل الأصول المالية (Blockchain)، ونظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة (Electronic Payments)، والعملات والأصول المشفرة (Crypto-Currencies/ Assets)، والعملات الرقمية (Digital Currencies)، والحوافظ الرقمية (Mobile Wallet)، والتمويل الجماعي (Crowdfunding)، وتخضع جميعها لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بالإضافة إلى بعض الجهات الأخرى حسب طبيعة التقنية المالية التي تم تبنيها. وذلك حيث أن المصرف المركزي هو الجهة التنظيمية الوحيدة للمدفوعات الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وينظم المصرف المركزي العديد من الأنشطة التي تندرج تحت اللوائح التالية:

- خدمات الدفع بالتجزئة وأنظمة البطاقات (Retail Payment Services and Card Schemes Regulation).
- تسهيلات القيم المخزنة (stored value facilities).
- مدفوعات ذات قيمة كبيرة.
- أنظمة الدفع بالتجزئة.

وبالنسبة للعملات والأصول المشفرة، فإنها تخضع لرقابة كل من:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة: الأصول الافتراضية التي تستخدم كوسيلة للدفع.
- هيئة الأوراق المالية والسلع: الأصول الافتراضية كأداة استثمار.
- تتولى سلطة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) مسؤولية التنظيم والإشراف على طرح الأصول الافتراضية واستخدامها وتبادلها في إمارة دبي.

فيما يخص العملات الرقمية، فإن المصرف المركزي هو المصدر الوحيد للعملة الرقمية، وقد أصدر دليلاً إرشادياً (Rulebook) لنظامها. كما عدّل المصرف قانونه لِيُتاح إصدار العملة الوطنية رقمياً، دون أن يُسمح لأي جهة أخرى بإصدارها. أما بالنسبة للحوافظ الرقمية فإنها تخضع فقط لرقابة المصرف المركزي. ويخضع التمويل الجماعي لرقابة المصرف المركزي في حالة أنشطة التمويل الجماعي القائمة على الديون، وهيئة الأوراق المالية والسلع فيما يتعلق بأنشطة التمويل الجماعي القائمة على الأسهم. كما أن المصرف المركزي ينظم أيضاً شركات التمويل المقيدة التي تقدم منتجات "الشراء الآن والدفع لاحقاً" بموجب لائحة شركات التمويل المعدلة الجديدة.

على صعيد عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق الاماراتي خلال عام 2024، فقد تجاوز العدد 1000 شركة. وتعمل التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات على تغطية كل من جوانب شروط الترخيص، وسياسة الاستثمار، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

في البحرين، تشمل التقنيات المالية المستخدمة كل من نموذج نقل الأصول المالية، ونظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة، والعملات والأصول المشفرة، والعملات الرقمية، والحوافظ الرقمية، والتمويل الجماعي، وتخضع جميعها لرقابة مصرف البحرين المركزي. هذا، وبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق البحريني خلال عامي 2023 و2024 حوالي 39 و51

شركة على التوالي. كما تغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، وسياسة الاستثمار، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

في تونس، تضمنت التقنيات المالية المستخدمة كل من نموذج نقل الأصول المالية، ونظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة يشمل فقط الدفع عبر الهاتف الجوال والإنترنت، والحفاظ الرقمية، والتمويل الجماعي، وتخضع جميعها لرقابة البنك المركزي التونسي، فيما عدا كل من التمويل الجماعي عبر الاستثمار في أوراق مالية الذي يخضع لرقابة هيئة السوق المالية، والتمويل الجماعي عبر الهبات والتبرعات الذي يخضع لرقابة سلطة رقابة التمويل الصغير مع الإشارة إلى أن التمويل الجماعي عبر القروض يخضع لرقابة البنك المركزي. وقد بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق التونسي خلال عام 2024 حوالي 110 شركة مقابل عدد بلغ 104 شركة خلال عام 2023. وتغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

وفي الجزائر، فإنه لا توجد شركات متعلقة بالتقنيات المالية حتى نهاية عام 2023، حيث أن موضوع التحول الرقمي هو قيد الدراسة ومن أهم المستجدات في القانون النقدي المصرفي لسنة 2023.

وفي السعودية، تتضمن التقنيات المالية المستخدمة كل من نظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة، والحفاظ الرقمية، والتمويل الجماعي، وتخضع جميعها لرقابة البنك المركزي السعودي، فيما عدا تمويل الملكية الجماعية بالأوراق المالية فيخضع لإشراف هيئة السوق المالية. إضافة إلى أن هناك عدة تقنيات أخرى مثل المصرفية المفتوحة (Open Banking)، والدفع الآجل (BNPL) ويخضع لإشراف البنك المركزي السعودي، والمستشار الآلي ويخضع لإشراف هيئة السوق المالية، والتقنية التأمينية (وساطة التأمين الإلكتروني) ويخضع لرقابة هيئة التأمين. بالنسبة لعدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق السعودي، فقد بلغت حوالي 261 شركة خلال عام 2024 و 280 شركة حتى منتصف عام 2025 مقارنة مع نحو 216 شركة في 2023. وقد بلغ حجم الاستثمار بشركات التقنيات المالية خلال عام 2024 حوالي 2036.53 مليون دولار مقابل نحو 1840.0 مليون دولار خلال عام 2023. هذا، وتغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، وسياسة الاستثمار، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل. وذلك بالإضافة إلى الأمن السيبراني، وأمن المعلومات، ومكافحة الاحتيال.

في العراق، فقد شملت التقنيات المالية المستخدمة كل من نظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة، والحفاظ الرقمية، وتخضع جميعها لهيئة الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية. كما تغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، وسياسة الاستثمار، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

في عُمان، تمثلت التقنيات المالية المستخدمة في كل من نموذج نقل الأصول المالية، ونظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة، والعملات والأصول المشفرة، والعملات الرقمية، والحفاظ الرقمية، والتمويل الجماعي، إضافة إلى التقنيات المالية الأخرى مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، والبيانات المفتوحة وبرمجة واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، وحوسبة سحابية، والهوية الرقمية. هذا، وتخضع جميع التقنيات السابقة لرقابة البنك المركزي العُماني، وذلك فيما عدا كل من العملات والأصول المشفرة والتمويل الجماعي حيث يتم الرقابة عليهم من جانب كل من البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية. هذا، وبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق العُماني خلال عامي 2023 و2024 حوالي 6 و10 شركات على الترتيب. كما تغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، وسياسة الاستثمار، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

في فلسطين، فإن التقنيات المالية المستخدمة تشمل كل من نظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة، والحفاظ الرقمية، إضافة إلى التقنيات المالية الأخرى مثل:

ECC / Card Payment Switch / ACH / RTGS system / ATM + POS Switch / Bill Presentments (E-sadad) / Instant Payment (iBuraq)

هذا، وتخضع جميعها لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، حيث أنه بموجب القانون رقم (41) لسنة 2022 بشأن نظام المدفوعات الوطني فقد مُنحت سلطة النقد الفلسطينية بشكل حصري الصلاحية لترخيص ورقابة شركات خدمات الدفع، مشغلي نظم المدفوعات، شركات التكنولوجيا المالية، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. كما يبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق الفلسطيني خلال عام 2024 حوالي 5 شركات. كما تغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، وسياسة الاستثمار، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل، إضافة إلى كل من الحوكمة والإفصاح والامن السيبراني والاسناد الخارجي.

في الكويت، تشمل التقنيات المالية المستخدمة كل من نظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة، والحفاظ الرقمية، والتمويل الجماعي، والدفع الاجل، وتخضع جميعها لرقابة بنك الكويت المركزي وذلك فيما عدا خدمة التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية حيث يتم تنظيمها عن طريق هيئة أسواق المال. كما بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق الكويتي خلال عام 2024 في كل من مجال تقديم خدمات الدفع الإلكتروني 10 شركات، وتقديم خدمات النقود الإلكترونية عدد 4 شركات، وتقديم خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني شركة واحدة، إضافة إلى أن عدد المشاركين في البيئة الرقابية التجريبية خلال عام 2024 قد بلغ 3 شركات. وتغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل، وحدود التعامل وسقف العمليات.

في ليبيا، فإن التقنيات المالية المستخدمة تشمل كل من نظام الدفع والتحويلات الإلكترونية بالتجزئة، والحفاظ الرقمي، وتخضع جميعها لرقابة مصرف ليبيا المركزي. كما بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق الليبي في عام 2024 حوالي 8 شركات.

في مصر، فإن التقنيات المالية المستخدمة تشمل كل من نظام الدفع والتحويلات الإلكترونية بالتجزئة، والحفاظ الرقمي، وتخضع جميعها لرقابة البنك المركزي المصري، فضلاً عن أنشطة التمويل البديل والتي تشمل أنشطة الادخار والاقتراض الدوري (الجمعيات) وأنشطة التمويل الجماعي القائم على الاقتراض (والجاري تقييمهما حالياً بالمختبر التنظيمي التابع للبنك المركزي). هذا بالإضافة إلى اهتمام البنك المركزي المصري بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها المختلفة، ومن بينها نماذج التقييم الائتماني السلوكي التي تعتمد على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل سلوك العملاء وتقدير جدارتهم الائتمانية بدقة أعلى. وقد بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق المصري خلال عام 2022 حوالي 177 شركة (وفقاً لما تم رصده بتقرير منظور التكنولوجيا المالية 2023) وذلك بإجمالي قيمة استثمارات بلغت حوالي 796.5 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات تغطي كل من جوانب الملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل، ومتطلبات الأمن السيبراني ونماذج التقييم الائتماني البديلة.

في المغرب، تشمل التقنيات المالية المستخدمة كل من نظام الدفع والتحويلات الإلكترونية بالتجزئة، والحفاظ الرقمي، والتمويل الجماعي، وتخضع جميعها لرقابة بنك المغرب. هذا، وقد بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية التي دخلت السوق المغربي خلال عام 2024 حوالي 23 شركة مزودة لخدمة المحفظة الإلكترونية. وتغطي التعليمات المتعلقة بتبني تلك التقنيات كل من جوانب شروط الترخيص، وسياسة الاستثمار، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

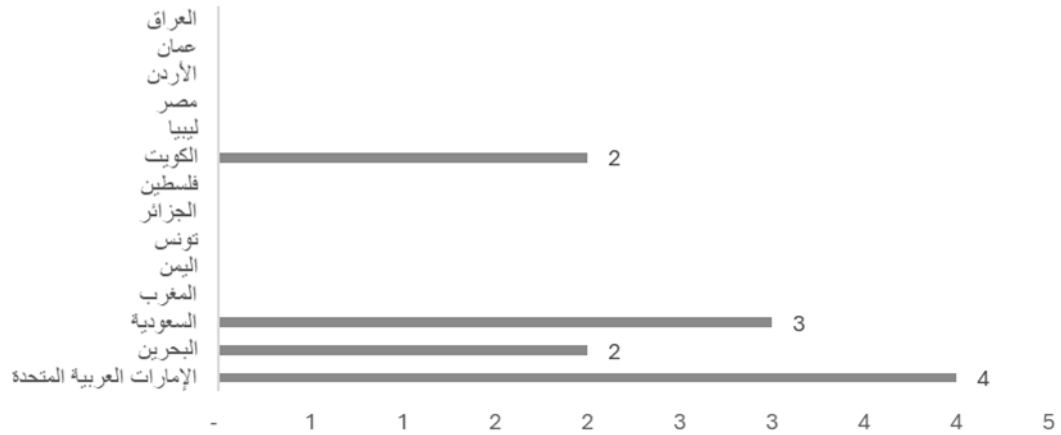
البنوك الرقمية والعملات والأصول المشفرة

يشهد القطاع المالي في العالم العربي تحوُّلاً متسارعاً مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية، ومن أبرز معالم هذا التحول نشوء البنوك الرقمية كرافد جديد للخدمات المالية. ولم تعد هذه البنوك مجرد امتداد رقمي للبنوك التقليدية، بل أصبحت مؤسسات قائمة بذاتها تعتمد كلياً على البنية الرقمية في تقديم خدمات مصرفية متكاملة دون الحاجة إلى فروع فعلية. ومع تزايد الطلب على الخدمات الرقمية، باتت البنوك الرقمية تمثل عنصراً استراتيجياً لتحديث القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

وتشير البيانات أن معظم الدول العربية لا يوجد بها بنوك رقمية، مما يعني أنها لم تمنح تراخيص رسمية لأي بنك رقمي حتى الآن، وهناك عدد من الدول في مرحلة الدراسة في هذا الشأن. ونتيجة لذلك، لا تقوم الجهات الرقابية بجمع أي مؤشرات مالية أو قواعد تنظيمية خاصة بالبنوك الرقمية

في هذه الدول، مما يعكس تأخراً في تبني هذا النوع من الابتكار المالي مقارنةً ببعض الدول الأخرى، الشكل (7-1).

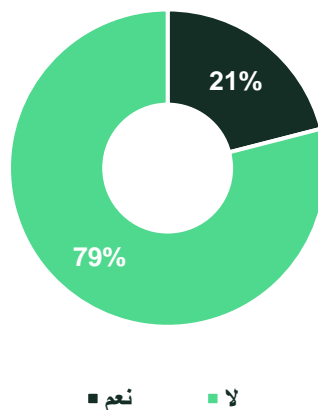
شكل رقم (7-1): عدد البنوك الرقمية المرخصة في الدول العربية



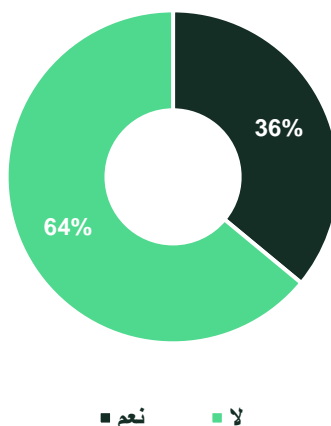
المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

تعد البيانات أو مؤشرات الأداء الرئيسية عنصراً مهماً في قياس تطور الخدمات المالية بما في ذلك قطاع التقنيات المالية. إذ يجب جمع البيانات بشكل دوري واستخدامها كأداة رئيسية من قبل الشركات والمؤسسات المالية والمصارف المركزية لتقديم خدمات أفضل. ويمكن أن تسهم هذه المؤشرات في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية. ويمكنها توفير نظرة عامة أفضل للقطاع لتكييف الخدمات والمنتجات وقوانين التنظيم لتلبية احتياجات العملاء ووصولها إلى الجمهور المناسب بالمنتجات المناسبة. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، هي الدول الوحيدة التي تقوم بتجميع المؤشرات على أساس دوري فيما يتعلق بالبنوك الرقمية. في المقابل باقي الدول الأخرى فليس لديها مؤشرات تم تجميعها أو أنها بصدد تطوير المؤشرات، الشكل (7-2) والشكل (7-3)، والجدول (7-2).

الشكل (7-2): وجود مؤشرات مالية يتم جمعها عن البنوك الرقمية بصورة منتظمة



الشكل (7-3): قيام الجهة الرقابية المسؤولة بإصدار أي إرشادات أو قوانين لتنظيم عمل البنوك الرقمية



جدول رقم (7-2): الجوانب التي تغطيها الأطر التشريعية والرقابية بالبنوك الرقمية

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

غير ذلك	مخاطر التشغيل	حماية المستهلك المالي	مكافحة غسل أموال وتمويل الإرهاب	الملاحة المالية	سياسة الاستثمار	شروط الترخيص	
	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الإمارات
	✓	✓	✓	✓	✓	✓	البحرين
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السعودية
							المغرب
							اليمن
	✓	✓	✓			✓	تونس
							الجزائر
		✓	✓	✓	✓	✓	فلسطين
	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الكويت
							ليبيا
	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مصر
							الأردن
							عمان
	✓	✓	✓	✓	✓	✓	العراق

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

بالنسبة لمدى انتشار البنوك الرقمية والعمليات والاصول المشفرة على مستوى الدول العربية فرادى، فى الأردن تمت الاشارة إلى أنه لم يتم ترخيص بنوك رقمية من قبل البنك المركزى الأردنى، وأن الموضوع قيد الدراسة لدى السلطات المعنية. أما فيما يخص قيام البنك المركزى الأردنى بإصدار عملات رقمية (CBDC)، أشارت السلطات إلى أنه يتم حالياً دراسة مدى جدوى اصدار الدينار الأردنى الرقمى. كما تمت الاشارة إلى أنه فيما يتعلق بالتعامل فى الأصول المُشفرة (Crypto assets)، فان التعامل الصادر من كل من البنك المركزى وهيئة الأوراق المالية تحظر على البنوك والمؤسسات المالية التعامل بالأصول الافتراضية والسماح لعملائها من استخدام حساباتهم لشراء وبيع وتداول الأصول الافتراضية.

وفى الإمارات، سمح المصرف المركزي بترخيص البنوك الرقمية. ويمكن للبنوك العاملة في الدولة أن تختار طريقة عملها كبنوك رقمية، وذلك على أن يتم تطبيق كافة الانظمة والتعليمات الصادرة للبنوك بشكل عام، حيث انه لا توجد أنظمة مخصصة للبنوك الرقمية. هذا بالإضافة إلى أنه يتم جمع المؤشرات المالية الخاصة بتلك البنوك الرقمية بصفة منتظمة، وتغطي الأطر التشريعية والرقابية بالبنوك الرقمية كافة الجوانب في هذا الشأن وذلك من حيث شروط الترخيص والملاءة المالية وخلافه.

كذلك، قام المصرف المركزي بإجراء تقييمات ودراسات جدوى موسعة لإصدار العملة الرقمية للبنك المركزي، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز الشمول المالي، وضمان الامتثال لمتطلبات مواجهة غسل الأموال. وتضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقرير السياسة النقدية والاستقرار المالي، وتصميم الدرهم الرقمي ونتائج التجارب، وتقييم الاحتياجات (بما في ذلك إعداد النماذج الاقتصادية). فيما يتعلق بالفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال قيام المصرف المركزي بإصدار العملة الرقمية، فقد اشارت السلطات أن أهمها يتمثل فيما يلي:

1. زيادة الشمول المالي: من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للذين لا يتعاملون مع البنوك أو يصعب عليهم الوصول إلى البنوك، حيث إنهم لا يحتاجون إلى حساب مصرفي تقليدي للاحتفاظ به واستخدامه.
2. تعزيز الكفاءة والأمن: يمكن معالجة المعاملات التي تستخدم عملات البنوك المركزية الرقمية بشكل أسرع وأكثر أماناً من أنظمة الدفع التقليدية، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والأخطاء.
3. تحسين إنفاذ السياسة النقدية: يمكن للعملات الرقمية للبنوك المركزية أن تُحسن إنفاذ السياسة النقدية من خلال منح البنك المركزي قدرة أكبر على التحكم المباشر في عرض النقود، ومن ثم يتيح إمكانية تنفيذ السياسات بشكل أكثر فعالية.
4. انخفاض التكاليف: من خلال تقليل التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع وتخزين العملة المادية، فضلاً عن تكاليف معالجة المعاملات وتسويتها.
5. زيادة الابتكار: من خلال توفير منصة لتطوير أنظمة وخدمات دفع جديدة تستفيد من الميزات الفريدة للعملات الرقمية.

هذا بالإضافة إلى أنه في الإمارات مسموح التعامل في الأصول المُشفرة، وأن الإطار التنظيمي للأصول الافتراضية في الإمارات حالياً مجزأ، إذ يوجد جهات تنظيمية مختلفة تنظم الأنشطة المختلفة فيما يتعلق بالأصول الافتراضية وفقاً لما يلي:

1. المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة: هو المنظم الوحيد للأصول الافتراضية التي تستخدم كوسيلة للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أصدر المصرف لائحةً شاملة ومُصممة خصيصاً لخدمات رمز الدفع (Payment Token Services Regulation)، تُنظم إصدار رموز الدفع (العملات المستقرة)، وحفظها، ونقلها، وأنشطة التحويل على التوالي.

2. سلطة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA): هيئة تنظيمية جديدة متخصصة في التنظيم والإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) في دبي. أصدرت سلطة تنظيم الأصول الافتراضية مؤخراً كتيبات قواعد الأصول الافتراضية والأنشطة ذات الصلة فيما يتعلق بعدد من الأنشطة.
3. هيئة الأوراق المالية والسلع: هيئة أسواق المال التي لها ولاية قضائية على أسواق رأس المال والأسواق العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي مسؤولة عن تنظيم الأصول الافتراضية حيث يتم التعامل مع هذه الأصول كأدوات استثمار.
4. المناطق المالية الحرة (مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي): دوائر الخدمات المالية الخارجية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المصرف المركزي يراقب الأصول الافتراضية عن كثب وهو في خضم إجراء تقييم مفصل للمخاطر على الأصول الافتراضية. كما أن المصرف المركزي في خضم إضفاء الطابع الرسمي على حماية المستهلك، ومحو الأمية المالية وحملات التوعية المرتبطة بالأصول الافتراضية.

في البحرين، تم السماح بترخيص البنوك الرقمية وتخضع لنفس متطلبات الترخيص والمتطلبات التنظيمية والرقابية لبنوك التجزئة في البحرين والمدرجة في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. وقد اشارت السلطات أن عدد المصارف الرقمية التي تم اترخيص لها يبلغ عدد 2 مصرف. كما أنه يتم جمع المؤشرات المالية الخاصة بتلك البنوك الرقمية بصفة منتظمة على أساس شهري وربيع سنوي، وتغطي تلك المؤشرات مؤشرات السلامة المالية التي تشمل كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة.

فيما يتعلق بإصدار العملة الرقمية في البحرين، فقد تم البدء في مشروع العملة الرقمية لمصرف البحرين المركزي أو مفهوم الدينار الرقمي في عام 2018. حيث تم تشكيل لجنة فنية داخلية للمشروع تتألف من أعضاء من مختلف إدارات المصرف لتقوم بالدراسات والأبحاث الخاصة بالمشروع. ويعد مشروع العملة الرقمية للمصرف المركزي أحد أهم المبادرات التي يعمل عليها مصرف البحرين المركزي والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز الابتكار في مجال المدفوعات ووضع مملكة البحرين على الخريطة العالمية في هذا المجال. ومن هذا المنطلق في عام 2018، قام مصرف البحرين المركزي ببناء إثبات مفهوم وبلورة رؤية واضحة مبدئياً لتجربة إطلاق الدينار الرقمي. حيث استهدف مصرف البحرين المركزي من تجربة الدينار الرقمي أن يكون وسيلة دفع رقمية بديلة وليس أداة للسياسة النقدية. كما سيحدد مقدار اصدار العملة الرقمية بنفس الطريقة المتبعة حالياً في إصدار النقد. ومن المتوقع أن تعزز العملة الرقمية من القدرة على تنفيذ سياسة نقدية أكثر استهدافاً، لأنها ستسمح بتتبع كيفية إنفاق الأموال في الاقتصاد. ويجدر الذكر، أن زيادة استخدام العملة الرقمية من الممكن أن يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية (M0) إلى مستوى كبير، ولكن سيكون لدى المصرف أدوات للتحكم فيها مثل تحديد الحد الأقصى للمعاملات أو تحديد لمقدار حيازة العملة في المحفظة الرقمية.

هذا وقد قام المصرف بإعداد طلب تقديم المقترحات من ذوي الاختصاص بناءً على الدراسات وإثبات مفهوم الدينار الرقمي تجهيزاً لدخول المرحلة التجريبية في عام 2023، حيث سيقوم مصرف البحرين المركزي باستخدام بيئة تجريبية للتكنولوجيا الحديثة، وذلك بهدف دراسة جميع الجوانب ومن أهمها التشغيلية والتقنية وكذلك معرفة الآلية والمتطلبات اللازمة للتطبيق الفعلي لعملة الدينار الرقمي في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في البحرين مسموح التعامل في الأصول المشفرة، حيث يراقب المصرف المركزي المنصات الخاصة بالأصول المشفرة ويصدر التراخيص الخاصة بها. وقد أدخل المصرف المركزي سياسات جديدة تتعلق بالأصول المشفرة (العملات الرقمية) ومنصات الأصول المشفرة تماشياً مع الرؤية الاقتصادية 2030، وتبنياً للابتكار الذي يؤدي لتطوير نظام بيئي داعم للتكنولوجيا المالية، بما يسهم في مجموعة في دعم مكانة البحرين كمركز مالي رائد في المنطقة. كما أصدر مصرف البحرين المركزي إطار خاص بالأصول المشفرة ويتم بشكل مستمر إجراء التعديلات لاستيعاب سوق الأصول المشفرة المتطور لكي يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال لتعزيز حماية المستثمرين.

وتشتمل رقابة مصرف البحرين المركزي على مقدمى خدمات الأصول المشفرة المرخص لهم على الرقابة عن طريق الزيارات الميدانية والرقابة المكتبية للتأكد من التزام مقدمى خدمات الأصول المشفرة المرخص لهم مع متطلبات المصرف المنصوص عليها في قانون المصرف المركزي والمؤسسات المالية وفصل الأصول المشفرة التابع لفصول المجلد السادس من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. هذا، ويقوم المصرف بتعديلات لتواكب المستجدات في أسواق الأصول المشفرة وتماشياً مع أفضل الممارسات ولتعزيز متطلبات حماية المستثمرين ويقوم المصرف بتحذير المستهلكين من التعامل مع جهات غير مرخصة التي تسوق للاستثمار في الأصول المشفرة في المملكة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

في تونس، فقد تم الإشارة إلى أن هناك توجه نحو الترخيص للبنوك الرقمية، وبالنسبة للمؤسسات المالية فإنه لا يتم جمعها. وفيما يخص إصدار عملات رقمية، فقد قام البنك المركزي التونسي بدراسة الإطار النظري والتطبيقي المناسب لتصميم عملة رقمية من خلال مكتب خبرة دولي للدعم فني ومن خلال دراسة نموذج لعملات رقمية بالوساطة Retail CBDC with Intermediation في اختبارات البيئة الرقابية التجريبية. وستمثل مخرجات هذه الدراسات عناصر هامة لتحديد تصور أول واضح حول رؤية البنك المركزي في المجال خاصة فيما يتعلق الإطار التقني والتنظيمي إضافة إلى التحديات والمخاطر المنجرة عنها على الاستقرار المالي. وبالنسبة للتعامل في الأصول المشفرة، فقد اختبر البنك المركزي التونسي في إطار البيئة الرقابية التجريبية طولا معلوماتية بخصوص الأصول المشفرة Tokenization وتعتمد على تقنية سلسلة الكتل Blockchain والذكاء الاصطناعي AI ويتم العمل على وضع إطار تنظيمي لاستعمالات الأصول المشفرة ضمن مشروع قانون الصرف التونسي.

وفي **السعودية**، تنوعت مجالات تطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي في البنوك التجارية السعودية حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز تجربة العملاء، وفي الكشف عن الاحتيال المالي، وتحليل البيانات، بالإضافة إلى القيام بالتنبؤات حول سلوك العملاء وغيرها من الاستخدامات. كما يوجد لدى أغلب البنوك التجارية خطط لتوسيع نطاق استخدامات الذكاء الاصطناعي وتخزينه في حالات استخدام إضافية. وتم السماح بترخيص البنوك الرقمية، وتم نشر المتطلبات الخاصة بالترخيص بموقع البنك المركزي والتي تحتوي على سبيل المثال لا الحصر: خطة العمل والتوقعات المالية ورأس المال المقترح وهيكل الملكية ومسودة النظام الأساسي الهيكل التنظيمي المقترح وغيرها من المستندات الأخرى المذكورة في الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية والإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية. ويبلغ عدد المصارف الرقمية التي تم ترخيصها من قبل البنك المركزي ثلاثة بنوك هي بنك D360، وبنك اس تي سي، وبنك فيجن. وبالنسبة للمؤشرات المالية التي يتم جمعها من البنوك الرقمية تماثل ما يتم جمعه من البنوك المحلية ونظراً لبدء البنوك الرقمية في مزاولة الأعمال المصرفية مؤخراً فقد لا تتوفر كامل البيانات لعدم تقديم البنوك الرقمية لبعض المنتجات والخدمات. هذا، ويتم جمع تلك البيانات بشكل اسبوعي، وشهري، وربع سنوي، ونصف سنوي، وسنوي وفقاً للنماذج المعتمدة بالبنك المركزي. ومن أهم المؤشرات المالية: بيانات المركز المالي، قائمة الدخل، الودائع، الخسائر الائتمانية المتوقعة، مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات كفاية السيولة. كما تقوم الجهة الرقابية المسؤولة عن هذا القطاع بإصدار أي تعليمات أو قوانين لتنظيم عمل البنوك الرقمية وهي منشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي. وتغطي الأطر التشريعية والرقابية بالبنوك الرقمية كافة الجوانب في هذا الشأن وذلك من حيث شروط الترخيص والملاءة المالية وخلافه، إضافة إلى الجوانب الأخرى الخاصة بكل من الأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، وأمن المعلومات، ومكافحة الاحتيال.

فيما يتعلق بإصدار عملات رقمية، أشار البنك المركزي السعودي بأنه لم يتم إصدارها بعد ولكن توجد تجارب تهدف إلى فهم الجوانب التقنية للعملات الرقمية، إذ يتولى البنك المركزي دراسة العملات الرقمية للبنوك المركزية منذ عام 2015 لإجراء تقييمات داخلية للتقنية، تلاها في عام 2017 تقييم حالات استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية. كما أطلق البنك المركزيان للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (مشروع عابر)؛ بهدف إثبات جدوى إصدار عملة رقمية مشتركة وعبر الحدود بين البلدين، وتم تطوير نموذج أولي لتجربة العملة الرقمية. جدير بالذكر أن هذه المبادرة تهدف إلى إثبات مفهوم ودراسة وفهم وتقييم جدوى إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية (عملة رقمية للبنوك المركزية بالجملة) بهدف تطوير أنظمة دفع عبر الحدود وتقليل أوقات وتكاليف التحويل بين البنوك، بالإضافة إلى تجربة الاستخدام المباشر والتطبيق الفعلي لتقنيات مثل دفاتر الحسابات الموزعة.

وقد أشار البنك المركزي السعودي إلى أن العملات الرقمية للبنوك المركزية تنطوي على عدد من المخاطر أهمها: مخاطر نزاع الوساطة من البنوك التجارية وما يترتب عليه من آثار على الاستقرار المالي؛ إضافة إلى الآثار السلبية المحتملة على الاستقرار النقدي، من خلال تأثيرها على سرعة تداول النقد، ونزع الوساطة في الودائع المصرفية، وتقلب احتياطات البنوك، واستبدال العملة

بصيغة أخرى، وتدفقات رأس المال؛ عطفاً على المخاطر المتعلقة بسلامة النظام المالي في حال تصميم أدوات الدفع لدعم مستويات عالية من إخفاء الهوية والتي لا تتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا وقد تم بالإضافة بان العملة الرقمية للبنك المركزي قد توفر حلاً إضافياً وخياراً جديداً لمستخدمي المدفوعات من الأفراد أو الشركات، وقد تساهم العملة الرقمية للبنك المركزي في تسهيل وتسريع المدفوعات العابرة للحدود بين الدول المختلفة من خلال طبيعتها الرقمية وقدرتها على التسوية الآنية.

فيما يخص التعامل في الأصول المُشفرة، فإن التعامل بها حالياً غير مسموح. وتم الإيضاح بأن البنك المركزي السعودي يعمل حالياً على تطوير إطار تنظيمي شامل للأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. هذا، ويقوم البنك المركزي السعودي وغيره من الجهات الحكومية بالتحذير باستمرار من التعامل بالعملات المشفرة ومن مخاطرها المحتملة. ففي عام 2018 صدر بيان عن اللجنة الدائمة للتوعية، برئاسة هيئة السوق المالية، للتأكيد على أن العملات الافتراضية لا يتم تنظيمها في السعودية. كما صدر بيان عن وزارة المالية في عام 2019 للتحذير من التعامل مع العملات الافتراضية، بما في ذلك العملات المشفرة التي تدعي علاقتها بالسعودية.

في العراق، يعمل البنك المركزي العراقي على إصدار التراخيص لطلبات المصارف الرقمية ضمن (ضوابط تراخيص المصارف الرقمية الصادرة في العراق)، ولا توجد حالياً أي مصارف رقمية مرخصة. وتشمل الأطر التشريعية والرقابية للبنوك الرقمية كافة الجوانب في هذا الشأن وذلك من حيث شروط الترخيص والملاءة المالية وخلافه، إضافة إلى الجوانب الأخرى الخاصة بالضوابط التقنية للمصارف الرقمية. فيما يخص مجال العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية فلا يوجد حالياً قانون أو نظام أو ضوابط تنظم العمل المتعلق بالأصول الافتراضية والعملات الرقمية بما فيها (العملات الرقمية الصادرة من البنوك التجارية أو العملات المشفرة) علماً بأن البنك المركزي العراقي مستمر بالعمل والتنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية لوضع إطار تنظيمي وتشغيلي لتنظيم المجالات المذكورة انفاً. وتم بالإضافة بأنهم بصدد اعداد دراسة مسودة قانون يعنى باستخدام العملات المشفرة والأصول الافتراضية وفق أنواعها بالتعاون مع جهات ذات العلاقة ووضع الاطر السليمة للتعامل مع هذه الأصول والآليات والضوابط المنظمة لها. هذا، وقد سبق أن حذر البنك المركزي العراقي من التعامل بالعملات الرقمية بكافة اشكالها ومن خلال المنشورات على موقعه الرسمي بالإضافة إلى اصدار عدد من التعاميم في هذا الخصوص إلى المصارف وشركة مزودي خدمات الدفع الالكتروني.

في عُمان، لا توجد بنوك رقمية تم الترخيص لها من قبل البنك المركزي. وفيما يتعلق بإصدار عملة رقمية، اشارت السلطات إلى أنه تم الانتهاء من دراسة جدوى حول إطلاق عملة رقمية للبنك المركزي العماني وهي عملة رقمية ذات صفة قانونية في السلطنة ودراسة وبحث كيفية تنفيذها وتفعيلها وتطبيقها في السلطنة. وتم تقييم التصميم، الإطار التشغيلي، الإطار التنظيمي، أمن المعلومات، التكنولوجيا وحالات الاستخدام في دراسة جدوى حول إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي العماني. وتم الإشارة الى اصدار العملات الرقمية يعمل على تقليل الاعتماد على النقد

الورقي، وزيادة الأمن والشفافية، وزيادة الكفاءة والشمول المالي، والوصول إلى نماذج أعمال مبتكرة وجديدة بسهولة أكبر.

على صعيد التعامل في الأصول المُشفرة، فقد تم تكوين فريق عمل بين البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية للعمل على دراسة الوضع الراهن في السلطنة بشأن الأصول الافتراضية التابعة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم إعداد تقرير عن الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها ما بين الجهتين، وذلك بحيث يتم التنسيق فيما بينهم بشأن التنظيم والرقابة على أنشطة الأصول الافتراضية. ويتم حالياً دراسة استخدام الأصول الافتراضية كوسيلة للدفع هذا الموضوع من قبل البنك المركزي. كما أصدرت هيئة الخدمات المالية المال قرار بشأن تعليمات تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالنسبة للقيام بحملات توعية للتنبه من مخاطر التعامل بالأصول الافتراضية، فقد أصدر البنك المركزي العماني عدة تنبيهات بشأن استخدام الأصول الافتراضية والمخاطر المتعلقة بها.

أما في فلسطين، لم يتم الترخيص لبنوك رقمية، وأن هناك توجه للترخيص لها، حيث تم اعتماد السياسة الخاصة بالترخيص، وإصدار تعليمات بالخصوص وتم إصدار الإطار التنظيمي لترخيصها وعملها والذي حدد متطلبات الترخيص التالية:

1. التسجيل كشركة مساهمة عامة، ومراعاة أحكام قانون المصارف في ملكية الأسهم والاككتاب.
2. توفير الحد الأدنى لرأس المال بقيمة 25 مليون دولار.
3. أن تتوفر في المؤسسين معايير الملاءة والملاءمة بما يشمل عدم ادراجهم على قوائم الحظر والتجميد النافذة في فلسطين.
4. توفير استراتيجية وخطة عمل تنفيذية للسنوات الخمس الأولى من الترخيص.
5. توفير دراسة جدوى اقتصادية تتضمن القيمة المضافة للسوق الفلسطيني والموازنات التقديرية للسنوات الخمس الأولى.
6. تلبية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشروط والمؤهلات المنصوص عليها في التعليمات المنظمة.
7. تلبية متطلبات أنظمة الخدمات الرقمية ومتطلبات البيئة التكنولوجية الصادرة عن سلطة النقد.
8. تجهيز مقر رئيسي وفق متطلبات سلطة النقد.

بالنسبة لإصدار عملات رقمية، فقد تم الإشارة إلى أن الموضوع قيد الدراسة والاطلاع على تجارب الدول الأخرى بالخصوص. إضافة إلى ذلك أوضحت السلطات أن العملات الرقمية لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي متمثل في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر خاصة بحماية المستهلك وحماية البيانات. هذا، إلا أنها تعمل على تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي، وتقليل استخدام الكاش، وشمول مالي للقطاعات الغير رسمية، وتعزيز فعالية الدفع الالكتروني،

ومنع النشاط الغير مشروع وتقليل التهرب الضريبي، وتتبع الحركات وتقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيما يخص التعامل في الأصول المشفرة، فقد تم إصدار تعميم حذرت فيه سلطة النقد البنوك ومؤسسات الإقراض والصرافين والمواطنين من التعامل مع العملات الافتراضية.

في الكويت، فقد تم السماح بترخيص البنوك الرقمية، حيث أصدر بنك الكويت المركزي خلال عام 2022 إطاراً عاماً للعمل المصرفي الرقمي، بهدف تمكين البنوك من تطوير وتوسيع خدماتها الرقمية من خلال ثلاثة نماذج رئيسية تتمثل فيما يلي:

1. إنشاء وحدة مصرفية رقمية ضمن البنك القائم: تتيح هذه الوحدات تقديم خدمات رقمية متكاملة، وقد تم ترخيص وحدتين مصرفيتين رقميتين تابعتين لبنوك محلية حتى الآن.
2. نموذج "الصيرفة كخدمة" (Banking as a Service): يقوم هذا النموذج على شراكة بين بنك تقليدي ومؤسسة رقمية، بما يتيح تقديم خدمات مصرفية عبر واجهات برمجية دون الحاجة لتأسيس بنك مستقل.
3. تأسيس بنك رقمي مستقل: وهو بنك يعمل بشكل كامل عبر القنوات الرقمية في جميع عملياته وخدماته وتفاعلاته مع العملاء. ويجري حالياً تقييم الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص لتأسيس بنوك رقمية مستقلة، وهي تخضع لذات متطلبات ترخيص البنوك التقليدية.

وقد تم الإشارة إلى أن عدد تلك المصارف الرقمية التي تم السماح لها بالترخيص يبلغ عدد 2 بنك، وذلك على شكل وحدات مصرفية رقمية تابعة لبنوك محلية وليس بنك رقمي مستقل. وتجدر الإشارة إلى أن عمل البنوك الرقمية في الكويت يخضع لذات التعليمات والإطار التنظيمي المعمول به للبنوك التقليدية، والذي يراعي المخاطر والتحديات المرتبطة بها، ويحرص البنك المركزي على مراجعة هذه التعليمات وتحديثها باستمرار لمواكبة تطورات القطاع وضمان استقرار النظام المالي. وتتضمن الأطر التشريعية والرقابية الخاصة بالبنوك الرقمية كافة الجوانب في هذا الشأن مثل شروط الترخيص والملاءة المالية وغيرها من الضوابط الأخرى.

فيما يتعلق بإصدار العملات الرقمية، فإنه لم يتم إصدارها بعد في دول الكويت. وبالنسبة للتعامل في الأصول المشفرة، فقد أصدر بنك الكويت المركزي في شهر يوليو من عام 2023 تعميم بشأن حظر استخدام والتعامل بالأصول الافتراضية. كما قام بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع البنوك المحلية بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى وعي العملاء بالمخاطر المصاحبة للتعامل بالأصول الافتراضية وحث عملاء البنوك على عدم التعامل مع تلك العملات الافتراضية.

في ليبيا، فقد تم الإشارة إلى أنه لا توجد بنوك رقمية تم الترخيص لها من قبل البنك المركزي. إضافة إلى أنه لم يتم إصدار عملات رقمية أو التعامل في الأصول المشفرة.

وفي مصر، قام البنك المركزي المصري بإصدار قواعد تراخيص البنوك الرقمية والاشراف عليها في يوليو 2023. وتتضمن الأطر التشريعية والرقابية الخاصة بالبنوك الرقمية كافة الجوانب في هذا الشأن وذلك من حيث شروط الترخيص والملاءة المالية وخلافه، إضافة إلى أنه يسري على البنك الرقمي كافة القواعد والتعليمات الرقابية المنظمة والصادرة عن البنك المركزي المصري. كما تم اصدار موافقة مبدئية لأول بنك رقمي في مصر وان بنك ش.م.م Onebank S.A.E وحاليا يتم دراسة أكثر من عرض مقدم لإنشاء بنوك رقمية أخرى، ومن المتوقع اصدار ترخيص بنك رقمي آخر في النصف الثاني من عام 2025.

أما بالنسبة لإصدار العملات الرقمية، فإن البنك المركزي يعمل منذ فترة بالتعاون مع العديد من الجهات المحلية والمؤسسات الدولية لدراسة إمكانية إطلاق عملة رقمية للبنك المركزي، وتم بالفعل تشكيل عدة لجان للعمل على المشروع وانتهى البنك المركزي المصري من المرحلة الأولى بإعداد تقرير للدراسة وتم البدء في مرحلة "POC" حيث تضيف مرحلة إثبات المفهوم أنشطة الجانب العملي التطبيقي إلى الدراسة النظرية. كما أشارت السلطات إلى أن فوائد اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية تتمثل في سرعة وسهولة التداول، والمساهمة في الشمول المالي، وتشجيع تصميم و تنفيذ نماذج عمل متطورة ومبتكرة من الخدمات المالية الرقمية، وأنه بديلاً عن العملات الرقمية المشفرة، إضافة إلى التأثير الإيجابي على السياسة النقدية.

وفيما يخص التعامل في الأصول المشفرة، فإن قانون البنك المركزي الصادر عام 2020 يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها دون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها. كما قام البنك المركزي المصري بإصدار العديد من بيانات تحذيرية للمواطنين للتوعية بمخاطر التعامل بالعملات المشفرة والتأكيد على عدم جواز التعامل بها قانوناً.

في المغرب، أشارت السلطات إلى أنه لا توجد بنوك رقمية تم الترخيص لها من قبل بنك المغرب. كما أنه لم يتم اصدار عملات رقمية، إلا أن بنك المغرب قام بتكوين لجنة داخلية لدراسة جدوى إطلاق عملة رقمية مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المتعلقة لاسيما بتعزيز الشمول المالي كجزء من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، خفض نسبة تداول السيولة النقدية، وكذلك من أجل مواكبة الابتكار التكنولوجي في مجال المدفوعات لتجنب أي فجوة في هذا المجال.

هذا بالإضافة إلى أنه في الوقت الحالي، لا يُسمح بالتعامل في الأصول المشفرة في المغرب، وذلك استناداً إلى المواقف الرسمية الصادرة عن السلطات المالية. هذا، وقد تم إصدار بيان صحفي مشترك من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل عام 2017، ويحذر من المخاطر المرتبطة باستخدام العملات الافتراضية. وفي عام 2021، جددت السلطات المالية هذا الموقف من خلال بيان ثانٍ يدعو إلى الامتنال الصارم للضوابط القانونية المعمول بها بخصوص استخدام العملات الافتراضية. وفي هذا السياق، تم إنشاء فريق عمل مشترك يضم بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، مكتب الصرف، وغيرها من

المؤسسات، بهدف إعداد مشروع قانون يوطر الأصول المشفرة. ويجري حالياً عرض مشروع هذا القانون للمصادقة من قبل السلطات الحكومية المغربية.

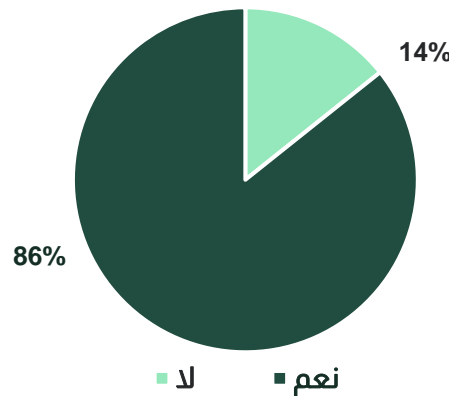
وفيما يخص اليمن، لم يتم الترخيص للبنوك الرقمية أو إصدار العملات الرقمية من قبل البنك المركزي.

التشريعات المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني

أدى تصاعد المخاطر المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني إلى دفع العديد من المصارف المركزية والسلطات الرقابية إلى أخذ خطوات تنظيمية وإشرافية تهدف إلى الحد من تأثير هذه المخاطر على القطاع المصرفي والمالي، وتحفيز المؤسسات المالية لتعزيز جاهزيتها في مواجهة تلك المخاطر. هذا ويتوجب على المصارف المركزية تعزيز إجراءات حماية أمن المعلومات للقطاع المصرفي في ظل التقدم التقني المتسارع، والاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي. ومن هذا المنطق، باشرت العديد من المصارف المركزية بوضع أطر تنظيمية للتعامل مع مخاطر أمن الفضاء الإلكتروني.

ويوضح الشكل البياني والجدول أدناه أن معظم المصارف المركزية في الدول المشاركة في الاستبيان، تمتلك تشريعات تنظيمية وإشرافية تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني وإدارة مخاطره، وتطبقها كجزء من مراقبة المؤسسات المصرفية المالية المرخصة. ووفقاً لنتائج المسح، فإن 12 دولة من أصل 14 دولة مشاركة في هذا المسح، يوجد لديها تشريعات متعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني وتطبق من قبل المصارف المركزية والجهات الرقابية مما يدل على مدى أهمية التشريعات في تعزيز قدرة الأجهزة المصرفية على تحمل هذه المخاطر والتحوط منها بإتخاذ خطوات تهدف إلى تجنب أثر مخاطر الفضاء الإلكتروني على القطاع المصرفي والمالي، الأشكال (7-4) و(7-5)، والجدول (7-3) و(7-4).

شكل رقم (7-4): وجود تشريعات أو لوائح متعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني من قبل المصرف المركزي



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

جدول (7-3): العناصر التي تشملها تشريعات المصرف المركزي المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني

الدولة	التدريب Training	دور مجلس الإدارة والإدارة العليا Role of Institution's Board and Senior Management	عمليات خرق الأمن واستمرارية العمل، Security Breach Process Recovery and	اختبار الاختراق Independent Testing	عناصر أخرى مع ذكرها
الإمارات	✓	✓	✓	✓	
البحرين	✓	✓	✓	✓	
السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
المغرب			✓	✓	✓
اليمن					
تونس					
الجزائر	✓	✓	✓	✓	
فلسطين	✓	✓	✓	✓	✓
الكويت	✓	✓	✓	✓	✓
ليبيا	✓	✓	✓	✓	
مصر	✓	✓	✓	✓	
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓
عمان	✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓	✓	✓	✓	

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

شكل رقم (7-5): العناصر التي تشملها تشريعات المصرف المركزي المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

جدول (7-4): القطاعات المالية التي تشملها التشريعات

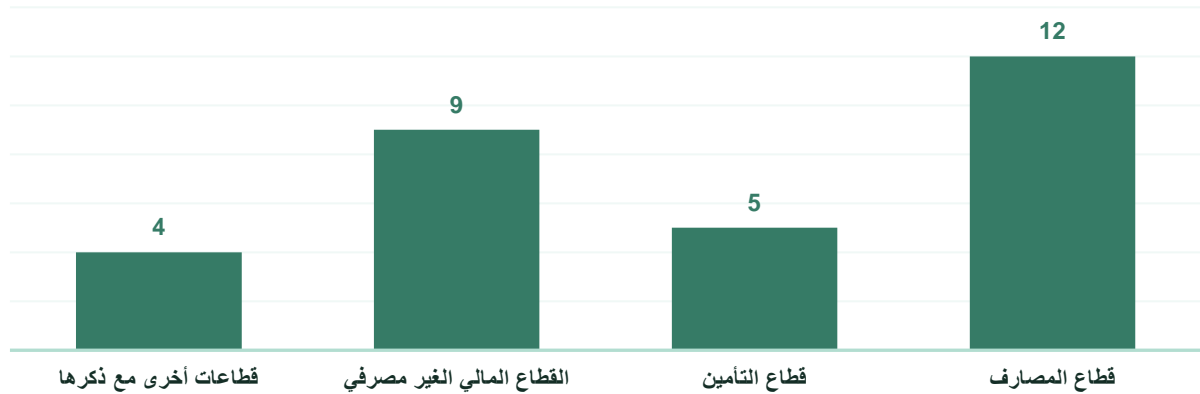
الدولة	قطاع المصارف	قطاع التأمين	القطاع المالي الغير مصرفي	قطاعات أخرى مع ذكرها
الإمارات	✓	✓	✓	بيوت الصرافة
البحرين	✓	✓	✓	Specialized Licenses (Fintech/crypto asset companies)
السعودية				القطاع الغير مصرفي يشمل الآتي: - شركات التمويل - شركات المعلومات الائتمانية والصرافة
المغرب	✓	✓	✓	تشمل التشريعات المغربية المتعلقة بالأمن السيبراني مجموعة من القطاعات المالية الحساسة التي تُعتبر ذات أهمية حيوية للبنية التحتية الوطنية.
اليمن				
تونس				
الجزائر	✓	✓	✓	محال الصرافة - شركات الاستثمار - شركات التمويل
فلسطين	✓		✓	شركات خدمات الدفع
الكويت	✓		✓	(شركات الاستثمار - شركات التمويل - شركات الصرافة - شركات المدفوعات - شركات المعلومات الائتمانية - شركات التقنيات المالية)
ليبيا	✓			

✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓

المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

في ذات السياق، يوضح الشكل (7-6) أن غالبية تشريعات المصارف المركزية العربية المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني تتركز في قطاع المصارف، إذ يوجد لدى 12 مصرف مركزي تشريعات تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني في القطاع المصرفي يليها القطاع المالي غير مصرفي (9 مصارف مركزية). ويظهر الاستبيان أهمية إدراج القطاعات الأخرى في تشريعات المصارف المركزية المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني كقطاع التأمين الذي يبدو وجود نقصاً في التشريعات لمثل هذه القطاعات.

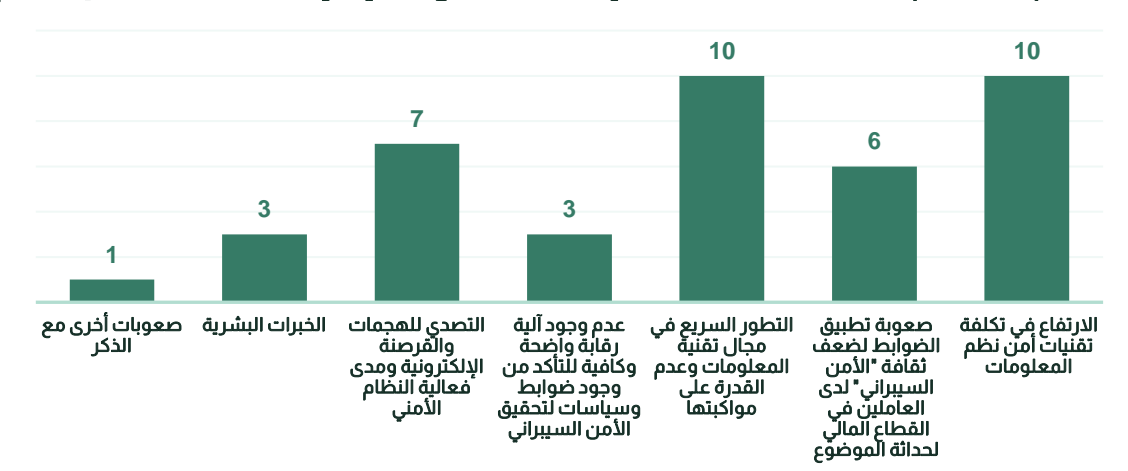
شكل رقم (7-6): القطاعات المالية التي تشملها التشريعات



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

وفي إطار متصل، وفي سعيها لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، تواجه المصارف المركزية والسلطات الرقابية في الدول العربية، عدداً من التحديات، يتمثل أبرزها في الارتفاع في تكلفة تقنيات أمن نظم المعلومات، التطور السريع في مجال تقنية المعلومات وعدم القدرة على مواكبتها، الشكل (7-7).

شكل رقم (7-7): أهم الصعوبات أو التحديات التي يواجهها القطاع المالي في تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني



المصدر: صندوق النقد العربي. (2025). استبيان تقرير الاستقرار المالي.

الفصل الثامن: اختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى القطاع المصرفي في الدول العربية

تمثل اختبارات الضغط أحد أهم أدوات إدارة المخاطر والإنذار المبكر، والتي تستخدم في تقييم مدى قدرة ومرونة البنوك في التعامل مع المخاطر المختلفة في ظل عوامل استثنائية معاكسة ولكن ممكنة الحدوث باحتمالية منخفضة. وتظهر أهمية نتائج اختبارات الضغط في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لتخفيف حدة تلك العوامل. كما تساهم اختبارات الضغط في تطوير خطط الطوارئ والتعافي لدى البنوك، وذلك لضمان استمرار قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها واستمرار النظام المالي في القيام بدوره في الوساطة المالية والمساهمة في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

وتتعدد اختبارات الضغط التي يتم إجرائها بواسطة البنوك المركزية العربية، ويمكن تقسيمها بشكل أساسي إلى اختبارات السيناريوهات والحساسية، كما يمكن تقسيم الاختبارات بشكل عام إلى اختبارات الملاءة المالية التي تشمل مخاطر الائتمان والتركز والسوق والتشغيل، والاختبارات الخاصة بمخاطر السيولة، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك والمخاطر العابرة للحدود، واختبارات الضغط الكلية، واختبارات الضغط العكسية. هذا وتقوم البنوك المركزية العربية بإجراء وتطوير أدوات ومنهجيات اختبارات الضغط، والتي تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة التي يسودها حالة من عدم اليقين ومنها التطورات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب على غزة، كذلك استمرار السياسة النقدية التقييدية، وإنخفاض أسعار النفط، هذا إلى جانب التحديات المرتبطة باستدامة الدين.

وعلى جانب آخر، تم إجراء اختبارات للضغوط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام ثلاثة سيناريوهات متدرجة من حيث حدة التأثير بافتراضات موحدة في إطار سيناريو للمخاطر الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، وذلك على المستوى الكلي لأكبر البنوك بالقطاع المصرفي التي تمثل نحو 80 في المائة من أصول القطاع، وعلى المستوى الجزئي للبنوك المنفردة، وذلك فيما يخص مخاطر الائتمان السيادية لمحفظة ائتمان القطاع الحكومي ومحفظة الاستثمارات المالية في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية، ومخاطر الائتمان الخاص، ومخاطر التركيز لمحفظة ائتمان أكبر 5 و10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة، ومخاطر السوق لسعر الصرف وأسعار العائد. وإلى جانب ذلك، تم تطبيق اختبار الحساسية لمخاطر التشغيل المرتبطة بتزايد مخاطر الأمن السيبراني الناتج عن الاتجاه إلى الاعتماد على القنوات والتطبيقات الإلكترونية.

وتهدف اختبارات السيناريوهات والحساسية المطبقة إلى تقييم مدى كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تقدير مدى صلابة أكبر البنوك في الدول العربية المستوردة والمصدرة للنفط لمواجهة الظروف المعاكسة. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في دول الجزائر وعمان وفلسطين والمغرب لمواجهة الخسائر الناتجة عن اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر الائتمان الخاص، ومخاطر التركيز، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد

الضغط على المستوى الكلي أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر لعامي 2023 و2024.

ويشمل التحليل في هذا الفصل، مسح لمنهجيات ونتائج اختبارات الضغط المطبقة في الدول العربية³³ من قبل البنوك المركزية، حيث يتم إجراء أنواع متنوعة من اختبارات الضغط طبقاً لمنهجيات مختلفة، والتي تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة التي يسودها حالة من عدم اليقين نتيجة استمرار تداعيات الظروف الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، والاستمرار في السياسة النقدية التقييدية في بعض دول العالم، وكذلك تأثر الزيادة في أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتحديات المرتبطة باستدامة الدين الخارجي. ويمكن تقسيم الاختبارات المطبقة بشكل عام إلى مجموعة اختبارات تتمثل في اختبارات الملاءة المالية، والاختبارات الخاصة بمخاطر السيولة، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك والمخاطر العابرة للحدود، واختبارات الضغط الكلية، واختبارات الضغط العكسية. كما يشمل الفصل تطبيق لاختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام افتراضات موحدة، ومتدرجة في حدة التأثير في إطار سيناريو للمخاطر الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، وذلك على المستوى الكلي لمجمع أكبر البنوك بالقطاع المصرفي، والتي تمثل نحو 80 في المائة من أصول القطاع، وعلى المستوى الجزئي للبنوك المنفردة.

أولاً: اختبارات الضغط التي يتم إجرائها بواسطة البنوك المركزية العربية

1. مخاطر الائتمان

1.1 سلطنة عمان

يقوم البنك المركزي العُماني بإجراء سلسلة من الاختبارات الضاغطة لتقييم مرونة النظام المصرفي في مواجهة والتكيف مع الصدمات المعاكسة التي قد تتعرض لها المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية على مدار فترة زمنية محددة. وتشمل اختبارات الضغط اختبار تحمل الملاءة المالية القائم على السيناريوهات الكلية باستخدام اختبار افتراضي آخر عكسي. ويتم تقييم سيناريوهات مخاطر الائتمان التي من شأنها أن تجعل البنوك غير قادرة على الالتزام بالمتطلبات الرقابية ذات الصلة بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. وقد تم إجراء الاختبار بناءً على افتراض تذبذب أسعار النفط الخام، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدلات العائد على الإقراض، ومؤشر أسعار الأسهم، بدرجات متفاوتة من الشدة ضمن الاختبار، وتقدير ما ينتج عن ذلك من تغير في نسبة القروض غير العاملة المقدرة بدرجات متفاوتة.

وقد أظهرت نتائج الاختبار الي أن مستوى الملاءة المالية للقطاع المصرفي يظل ثابتاً ومستقراً وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المحلي البالغ 13.5 في المائة على مدى ثلاث سنوات قادمة. وبافتراض سيناريو أكثر حدة، أظهرت نتائج اختبار الضغوط أنه من المتوقع أن يستمر القطاع المصرفي العُماني وبشكل مريح في الحفاظ على ملاءته المالية في مواجهة الانكماش الناجم عن

³³ تم اختيار هذه الدول اعتماداً على استبيان تقرير الاستقرار المالي للدول العربية لعام 2025، كما تم استخدام أحدث تقارير الاستقرار المالي المنشورة في مواقع البنوك المركزية للدول العربية الإلكترونية.

ظروف الاقتصاد الكلي المعاكسة والمرتبطة بالضغط الشديد على أسعار النفط العالمية وما يرتبط على ذلك من تدهور الظروف الاقتصادية في سلطنة عُمان.

1.2 مملكة البحرين

قام مصرف البحرين المركزي خلال عام 2023 بتطبيق الاختبارات الضاغطة من خلال وضع سلسلة من الصدمات باستخدام سيناريوهات افتراضية تتضمن تغييرات في منسوبات نسبة المخاطر. وشملت الاختبارات البنوك التقليدية والإسلامية، وبنوك قطاع التجزئة، والبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. استخدم المصرف النماذج المعتمدة دولياً مثل نماذج صندوق النقد الدولي. وقد تم تعديل هذه النماذج لتناسب مع النظام المصرفي في مملكة البحرين حيث يتم تطبيق سيناريوهات تركز على تقييم مرونة البنوك من خلال زيادة حدة تأثير السيناريوهات، وتم تحديد درجة الحدة بناء على البيانات والتجارب السابقة.

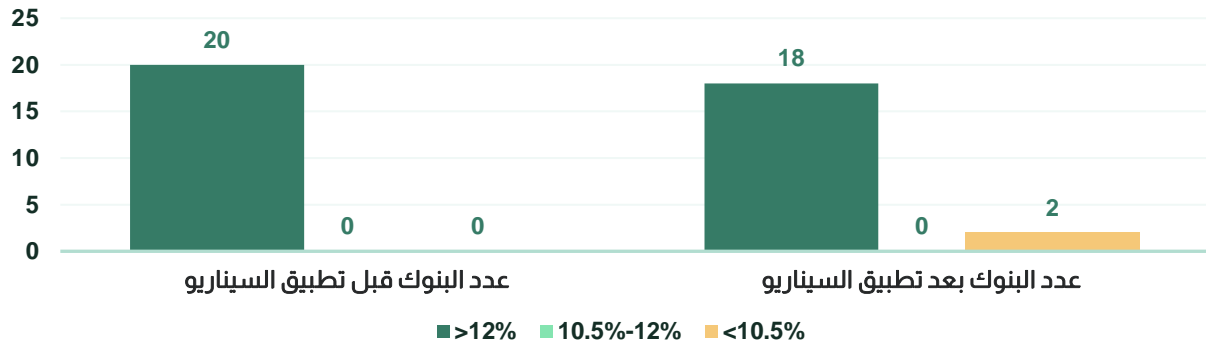
وشملت سيناريوهات الاختبار زيادة نسبة القروض غير العاملة، وزيادة نسبة القروض غير العاملة في القطاعات الرئيسية، وارتفاع القروض غير العاملة في القطاع العقاري، وارتفاع القروض غير العاملة في قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة. وقد توصلت نتائج الاختبارات التي أجرتها إدارة الاستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي في عام 2023 إلى متانة القطاع المصرفي وعدم وجود مؤشرات لمخاطر تهدد النظام المصرفي على المدى الطويل.

1.3 المملكة الأردنية الهاشمية

قام البنك المركزي الأردني بتطبيق اختبارات الضغط، حيث تم افتراض ارتفاع احتمالية التعثر بنسبة 100 في المائة، إلى جانب افتراض انخفاض أرباح البنوك بنسبة 50 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، كما تم تقدير أن تسجل نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) تصل 65 في المائة من قيمة القروض غير العاملة.

وتوصل الاختبار إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي للأردن من معدل 17.9 في المائة إلى 16.1 في المائة، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ نسبة 12 في المائة، وذلك بفضل ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر من النسب المرتفعة في المنطقة، إلى جانب ذلك تتمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال، مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. أما على المستوى الجزئي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 18 بنك وستنخفض عن 10.5 في المائة لدى بنكين، مما يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة، الشكل (8-1).

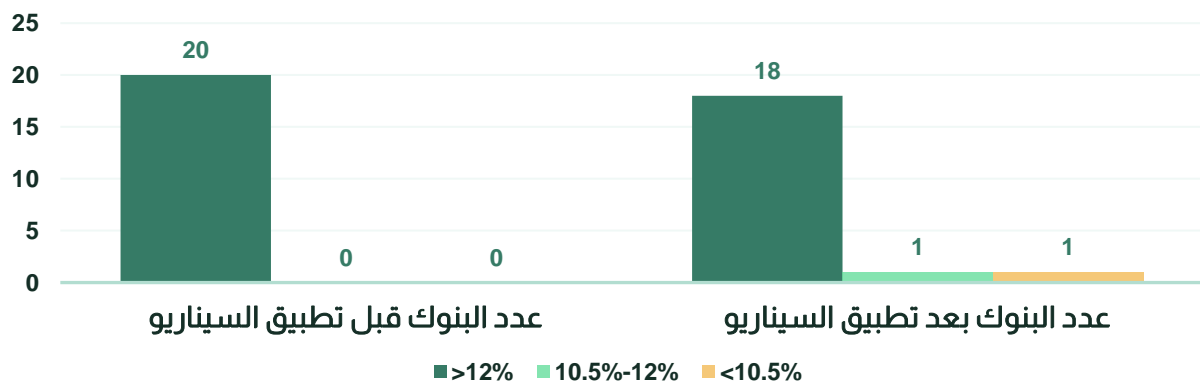
الشكل (8-1) القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان على مستوى نسبة كفاية رأس المال (2023)



كما قام البنك المركزي الأردني بتطبيق اختبارات الضغط على المستوى الموحد للقطاع المصرفي الأردني والذي يشمل (فروع البنوك في الأردن وخارجها والشركات التابعة داخل وخارج الأردن)، حيث تم افتراض ارتفاع احتمالية الإخفاق على المستوى الموحد بنسبة 100 في المائة، وكذلك تم افتراض انخفاض أرباح البنوك بنسبة 50 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، كما تم افتراض أن تسجل نسبة الخسارة عند التعثر 65 في المائة من قيمة القروض غير العاملة.

وقد أظهرت الاختبارات نتائج إنخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن على المستوى الموحد من 17.7 في المائة إلى 16.7 في المائة، بالرغم من هذا التراجع تظل النسبة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12 في المائة مما يعكس قدرة القطاع على تحمل هذه الصدمة، ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك على المستوى الموحد والتي تعد من النسب المرتفعة في المنطقة، إلى جانب ذلك تتمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات وامتصاص الخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال، مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. أما على المستوى الجزئي، تشير النتائج أن النسبة سوف تظل أعلى من 12 في المائة لدى 18 بنك وستنخفض عن 10.5 في المائة لدى بنكين، مما يعكس قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة، الشكل (8-2).

الشكل (8-2) القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان على مستوى نسبة كفاية رأس المال على المستوى الموحد (2023)



1.4 دولة فلسطين

شملت اختبارات الضغط جميع البنوك العاملة في فلسطين، وعددها ثلاثة عشر بنكاً، وتم اعتماد الحد الأدنى المقرر (Hurdle Rate) عند 10.5 في المائة لتقييم أداء البنوك عند محاكاة الصدمات المختلفة، وهو يمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أي هوامش إضافية.

نسبة كفاية رأس المال قبل الاختبارات: بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2024 قبل الاختبارات 16.61 في المائة وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب رقابياً عند 13.5 في المائة بما يتضمن هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5 في المائة، والهامش المضاد للتقلبات الدورية البالغ 0.5 في المائة.

فيما يخص مخاطر الائتمان تم افتراض صدمتين على النحو التالي:

- **الصدمة الأولى: انخفاض قيمة الضمانات المقبولة (Collateral's haircut):** تم افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 75 في المائة، وقد أظهرت نتيجة محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للبنوك انخفاض نسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.78 في المائة، لتصل إلى 15.83 في المائة، مع بقائها أعلى من معدل 10.5 في المائة. أما على المستوى الجزئي للبنوك، فقد أظهرت نتائج محاكاة الصدمة نجاح جميع البنوك المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من 10.5 في المائة.
- **الصدمة الثانية: محاكاة أثر تدهور جودة الائتمان والارتفاع في القروض غير العاملة:** استناداً لمخرجات النموذج القياسي المستخدم في دائرة الاستقرار المالي، تم محاكاة ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى نحو 7 في المائة مقارنة بمستواها في نهاية العام 2024 والبالغ 5.08 في المائة. وأظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للبنوك، انخفاض نسبة كفاية رأس المال بمعدل 0.72 في المائة عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى نحو 15.11 في المائة، مع بقائها أعلى من 10.5 في المائة، سواء على مستوى النظام أو على المستوى الجزئي للبنوك.

1.5 جمهورية مصر العربية

تشمل اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان اختبارات تتعلق بمخاطر الائتمان السيادية الناتجة عن توظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية والقروض والتسهيلات الائتمانية للجهات السيادية، بالإضافة إلى اختبارات مخاطر الائتمان لمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات غير المالية والشركات المتوسطة، ومحفظة ائتمان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، ومخاطر ائتمان الشركات بالعملات الأجنبية. وقد تم إجراء هذه الاختبارات على أكبر 10 بنوك لقياس مدى تأثيرها في القطاع المصري، وتمثل هذه البنوك نحو 80 في المائة من إجمالي الأصول في مارس 2024.

• مخاطر الائتمان السيادية

تم احتساب قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للسندات الحكومية بالتكلفة المستهلكة بالعملتين المحلية والأجنبية وفقاً لدرجة تراجع التصنيف الائتماني للديون السيادية ومعدل الإخفاق ونسبة الخسارة المقابلة عند التعثر (LGD)، وقد تم افتراض الإخفاق الحكومي في سداد استحقاقات السندات خلال كل فترة استحقاق له، بدءاً من تاريخ الإخفاق المفترض، وذلك وفقاً لما يلي:

السيناريو الأكثر حدة	السيناريو متوسط الحدة	السيناريو الأساسي	تراجع التصنيف الائتماني بمقدار
ثلاث درجات	درجتين	درجة واحدة	مرحلة المخاطر الائتمانية
المرحلة الثالثة (الإخفاق يبدأ من عام 2025) لمدة العمر الزمني 45 في المائة	المرحلة الثانية (الإخفاق يبدأ من عام 2025) لمدة 3 أعوام 45 في المائة	المرحلة الأولى (الإخفاق يبدأ من عام 2025) لمدة عام واحد فقط 45 في المائة	نسبة الخسارة عند التعثر

• مخاطر ائتمان الشركات والأفراد

• مخاطر ائتمان الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة:

في ضوء سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وما يترتب عليه من انخفاض إيرادات وأرباح الشركات الكبرى والمتوسطة وكذلك المنشآت متناهية الصغر، فقد تم افتراض ارتفاع احتمالية الإخفاق بمحفظة ائتمان تلك الشركات، فضلاً عن تأثر الدخل الحقيقي للأفراد سلباً، وبالتالي ارتفاع مخاطر ائتمان محفظة القروض الاستهلاكية متضمنة بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وقروض السيارات، إلى جانب القروض العقارية للإسكان الشخصي.

وتم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض بثلاث درجات، وتراجعها بدرجتين للقطاعات متوسطة، والتعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، وذلك لنسبة من محفظة التسهيلات الائتمانية، قدرت بـ 50 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي، و75 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و100 في المائة وفقاً للسيناريو الأكثر حدة، بالإضافة لتراجع درجة الجدارة الائتمانية لكافة القطاعات بدرجة واحدة لنسبة من محفظة القروض غير العاملة.

• مخاطر ائتمان الشركات متناهية الصغر، ومحفظة التجزئة المصرفية:

تم افتراض اخفاق نسبة من محفظة القروض المنتظمة الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر، وكذلك نسبة من محفظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي إلى فئة «دون المستوى» وذلك بنسبة 10 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي، و15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

اختبار الحساسية لمخاطر الائتمان بالشركات بالعملة الأجنبية:

تم افتراض اخفاق نسبة من محفظة قروض الشركات بالعملة الأجنبية وتحويلها إلى فئة «دون المستوى» طبقاً لدرجة الجدارة الائتمانية، على النحو التالي:

فئتي (3) و (4)	10 في المائة	20 في المائة	30 في المائة
فئات (5) و (6) و (7)	40 في المائة	50 في المائة	60 في المائة

اختبار الحساسية لمخاطر الائتمان للمطالبات على الجهات السيادية بالعملة المحلية:

تم تطبيق أوزان مخاطر لمقابلة مخاطر الائتمان للأوراق المالية الحكومية متضمنة أذون وسندات الخزانة بالعملة المحلية بدلاً من معامل مخاطر صفر في المائة استرشاداً بمقترحات لجنة بازل: 7 في المائة للسيناريو الأساسي و11 في المائة للسيناريو متوسط الحدة و15 في المائة للسيناريو الأكثر حدة.

وقد توصلت نتائج الاختبارات إلى إنخفاض درجة مخاطر من كل من مخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر الائتمان على المطالبات على الجهات السيادية، ومخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة، ومخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات متناهية الصغر، وكذلك مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة التجزئة المصرفية، وأيضاً إنخفاض درجة مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة ائتمان الشركات بالعملة الأجنبية وذلك في كل من السيناريو الأساسي والسيناريو متوسط الحدة. أما في السيناريو الأكثر حدة، فإن المخاطر سجلت درجة مخاطر منخفضة باستثناء مخاطر الائتمان السيادية التي سجلت درجة مخاطر متوسطة.

1.6 دولة الإمارات العربية المتحدة

أجرى المصرف المركزي الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط لعام 2024 بهدف تقييم مدى مرونة البنوك في دولة الإمارات في ظل سيناريو سلبي افتراضي. واشتمل هذا السيناريو على تصور حدوث ركود عالمي متزامن نتيجة للمخاطر الجيوسياسية واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة. وأظهرت النتائج أن النظام المصرفي في دولة الإمارات قادر على تحمّل مثل هذه الصدمات، مع الحفاظ على معايير الملاءة والسيولة، والاستمرار في تقديم الائتمان لاقتصاد دولة الإمارات.

يعد الحفاظ على مرونة النظام المالي في دولة الإمارات أحد الركائز الأساسية ضمن مهام المصرف المركزي. ويستخدم المصرف المركزي إطاراً شاملاً لاختبارات القدرة على تحمّل الضغط كأداة استباقية لتقييم مرونة النظام المالي. ويجمع هذا الإطار بين منهجتي التقييم التصاعدي والتنازلي لتحليل المخاطر على مستوى القطاع المصرفي.

ولتعزيز قدراته على تقييم المخاطر، يعتمد المصرف المركزي منهجيات إضافية أيضاً، تشمل اختبارات القدرة على تحمّل حساسية الضغط لتقييم عوامل مخاطر محدّدة، واختبارات القدرة على تحمّل الضغط على السيولة لقياس مدى الصمود في مواجهة الصدمات المتعلقة بالسيولة، إضافةً إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغط في مواضيع محددة مضمّمة لاستهداف أوجه الضعف المحددة التي يتم رصدها على مستوى القطاع و يسهم هذا النهج متعدد المستويات في تحقيق تحديد شامل للمخاطر، ويُعزز الحفاظ مسبقاً على الاستقرار الكلي للنظام المالي في دولة الإمارات.

وقد تضمّن برنامج اختبارات القدرة على تحمّل الضغط لعام 2024 مدخلات تستند إلى أحدث التطورات الاقتصادية وتقييمات المخاطر. ويستعرض هذا القسم نتائج البرنامج، بما في ذلك اختبارات الملاءة والسيولة التصاعدية والتنازلية، بالإضافة إلى تحليلات السيناريوهات في مواضيع معينة.

أجرى إطار اختبارات القدرة على تحمّل الضغط لعام 2024 تقييماً لسيناريوهين على مدى ثلاث سنوات، صمّمهما وطبّقهما المصرف المركزي ضمن اختبارات تنازلية وتصاعدية لقياس القدرة على تحمل الضغط. ويعكس السيناريو الأساسي التوقعات المالية الكلية التي تم الإجماع عليها، والتي تتسم بنمو قوي في القطاع غير النفطي، واستقرار في إنتاج النفط، وتضخم معتدل. كما كان من المتوقع أن ترتفع أسعار المساكن، بالتوازي مع استمرار التوسع الاقتصادي في كل من دبي وأبوظبي.

أما السيناريو السلبي، فقد تضمّن حدوث ركود عالمي متزامن ناجم عن توترات جيوسياسية، واستمرار أسعار الفائدة المرتفعة، وضغوط تضخمية مستمرة. وتضمنت السمات الرئيسة لهذا السيناريو اضطرابات في التجارة العالمية، وتقلبات حادة في أسواق السلع الأساسية، وضعف في النشاط الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن تؤثر هذه العوامل سلباً على اقتصاد دولة الإمارات من خلال انخفاض قيم الأصول، وارتفاع مخاطر الائتمان، وزيادة الانكشافات عبر الحدود على الأسواق الناشئة الأضعف، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور جودة الأصول في الميزانيات العمومية للبنوك في دولة الإمارات المشاركة في الاختبار.

التحسينات على منهجية اختبارات القدرة على تحمّل الضغط: أحرز المصرف المركزي تقدماً ملحوظاً في تطوير إطار اختبارات القدرة على تحمّل الضغط. وقد شملت هذه التحسينات التحقق الآلي من البيانات، وتوافقها مع النماذج الداخلية لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تقييمات أكثر تفصيلاً لمخاطر محدّدة. كما أسهم دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز تصميم السيناريوهات من خلال تحسين قدرات رصد المخاطر وإجراء مقارنات معيارية. وتساعد هذه الأدوات في تحديد العلاقات المعقدة والمخاطر المخفية، مما يوفر مرئيات قيّمة لتطوير السيناريوهات ويثري عملية الاختبار بشكل عام.

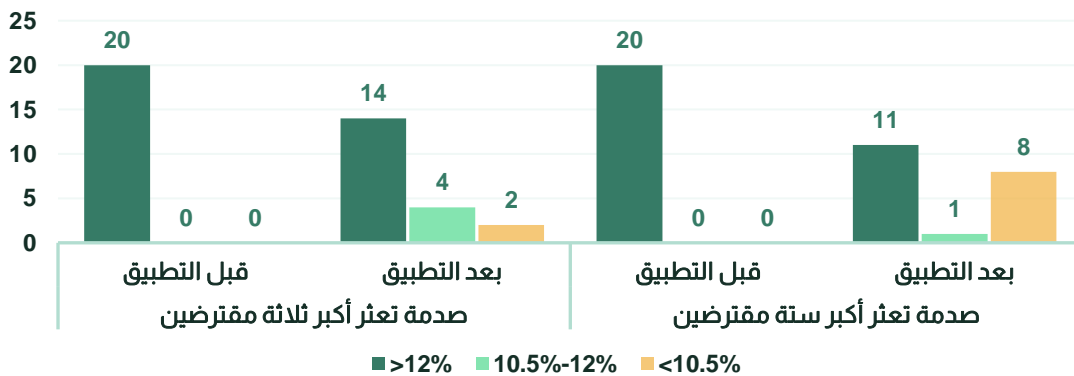
2. اختبارات الضغط لمخاطر التركيز

2.1 المملكة الأردنية الهاشمية

قام البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز الائتماني على النحو التالي:

- **السيناريو الأول:** يفترض تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك.
- **السيناريو الثاني:** يفترض تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، الشكل (8-3).

الشكل (8-3) القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغط لمخاطر التركيز على مستوى نسبة كفاية رأس المال (2023)



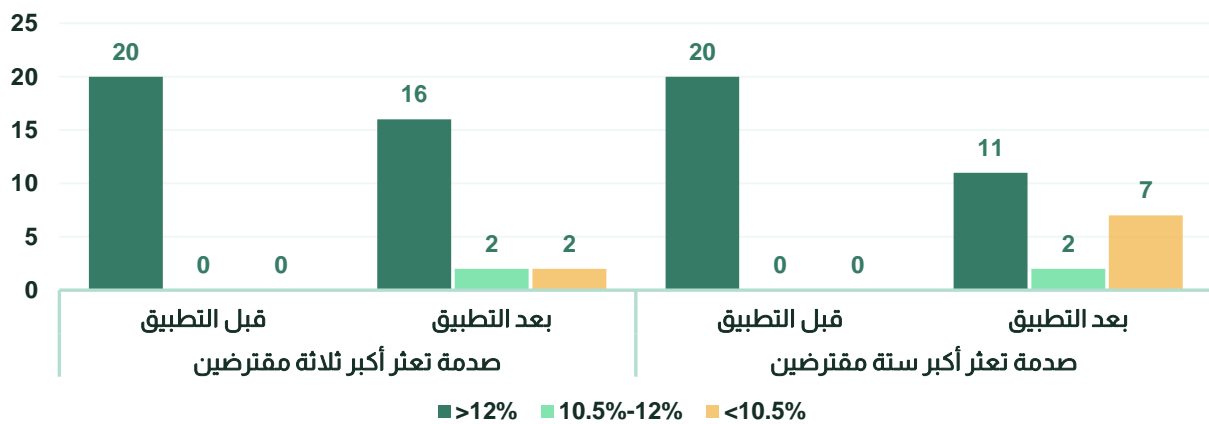
توصلت نتائج السيناريو الأول إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال من 17.9 في المائة إلى 15.5 في المائة أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المقرر، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12 في المائة لدى 14 بنك وستتخفض عن 12 في البنك لدى 6 بنوك، وستبقى نسبة كفاية رأس المال لدى أربعة بنوك أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5 في المائة. كما أظهرت نتائج السيناريو الثاني إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي من 17.9 في المائة إلى 13.7 في المائة أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المقرر، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12 في المائة لدى 11 بنك، في حين ستتخفض عن 12 في المائة من 9 بنوك، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركيزات الائتمانية.

كما قام البنك المركزي الأردني بتطبيق اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز على المستوى الموحد (من كافة فروع البنوك في الأردن محلياً وخارجياً والشركات التابعة داخل وخارج الأردن)، حيث تم افتراض ذات السيناريوهات السابقة.

وقد توصلت نتائج السيناريو الأول إلى إنخفاض نسبة كفاية رأس المال من 17.7 في المائة إلى 15.6 في المائة، أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المقرر، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12 في المائة لدى 16 بنك وستنخفض عن 12 في المائة لدى 4 بنوك، بينما ستبقى نسبة كفاية رأس المال لدي بنكين منهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5 في المائة.

كما أظهرت نتائج السيناريو الثاني إلى إنخفاض نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي من 17.7 في المائة إلى 14 في المائة، أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المقرر، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12 في المائة من 11 بنك، في حين ستنخفض عن 12 في المائة لدى 9 بنوك، منها 7 بنوك ستخفض نسبة كفاية رأس المال بها عن الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5 في المائة. مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يقوم بالمتابعة بشكل مستمر لمخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركيزات الائتمانية، الشكل (8-4).

الشكل (8-4) القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغوط لمخاطر التركيز على مستوى نسبة كفاية رأس المال على المستوى الموحد (2023)



2.2 جولة فلسطين

تتمثل الصدمات المستخدمة في إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة لمخاطر التركيز في السيناريوهين التاليين:

السيناريو الأول: صدمة تعثر أكبر مقترض (غير الحكومة): أسفرت محاكاة صدمة تعثر أكبر مقترض عن إنخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للبنوك بـ 1.12 في المائة وذلك عن مستواها بعد صدمة إنخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى حوالي 14.71 في المائة، وهي

أعلى من معدل 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتائج المحاكاة نجاح جميع البنوك في الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة. السيناريو الثاني: صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء الحكومة): أسفرت محاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للبنوك بنحو 2.33 في المائة عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى 13.5 في المائة، مع بقائها أعلى من 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتائج المحاكاة نجاح معظم البنوك في الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.

2.3 جمهورية مصر العربية

- اختبار الحساسية لمخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية.

يتم تطبيق أوزان إضافية لمقابلة مخاطر تركيز للمطالبات على الجهات السيادية بالعملة المحلية، بشكل تصاعدي على شرائح تجاوز تلك المطالبات إلى الشريحة الأولى من رأس المال لكل بنك، وذلك باستخدام مجموعة من الأوزان تتراوح بين 5 إلى 30 في المائة، والتي تطبق بشكل تصاعدي على شرائح تجاوز تلك المطالبات إلى الشريحة الأولى من رأس المال من 100 في المائة إلى أعلى من 300 في المائة.

- اختبار الحساسية لمخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات

تم قياس مخاطر التركيز الائتماني في محفظة ائتمان الشركات من خلال افتراض تعثر أكبر 3 عملاء بالسيناريو الأساسي، وأكبر 5 عملاء بالسيناريو متوسط الحدة، وأكبر 10 عملاء بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالهم إلى فئة "دون المستوى" وذلك على مستوى كل بنك.

وقد أسفرت نتائج الاختبارات عن انخفاض درجة مخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية ومخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات في كل من السيناريو الأساسي والسيناريو متوسط الحدة. أما في السيناريو الأكثر حدة، ظلت مخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية عند درجة مخاطر منخفضة، بينما سجلت مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات درجة مخاطر متوسطة.

3. اختبارات الضغط لمخاطر السوق

3.1 دولة الإمارات العربية المتحدة

تم افتراض أن البنوك ستتكبّد خسائر ناتجة عن مخاطر السوق بسبب استحواذها على سندات الدين (بما فيها السندات المقدرة بالقيمة العادلة وبالتكلفة المستهلكة) إذ سينتج عن هذه السندات خسائر كبيرة من أسعار العائد وصدّات الفروقات في الائتمان في ظل السيناريو السلبي.

وقد أظهرت نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة لعام 2023 أن النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة لا يزال ذو رأس مال جيد في ظل السيناريو الأساسي والسلبي.

3.2 مملكة البحرين

أجرى مصرف البحرين المركزي اختبارات تتعلق بمخاطر ارتفاع أسعار العائد، وذلك في إطار تصاعد الضغوط التضخمية، وتأثيرها على المدى الطويل على نمو القروض وعلى جودة الأصول وبالتالي على ربحية البنوك، حيث سيؤدي ارتفاع أسعار العائد إلى زيادة الأقساط المستحقة على الأفراد والشركات وبالتالي ارتفاع احتمالية الإخفاق.

وقد أسفرت نتائج الاختبارات التي أجرتها إدارة الاستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي في عام 2023 عن صلابة القطاع المصرفي مع عدم توقع أي مخاطر تهدد النظام المصرفي على المدى الطويل، حيث أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي البحريني قادر على تحمل الصدمات الشديدة بفضل تمتع البنوك بمستويات قوية من رأس المال.

3.3 المملكة الأردنية الهاشمية

أجريت بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق ومدى تأثيرها على كفاية رأس المال. واقتصر التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات وهي أسعار العائد، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم، باعتبارها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

- فيما يتعلق مخاطر أسعار العائد، تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 200 نقطة أساس.
- فيما يتعلق مخاطر سعر الصرف، تم افتراض انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأجنبية.
- فيما يتعلق مخاطر أسعار الأسهم، تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30 في المائة.

وقد أظهرت نتائج الاختبارات فيما يخص مخاطر أسعار العائد، عدم تأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي وبقائها أو استقرارها تبقى عند مستواها البالغ 17.9 في المائة، أما على المستوى الجزئي، فإن النسبة بلغت أعلى من 12 في المائة لدى جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

أما في حالة مخاطر سعر الصرف، فلم تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي وإستقرت عند نسبة بلغت 17.9 في المائة، مما يعني أن القطاع المصرفي قادر بشكل كبير على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب تغطية الأصول بالعملات الأجنبية للإلتزامات، ووجود مراكز طويلة بالعملات الأجنبية لدى معظم البنوك.

وبالنسبة لمخاطر أسعار الأسهم، لم تتغير نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن وإستقرت عند نسبة 17.9 في المائة، مما يعني أنه لا يوجد أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، وعلى المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى

جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يعكس قدرة البنوك في الأردن على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

كما قام البنك المركزي الأردني بتطبيق اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق على المستوى الموحد (فروع البنوك في الأردن وخارجها والشركات التابعة داخلها وخارجها)، وقد اقتصر التحليل على نوعين من الصدمات وهي أسعار العائد، وأسعار الأسهم، علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

- فيما يخص مخاطر أسعار العائد، تم افتراض ارتفاعها بمقدار 200 نقطة أساس، وأظهرت نتائج الاختبار أن نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك على المستوى الموحد انخفضت من 17.7 في المائة إلى 16.3 في المائة، أما على المستوى الجزئي فإنه سوف تبقى النسبة أعلى من 12 في المائة لدى جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يعكس على قدرة البنوك على المستوى الموحد على تحمل هذه الصدمة.

- فيما يتعلق بمخاطر أسعار الأسهم، فقد تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة قدرت 30 في المائة، وقد أسفرت نتائج الاختبار انخفاض نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي على المستوى الموحد بشكل طفيف من 17.7 في المائة إلى 17.6 في المائة، مما يشير إلى عدم وجود أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، وعلى المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة. مما يدل على قدرة البنوك على المستوى الموحد على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للأسواق المالية بشكل عام.

3.4 دولة فلسطين

قامت سلطة النقد الفلسطينية بإجراء اختبار الضغوط لمخاطر السوق، ونظراً لعدم وجود عملة وطنية في فلسطين، فقد تم معاملة عملة الشيكل الإسرائيلي كعملة واقع (De facto currency) عند إجراء الاختبارات المتعلقة بتغير سعر الصرف، وقياس تأثير انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى. وقد تم تحديد قناتين لانتقال تأثير صدمة تغير سعر الصرف إلى البيانات المالية للبنوك وهي:

- القناة الأولى تمثلت في محاكاة الأثر المباشر لصدمة تغير سعر الصرف، وقد تم من خلالها افتراض انخفاض سعر صرف عملة الشيكل بـ 10 في المائة مقابل العملات الأخرى المتداولة في فلسطين.
- القناة الثانية تمثلت في محاكاة الأثر غير المباشر لصدمة انخفاض سعر صرف الشيكل: وقد تم افتراض تعثر بنحو 10 في المائة من القروض بالعملات الأخرى غير عملة الشيكل كنتيجة لتغير سعر الصرف.

وقد أظهرت نتائج الاختبار التأثير المجمع الناتج عن محاكاة صدمة تغير سعر صرف الشيكل عبر قنوات انتقالها، انخفاض نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين بنحو 0.29 في

المائة لتصل إلى 16.32 في المائة، وهي أعلى من معدل 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتيجة الاختبار نجاح كافة البنوك في الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل 10.5 في المائة.

3.5 جمهورية مصر العربية

- مخاطر السوق للمطالبات على الجهات السيادية

ويتم تحديد قيمة الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم السندات الحكومية ضمن محفظتي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لكل بنك بعد افتراض ارتفاع سعر العائد، وإضافته للسعر وفقاً لمنحنى العائد، وذلك بمقدار: صفر في المائة للسيناريو الأساسي، 4 في المائة للسيناريو متوسط الحدة، و8 في المائة للسيناريو الأكثر حدة.

- اختبارات الحساسية لمخاطر السوق

على مستوى مخاطر السوق لسعر الصرف، تم تقييم تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية - في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وما يتعلق به من تراجع في موارد النقد الأجنبي - على صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية للبنوك وكذلك على الأصول والالتزامات العرضية بالعملات الأجنبية المرجحة بأوزان المخاطر بعد ارتفاع سعر الصرف. إضافة ذلك، تم تقييم تأثير ارتفاع سعر العائد من خلال تحديد قيمة الخسائر أو الأرباح المتوقعة باستخدام الفجوة التراكمية لإعادة التسعير - حتى ثلاثة أشهر - والناتجة عن ارتفاع سعر العائد، الجدول (8-1).

جدول (8-1) - القطاع المصرفي المصري: افتراضات ونتائج اختبارات الضغط لمخاطر السوق كما في نهاية مارس 2024

الافتراضات (في المائة)			أنواع اختبارات الضغط وفقاً لأنواع مخاطر السوق
الأقل شدة	متوسط الشدة	الأكثر شدة	
20	40	60	مخاطر سعر الصرف
5	7	9	مخاطر أسعار العائد

وقد توصلت نتائج الاختبارات إلى انخفاض درجة المخاطر لكل من مخاطر انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ومخاطر ارتفاع سعر العائد وذلك في كل من السيناريو الأساسي والسيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة. وقد توصلت نتائج الاختبارات إلى انخفاض درجة المخاطر لمخاطر السوق عن ارتفاع سعر الصرف وكذلك ارتفاع سعر العائد.

4 اختبارات الضغط لمخاطر التشغيل

4.1 جمهورية مصر العربية

- اختبار الحساسية لمخاطر الهجمات السيبرانية

تم افتراض ارتفاع الخسائر الناتجة عن الهجمات السيبرانية نظراً لزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية والعمل عن بعد، وقد تم قياس تأثير هذا الافتراض على الملاءة المالية للقطاع المصرفي من خلال رفع مضاعف متوسط إجمالي الخسائر التشغيلية المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني في العشر سنوات الأخيرة في كل بنك بمعدل مرتين وفقاً للسيناريو الأساسي، وثلاث مرات بالسيناريو متوسط الحدة، وأربع مرات بالسيناريو الأكثر حدة. وقد توصلت نتائج الاختبار إلى انخفاض درجة مخاطر التشغيل المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني عند درجة مخاطر منخفضة وذلك في كل من السيناريو الأساسي والسيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة.

5 اختبارات الضغط لمخاطر السيولة

5.1 سلطنة عمان

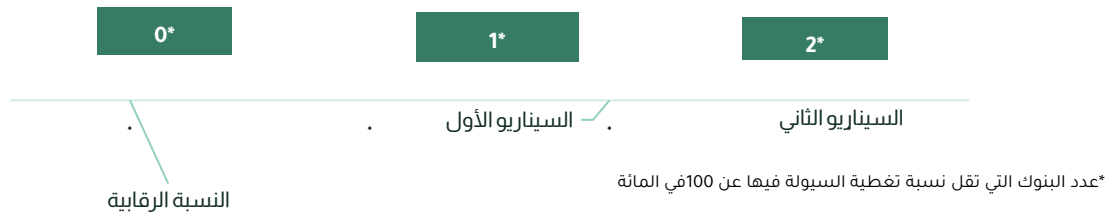
أجرى البنك المركزي العماني تحديثاً لمنهجيات اختبار ضغط السيولة لقياس مرونة البنوك في مواجهة صدمات السيولة بشكل أفضل. ويركز النهج الأول على تقييم مدى كفاية نسبة تغطية السيولة في ظل ظروف السيولة المعاكسة لتحديد مدى قدرة البنوك على موازنة السيولة لاستيعاب تدفقات السيولة المستمرة الخارجة خلال فترة بقاء تمتد لشهر وأحد مقابل الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية. أما النهج الثاني فيتضمن تحليل مخاطر السيولة مع التركيز على التدفقات النقدية الخارجة في ظل ظروف الاختبار لمدة 6 أشهر.

- النهج الأول: يشمل اختبار ضغط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة على سيناريو أساسي وسيناريوهين معاكسين. ويتضمن السيناريو الأساسي الحد الأدنى من المعدلات/القيم المحددة في نسبة تغطية السيولة التنظيمية، في حين تضمنت السيناريوهات المعاكسة معدلات/قيم تدفق خارجة أعلى مقارنة مع نسبة تغطية السيولة الرقابية. ويفترض السيناريو المعاكس الأول، ارتفاع التدفقات الخارجة مع عدم تغيير قيمة الأصول السائلة عالية الجودة. في حين يفترض السيناريو المعاكس الثاني تدفقات خارجة أعلى. وفي كلا السيناريوهين، يتم تقييم جميع البنوك مقابل نسبة تغطية السيولة الرقابية والتي تبلغ 100 في المائة.

وقد توصلت النتائج إلى أن مستوي السيولة في القطاع المصرفي العماني ضمن مستويات قوية، إذ بلغ إجمالي نسبة تغطية السيولة 224 في المائة خلال ديسمبر من عام 2023، متجاوزاً الحد الأدنى التنظيمي البالغ 100 في المائة. وفي إطار السيناريو المعاكس الأول، سينخفض إجمالي نسبة تغطية السيولة إلى 176 في المائة، وهي نسبة لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية، وعلى مستوى البنوك الفردية سيسجل بنك واحد إنخفاضاً طفيفاً إلى ما دون نسبة تغطية السيولة المطلوبة البالغة 100 في المائة في السيناريو الأول. وضمن ضغط السيولة الأكثر حدة في السيناريو الثاني، ستنخفض نسبة تغطية السيولة لديه إلى 144 في المائة، بينما سيسجل بنكان

نسبة سيولة أقل من 100 في المائة. ويؤكد هذا الأمر مرة أخرى على أن البنوك في سلطنة عمان تحتفظ بمستوى كافٍ من السيولة، الشكل (5-8).

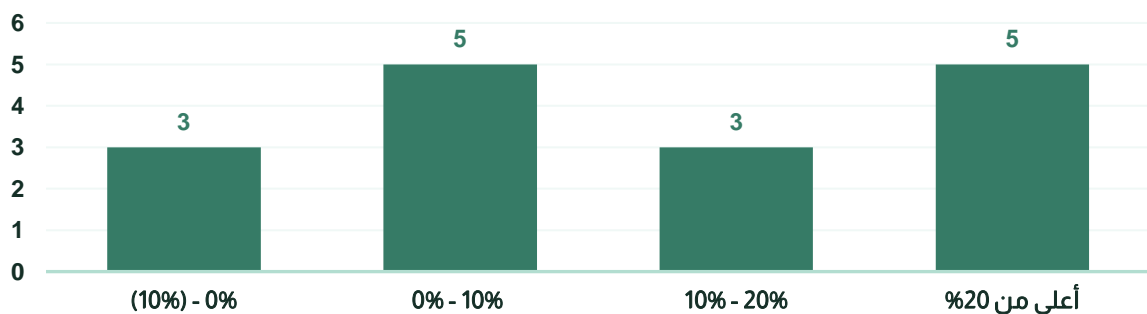
الشكل (5-8) القطاع المصرفي العماني: نظام نسبة تغطية السيولة في ظل سيناريوهات ضغط السيولة المختلفة



- النهج الثاني - تحليل السيولة على مستوى القطاع المصرفي: تم تطوير هذا النهج لدراسة المخاطر التي تواجهها العديد من البنوك والمرتبطة بضغط السيولة في وقت واحد، والناجمة عن صدمات محاكاة لتدفقات رأس المال إلى الخارج، وطلب الشركات على السيولة، وتدفقات الودائع إلى الخارج. ويقوم هذا النهج بتقييم تأثير ضغط السيولة من حيث فترة البقاء لمدة ستة أشهر وذلك من خلال النظر إلى التدفقات النقدية الخارجة وقدرة الموازنة المتاحة التي تمتلكها البنوك. وتستمد النتيجة الرئيسية لهذا النهج من صافي مركز السيولة للبنك، والذي يمثل الفرق بين السيولة المتاحة والتدفقات الخارجة المتوقعة خلال فترة الضغط المفترضة، وتستخدم عمليات المحاكاة بيانات إجمالية على مستوى كل بنك على حدة لإنشاء مراكز السيولة للبنوك بعد التعرض للصدمة. وقد تم افتراض حدوث صدمات سيولة شديدة، بحيث يواجه القطاع المصرفي تدفقات نقدية خارجة إجمالية تصل إلى نحو 18.2 في المائة من إجمالي التزاماته على مدى ستة أشهر.

وقد أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي يمتلك قدرة موازنة كافية لتحمل التدفقات الخارجة المفترضة خلال الفترة المرجعية البالغة ستة أشهر، ولن يواجه أي من البنوك عجزاً في السيولة بنهاية أفق استنزاف السيولة، حيث ستحافظ جميع البنوك على نسبة إيجابية مرضية من صافي مركز السيولة (8 في المائة) إلى إجمالي الإلتزامات، الشكل (6-8).

الشكل (6-8): القطاع المصرفي العماني: فائض السيولة في سيناريو ضغط السيولة لمدة 6 أشهر



5.2 دولة الإمارات العربية المتحدة

أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اختبارات ضغوط للسيولة (من أعلى إلى أسفل)، والتي شملت 15 بنك محلي و4 بنوك أجنبية لعام 2023، والتي تمثل أكثر من 90 في المائة من أصول القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أظهرت النتائج أن النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة سيكون قادراً على تحمل الضغوط الشديدة التي تتجسد في السيناريو السلبي. وعلاوة على ذلك، ستمكن البنوك من تلبية الحد الأدنى من متطلبات السيولة مع الحفاظ على الإقراض في أوقات الضغط. وأشارت النتائج أن البنوك المشاركة لديها القدرة الكافية على تحمل السيناريو السلبي الافتراضي، مع الحفاظ على مستويات كافية من السيولة. كما أظهرت نتائج الاختبارات أن القطاع المصرفي الإماراتي يمكنه تحمل فترات الضغط الافتراضية (حتى 60 يوماً) التي تنطوي على تدفق كبير للتمويل إلى الخارج ووصول محدود إلى سوق رأس المال.

5.3 مملكة البحرين

قام مصرف البحرين المركزي بإجراء اختبار متعلق بمخاطر السيولة بعد الاضطرابات المصرفية الأمريكية والأوروبية في شهر مارس 2023 لتقييم وضع السيولة لدى البنوك المحلية التقليدية والإسلامية، ومقدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والعوامل المؤثرة كنوع المودعين. وقد ركز الاختبار على قياس عدد الأيام التي ستكون فيها البنوك قادرة على مواجهة أية سحبات من الودائع (ودائع محلية أو أجنبية بالدينار البحريني أو العملات الأجنبية)، مع افتراض عدم قدرة البنوك للوصول إلى التمويل من البنوك الأخرى أو مصرف البحرين المركزي. ومن أهداف الاختبار تقييم درجة تأثير البنوك بسحب ودائع البنوك المحلية، وودائع المؤسسات الخاصة المحلية، وودائع الأفراد المحلية، وودائع البنوك الأجنبية، والودائع الأجنبية غير المصرفية. وقد تناول سيناريو الاختبار افتراضات سحب الودائع المحلية (تحت الطلب والتوفير والأجل)، وسحب الودائع الأجنبية، وسحب الودائع بالدينار البحريني، وسحب الودائع بالعملات الأجنبية. وقد أظهر الاختبار تمتع البنوك بالسيولة الكافية والمطلوبة على المدى القصير، حيث تمكنت جميع البنوك من مواجهة السيناريوهات المعتدلة، مع وجود بعض البنوك التي أظهرت حساسية لصدمات السيولة وفقاً للسيناريوهات الشديدة.

5.4 دولة فلسطين

تم إجراء اختبار السيولة من خلال محاكاة حدوث عمليات سحب يومية تراكمية لدى جميع البنوك (Run on all bank). وبشكل عام أظهرت نتيجة محاكاة صدمة السيولة قدرة البنوك في التعامل مع هذا الوضع الضاغط وعلى مدار أربعة أيام متتالية قبل أن تبدأ سيولة بعضها بالنفاد.

5.5 جمهورية مصر العربية

- مخاطر السيولة الناتجة عن التعرضات السيادية

تم تطبيق نسب خصم أعلى لبعض البنود في بسط نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، ومعدلات سحب أعلى لبعض عناصر مقام النسبة، وكذلك معدلات مفترضة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة في هيكل آجال الاستحقاقات لقياس مدى كفاية الأصول السائلة - والتي تتركز في الأوراق المالية الحكومية - في تغطية الفجوات الناتجة عن عدم الموائمة بين آجال استحقاق الأصول والإلتزامات بالعملة المحلية والدولار الأمريكي، الأشكال (8-7) و (8-8).

شكل (8-7) - القطاع المصرفي المصري: افتراضات اختبارات الضغط لمخاطر السيولة- نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية				نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية				
زيادة نسبة السحب (في المائة)			تطبيق خصم في المائة	زيادة نسبة السحب (في المائة)			تطبيق نسبة خصم في المائة	
التمويل غير المضمون	ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية	ودائع الأفراد والمنشآت الصغيرة باستثناء شهادات الادخار	على الأوراق المالية الحكومية الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة الأجنبية	التمويل غير المضمون	ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية	ودائع الأفراد والمنشآت الصغيرة باستثناء شهادات الادخار	على السندات الحكومية بالعملة المحلية بعد استبعاد السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ذات أجل استحقاق أكثر من شهر	على أدون الخزنة الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية
النسبة الفعلية				النسبة الفعلية				
40	25	10 و 15	صفر	40	25	10 و 15	صفر	صفر
السيناريو متوسط الحدة				السيناريو متوسط الحدة				
50	35	20	25	50	35	20	20	3
السيناريو الأكثر حدة				السيناريو الأكثر حدة				
75	60	40	50	60	45	30	40	10

شكل (8-8) - القطاع المصرفي المصري: افتراضات اختبارات الضغط لمخاطر السيولة - التدفقات النقدية للسيولة

معدلات التدفقات النقدية الداخلة (في المائة)					
القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك والأوراق التجارية المخصصة					
السيناريو الأول			السيناريو الثاني		
50 (بمعنى أنه سيتم تجديد 50 منها)			صفر (بمعنى أنه سيتم تجديدها بالكامل)		
معدلات التدفقات النقدية الخارجة (في المائة)					
أرصدة مستحقة للبنوك المحلية			ودائع		
السيناريو الأول		السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	
25		50	20	40	
نسب الخصم على الأصول السائلة لمواجهة الفجوات (في المائة)					
أذون الخزانة			السندات الحكومية		ارصدة لدي البنوك المحلية
السيناريو الأول		السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثاني
3		10	20	40	25
					50

– التدفقات النقدية للسيولة – بالعملة المحلية (من اليوم التالي إلى أكثر من 6 أشهر وحتى سنة)

التدفقات النقدية للسيولة - بالعملة المحلية (من اليوم التالي إلى أكثر من 6 أشهر وحتى سنة)

معدلات التدفقات النقدية الداخلة (في المائة)					
القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك والأوراق التجارية المضمومة					
السيناريو الأول			السيناريو الثاني		
100 (بمعنى أنه لن يتم تجديد أي نسبة منها)			50 (بمعنى أنه سيتم تجديد 50 منها)		
معدلات التدفقات النقدية الخارجة (في المائة)					
أرصدة مستحقة للبنوك المحلية والخارجية			ودائع		
السيناريو الأول		السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	
25		50	25	50	
نسب الخصم على الأصول السائلة لمواجهة الفجوات (في المائة)					
أذون الخزانة		السندات الحكومية		ارصدة لدي البنوك المحلية	
السيناريو الأول		السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	
10		20	25	50	25

التدفقات النقدية للسيولة –
بالدولار الأمريكي (من اليوم
التالي إلى أكثر من سنة وحتى
3 سنوات)

التدفقات النقدية للسيولة -
بالدولار الأمريكي (من اليوم
التالي إلى أكثر من سنة وحتى
3 سنوات)

هذا وقد أسفرت نتائج الاختبارات عن انخفاض درجة مخاطر نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية إلى درجة مخاطر منخفضة في كل من السيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة، بينما سجلت نسبة تغطية السيولة بالعملات الأجنبية درجة مخاطر متوسطة في كل من السيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة. هذا إلى جانب، سجلت كل من التدفقات النقدية للسيولة بالعملات المحلية والأجنبية درجة مخاطر منخفضة في كل من السيناريو الأساسي والسيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة.

6 اختبارات الضغط لمخاطر التغيرات المناخية

6.1 دولة الإمارات العربية المتحدة

- ولتقييم أثر مخاطر التحول المناخي على إقتراض الشركات من البنوك للقطاعات الاقتصادية المعرضة لمخاطر التحول، فقد أجرى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة اختبار الأوضاع الضاغطة للمخاطر المناخية (من أسفل إلى أعلى)، وذلك باستخدام السيناريوهات التالية:
- السياسات الحالية (3.0+ درجة مئوية): السيناريو الأساسي، بدون تغيير كبير في السياسات الحالية لمكافحة تغير المناخ، مما يسبب مخاطر مادية عالية ولكن مخاطر انتقالية قليلة نظرا لزيادة الحرارة العالمية بأكثر من 3 درجات.
 - الحياد المناخي (1.5+ درجة مئوية): تنسيق السياسة العالمية مع تطبيق اتفاق باريس لمكافحة تغير المناخ والحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية لأكثر من 1.5 درجة مئوية، وهو ما ينطوي على مخاطر انتقالية عالية نسبياً ولكن مخاطر مادية منخفضة.
 - الانتقال المتأخر (2.0+ درجة مئوية): تأخر تنفيذ السياسة مما ينتج عنه ارتفاع التكاليف الاقتصادية للانتقال وارتفاع المخاطر المادية إلى حد ما.

أظهرت النتائج من تحليل المخاطر الانتقالية زيادة في احتمالات التخلف عن السداد بحلول عام 2030 وعام 2040 في السيناريوهات. وتعد الزيادة كبيرة نسبياً في سيناريو الحياد المناخي في عام 2030 ولكنها تصبح أكبر في سيناريو الانتقال المتأخر في عام 2040، ويبلغ الأثر الانتقالي أقصى درجات قوته في سيناريو الانتقال المتأخر لقطاعات العمليات الصناعية والتصنيع، النقل والطيران والنفط والغاز.

6.2 جمهورية مصر العربية

قام البنك المركزي المصري بتطبيق اختبارات الضغط للمخاطر المناخية استرشاداً بما تم نشره من قبل شبكة البنوك المركزية والجهات الرقابية للتحويل الأخضر للنظام المالي (NGFS) في يونيو 2020، وذلك بتطبيق سيناريوهين لقياس الأثر المحتمل للمخاطر المناخية على مستوى القطاع المصرفي على المدى القصير.

في إطار سيناريو الصدمة المادية، تم افتراض تصاعد حدة الكوارث الطبيعية وارتفاع معدل حدوثها، نتيجة غياب سياسات الحد من انبعاثات الكربون، تزامناً مع محدودية التطور التكنولوجي الصديق للبيئة، والذي قد أدى إلى ارتفاع منسوب مياه البحر وغرق بعض المدن الساحلية، فضلاً عن تعرض الدولة لمخاطر الجفاف والتصحر، وإنخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، إلى جانب ارتفاع مخاطر حدوث الزلازل وخاصة المقترنة بالسدود في شرق أفريقيا. أما فيما يخص سيناريو صدمة الانتقال، فقد تم افتراض تطبيق ضريبة كربون على جميع الشركات الملوثة للبيئة، بالإضافة إلى حدوث تطور تكنولوجي يساهم في مضاعفة إنتاج الطاقة المتجددة المنتجة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وترجع زيادة ضريبة الكربون إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات، وارتفاع الأسعار وزيادة الضغوط التضخمية، مما يؤدي إلى سياسة نقدية تقييدية. وقد تم قياس تأثير الصدمتين على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

• مخاطر ائتمان الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة

تم تنفيذ اختبارات الضغط الخاصة لمحفظة ائتمان الشركات بافتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة لنسبة من محفظة القروض المنتظمة للقطاعات المتأثرة سلباً بمخاطر التغيرات المناخية، وفقاً لدرجة تعرضها للمخاطر وأيضاً وفقاً لنوع المخاطر المناخية. وقد تم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض بثلاث درجات، وتراجعها بدرجتين للقطاعات متوسطة التعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، وذلك لنسبة من محفظة التسهيلات الائتمانية تبلغ نحو 20 في المائة بالسيناريو الأساسي، و40 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و60 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

• مخاطر السوق - ارتفاع سعر العائد

تم احتساب قيمة الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم السندات الحكومية بالعملية المحلية ضمن محفظتي القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لكل بنك بعد ارتفاع سعر العائد - وإضافته للسعر وفقاً لمنحنى العائد، وذلك بمقدار صفر في المائة بالسيناريو الأساسي، ونحو 2 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و5 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

- مخاطر السيولة

تم افتراض تطبيق نسبة الخصم التي يتم تطبيقها على الأوراق المالية الحكومية بالعملية المحلية في بسط نسبة تغطية السيولة بنسبة قدرت بـ 20 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، ونحو 40 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

وقد أظهرت نتائج الاختبارات إنخفاض درجة مخاطر كل من مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة، ومخاطر ارتفاع سعر العائد، وكذلك مخاطر السيولة بالعملية المحلية في كل من السيناريو الأساسي والسيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة.

7 الاختبار متعدد العوامل (Multi-factor stress testing)

7.1 دولة فلسطين

في سياق هذا الاختبار، تم تحليل تأثير الظروف الاقتصادية السلبية والصدمات الحادة على الوضع المالي للبنوك العاملة في فلسطين ومستوى كفاية رأس المال لديها. وقد أتاح ذلك تحديد الاحتياجات الرأسمالية المحتملة للبنوك تحت الضغوط، إلى جانب تحديد التدابير الاستباقية اللازمة لتعزيز مرونتها المالية وقدرتها على مواجهة التحديات.

تم تنفيذ الاختبار متعدد العوامل من خلال محاكاة صدمة مترامنة تضمنت عدة افتراضات رئيسية، منها ارتفاع نسبة التعثر من مستواها الحالي البالغ 5.08 في المائة إلى 6 في المائة من إجمالي الائتمان المقدم، بالإضافة إلى حدوث إنخفاض في قيمة الشيكال الذي يمثل عملة الواقع مقابل العملات الأخرى بنسبة 10 في المائة. كما تم افتراض بقاء أسعار الفائدة الأسمية خلال عام 2025 دون تغيير، وذلك بالتزامن مع افتراض وجود ضغوط على مستوى السيولة استمرت لعدة أيام متتالية. كما تم تعديل الوضع الأولي للبنوك من ناحية المخصصات الإضافية المطلوبة من خلال افتراض إنخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 75 في المائة.

بشكل عام، وكنتيجة لمحاكاة السيناريو متعدد العوامل انخفضت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية للنظام بنحو 2.25 نقطة مئوية من 16.61 في المائة إلى 14.36 في المائة مع بقائها أعلى من معدل العقبة البالغ 10.5 في المائة. على المستوى الافرادي للبنوك أظهرت نتائج المحاكاة نجاح معظم البنوك في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال فوق معدل العقبة.

8 اختبارات الضغط الكلية

8.1 سلطنة عمان

يغطي اختبار الضغط الكلي تسعة بنوك محلية تمثل ما يزيد عن 95 في المائة من أصول القطاع المصرفي. وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد العماني، فإن

المتغير الرئيسي لاختبار الضغوط الكلية هو سعر النفط. ويشمل السيناريو السلبي إنخفاضاً طويلاً الأمد في أسعار النفط بدءاً من متوسط 83 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2023 إلى 50 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2024، يلحق بذلك تسجيل نسبة إنخفاض إضافية تصل إلى 40 دولاراً أمريكياً للبرميل في عامي 2025 و2026. وتم استخدام صدمة أسعار النفط لتوليد متغيرات ذات صلة بالاقتصاد الكلي لسلطنة عمان باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي (نموذج أوكسفورد للاقتصاد الكلي) ويتم بعد ذلك إدخال نتائج الاقتصاد الكلي في النموذج التابع (Satellite Model) للخروج بمعدلات التخلف عن السداد أو احتمالات التخلف عن السداد. ويتم استخدام معدلات التخلف عن السداد في محرك لاختبار الضغوط وذلك لوضع توقعات للمتغيرات المالية ذات الصلة بالبنوك.

- السيناريو الأساسي: يتبع السيناريو الأساسي مسار المتغيرات المالية الكلية بناءً على الديناميكيات المتوقعة للاقتصاد العالمي والمحلي. ووفقاً للسيناريو الأساسي، فإن الأداء العام للبنوك المحلية سيظل إيجابياً على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ومن المتوقع أن تتحسن نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لجميع البنوك المحلية خلال هذه الفترة. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن ترتفع القيمة الإجمالية لهذه النسبة من 18.97 في المائة بنهاية ديسمبر 2023 إلى 19.01 في المائة بنهاية عام 2026، وذلك على الرغم من الارتفاع المتوقع في إجمالي نسبة القروض غير العاملة من 4.5 في المائة إلى 7.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي ظل السيناريو الأساسي، ستشهد البنوك زيادة طفيفة في نفقات مخصصات الائتمان الخاصة بها. ومع ذلك، سيكون بمقدورهم تغطية هذه الخسائر والحفاظ على مستوى أرباح جيدة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ومن شأن ذلك أن يساهم في تعزيز نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

- السيناريو المعاكس: يتم استخدام تحليل السيناريو الكلي المعاكس لتقييم تأثير الظروف المالية الكلية غير المواتية الناتجة عن الإنخفاض الملحوظ في أسعار النفط على مدى فترة ضغط تمتد لثلاث سنوات. وقد تم تقييم آثار المتغيرات المفترضة في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية مثل الناتج المحلي وسعر العائد ومؤشر سوق الأوراق المالية وأسعار الصرف على استقرار البنوك المحلية من خلال نسبة القروض غير العاملة والربحية وكفاية رأس المال. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤثر الانكماش الاقتصادي المفترض سلباً على ربحية الشركات والأفراد، مما يؤثر على قدرتها على تحمل خدمة ديونها وتضخيم مخاطر الائتمان بالنسبة للبنوك، مما قد يؤدي إلى فرض ضغوط سلبية على ربحية البنوك وملاءتها المالية. وتم استخدام المتغيرات التالية لإجراء الاختبار بدرجات متفاوتة من الشدة: سعر النفط (لكل برميل)، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الأسمي، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار العائد على الإقراض، ومؤشر أسعار السوق.

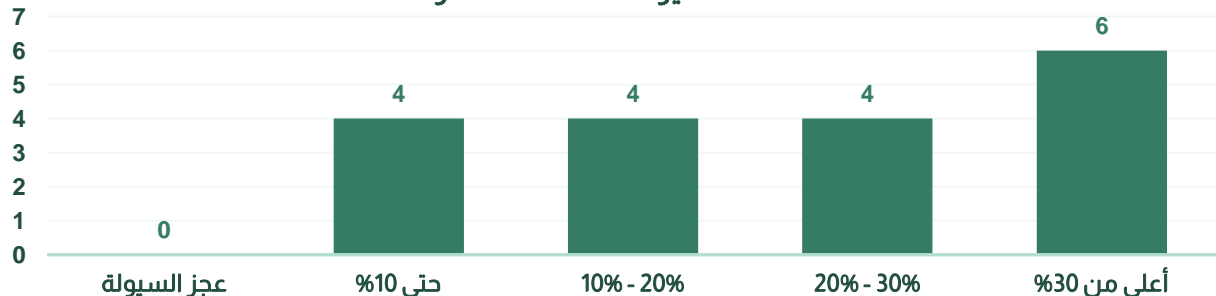
وفي ظل السيناريو الكلي المعاكس، من المفترض أن تشهد أسعار النفط إنخفاضاً حاداً طوال عام 2024، كما يفترض أن تبقى عند مستوى منخفض في عامي 2025 و2026، مما يؤدي إلى إنخفاض ربحية الشركات والأفراد مما يؤثر على قدرتهم على سداد القروض. وبالنظر إلى الظروف

الاقتصادية الكلية المعاكسة، سترتفع نسبة القروض غير العاملة لدى البنوك المحلية من المستوى الحالي البالغ نحو 4.5 في المائة بنهاية ديسمبر 2023 إلى 11.5 في المائة بحلول نهاية عام 2026. ومع ذلك، ستظل البنوك قادرة على تحقيق بعض الأرباح، بينما من المتوقع أن ينخفض إجمالي نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لديها 17.57 في المائة بحلول عام 2026. كما ستواجه البنوك في ظل السيناريو الكلي السلبي، ارتفاعاً كبيراً في نفقات مخصصات الائتمان، إلا أنها ستكون قادرة على تغطية هذه الخسائر والحفاظ على مستويات ربح جيدة خلال فترة الضغط.

- السيناريو الافتراضي السلبي: يحاكي السيناريو الافتراضي السلبي تأثيرات صدمات التالية: تدهور في جودة الأصول وارتفاع في تكلفة التمويل على مدى فترة ضغط تمتد لـ 3 سنوات على نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية. ويعتبر حجم هذه الصدمات أشد حدة مقارنة بالصدمات في السيناريو الكلي المعاكس. وفي هذا السيناريو، تستخدم البنوك أرباحها كخط دفاع أول. ويتم امتصاص أي تأثير متبقي من الصدمات من خلال رأس مال البنوك، ويتم تعديل الأصول المرجحة بالمخاطر لتتناسب مع المخصصات. وتم استخدام المتغيرات التالية لإجراء الاختبار بدرجات متفاوتة من الشدة: أسعار العائد على الإقراض، ومؤشر أسعار الأسهم، ونسبة القروض غير العاملة.

وفي ظل الظروف المعاكسة الافتراضية، سترتفع نسبة القروض غير العاملة لدى البنوك المحلية من مستواها البالغ 4.5 في المائة بحلول نهاية ديسمبر 2023 لتصل إلى 13.9 في المائة بحلول نهاية عام 2026، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية من 18.97 في المائة إلى 15.56 في المائة خلال ذات الفترة الزمنية. وفي ظل هذا السيناريو السلبي، ستظل كافة البنوك محلية قادرة على الحفاظ على نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن مستوى أعلى من المتطلبات الرقابية البالغة 13.5 في المائة، الشكل (8-9).

الشكل (8-9): القطاع المصرفي العماني: فائض السيولة في سيناريو ضغط السيولة لمدة 6 أشهر



8.2 جمهورية العراق

قام البنك المركزي العراقي بإجراء اختبارات الضغط الكلية خلال الفترة من الربع الأول من عام 2024 حتى الربع الرابع من عام 2024. ونظراً لطبيعة النظام المالي العراقي، فتعتمد الاختبارات على

اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، لذلك تم تطبيق نموذجين؛ يتضمن النموذج الأول نسبة القروض غير العاملة إلى الائتمان كمتغير تابع وتأثير الصدمات لبعض المتغيرات عليها وهي الودائع، والائتمان والإيرادات العامة والنفقات العامة وسعر الصرف الموازي والتضخم. وفي النموذج الثاني، تم استخدام الأصول السائلة كمتغير تابع يمثل الملاءة المالية للقطاع المصرفي العراقي وتأثير الصدمات لبعض المتغيرات عليها وهي القروض غير العاملة، والأصول المرجحة بالمخاطر، والودائع والائتمان وسعر الصرف الموازي والإيرادات العامة والنفقات العامة، الجدول (2-8).

الجدول (2-8): افتراضات اختبار الضغط الكلي في القطاع المصرفي العراقي

النموذج الأول		النموذج الثاني	
الافتراض الأول	تغير غير متوقع في المتغيرات (الودائع والأثمان والإيرادات العامة والنفقات العامة وسعر صرف السوق والنفقات العامة والإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (الأصول السائلة) سيكون له تأثير فوري على متغير (الأصول السائلة).	الافتراض الأول	تغير غير متوقع في المتغيرات (الودائع والأثمان والإيرادات العامة والنفقات العامة وسعر صرف السوق والنفقات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (القروض غير العاملة) سيكون له تأثير فوري على متغير (القروض غير العاملة).
الافتراض الثاني	تغير غير متوقع في المتغيرات (الأصول السائلة والودائع والأثمان والإيرادات العامة والنفقات العامة وسعر صرف السوق) إضافة إلى صدمة في المتغير (القروض غير العاملة) سيكون له تأثير فوري على متغير (القروض غير العاملة) في حين أن المتغير (الأصول المرجحة بالمخاطر) ليس لها أثر أي على المتغير (القروض غير العاملة).	الافتراض الثاني	تغير غير متوقع في المتغيرات (الودائع والأثمان والنفقات العامة وسعر صرف السوق والتضخم) إضافة إلى صدمة في المتغير (الودائع) سيكون له تأثير فوري على المتغير (الودائع) في حين أن المتغيرات (نسبة القروض غير العاملة إلى الأثمان والإيرادات العامة) ليس لها أثر أي على المتغير (الودائع).
الافتراض الثالث	تغير غير متوقع في المتغيرات (الأصول السائلة والقروض غير العاملة والودائع والأثمان وسعر صرف السوق) إضافة إلى صدمة في المتغير (الأصول المرجحة بالمخاطر) سيكون له تأثير فوري على متغير (الأصول المرجحة بالمخاطر) في حين أن المتغيرات (الإيرادات العامة والنفقات العامة) ليس لها أثر أي على المتغير (الأصول المرجحة بالمخاطر).	الافتراض الثالث	تغير غير متوقع في المتغيرات (نسبة القروض غير العاملة إلى الأثمان والودائع وسعر صرف السوق والإيرادات العامة والنفقات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (الأثمان) سيكون له تأثير فوري على المتغير (الأثمان) في حين أن المتغير (التضخم) ليس له أثر أي على المتغير (الأثمان).
الافتراض الرابع	تغير غير متوقع في المتغيرات (القروض غير العاملة والأثمان والإيرادات العامة والنفقات العامة وسعر صرف السوق) إضافة إلى صدمة في المتغير (الودائع) سيكون له تأثير فوري على متغير (الودائع) في حين أن المتغيرات (الأصول السائلة والأصول المرجحة بالمخاطر) ليس لها أثر أي على المتغير (الودائع).	الافتراض الرابع	تغير غير متوقع في المتغيرات (نسبة القروض غير العاملة إلى الأثمان والودائع والأثمان والنفقات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (الإيرادات العامة) سيكون له تأثير فوري على المتغير (الإيرادات العامة) في حين أن المتغيرات (سعر صرف السوق والتضخم) ليس لها أثر أي على المتغير (الإيرادات العامة).
الافتراض الخامس	تغير غير متوقع في المتغيرات (الأصول السائلة والقروض غير العاملة والأصول المرجحة بالمخاطر والودائع والإيرادات العامة والنفقات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (الأثمان) سيكون له تأثير فوري على متغير (الأثمان) في حين أن المتغيرات (نسبة القروض غير العاملة إلى الأثمان والإيرادات العامة) ليس لها أثر أي على المتغير (الأصول المرجحة بالمخاطر).	الافتراض الخامس	تغير غير متوقع في المتغير (الأثمان والإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (النفقات العامة) سيكون له تأثير فوري على المتغير (النفقات العامة) في حين أن المتغيرات (نسبة القروض غير العاملة إلى الأثمان والإيرادات العامة) ليس لها أثر أي على المتغير (النفقات العامة).

		القروض غير العاملة إلى الائتمان والودائع وسعر صرف السوق والتضخم) ليس لها أثر آني على المتغير (النفقات العامة).	
الافتراض السادس	الافتراض السادس	تغير غير متوقع في المتغيرات (الائتمان والإيرادات العامة والنفقات العامة والتضخم) إضافة إلى صدمة في المتغير (سعر صرف السوق) سيكون له تأثير فوري على متغير (سعر صرف السوق) في حين أن المتغير (الأصول السائلة والقروض غير العاملة والأصول المرجحة بالمخاطر والودائع) ليس له أثر آني على المتغير (سعر صرف السوق).	تغير غير متوقع في المتغيرات (الائتمان والإيرادات العامة والنفقات العامة والتضخم) إضافة إلى صدمة في المتغير (سعر صرف السوق) سيكون له تأثير فوري على المتغير (سعر صرف السوق) في حين أن المتغيرات (نسبة القروض غير العاملة إلى الائتمان والودائع) ليس لها أثر آني على المتغير (سعر صرف السوق).
الافتراض السابع	الافتراض السابع	تغير غير متوقع في المتغيرات (الائتمان والإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (الإيرادات العامة) سيكون له تأثير فوري على متغير (الإيرادات العامة) في حين أن المتغير (الأصول السائلة والقروض غير العاملة والأصول المرجحة بالمخاطر والودائع وسعر صرف السوق) ليس له أثر آني على المتغير (الإيرادات العامة).	تغير غير متوقع في المتغيرات (الائتمان والإيرادات العامة والتضخم) إضافة إلى صدمة في المتغير (التضخم) سيكون له تأثير فوري على المتغير (نسبة القروض غير العاملة إلى الائتمان والودائع والتضخم) ليس لها أثر آني على المتغير (التضخم).
	الافتراض الثامن	تغير غير متوقع في المتغيرات (الائتمان والإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في المتغير (النفقات العامة) سيكون له تأثير فوري على متغير (النفقات العامة) في حين أن المتغير (الأصول السائلة والقروض غير العاملة والأصول المرجحة بالمخاطر والودائع وسعر صرف السوق) ليس له أثر آني على المتغير (النفقات العامة).	

8.3 المملكة الأردنية الهاشمية

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءتها المالية، ولذلك تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ بنسبة القروض غير العاملة للفترة 2024 - 2026، وبهذا الصدد تم افتراض استمرار التحديات والتوترات الجيوسياسية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية والحرب على قطاع غزة وتأثيرها على دول المنطقة من خلال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى التضخم. كما تم افتراض ارتفاع أسعار العائد للحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية. ولقياس تأثير هذه الافتراضات على البنوك، فقد تم حساب فجوة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP GAP) من خلال تقدير الفجوة بين معدل النمو الاقتصادي واتجاهه التاريخي (GDP Growth Trend) باستخدام المقاييس الإحصائية (HP Filter)، كما أن النموذج المستخدم مبني على فرضية إنخفاض أرباح البنوك في عام 2024 بنسبة 50 في المائة مقارنة بالأرباح التي حققتها في عام 2023 نتيجة السيناريو المفترض، وافتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) إلى 65 في المائة من القروض غير العاملة. وأظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية مؤثرة بين فجوة معدل النمو الاقتصادي واحتمال الإخفاق لدى البنوك، وعلاقة طردية مؤثرة بين كل من متوسط سعر عائد الإقراض ومعدل

التضخم مع احتمال الاخفاق. وتم استخدام بعض المتغيرات بدرجات متفاوتة من الشدة، وهي فجوة معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط سعر العائد على الإقراض، ومعدل التضخم. هذ وقد تم استخدام السيناريوهات التالية:

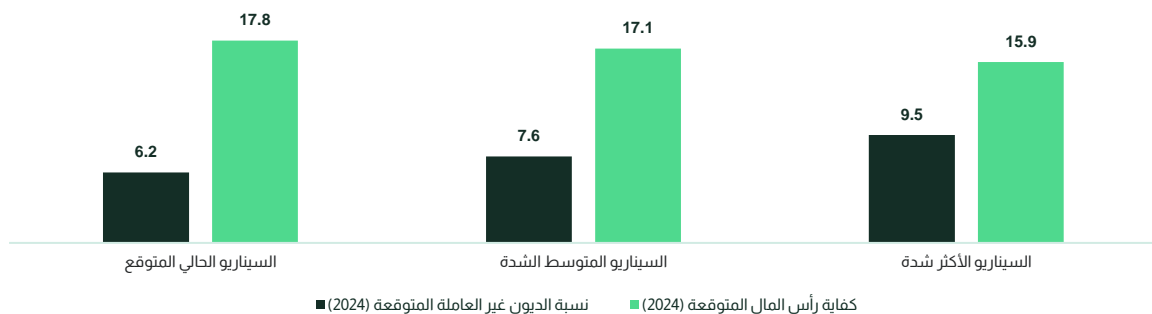
- السيناريو الكلي متوسط الشدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدرة للأعوام 2024-2026 مطروحاً منها انحراف معياري وأحد لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002-2023، معدل التضخم المتوقع للأعوام 2024-2026 مضافاً إليه انحراف معياري وأحد لبيانات معدل التضخم خلال الفترة 2002 - 2023.

- السيناريو الكلي الأكثر شدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدرة لأعوام 2024-2026 مطروحاً منه انحرافين معياريين لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002 - 2023، ومعدل التضخم المتوقع للأعوام 2024-2026 مضافاً إليه انحرافين معياريين لبيانات معدل التضخم خلال الفترة 2002 - 2023.

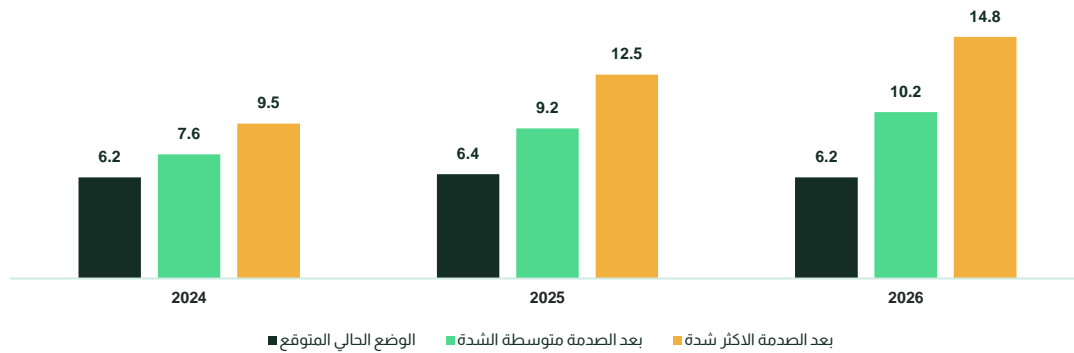
- أما بالنسبة لمتوسط أسعار عائد الإقراض: فقد تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 100 نقطة أساس للسيناريو متوسط الشدة و200 نقطة أساس للسيناريو الأكثر شدة لعام 2024، وارتفاعها بمقدار 50 و100 نقطة أساس للعامين 2025 و2026 للسيناريوهين المتوسط والأكثر شدة على التوالي مقارنةً مع سعر العائد المفترض في السيناريو الحالي المتوقع لكل عام والذي تم الوصول إليه بافتراض إنخفاض أسعار العائد بمقدار 50 و100 نقطة أساس مقارنةً بالسيناريو الحالي المتوقع لعام 2024.

وقد توصلت نتائج الاختبار إلى أن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2024 - 2026 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستتناقص إلى 16.77 في المائة في عام 2026 حيث ستبقى أعلى من 12 في المائة للأعوام الثلاثة 2024-2026 وبهامش كبير، مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة. أما بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة، ستتناقص نسبة كفاية رأس المال إلى 14.6 في المائة في عام 2026، حيث ستبقى أعلى من 12 في المائة للأعوام 2024-2026، مما يعني أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضاً، الأشكال (8-10) إلى (8-12).

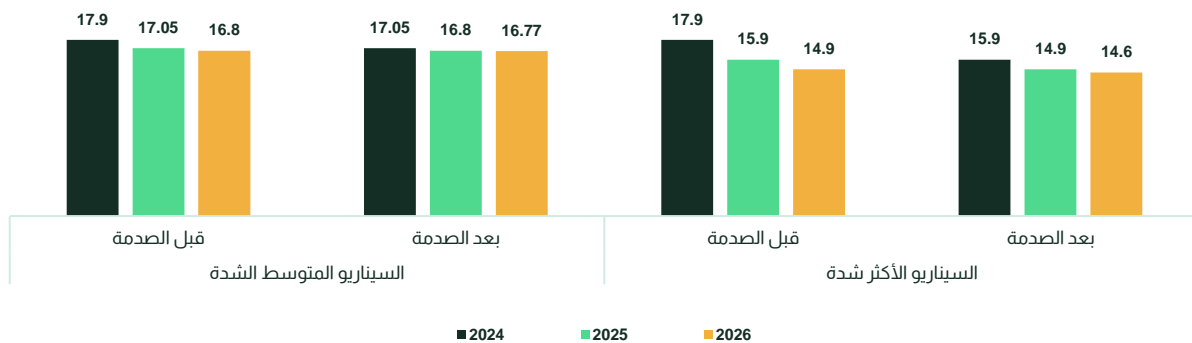
الشكل (8-10): القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغوط الكلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض غير العاملة المتوقعة (في المائة)



الشكل (8-11): القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغوط الكلية على مستوى نسبة القروض غير العاملة 2024 - 2026 (في المائة)



الشكل (8-12): القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغوط الكلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال 2024 - 2026 (في المائة)



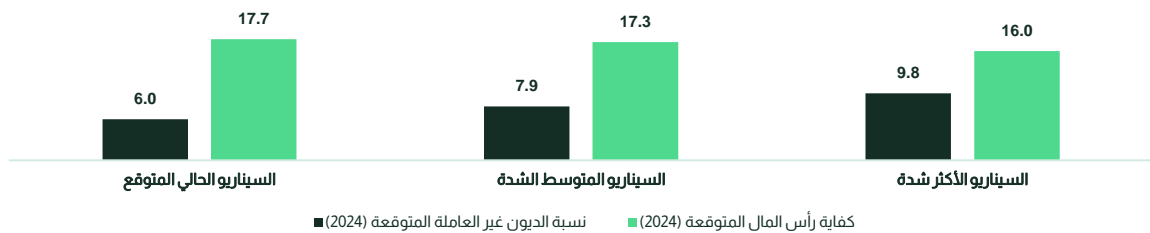
كما قام البنك المركزي الأردني بتطبيق اختبارات الضغط الكلية على المستوى الموحد للقطاع المصرفي الأردني (في كافة فروع البنوك في الأردن وخارجها والشركات التابعة داخلياً وخارجياً)، وبناءً على الافتراضات السابقة، فقد تم التنبؤ بنسبة القروض غير العاملة للفترة 2024 - 2026، بناءً على فجوة معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط سعر العائد على الإقراض، ومعدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكما أن النموذج المستخدم مبني على افتراض انخفاض أرباح البنوك في عام 2024 بنسبة 50 في المائة مقارنة بالأرباح التي حققتها في عام 2023 نتيجة السيناريو المفترض، وافتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) إلى 65 في المائة من القروض غير العاملة. وقد تم استخدام السيناريوهات التالية:

- السيناريو الكلي متوسط الشدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدرة للأعوام 2024-2026 مطروحاً منها انحراف معياري واحد لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002-2023، ومعدل التضخم للعام 2023 مضافاً إليه انحراف معياري وأحد لبيانات معدل التضخم خلال الفترة 2002 - 2023.
- السيناريو الكلي الأكثر شدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدرة لأعوام 2024-2026 مطروحاً منه انحرافين معياريين لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002 - 2023، ومعدل التضخم للعام 2023 مضافاً إليه انحرافين معياريين لبيانات معدل التضخم خلال الفترة 2002 - 2023.

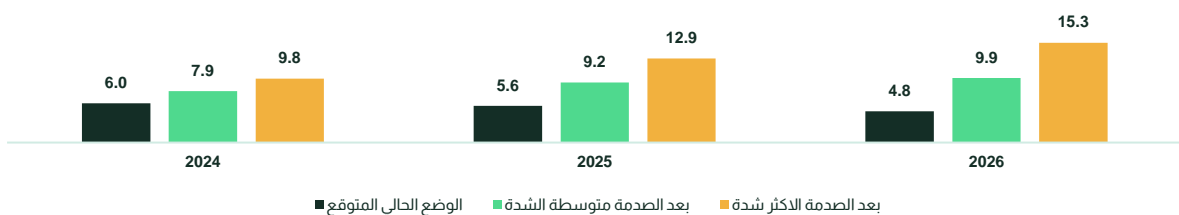
أما بالنسبة لمتوسط أسعار عائد الإقراض: فقد تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 100 نقطة أساس للسيناريو متوسط الشدة و200 نقطة أساس للسيناريو الأكثر شدة لعام 2024، وارتفاعها بمقدار 50 و100 نقطة أساس للعامين 2025 و2026 للسيناريوهين المتوسط والأكثر شدة على التوالي مقارنةً مع سعر العائد المفترض في السيناريو الحالي المتوقع لكل عام والذي تم الوصول إليه بافتراض انخفاض أسعار العائد بمقدار 50 و100 نقطة أساس مقارنةً بالسيناريو الحالي المتوقع لعام 2024.

وقد توصلت نتائج الاختبار إلى أن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2024 - 2026 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستتناقص إلى نحو 17.6 في المائة في عام 2026 حيث ستبقى أعلى من 12 في المائة للأعوام الثلاثة 2024-2026 وبهامش كبير، مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة. أما بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة، ستتناقص نسبة كفاية رأس المال إلى 15.2 في المائة في عام 2026، حيث ستبقى أعلى من 12 في المائة للأعوام 2024-2026، مما يعني أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضاً، الأشكال (8-13) إلى (8-15).

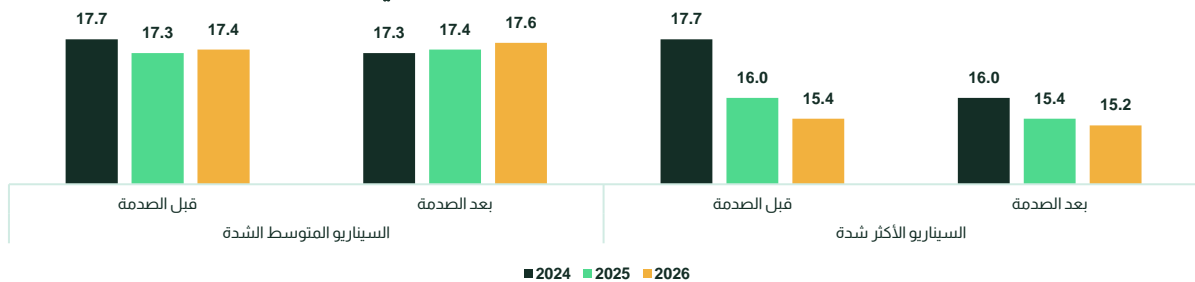
الشكل (8-13): القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغوط الكلية على المستوى الموحد لنسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض غير العاملة 2024 (في المائة)



الشكل (8-14): القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغوط الكلية على المستوى الموحد لنسبة القروض غير العاملة 2024 - 2026 (في المائة)



الشكل (8-15): القطاع المصرفي الأردني: نتائج اختبارات الضغوط الكلية على المستوى الموحد لنسبة كفاية رأس المال 2024 - 2026 (في المائة)



8.4 المملكة المغربية

أجرى بنك المغرب اختبار ضغط كلي جديد بهدف فحص مرونة قطاع المؤسسات المالية المغربية لمواجهة ظروف اقتصادية قاسية، وذلك في نهاية النصف الثاني من عام 2024. يعتمد هذا الاختبار على بيانات عدد 8 بنوك رئيسية تمثل أكثر من 90 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي. ويستند إلى سيناريو أساسي يتعلق بتوقعات الاقتصاد لبنك المغرب في ديسمبر 2024، وسيناريو متوسط الشدة يحاكي تجسيد صدمات الاقتصاد الشديدة، وسيناريو أكثر شدة يفترض تدهوراً في ظروف الاقتصاد بحدوث ركود قوي ناجم عن مجموعة من الصدمات المالية. وقد ركزت عملية تطوير اختبار الضغط الكلي على تحسين منهجية تصميم سيناريوهات الاقتصاد الكلي الحادة وتقدير طرق نمذجة مناسبة لربط عوامل المخاطر المتعلقة بالمصارف بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

تعتمد طريقة تصميم السيناريو الحاد على استخدام نموذجين.

1- يمكن النموذج الأول (Growth at Risk (GaR) من تحديد نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتملة في حالة تدهور حاد للأوضاع الاقتصادية اعتماداً على توزيع احتمال نمو الناتج المحلي انطلاقاً من المعطيات التاريخية. ويستند تقدير هذا النموذج بدوره إلى أربع مراحل رئيسية:

- تحديد مواطن الضعف الهيكلية للاقتصاد والمالية، بهدف تحديد المخاطر التي قد تؤثر على النمو.
- توزيع مؤشرات التمويل الكلي التي توفر معلومات حول مواطن الضعف إلى ثلاث فئات مختلفة بناءً على أوجه التشابه بينها. يتم استخدام تحليل تمييزي خطي لإنشاء ثلاثة مؤشرات ضعف (المخاطر الخارجية، المخاطر المتعلقة بالأسعار وأثر نسب الاستدانة) استناداً إلى 31 مؤشر، مما يساعد على تقليل حجم المتغيرات التي يجب تحديدها.
- تقدير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بواسطة الانحدار الكمي مع استعمال المؤشرات الثلاثة المشار إليها أعلاه كعوامل توضيحية. يتم إنشاء الكميات الشرطية لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في آفاق مختلفة للتنبؤ، كما هو مبين في الصيغة التالية:

$$Q(y_{t+h}, q) = \alpha^q + \beta_y^q y_t + \beta_p^q p_t + \beta_l^q l_t + \beta_{ext}^q ext_t + \varepsilon_{t,h}$$

q: المستوى الكمي

h: أفق التنبؤ

المؤشرات التفسيرية: "P"، "l"، "ext"

- (4) استخدام طريقة باراميتريية لضبط الكميات الشرطية المقدرة بواسطة الانحدار الكمي ولتكوين دالة توزيع الاحتمال الشرطي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- يساعد النموذج الثاني (Structural Vector Autoregressive (SVAR على تحديد التفاعلات بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة (الخارجية والداخلية) التي ستساهم في تفاقم تدهور النشاط الاقتصادي. يعتمد اختيار المتغيرات التي سيتم استعمالها في النموذج على النظرية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم الخبراء. هذا النموذج هو كما يلي:

$$z_t = C + \sum_{s=1}^p A_s \cdot z_{t-s} + u_t$$

Zt: متجه مكون من تسعة متغيرات خارجية وداخلية: الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو ، الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء، سعر النفط ، سعر السلع غير الطاقية ، تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ، سعر الصرف (درهم / دولار) ، معدل التضخم وسعر الفائدة للعمليات بين المصارف.

وقد تم تحديد العلاقة بين بيئة الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان، وكذلك المكونات الرئيسية لبيانات الحصيلة وحساب النتيجة، من خلال تقييم مجموعة من النماذج لثماني مصارف رئيسية بالمغرب. وتم استخدام تقنيات نمذجة مختلفة لتحديد تأثير الصدمات المحددة في السيناريو الحاد على صلاصة المصارف.

المتغيرات المصرفية التي تم تفسيرها:

- الديون غير العاملة الخاصة بالأسر والمؤسسات غير المالية.
- المؤن المتعلقة بمخاطر الائتمان.
- تكاليف التمويل: فوائد / إجمالي التمويل لكل بنك (الدين والودائع).
- معدل الخصم (دخل الفوائد / مجموع القروض).
- الهامش على العمولات.
- النتيجة على عمليات السوق.

المتغيرات التفسيرية الرئيسية التي استعملت في هذه النماذج هي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الزراعي، وتغير سعر الفائدة، والتضخم، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات.

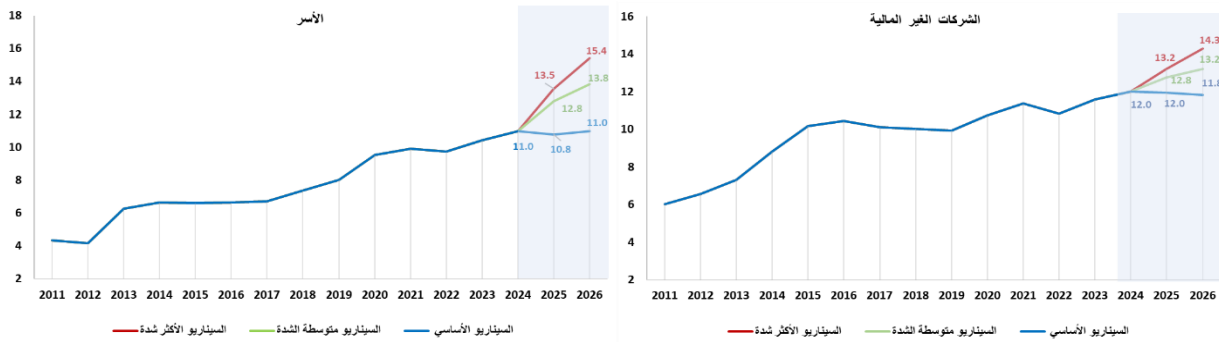
ونص السيناريو الأساسي على تباطؤ النمو الوطني الاقتصادي إلى معدل 2.6 في المائة في عام 2024، يليه تسارع إلى 3.9 في المائة خلال عامي 2024-2025، فيما يتعلق بالسيناريو متوسطة الشدة، فإنه يفترض تحقق ثلاث صدمات في عام 2025، وهي (1) تفاقم التوترات الجيوسياسية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط مع تصاعد التوترات في سورية، (2) تسارع وتيرة الانقسام الجيواقتصادي (المرتبط بشكل خاص بنتائج الانتخابات الأمريكية) و(3) ظروف مناخية غير ملائمة. ستؤدي هذه التطورات إلى ارتفاعات ملحوظة في أسعار السلع الأولية وتنامي الغموض الاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى نمو ضعيف للناتج المحلي الإجمالي الزراعي مقارنة بالسيناريو الأساسي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي تقلصًا بنسبة 1.7 في المائة في عام 2025، مع زيادة طفيفة في عام 2026 بنسبة 1.9 في المائة. أما السيناريو أكثر شدة، فإنه يتوقع تجسيد نفس المخاطر، ولكن بشدة أقوى. وبالتالي، فإن الضغوط التضخمية القوية الناتجة عن مختلف الصدمات إضافة إلى الإنخفاض الحاد في الطلب الخارجي وتقلص الناتج المحلي الإجمالي الزراعي سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8 في المائة في عام 2025، يليه نمو محدود بنسبة تصل إلى 2.1 في المائة في عام 2026، الجدول (3-8).

جدول (3-8): القطاع المصرفي المغربي: سيناريوهات الاقتصاد في ديسمبر 2024

خارجياً				
2026	2025	2024		
1.5	1.2	0.8	أساسي	النمو في أوروبا (في المائة)
1.2	-2.0		متوسط الشدة	
0.1	-3.2		أكثر شدة	
4.4	4.2	3.8	أساسي	النمو في جنوب صحراء إفريقيا (في المائة)
2.9	3.2		متوسط الشدة	
1.4	2.1		أكثر شدة	
72.0	73.0	80.0	أساسي	سعر النفط (دولار/برميل)
89.9	93.0		متوسط الشدة	
97.7	108.5		أكثر شدة	
محلياً				
2026	2025	2024		
3.9	3.9	2.6	أساسي	النمو (في المائة)
1.9	-1.7		متوسط الشدة	
2.1	-3.8		أكثر شدة	
1.8	2.4	1.1	أساسي	التضخم (في المائة)
3.6	5.0		متوسط الشدة	
5.8	6.5		أكثر شدة	
3.3	3.0	4.3	أساسي	التحويلات من المغاربة المقيمين بالخارج (في المائة)
2.6	1.1		متوسط الشدة	
1.7	-1.7		أكثر شدة	
3.3	3.0	2.7	أساسي	الاستثمار الأجنبي المباشر (في المائة GDP)
2.5	2.5		متوسط الشدة	
2.0	2.0		أكثر شدة	

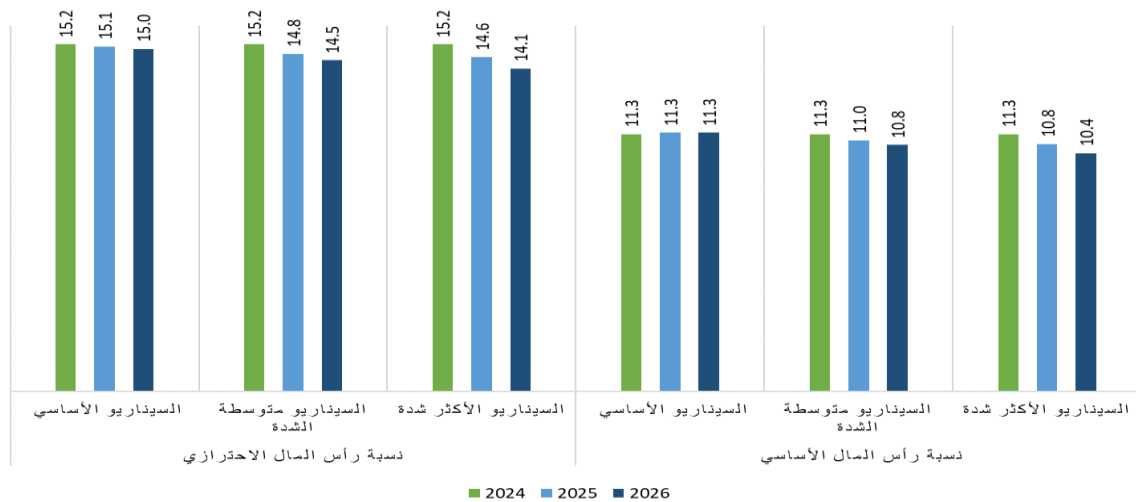
واستناداً لتلك الافتراضات، سيبلغ متوسط معدل القروض غير العاملة في السيناريو الأساسي حوالي 11 في المائة للأسر، و11.8 في المائة للشركات غير المالية في 2026، مع تطورات متباينة بين البنوك. من ناحية أخرى، فإن تدهور الظروف الاقتصادية سيزيد من مخاطر الائتمان، حيث أن متوسط معدل نمو للقروض غير العاملة سيصل في عام 2026 إلى 13.8 في المائة عند الأسر و13.2 في المائة عند الشركات الغير مالية بالنسبة للسيناريو متوسطة الشدة. بينما في السيناريو الأكثر شدة، يمكن أن تصل هذه المعدلات إلى 15.4 في المائة و14.3 في المائة في حين سيصل إلى 13.5 في المائة في 2025 ثم إلى 15.4 في المائة على التوالي، الشكل (16-8).

شكل (8-16) - القطاع المصرفي المغربي: تطور معدلات القروض غير العاملة



على مدى أفق التنبؤ، سيسجل متوسط نسبة رأس المال الاحترازي إنخفاض بما يقرب 69 نقطة أساس، بينما نسبة رأس المال الأساسي سيفقد 46 نقطة أساس في السيناريو متوسطة الشدة، بينما في السيناريو الأكثر شدة ستعرف هذه النسب إنخفاض بما يقرب 105 و82 نقطة أساس، على التوالي. بما يتماشى مع تدهور نتائج البنوك المقترنة بالارتفاع في تكلفة مخاطر الائتمان والإنخفاض في نتائج أنشطة السوق. ويتضح من نتائج كلا السيناريوين أن هذه النسب تظل أعلى من الحد الأدنى الرقابي. كما أكد اختبار الضغط الكلي على قدرة المصارف المغربية على مواجهة الصدمات التي تحاكي تدهور ظروف الاقتصاد الكلي، حيث أنها تتمتع برأس مال كافٍ لاستيعاب تأثير هذه الصدمات كما أنها تستمر في تسجيل نسب ملائمة موافقة للمتطلبات التنظيمية، الشكل (8-17).

شكل (8-17) - القطاع المصرفي المغربي: تطور متوسط نسب رأس المال الإحترازية



8.5 دولة فلسطين

تُعد اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي إحدى الركائز الأساسية في منظومة الرقابة الاستباقية التي تعتمد عليها سلطة النقد الفلسطينية لتقييم مدى تأثير القطاع المصرفي بالصدمات الاقتصادية المحتملة، وتحديد درجة انكشاف النظام المالي للمخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات في البيئة الكلية. وتتبع أهمية هذه الاختبارات من خصوصية الواقع الاقتصادي الفلسطيني، الذي تتقاطع فيه اختلالات هيكلية مزمنة مع مخاطر جيوسياسية وأمنية مستمرة، إلى جانب محدودية الحيز المالي والنقدي، مما يجعل القطاع المصرفي أكثر عرضة لانتقال الأزمات من الاقتصاد الحقيقي

إلى النظام المالي. وتزداد هذه الأهمية في ظل استمرار تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتشديد القيود على حركة البضائع والأفراد في الضفة الغربية، وتراجع دخول العمال، وانكماش النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات الحيوية. وتستخدم سلطة النقد في عملية المحاكاة هذه الصدمات نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الانحدار الذاتي (Vector Error Correction Model-VECM)، وهو نموذج يجمع بين القدرة على توصيف العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتحليل التأثيرات قصيرة الأجل للتغيرات الطارئة. ويُستخدم هذا النموذج لتقدير أثر التغيرات في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية على نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي، بما يساعد في رسم خريطة استباقية للمخاطر المحتملة، وتوجيه السياسات الرقابية نحو تعزيز المتانة المالية. ويعتمد هذا النموذج على الصيغة التالية:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{i=1}^2 a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^2 b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C1 * \Delta IL + C2 * \Delta UNEMP + C3 * \Delta EXR$$

حيث:

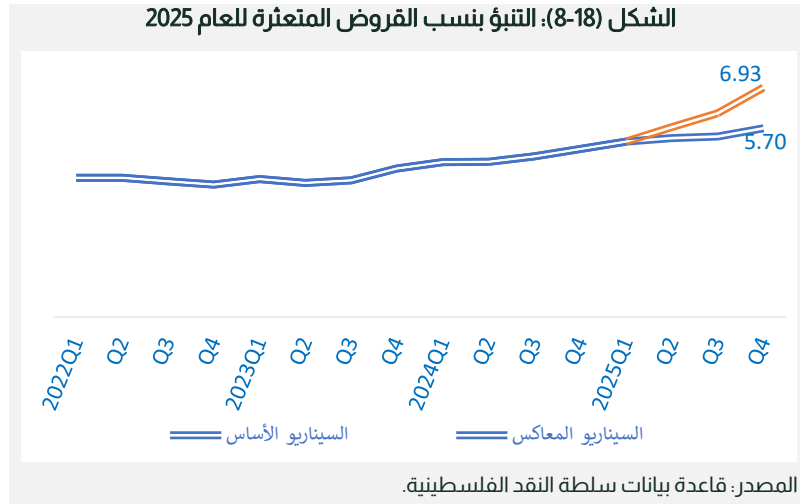
- e_t : معامل تصحيح الخطأ
- $\Delta L(NPL_{t-i})$: التغير في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة
- $\Delta L(RGDP_{t-i})$: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة
- Δil : التغير في سعر فائدة الإقراض.
- $\Delta UNEMP$: التغير في معدل البطالة.
- ΔEXR : التغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

ويفترض هذا النموذج وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة القروض المتعثرة³⁴، وبالتالي فإن تحسن الأداء الاقتصادي يسهم في تقليص نسب التعثر. وفي المقابل، يفترض النموذج وجود علاقة طردية بين التعثر وكل من البطالة، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، باعتبار أن ارتفاع هذه المؤشرات يزيد من المخاطر الائتمانية ويقيّد قدرة الأفراد والمؤسسات على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

وعادة ما تقوم سلطة النقد بمحاكاة هذه المخاطر وفق سيناريوهين مختلفين. الأول، يعكس الوضع القائم، من خلال افتراض استمرار التحديات السياسية والاقتصادية الحالية دون تغيير جوهري، مثل بقاء حالة الانكماش في قطاع غزة، وعدم استئناف العمل في إسرائيل لمعظم العمال الفلسطينيين، واستمرار القيود على النشاط الاقتصادي في مناطق الضفة الغربية. أما السيناريو الثاني فيعكس وضعاً أكثر تشاؤماً من خلال افتراض تصعيد إضافي في العدوان، وتفاقم القيود المفروضة على حرية الحركة، مما يؤدي إلى تعميق الركود، وتزايد التدهور في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

³⁴ تم اختبار العلاقة الإحصائية بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر القروض غير العاملة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية عند مستوى 5 في المائة للمتغيرات الداخلة في النموذج المذكور أعلاه.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذه السيناريوهات، أن نسبة القروض المتعثرة وفق السيناريو الأساس قد أخذت بالارتفاع التدريجي خلال العام 2025، من 4.3 في المائة في الربع الأول إلى أن وصلت في نهاية العام إلى 5.7 في المائة في نهاية العام. ويعكس هذا الارتفاع الأثر المتراكم لزيادة معدل البطالة، وارتفاع سعر فائدة الإقراض، إلى جانب التقلبات في سعر الصرف.



وفي المقابل، أثر السيناريو المعاكس (السيناريو المتشائم) مساراً أكثر حدة في نسبة التعثر، إذ إرتفعت نسبة القروض المتعثرة خلال الربع الأول من العام 2025 إلى 5.3 في المائة في الربع الأول، ثم توالى الارتفاعات إلى 5.7 في المائة في الربع الثاني، و6.2 في المائة في الربع الثالث، لتصل في نهاية العام إلى 6.9 في المائة.

نتيجة الانكماش الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة، وارتفاع سعر الفائدة والصرف، مما أدى إلى ضغط إضافي على قدرة المقترضين على السداد، الشكل (8-18).

وبشكل عام، تُبرز نتائج اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي التي أجرتها سلطة النقد مدى تأثير القطاع المصرفي بالصدمات الخارجية الناجمة عن الانكماش الاقتصادية الحادة، وارتفاع معدلات البطالة، وتقلبات مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وبينما يتوقع السيناريو الأساسي ارتفاعاً معتدلاً في حالات التخلف عن السداد، يشير السيناريو المعاكس إلى زيادة أكبر في معدل التخلف عن السداد، مما يُعزز الحاجة إلى اتخاذ تدابير استباقية لحماية الاستقرار المالي.

وتمكّن هذه الاختبارات سلطة النقد من تقييم المخاطر المحتملة، وإعداد القطاع المصرفي بشكل أفضل لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يضمن استمرار المصارف في العمل بفعالية ودعم الاقتصاد ككل خلال أوقات الأزمات، الجدول (8-4).

الجدول (8-4): التنبؤ بالتغير في القروض المتعثرة، 2025										
المصرف	السيناريو الأساس					السيناريو المعاكس				
	النمو (في المائة)	البطال ة	التغير في فائدة الإقرا ض	سعر الصرف	نسبة التعثر	النمو (في المائة)	البطال ة	التغير في فائدة الإقرا ض	سعر الصرف	نسبة التعثر
	8.7	0.9	0.24	0.09-	5.3	8.7	3.6	0.24-	0.15-	5.3
	4.3	0.7	0.10	0.04	5.4	0.1-	2.1	0.30	0.09	5.7
	1.7	1.3	0.15	0.03-	5.5	4.2-	2.3	0.40	0.05	6.2
	0.9	1.4	0.40	0.02	5.7	6.2-	1.6	0.80	0.12	6.9
2025	3.9	4.3	0.80	0.06-	5.7	0.5-	9.6	1.70	0.17	6.9
المصدر: تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية.										

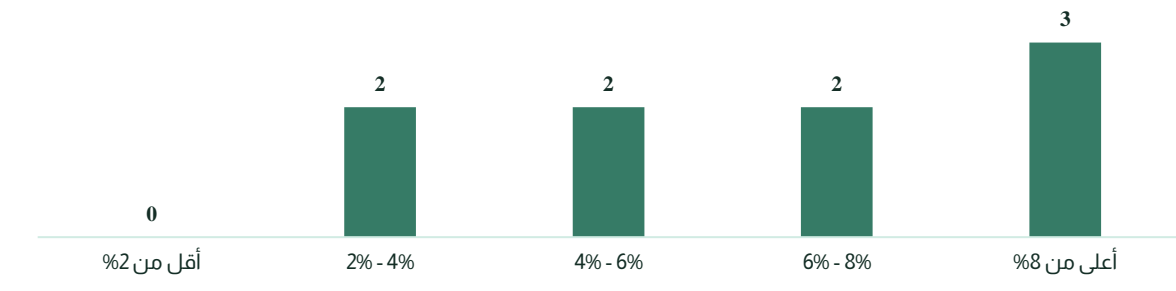
9 اختبارات الضغط العكسية

9.1 سلطنة عمان

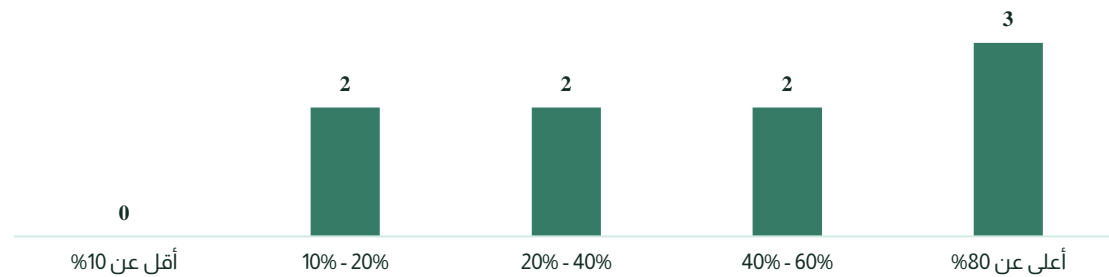
قد تم افتراض أن تصل قيمة المخصصات 70 في المائة من القروض غير العاملة الجديدة مع افتراض عدم تحقيق أية أرباح، وعليه فإن الزيادة الحاصلة في المخصصات الإضافية لخسائر القروض سيتم امتصاصها بالكامل بواسطة رأس مال البنوك. هذا فإن السيناريو السلبي يتضمن احتساب مبلغ المخصصات التي من شأنها أن تستنفد احتياطي رأس المال "الفائض" - يتم تعريفه على أنه الفرق بين رأس المال الفعلي الذي تحتفظ به البنوك الفردية والحد الأدنى من متطلبات رأس المال التي يفرضها البنك المركزي العماني.

ويكشف اختبار الضغط العكسي أن النظام المصرفي العماني يمكنه بحلول 31 ديسمبر 2023 استيعاب تدهور بنسبة 8.5 في المائة في محفظة القروض الحالية قبل الإخلال بمستوى رأس المال المطلوب والمحدد من جانب البنك المركزي العماني. وتشير النتائج إلى أن 7 بنوك محلية من أصل 9 ستعرض لتدهور بأكثر من 4 في المائة لقروضها العاملة قبل الإخلال بمتطلبات البنك المركزي العماني لرأس المال. وتجر الإشارة إلى أن معدل التخلف السنوي التاريخي أو القروض غير العاملة الجديدة كنسبة من القروض العاملة في النظام المصرفي العماني يبلغ 1.1 في المائة. وإلى جانب ذلك، يظهر اختبار الضغط العكسي أن البنوك الأجنبية لديها قدرة عالية جداً على استيعاب خسائر الائتمان، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع رأس المال الاحتياطي، الأشكال (8-19)، (8-20).

الشكل (8-19) القطاع المصرفي العماني: المسافة بين نقطة الكسر (في المائة) لدى البنوك المحلية اعتباراً من 31 ديسمبر 2023



الشكل (8-20) القطاع المصرفي العماني: المسافة بين نقطة الكسر (في المائة) لدى البنوك الأجنبية اعتباراً من 31 ديسمبر 2023



9.2 جمهورية مصر العربية

تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد الحد الأقصى لبعض الصدمات المؤثرة على الملاءة المالية والتي يترتب عليها إنخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى الحد الأدنى الرقابي. وكذلك تحديد نسب خصم على بعض الأصول السائلة التي يترتب عليها إنخفاض متوسط نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية إلى الحدود الرقابية المقررة.

• مخاطر الملاءة المالية

يهدف إجراء هذه الاختبارات إلى قياس الحد الأقصى لحجم الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك قبل الاخلال بالمتطلبات الرقابية الخاصة بكفاية رأس المال نتيجة لمجموع صدماتي ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة كنسبة من إجمالي محفظة القروض، بالإضافة إلى إنخفاض قيمة السندات الحكومية ضمن محفظتي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة ارتفاع سعر العائد، وذلك باستخدام أسلوب (Modified Duration).

• مخاطر السيولة

تم تقدير الحد الأقصى لنسبة الخصم التي يمكن تطبيقها على الأوراق المالية الحكومية في بسط متوسط نسبة السيولة بالعملة المحلية، وعلى السندات الدولارية الصادرة من الحكومة المصرية في بسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية، والتي يترتب عليها إنخفاض متوسط نسبتي السيولة

بالعملات المحلية والأجنبية عند الحد الأدنى المقرر والبالغ 20 في المائة للعملة المحلية، و25 في المائة للعملة الأجنبية.

وقد توصلت نتائج اختبارات الضغط العكسية إلى أن انخفاض نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي إلى الحد الأدنى الرقابي قد ينتج عند حدوث صدمة استثنائية تؤدي إلى انخفاض كبير في جودة المحفظة الائتمانية، وكذلك أن انخفاض متوسط نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية عند الحدود الرقابية المقررة قد يحدث عند تطبيق نسب خصم مرتفعة جداً على الأوراق المالية الحكومية في بسط النسبة، مما يبرز الصلابة المالية للقطاع المصرفي.

10 اختبارات الضغط لمخاطر انتقال العدوى

10.1 جمهورية مصر العربية

• مخاطر انتقال العدوى المباشرة بين وحدات القطاع المصرفي

تنشأ مخاطر العدوى المباشرة بالقطاع المصرفي نتيجة العلاقات الترابطية بين البنوك في سوق الائتمان، حيث تم افتراض اخفاق بعض البنوك في سداد نسبة من إلتزاماتها تجاه البنوك الأخرى في سوق الائتمان نتيجة الثلاث صدمات التالية، وقد تم تقدير تأثير اخفاق البنوك الناتج عن كل صدمة على الملاءة المالية للبنوك الأخرى بالقطاع، ويتم توقف الاختبار عند إخفاق البنوك في الموجة الأولى:

الصدمة الأولى	الصدمة الثانية	الصدمة الثالثة
الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان السيادية	الخسائر الناتجة عن مخاطر القروض غير العاملة	الخسائر الناتجة عن مخاطر انتقال العدوى من الأنشطة المالية غير المصرفية

• مخاطر انتقال العدوى بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي

تم إجراء اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر انتقال العدوى المباشرة من القطاع المالي غير المصرفي للقطاع المصرفي، بهدف تقييم مدى قدرته على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن إخفاق الأنشطة المالية غير المصرفية في سداد إلتزاماتها للبنوك، وذلك باستخدام قيمة صافي القروض والتسهيلات الائتمانية - بعد استبعاد الودائع الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي لدى القطاع المصرفي - كمؤشر لصافي تعرض القطاع المصرفي لكل نشاط من أنشطة القطاع المالي غير المصرفي، وتم استخدام ثلاث سيناريوهات تتفاوت في درجة تأثيرهم على البنوك، وذلك على النحو التالي:

السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث
الادخاق في سداد نسبة 15 في المائة من الإلتزامات الخاصة بصافي القروض.	الادخاق في سداد نسبة 30 في المائة من الإلتزامات الخاصة بصافي القروض.	الادخاق في سداد نسبة 45 في المائة من الإلتزامات الخاصة بصافي القروض.

هذا وقد توصلت نتائج الاختبار إلى انخفاض درجة مخاطر انتقال العدوى المباشرة بين وحدات القطاع المصرفي في ظل السيناريو الأساسي للثلاث صدمات، بينما سجل درجة مخاطر متوسطة للسيناريوهين متوسط الحدة والأكثر حدة. وكذلك انخفاض درجة مخاطر انتقال العدوى بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي في السيناريو الأساسي، والسيناريو متوسط الشدة والأكثر شدة.

10.2 دولة فلسطين

تتضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم بها سلطة النقد محاكاة لمخاطر انتقال العدوى بين المصارف، وما قد يحدث لرأس المال المصارف في حال فشل أو تعثر أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. ويستند مبدأ عمل هذا الاختبار بدرجة أساسية على الودائع البنينة بين المصارف، باعتبارها ودائع تبادلية يمكن استخدامها لسداد التزامات المصارف تجاه بعضها البعض دون شرط أو قيد.

وكمؤشر على تقييم أداء المصارف بعد محاكاة هذه الصدمة، تم اعتماد معدل العقبة عند مستوى 10.5 في المائة كمقياس للنجاح (كما في اختبارات التحمل الأخرى)، والذي يمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أية هوامش إضافية. علماً بأن نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين قبل المحاكاة بلغت 16.6 في المائة في نهاية العام 2024، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب رقابياً من قبل سلطة النقد.³⁵

وفي هذا السياق، أظهرت البيانات الصادرة عن سلطة النقد في نهاية العام 2024 تراجع أرصدة (ودائع) المصارف العاملة في فلسطين لدى بعضها البعض بنحو 7.3 في المائة مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 323.4 مليون دولار، وتركز الجزء الأكبر منها (نحو 69 في المائة) في ثلاثة مصارف، مما يجعلها أكثر تعرضاً لتعثر أو فشل غيرها من المصارف الأخرى. علماً بأن سوق ما بين المصارف في فلسطين إجمالاً لا يزال يتسم بالضعف.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذا الاختبار الذي قامت به سلطة النقد في نهاية العام 2024 أن القطاع المصرفي معرض لمستويات متدنية من مخاطر انتقال العدوى. فعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس إجمالي للمصارف العاملة في فلسطين إلى حوالي 12.6 في المائة في أسوأ الاحتمالات، مقارنة مع 16.6 في المائة قبل الصدمة، إلا أنها بقيت أعلى من معدل العقبة. وعلى مستوى الأفراد للمصارف، تشير نتائج المحاكاة إلى نجاح معظم المصارف في اجتياز هذا الاختبار وبقاء نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

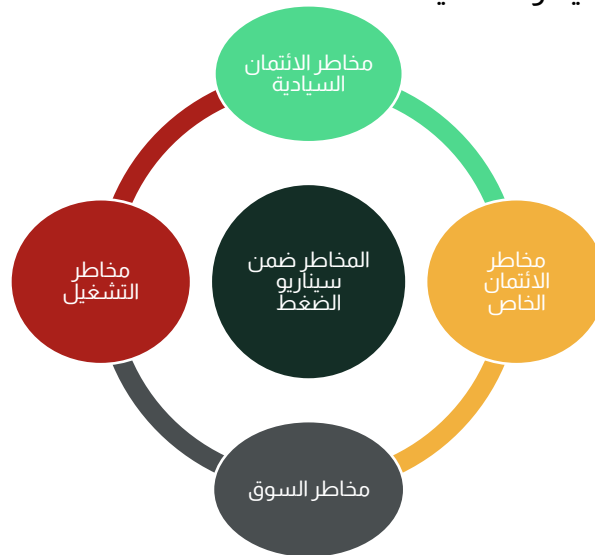
³⁵ تشترط تعليمات سلطة النقد ألا يقل الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف عن 13.5 في المائة، متضمناً هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5 في المائة، والهامش المضاد للتقلبات الدورية البالغ 0.5 في المائة.

ثانياً: تطبيق اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية

تم إجراء اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام افتراضات موحدة ومتدرجة في حدة التأثير في إطار سيناريو للمخاطر الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، وذلك على المستوى الكلي لمجمع أكبر البنوك بالقطاع المصرفي، والتي تمثل نحو 80 في المائة من أصول القطاع، والمستوى الجزئي للبنوك المنفردة، وذلك لمخاطر الائتمان السيادية لمحفظه ائتمان القطاع الحكومي ومحفظه الاستثمارات المالية في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية، ولمخاطر الائتمان الخاص لمحفظه ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص، ومحفظه ائتمان المنشآت متناهية الصغر، ومحفظه التجزئة المصرفية، وكذلك لمخاطر التركيز على مستوى كبار العملاء، ولمخاطر السوق لسعري الصرف والعائد. إلى جانب ذلك، تم تطبيق اختبار الحساسية لمخاطر التشغيل الناتج عن تزايد مخاطر الأمن السيبراني. وتهدف اختبارات السيناريوهات والحساسية المطبقة إلى تقدير مدى صلابة أكبر البنوك في الدول العربية المستوردة والمصدرة للنفط³⁶، وقدرتها على مواجهة الصدمات من خلال تقييم مدى كفاية رأس المال الخاص بها لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة.

1. اختبارات السيناريوهات

يتضمن هذا الاختبار عدة أنواع من المخاطر في إطار سيناريو الضغوط الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية.



³⁶ تم إجراء الاختبارات بناءً على البيانات الواردة باستبيان تقرير الاستقرار المالي للدول العربية 2025.

ارتفاع حالة عدم اليقين المرتبطة بالظروف العالمية وتأثر حركة التجارة الدولية، وكذلك تزايد حدة التطورات الجيوسياسية الإقليمية المرتبطة بالحرب على غزة، وما ينتج عنها من تراجع في حركة الملاحة والتجارة الإقليمية. بالإضافة إلى استمرار السياسة النقدية التقييدية في العديد من دول العالم، مما قد يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي للعديد من الدول وتأثر ميزان المدفوعات لديهم بسبب تأثر قطاع السياحة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وكذلك ارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار الواردات، وارتفاع الضغط على العملات المحلية وما يترتب على ذلك من ارتفاع لمخاطر السوق.

قطاع المالية العامة والأداء

تزايد مخاطر ارتفاع نسب المديونية الخارجية نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة، وتنامي المخاوف بشأن استدامة أوضاع المالية العامة بعد صدمة الحرب الروسية الأوكرانية وتفاقم حدة التطورات الجيوسياسية الإقليمية، وبالتالي انخفاض ثقة المستثمرين في مدى قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، مما قد يترتب عليه انخفاض درجة التصنيف الائتماني للدول العربية، خاصة الدول المستوردة للنفط في ظل ارتفاع مستويات المديونية العامة بها. وقد يؤدي تراجع درجة التصنيف الائتماني للحكومات إلى ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية، وانخفاض كبير في درجة سيولة الأوراق المالية الحكومية وانخفاض قيمتها، وحدوث سحب على ودائع القطاع المصرفي، مما يدفع إلى ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية ومخاطر السيولة.

القطاعات الاقتصادية

تراجع حجم الطلب بفعل تدهور القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات الأخرى، خاصة في بعض الدول التي ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالمي، فضلاً عن استمرار ارتفاع معدل البطالة نظراً لاتجاه العديد من قطاعات الأعمال والشركات إلى الاستغناء عن نسبة من العمالة في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها من ارتفاع النفقات ونقص المواد الخام المستوردة واللازمة للإنتاج. وتنعكس المخاطر الاقتصادية الكلية في ارتفاع مخاطر ائتمان الشركات والأفراد في ضوء تراجع الأداء المالي للشركات، وانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، مع ارتفاع معدلات البطالة.

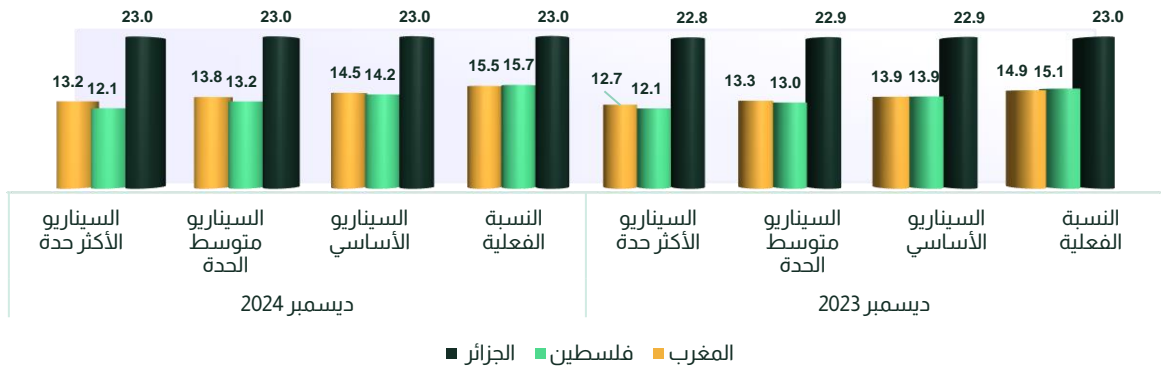
1.1 مخاطر الائتمان السيادية

في إطار السيناريو المستخدم، تم افتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان القطاع الحكومي بنسبة 5 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 10 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و15 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة غير العاملة "الرديئة"، مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 100 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة، وذلك على مستوى القطاع المصرفي في دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2024 مقارنة مع ديسمبر 2023.

وأظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان القطاع الحكومي في القطاع المصرفي بالدول الثلاثة وذلك وفقاً لكافة السيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط على المستوى الكلي أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) والتي تشمل هامش رأس المال التحفظي، بناءً على البيانات الفعلية

في ديسمبر 2023 و2024 وعلى المستوي الجزئي لم يحقق بنك (4) في دولة فلسطين النسبة المقررة لبازل في السيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023. وبلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.08 في المائة في الجزائر، و3.6 في المائة في فلسطين، و2.3 في المائة في المغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال (8-21)، (8-22)، (8-23)، (8-24).

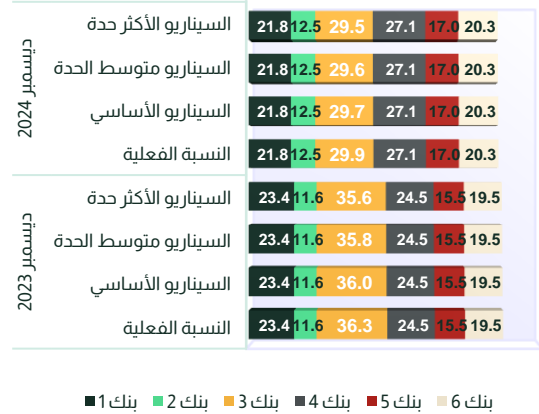
الشكل (8-21): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



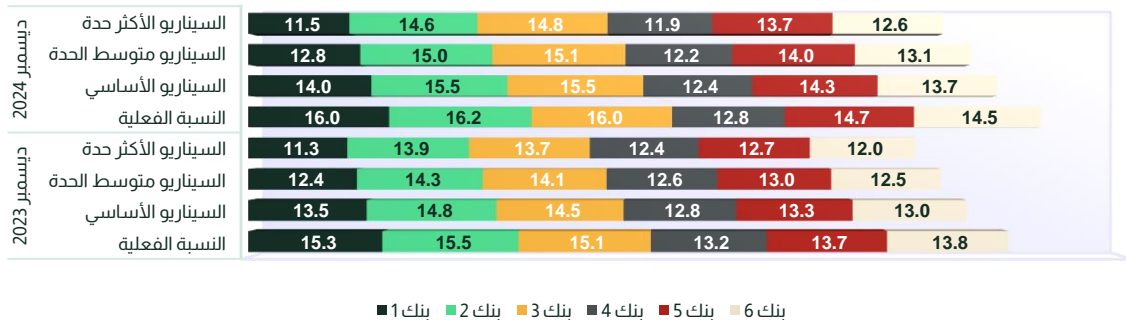
الشكل (8-23): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-22): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)

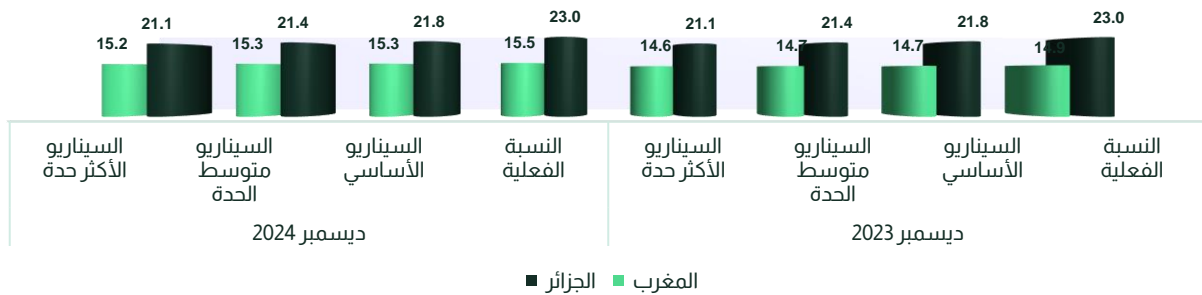


الشكل (8-24): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)

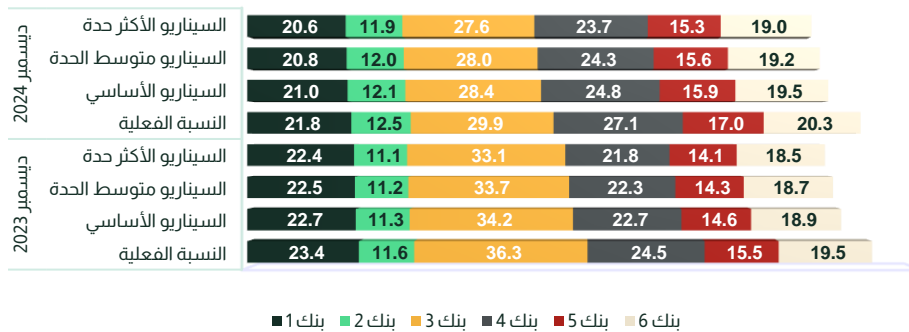


إلى جانب ذلك، تم افتراض تطبيق وزن مخاطر على محفظة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية والتي تتضمن كل من أذون الخزانة والسندات الحكومية المحلية في مقام نسبة كفاية رأس المال وذلك بنسبة 7.0 في المائة بالسيناريو الأساسي، و9.0 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و11.0 في المائة بالأكثر حدة، وتم تطبيق هذا الاختبار على دولتي (الجزائر والمغرب). وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الزيادة في وزن مخاطر محفظة الأوراق المالية الحكومية في القطاع المصرفي بالدولتين وذلك وفقاً لثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستويين الكلي والجزئي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2023 و2024. وبلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 1.9 في المائة في الجزائر، و0.3 في المائة في المغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال (8-25)، (8-26)، (8-27).

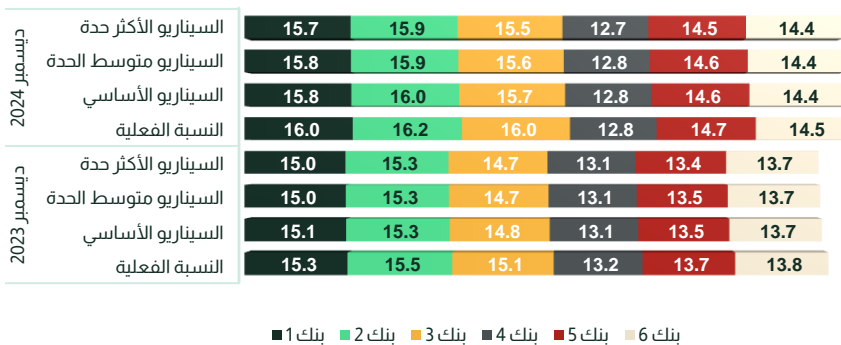
الشكل (8-25): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية الخاصة بمحفظة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-26): نتائج اختبارات الضغوط لمخاطر الائتمان السيادية الخاصة بمحفظة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2024 (في المائة)



الشكل (8-27): نتائج اختبارات الضغوط لمخاطر الائتمان السيادية الخاصة بمحفظة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2024 (في المائة)



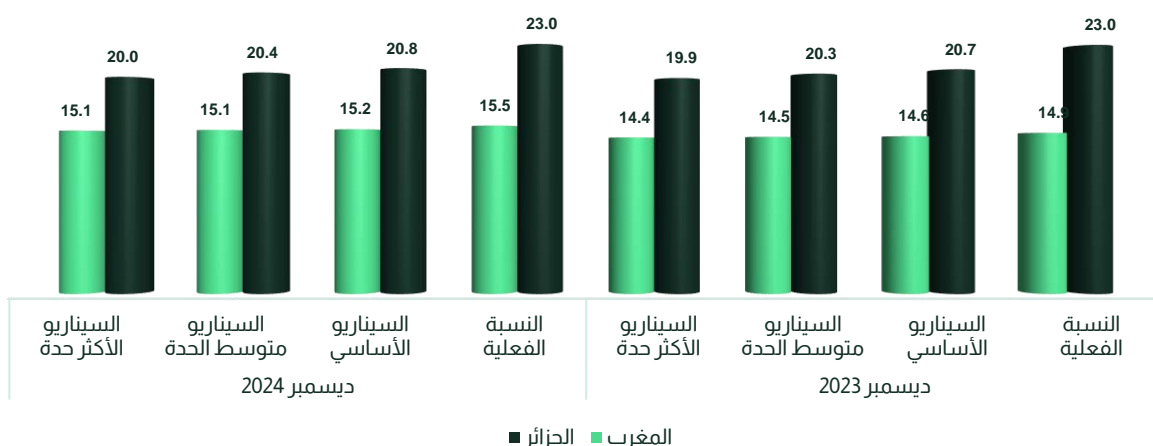
1.2 مخاطر الائتمان الخاص

تشمل محفظة الائتمان الخاص كل من محفظة ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص، والمنشآت متناهية الصغر، والتجزئة المصرفية. هذا وقد تم تطبيق اختبارات الضغط لتلك المخاطر بافتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص كل على حدي بنسبة 10 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة.

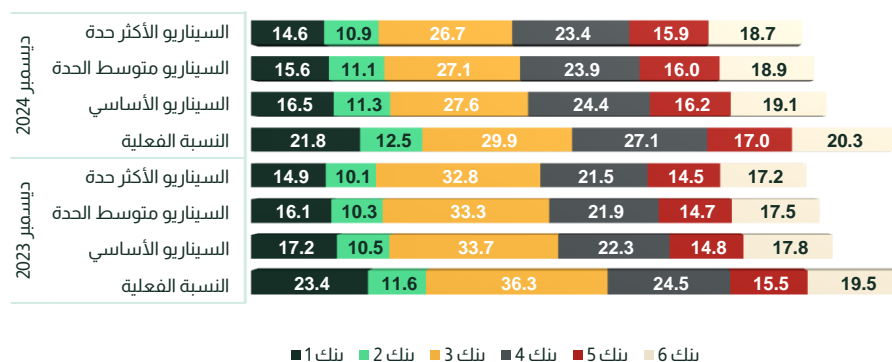
وتم تطبيق اختبار مخاطر ائتمان قطاع الأعمال العام على دولتي (الجزائر والمغرب)، واختبار مخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص على دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2024 مقارنة بديسمبر 2023. وقد أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص في القطاع المصرفي بالدول الثلاثة وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوى الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2023 و2024.

وفيما يخص اختبار الضغط لمخاطر ائتمان قطاع الأعمال العام، بلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 3 في المائة في الجزائر و0.4 في المائة في المغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024. وعلى المستوى الجزئي، انخفضت النسبة إلى أقل من 10.5 في المائة في بنك واحد فقط في الجزائر وفقاً للسيناريوهين متوسط الحدة والأكثر حدة في ديسمبر 2023. وعلى جانب اختبار الضغط لمخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص، بلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 1.3 في المائة في الجزائر، و0.6 في المائة في فلسطين، و2.6 في المائة في المغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024. وعلى المستوى الجزئي، انخفضت النسبة إلى أقل من 10.5 في المائة في بنك واحد فقط في الجزائر وفقاً للسيناريو الأكثر حدة، وبنك واحد فقط في المغرب وفقاً للثلاث سيناريوهات في ديسمبر 2024، الأشكال (8-28)، (8-29)، (8-30)، (8-31)، (8-32)، (8-33)، (8-34).

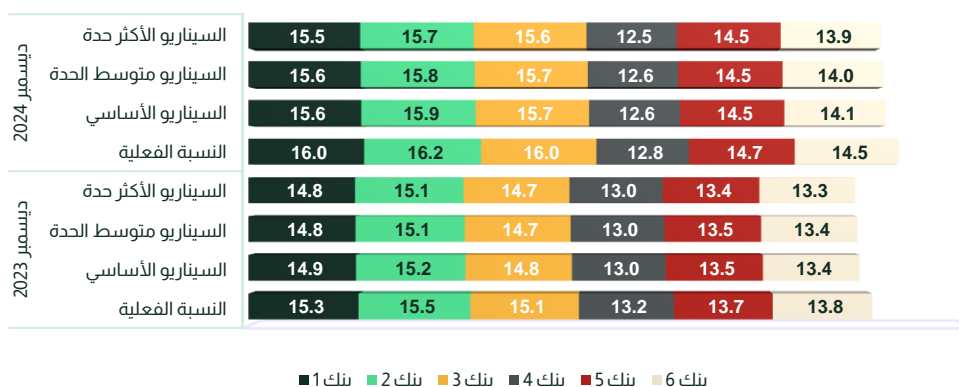
الشكل (8-28): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان قطاع الاعمال العام على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



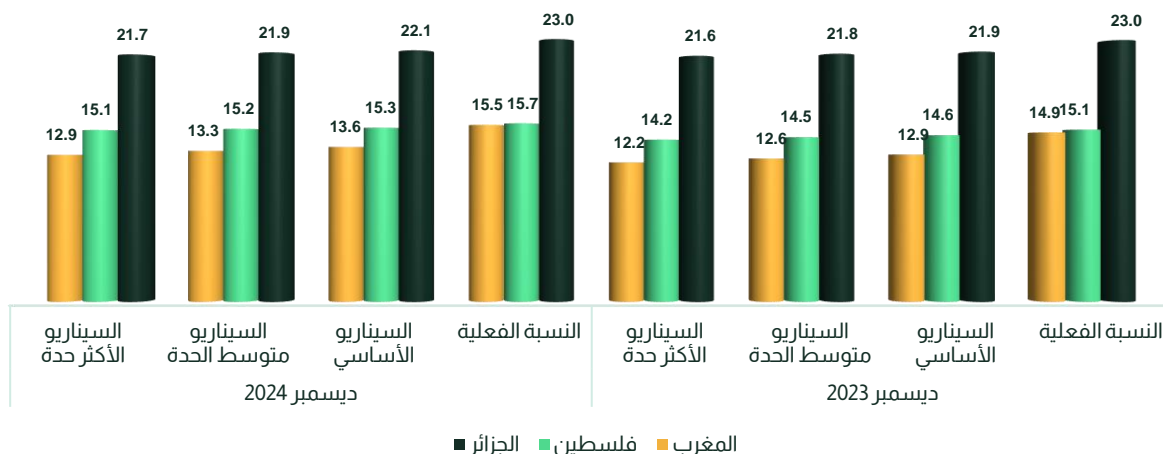
الشكل (8-29): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان قطاع الاعمال العام على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



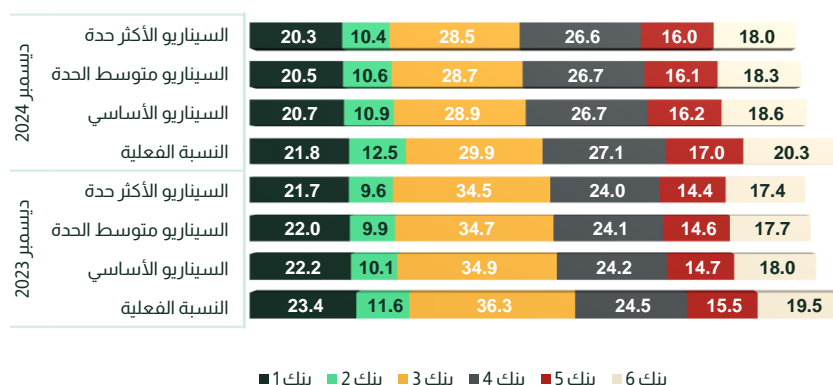
الشكل (8-30): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان قطاع الاعمال العام على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



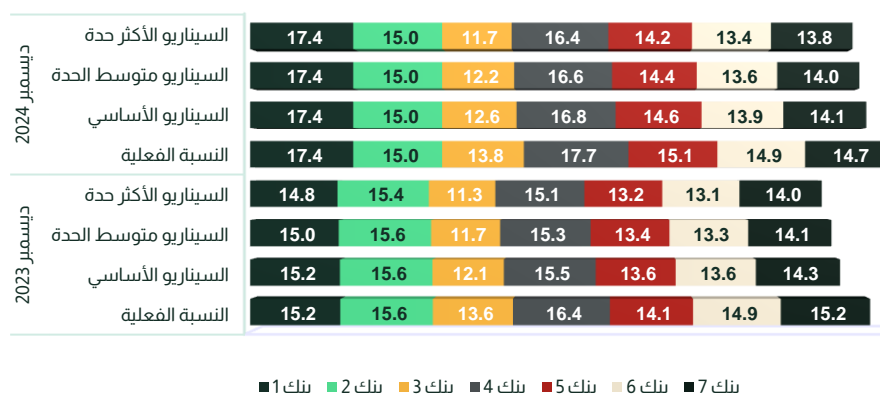
الشكل (8-31): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



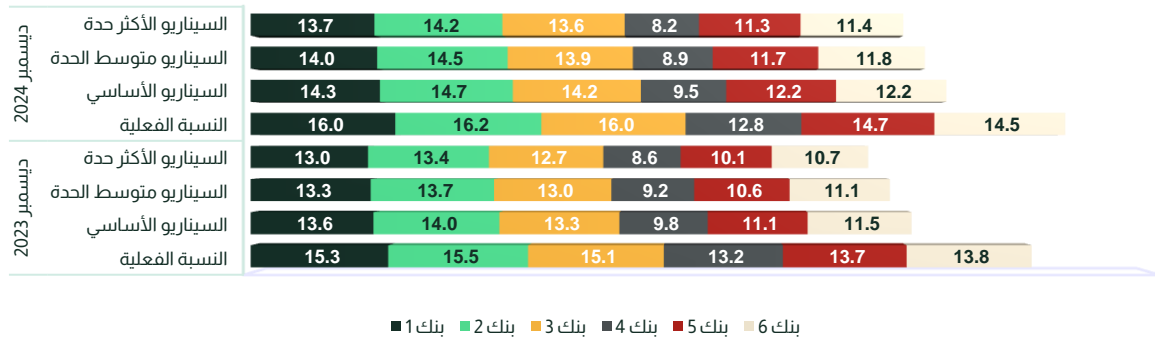
الشكل (8-32): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-33): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)

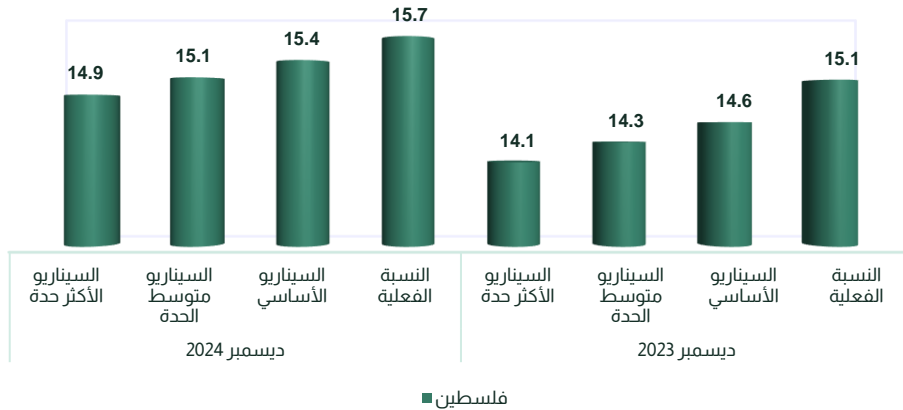


الشكل (8-34): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)

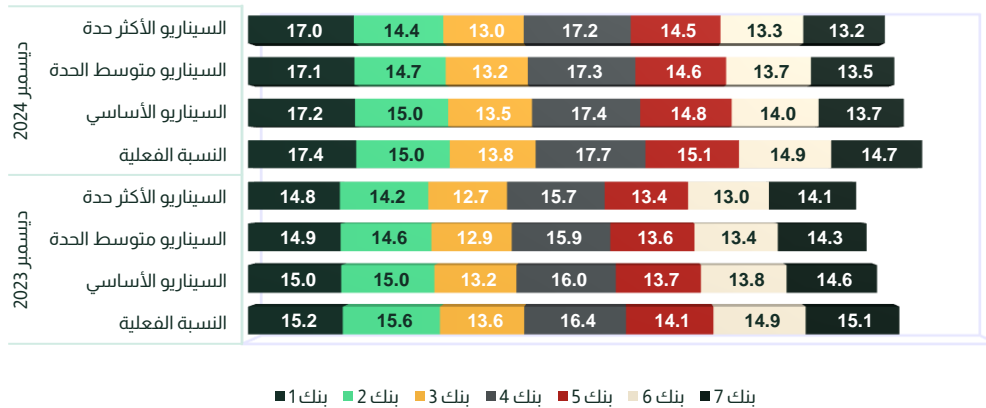


وبالنسبة لمخاطر ائتمان المنشآت متناهية الصغر، تم افتراض إخفاق نسبة 10 في المائة من محفظة القروض العاملة لتلك المنشآت طبقاً للسيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، ونسبة 20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها لفئة الجدارة غير العاملة "المشكوك في تحصيلها" مما يعني الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 50 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة. وتم تطبيق هذا الاختبار على دولة فلسطين في ديسمبر 2024 مقارنة في ديسمبر 2023. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستويين الكلي والجزئي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر لعامي 2023 و2024، حيث بلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي حوالي 0.8 في المائة، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال (8-35)، (8-36).

الشكل (8-35): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان المنشآت متناهية الصغر على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)

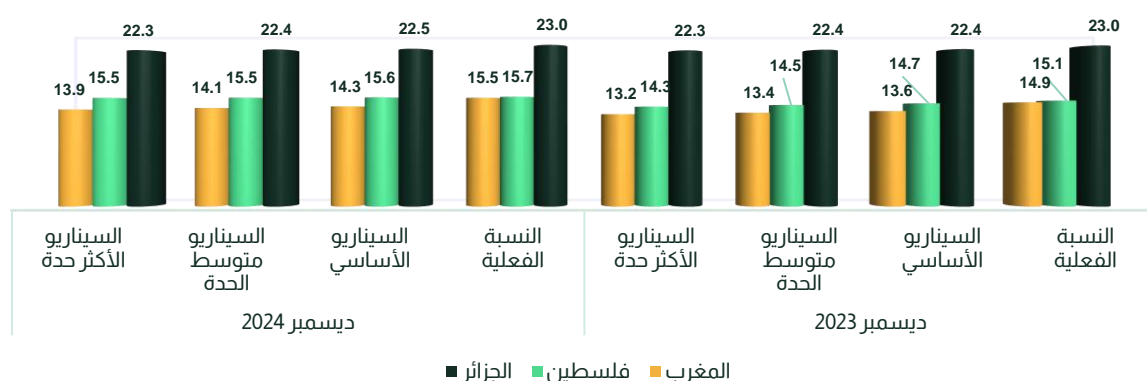


الشكل (8-36): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان المنشآت متناهية الصغر على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)

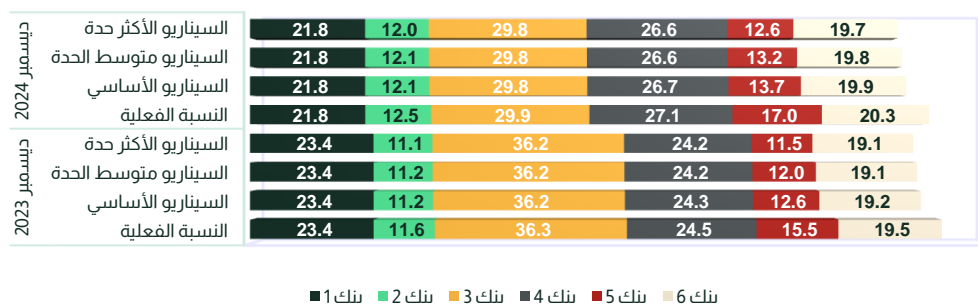


وعلى مستوى محفظة ائتمان التجزئة المصرفية، تم افتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بتلك المحفظة بنسبة 10 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعني الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة. وتم تطبيق هذا الاختبار على دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2024 مقارنة مع ديسمبر 2023. وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان التجزئة المصرفية في القطاع المصرفي بالدول الثلاثة وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2023 و2024. وبلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.7 في المائة في الجزائر، و0.2 في المائة في فلسطين، و1.6 في المائة في المغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال (8-37)، (8-38)، (8-39)، (8-40).

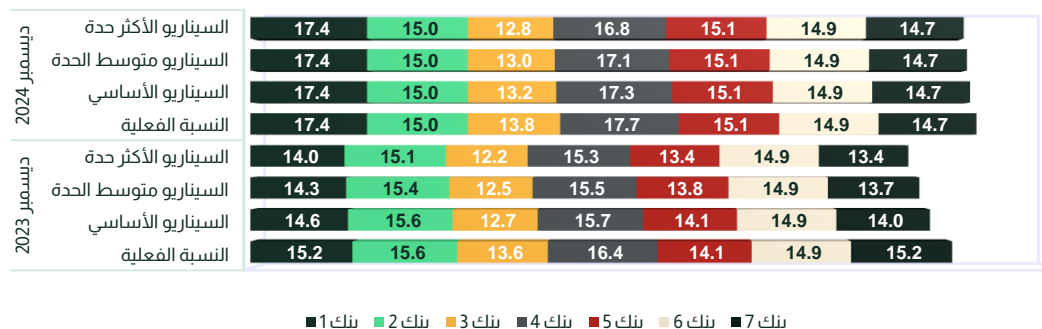
الشكل (8-37): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان محفظة التجزئة المصرفية على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



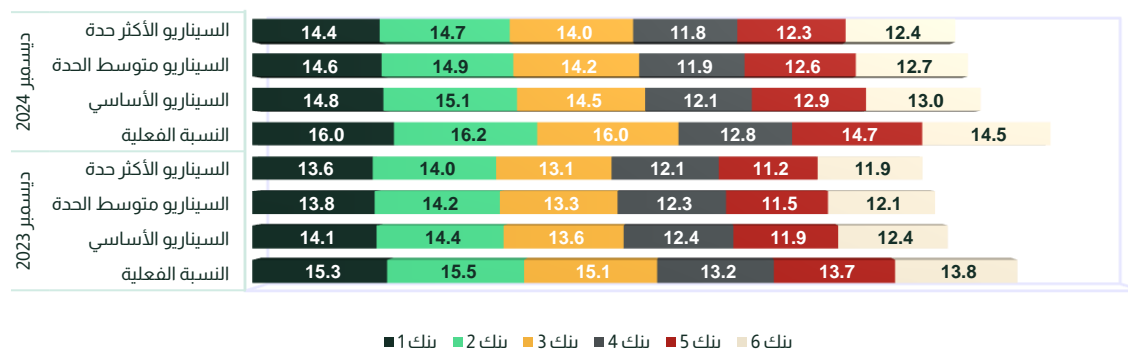
الشكل (8-38): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان محفظة التجزئة المصرفية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-39): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان محفظة التجزئة المصرفية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-40): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان محفظة التجزئة المصرفية على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



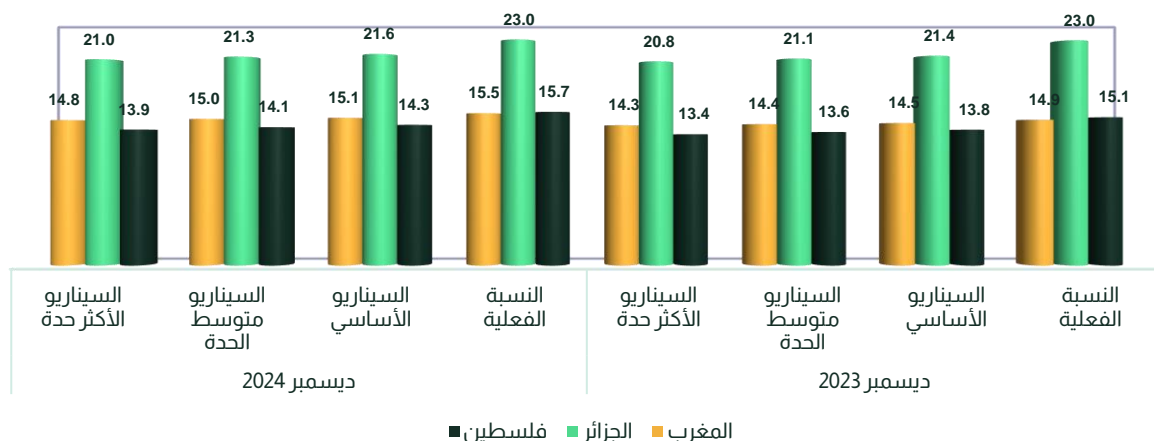
1.3 مخاطر التركيز

تم إجراء اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز على مستوى العميل الواحد وأطرافه المرتبطة من خلال افتراض إخفاق نسبة 10 في المائة من محفظة القروض العاملة لأكثر 5 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة طبقاً للسيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، ونسبة 20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة لكبار العملاء تساوي متوسط 3 في المائة. كذلك تم تطبيق ذات الافتراض على محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية العاملة لأكثر 10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة.

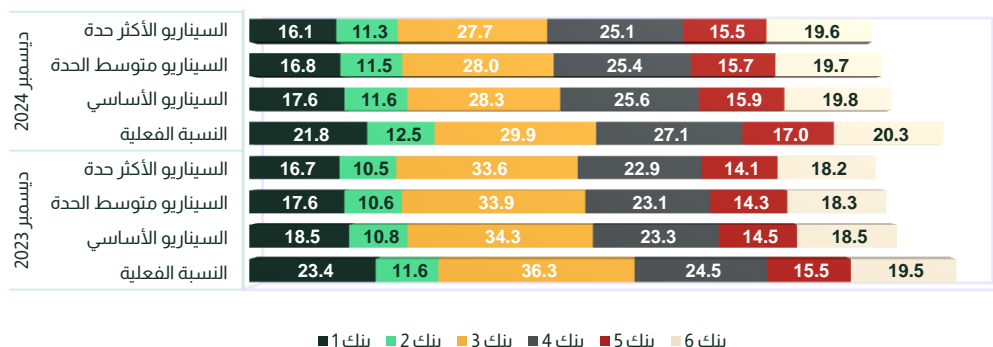
وقد تم تطبيق هذه الاختبارات على دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2024 مقارنة مع ديسمبر 2023. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة الائتمان الخاصة بأكثر 5 و10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة - على المستويين الكلي والجزئي - بالدول الثلاثة وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، إذ تظل نسبة كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوى الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة)، بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2023 و2024.

وعلى جانب اختبار الضغط لمخاطر التركيز بمحفظة ائتمان أكبر 5 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة، بلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 2 في المائة في الجزائر، و1.8 في المائة في فلسطين، و0.7 في المائة في المغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024. وفيما يخص اختبار الضغط لمخاطر التركيز بمحفظة ائتمان أكبر 10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة، بلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 2.4 في المائة في الجزائر، و2.1 في المائة في فلسطين، و1.1 في المائة في المغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال من (8-41) إلى (8-48).

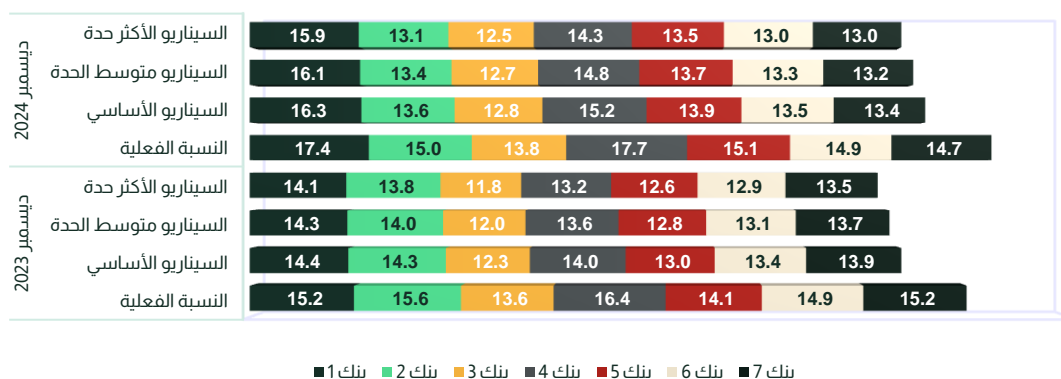
الشكل (8-41): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 5 مقترضين وأطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



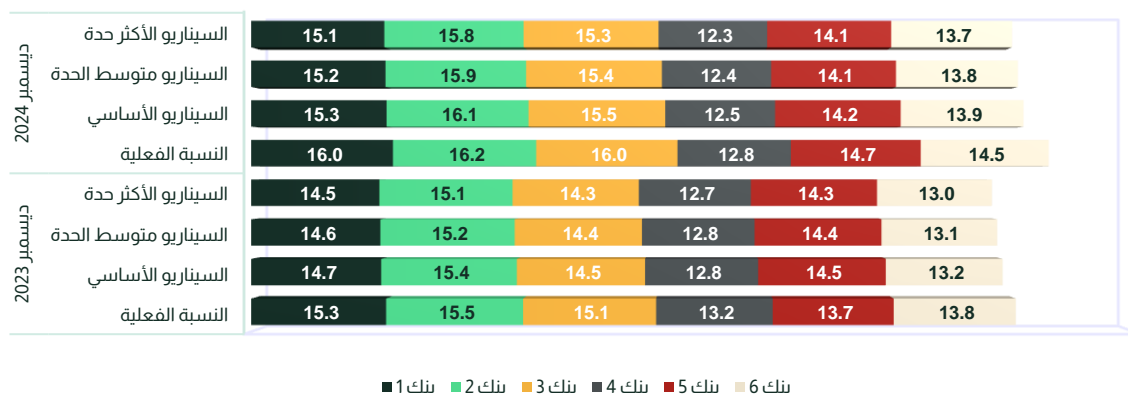
الشكل (8-42): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 5 مقترضين واطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



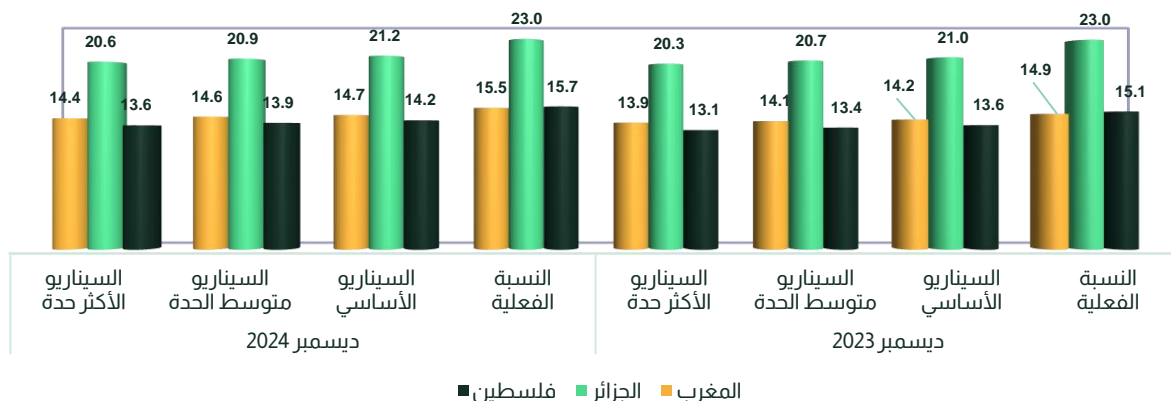
الشكل (8-43): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 5 مقترضين واطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



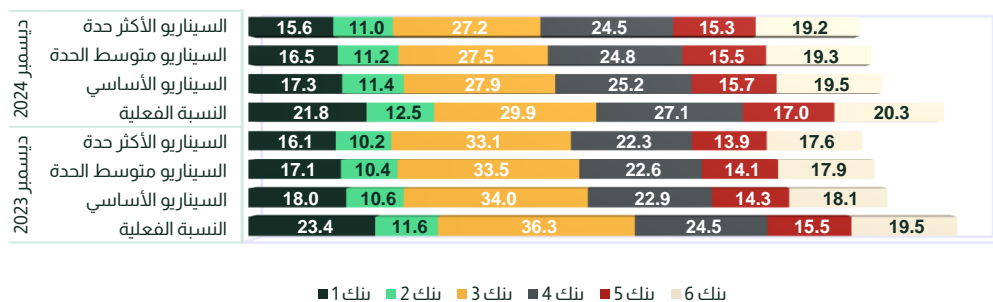
الشكل (8-44): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 5 مقترضين واطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



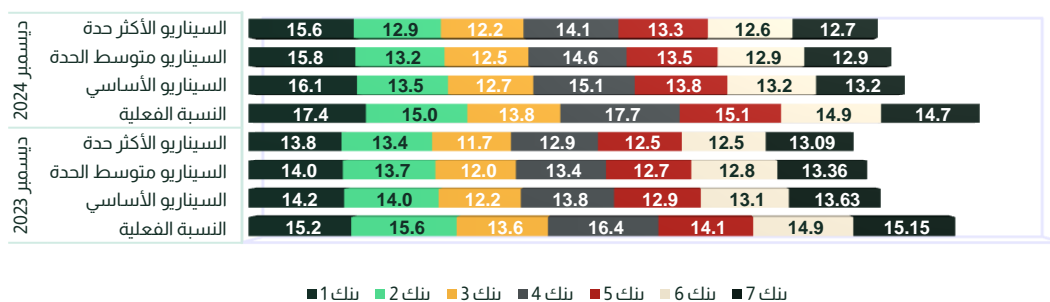
الشكل (8-45): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 10 مقترضين واطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



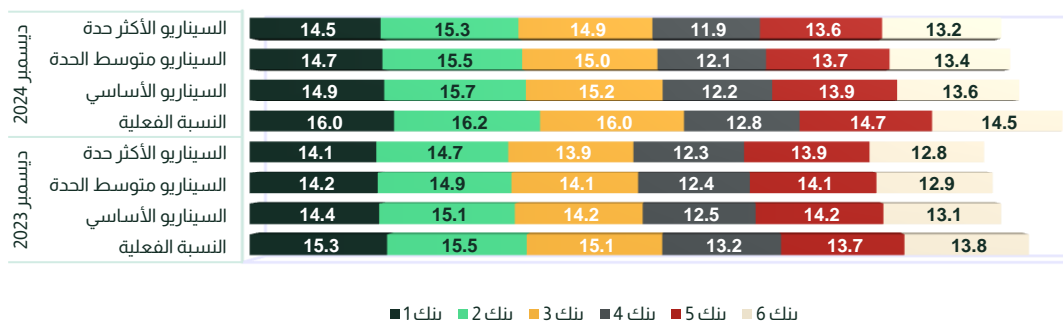
الشكل (8-46): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 10 مقترضين واطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-47): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 10 مقترضين واطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-48): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لأكثر 10 مقترضين واطرافهم المرتبطة على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



1.4 مخاطر السوق

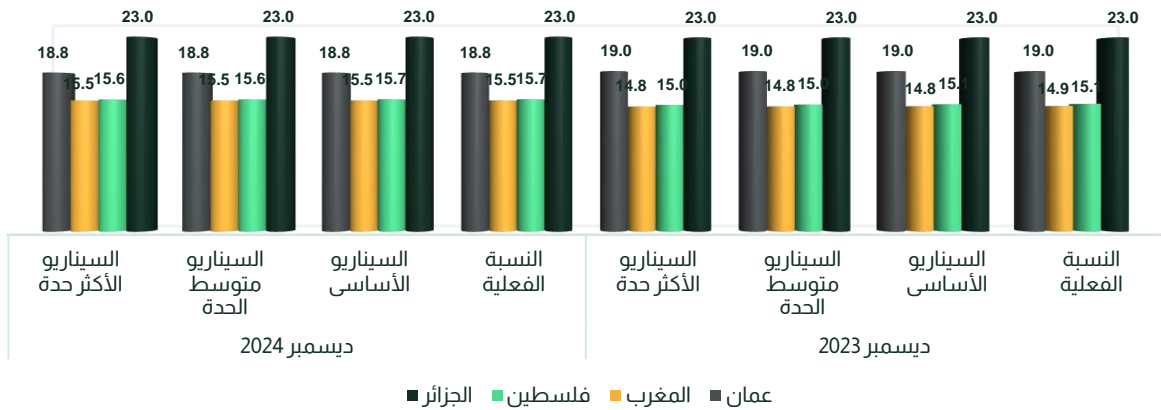
تتضمن اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق كل من مخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار العائد. وفي إطار السيناريو المستخدم، تم تطبيق اختبار الضغط لسعر الصرف على الدول المصدرة للنفط (الجزائر وعمان) بافتراض انخفاض قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية بمعدلات 5 في المائة و 10 في المائة و 15 في المائة وفقاً للسيناريو الأساسي ومتوسط الحدة والأكثر حدة على التوالي. وفي المقابل، تم افتراض انخفاض قيمة العملة للدول المستوردة للنفط (فلسطين³⁷ والمغرب) بمعدلات 15 في المائة و 30 في المائة و 45 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي ومتوسط الحدة والأكثر حدة على التوالي، ثم تقدير نتائج ذلك على نسبة كفاية رأس المال باستخدام صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لأكبر البنوك بالقطاع المصرفي وذلك في ديسمبر 2024 مقارنة مع ديسمبر 2023. وعلى جانب الأوضاع النقدية تم افتراض ارتفاع سعر العائد بنسبة 5 في المائة بالسيناريو الأساسي، و 7 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و 9 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بفجوات إعادة التسعير لأكبر البنوك بالقطاع المصرفي في الدول المستوردة للنفط (فلسطين والمغرب)، ونسبة 1 في المائة بالسيناريو الأساسي، و 2 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و 3 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة للدول المصدرة للنفط (عمان).

1.4.1 مخاطر التغير في سعر الصرف

حقق القطاع المصرفي في دول (الجزائر وعمان والمغرب) فائضاً بصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على المستوى الإجمالي لأكبر البنوك وفقاً لبيانات ديسمبر لعامي 2023 و 2024 في ظل الثلاث سيناريوهات فيما حققت فلسطين فائضاً في ديسمبر 2024 فقط. أما على المستوى الجزئي، سجلت بعض البنوك عجزاً بصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية مما يترتب عليه خسائر بها حال انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وكان لذلك تأثيراً ضئيلاً على نسبة كفاية رأس المال حيث تظل النسبة - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر لعامي 2023 و 2024. وقد بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.001 في المائة في الجزائر، 0.1 في المائة في فلسطين و 0.02 في المائة في المغرب، وظلت النسبة ثابتة في عمان، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال من (49-8) إلى (53-8).

³⁷ نظراً لعدم وجود عملة وطنية في فلسطين، فقد تم معاملة عملة الشيكل الإسرائيلي كعملة واقع (De facto currency) عند إجراء الاختبارات المتعلقة بتغير سعر الصرف.

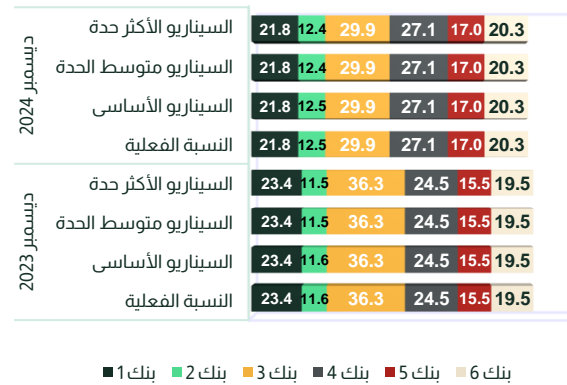
الشكل (8-49): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



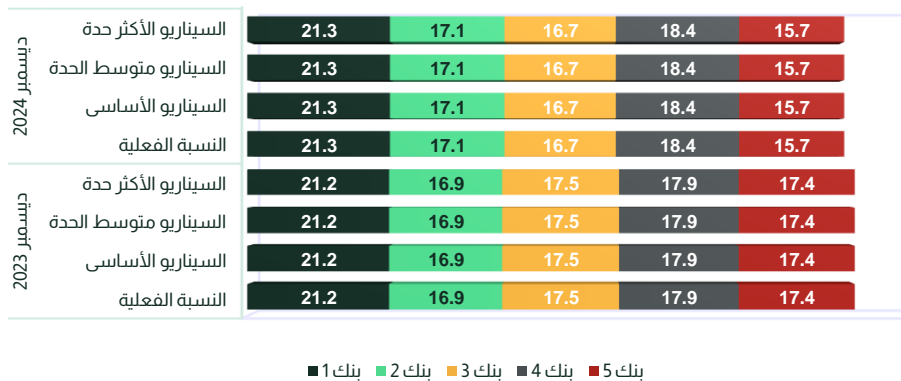
الشكل (8-51): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر الصرف على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



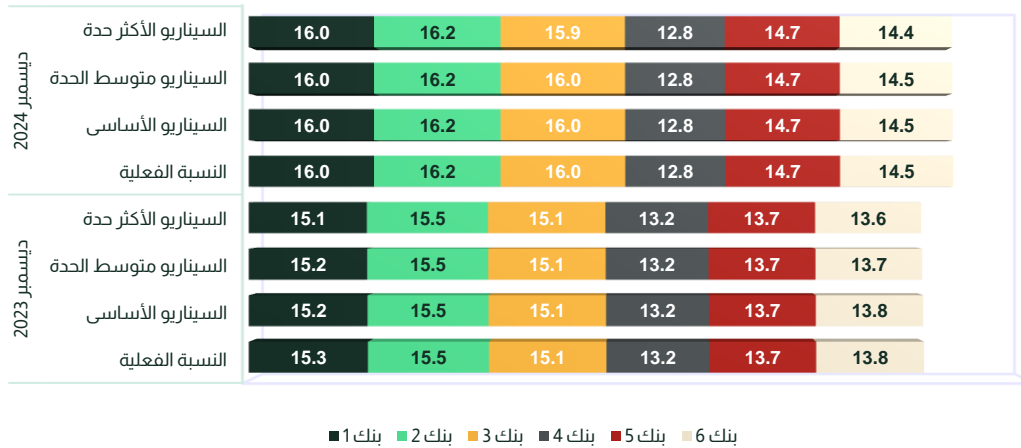
الشكل (8-50): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر الصرف على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-52): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر الصرف على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في عمان في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



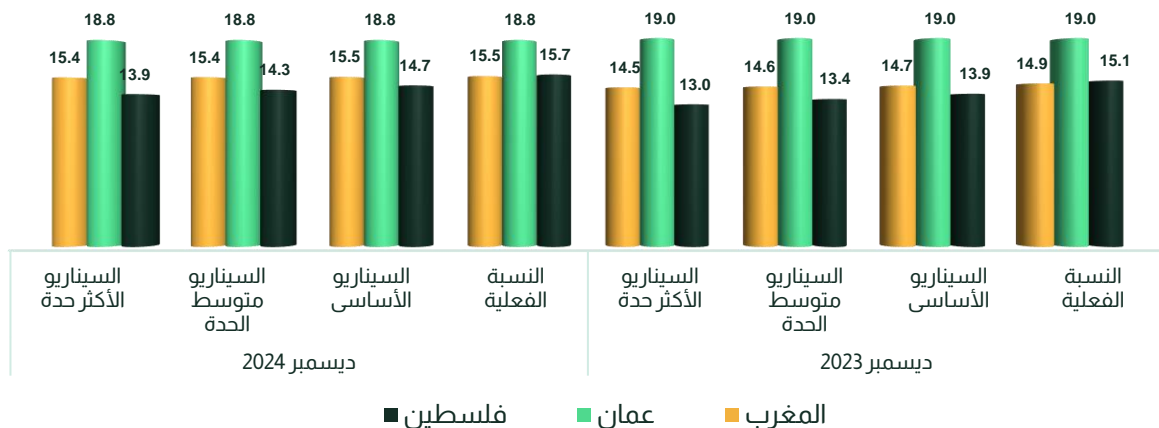
الشكل (8-53): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر الصرف على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



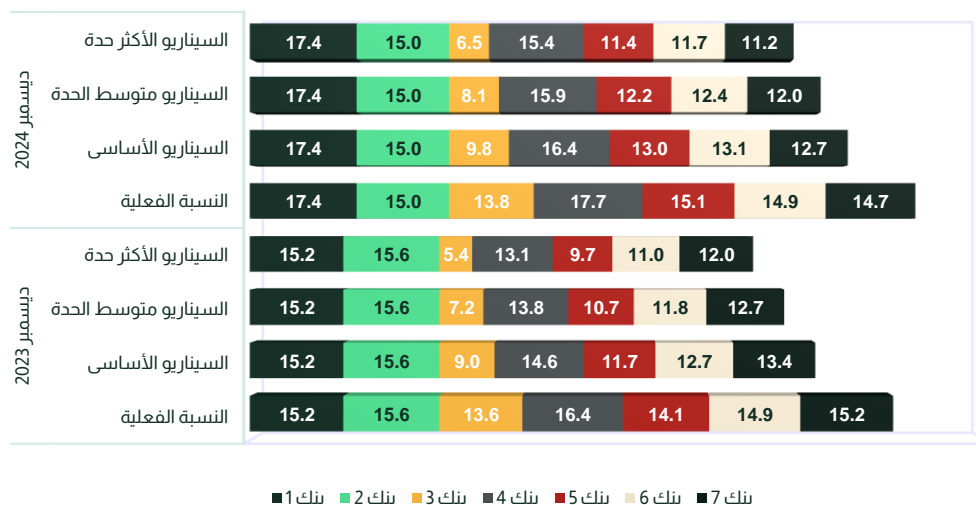
1.4.2 مخاطر التغير في سعر العائد

تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد استناداً إلى حساب الفجوات التراكمية لإعادة التسعير خلال الفترة قصيرة الأجل (حتى 3 شهور)، ومتوسطة الأجل (حتى عام). وقد حقق القطاع المصرفي في دول (فلسطين وعمان والمغرب) فجوات سالبة لإعادة التسعير بالشريحتين قصيرة ومتوسطة الأجل، مما ترتب عليه انخفاض نسبة كفاية رأس المال نتيجة لارتفاع أسعار العائد وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات. وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن ارتفاع سعر العائد على مستوى فجوة إعادة التسعير التراكمية قصيرة ومتوسطة الأجل في الدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسبة كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوي الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر لعامي 2023 و2024. وبلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للفجوة قصيرة الأجل على المستوى الكلي 1.8 في المائة بفلسطين و0.1 في المائة في المغرب، كما بلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للفجوة متوسطة الأجل 1.6 في المائة في فلسطين، و0.2 في المائة في عمان والمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال (8-54) إلى (8-61).

الشكل (8-54): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى 3 شهور لنسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



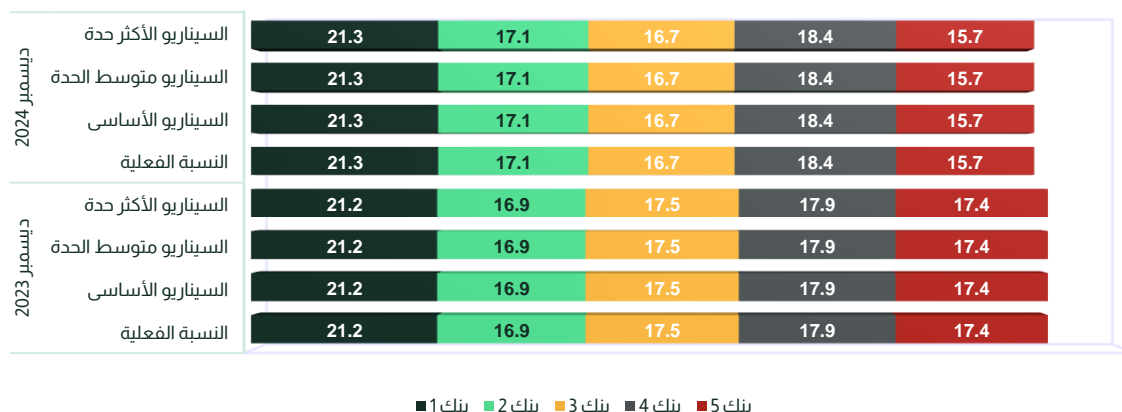
الشكل (8-55): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى 3 شهور
لنسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في
المائة)



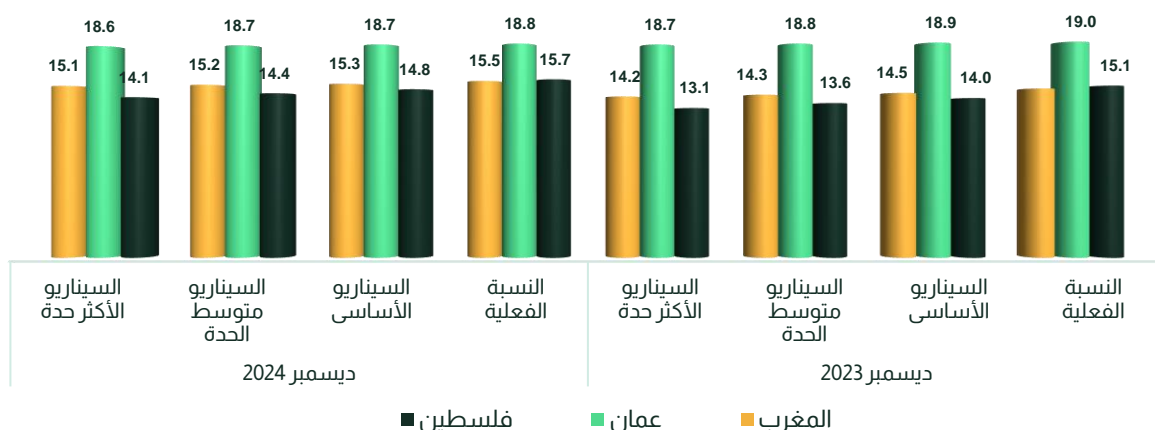
الشكل (8-56): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى 3 شهور
لكفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



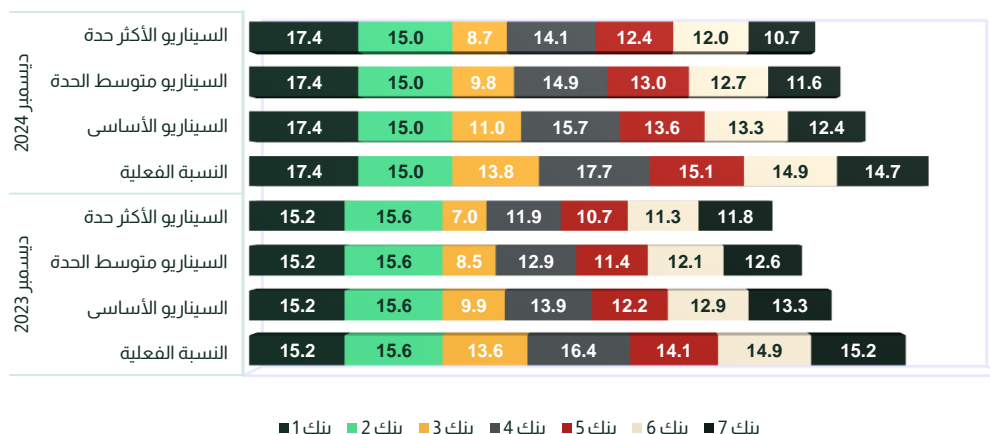
الشكل (8-57): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى 3 شهور
لرأس المال على مستوى البنك الواحد في عمان في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



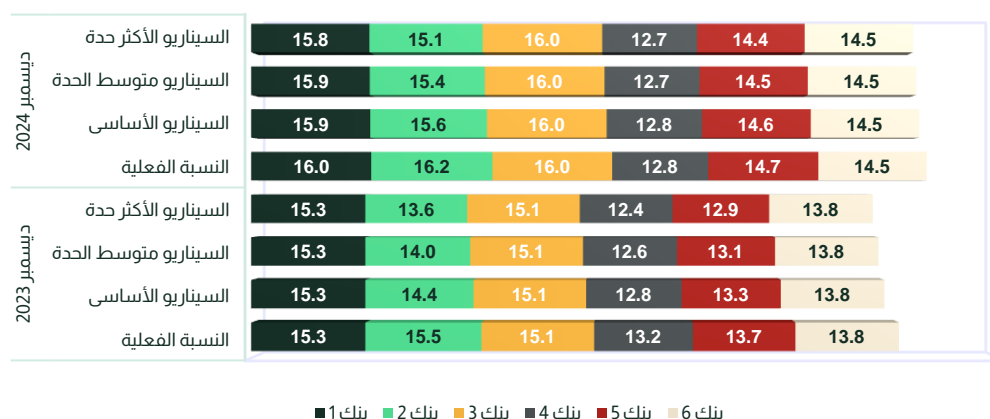
الشكل (8-58): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى عام
نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



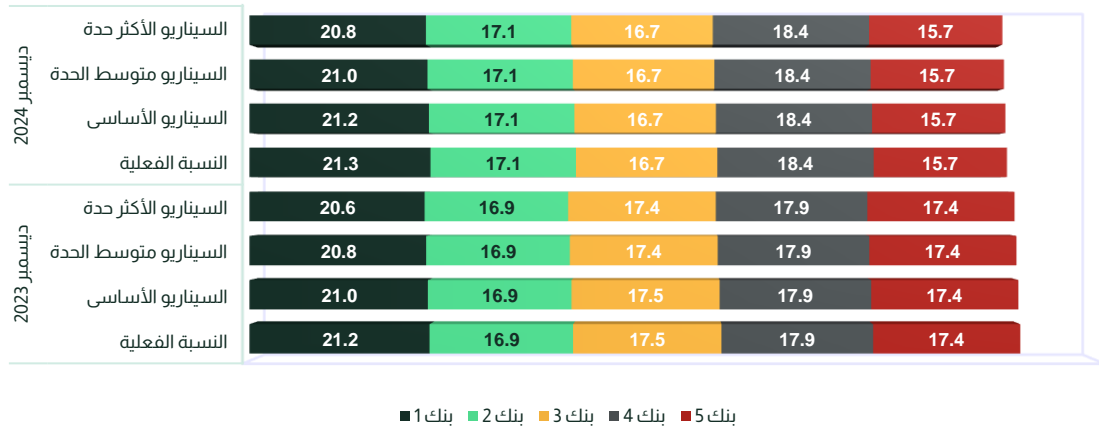
الشكل (8-59): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى عام لنسبة
كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-60): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى عام
نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في المغرب في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-61): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر سعر العائد على مستوى الفجوات حتى عام لنسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في عمان في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



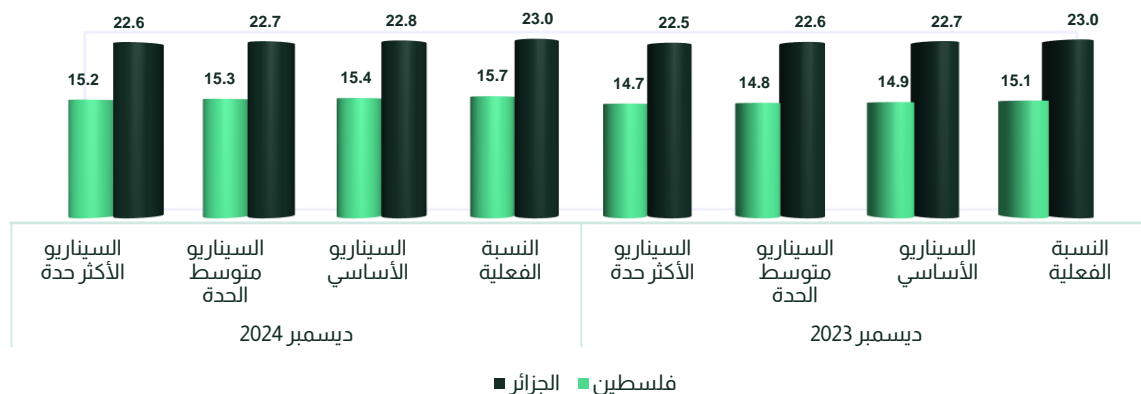
2 اختبارات الحساسية

2.1 مخاطر التشغيل

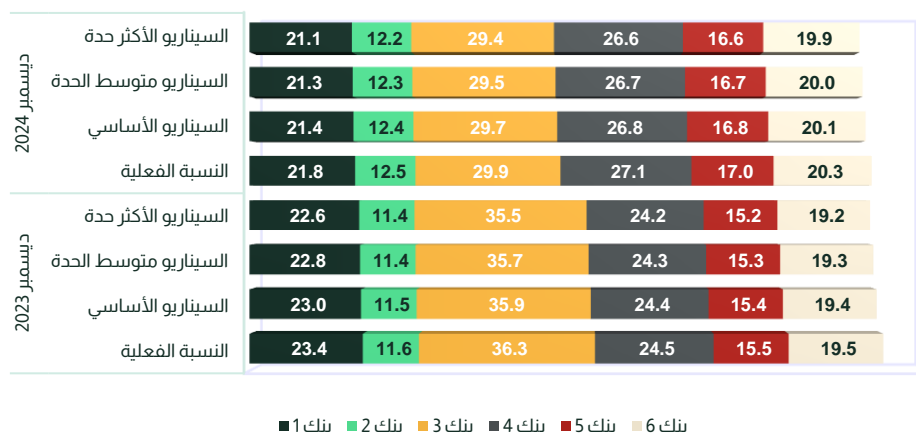
تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر التشغيل بافتراض تزايد مخاطر الأمن السيبراني في ضوء ارتفاع درجة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، مما يترتب عليه ارتفاع قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل طبقاً لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA) بمعدل 10 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي، و15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة. وتم تطبيق هذا الاختبار على دولتي (الجزائر وفلسطين) في ديسمبر 2024 مقارنة مع ديسمبر 2023.

وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن ارتفاع قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل في القطاع المصرفي بالدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسبة كفاية رأس المال - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر لعامي 2022 و2023. وبلغ مقدار الإنخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.4 في المائة في الجزائر و0.5 في المائة في فلسطين، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2024، الأشكال (8-62) إلى (8-64).

الشكل (8-62): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التشغيل على مستوى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-63): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التشغيل على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في الجزائر في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)



الشكل (8-64): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التشغيل على مستوى نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك الواحد في فلسطين في ديسمبر 2023 و2024 (في المائة)

